

مطبوعات الادارة العامة للثقافة الاسلامية بالازهر

الفتاوى

« دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامة »

لفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر

محمد شلتوت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا
شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ
وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » .

« قرآن کریم »

دليل الكتاب

دليل الكتاب

تقديم : بقلم السيد الدكتور محمد البهي المدير العام للثقافة الإسلامية

مقدمة : « الفتوى في القرآن » بقلم فضيلة الأستاذ الأكبر

ص	ص
المسلم يسأل عما ينفعه ٩	طريقان للقرآن في بيان الأحكام ... ١
العلماء وبيان الأحكام ١٠	الطريق الذي لم يسبق بسؤال ١
هيئات الفتوى في العصر الحاضر ... ١٠	الطريق المسبوق بالسؤال ٣
الإذاعة والفتاوى ١٠	سر التعبير بلفظ الاستفتاء ٦
هذه المجموعة من الفتاوى ١١	أسئلة غير المؤمنين ٨

عقائد وغيبات

الروح

ص	ص
الروح بعد مفارقتها بالجسد ١٥	ما هي الروح ١٤
لا مانع من البحث عن حقيقتها ... ١٥	اختلاف الباحثين في حقيقة الروح ... ١٤
تحضير الأرواح ١٦	الروح قبل اتصالها بالجسد ١٥

الجن والانسان

س	س
أوهام الناس في الاتصال بالجن ... ٢٠	حديث الناس عن الجن ... ١٧
فروض الفقهاء في الجن ... ٢١	الكتب السماوية والجن ... ١٧
إلى القرآن ... ٢١	حكم إنكار الجن أو تأويلهم ... ١٩
وهم وتليس ... ٢٣	صلة الجن بالناس في نظر القرآن ... ١٩

استطلاع الغيب

الطبيعة الضعيفة ... ٢٦	الإسلام والعلم ... ٢٤
تحريف آيات الله ... ٣٠	انحراف الإنسان ... ٢٥
واجب المؤمنين ... ٣١	انتشار طرق الوهم والدجل ... ٢٦

تبديل الأرض

واجب المؤمن في أمور الغيب ... ٣٤	تصوير القرآن لنهاية الدنيا ... ٣٢
	التبديل تغيير للأوصاف فقط ... ٣٣

محاسبة الحيوان

ذكا. بعض الحيوانات لا إرادة معه ... ٣٦	أدلة القائلين ببيع الحيوان ... ٣٥
	المحاسبة والمسئولية للإنسان المكلف ... ٣٥

القضاء بغير حكم الإسلام

متى نحكم بالكفر ؟ ... ٣٩	السؤال لا يختص بالقاضي ... ٣٧
الواجب على القاضي المسلم ... ٣٩	الحكم الاسلامي نوعان : قطعي واجتهادي ... ٣٨
تخرج آية المائدة ... ٣٩	في النوع الاجتهادي متسع للقاضي ... ٣٨

القدر في القرآن

معنى القدر ٤١	القدر بالنسبة للإنسان ٤١
----------------------	---------------------------------

خوارق العادات

لكل نبي آية تناسب زمنه ٤٢	لسنا نعلم كل نوااميس الكون ٤٥
آية النبي محمد ٤٢	الخوارق الحسية لنينا ليست إجابة
القرآن هو المعجزة الخالدة ٤٣	للكفار ٤٦
الخوارق ممكنة وواقعة ٤٤	المدار على صحة النقل ٤٧

الدابة التي تكلم الناس

آراء غريبة ٤٨	الوقوف في شئون الغيب عند النصوص ٥٠
اسرائيليات مضللة يجب تنقية التفسير	ما يجب أن نعلمه عن الدابة ٥٠
منها ٤٩	

رفع عيسى

القرآن الكريم ونهاية عيسى ٥٢	الرفع في آية آل عمران ٥٥
معنى التوفي ٥٣	الفهم المتبادر من الآيات ٥٧
معنى « رفعه الله إليه » وهل هو إلى	رفع عيسى ليس عقيدة يكفر منكرها ٥٨
السماء ؟ ٥٤	

مناقشة

مبادئ مسلبة عند العلماء ٥٩	النظرة الثانية في الأحاديث ٧٠
نظرة فيما ساقوا من آيات ٦٠	النظرة الثالثة في الاجماع ٧١
الآية الأولى ٦٣	خلاف قديم وحديث في المسألة ٧٢
الآية الثانية ٦٧	

عباد است

(١) في الطهارة والصلاة

لمس المرأة

مص ٧٨ ... لا تنقض الوضوء ... | اليس الذي ختمت به الآية ... ٧٩

تطهير الأنية بالتراب

ولوغ الكلب في الإناء ... ٨٠ ... | الفهم الذي نطمئن إليه ... ٨١

الصلاة بالبرنيطة

ليس للإسلام زى خاص ... ٨٢ ... | التشبه بغير المسلمين ... ٨٢

التفكير أثناء الصلاة

الخشوع روح الصلاة ... ٨٣ ... | واجب المسلم تجاه الوسوسة ... ٨٤
لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ... ٨٣

صلاة الجمعة وقت الضحى

تشريع بما لم يأذن به الله ... ٨٦ ... | لم تشرع إقامة الجمعة مرتين ... ٨٧
ليس للنساء جمعة خاصة ... ٨٧

آداب المسجد والجمعة

مكانة الجمعة في الإسلام ... ٩٠ ... | آداب المسجد والجمعة ... ٩٣
شعار الرابطة الإسلامية ... ٩١ ... | مظاهر لا تليق بجلال المسجد ... ٩٣
المسجد ... ٩١ ... | الطمأنينة القلبية ... ٩٥

الصلاة في المساجد ذات القبور

س	س
٩٧ لا تتخذوا القبور مساجد	٩٦ تطهير بيوت العبادة
٩٨ واجب المسلمين نحو الأضرحة	٩٧ تسرب الشرك إلى العبادة

عبادة منسية (سجود التلاوة)

١٠٣ الحكمة من السجود	٩٩ عدد آيات السجدة
١٠٤ معنى السجود معروف	١٠٠ حكم السجود
	١٠٠ مواضع السجود في القرآن

٢ - فن الزكاة

لمن الصدقة ؟

١٠٦ حق الحاكم المسلم	١٠٥ معنى الصدقة
١٠٧ الجهات التي تصرف إليها الصدقات	١٠٥ الصدقة تحقق أسماً معاني الاشتراكية
	١٠٦ أنواع الصدقة

زكاة الحلى وعروض التجارة

١١٢ زكاة عروض التجارة	١١١ زكاة الحلى
------------------------------	-----------------------

زكاة الأرض المستأجرة

١١٤ الإيمان يفرض علينا جمع الزكاة	١١٣ الزكاة حق الزرع
	١١٣ الزكاة في كل زرع وثمر

الضرائب والزكاة

١١٨ الخراج وزكاة الزروع	١١٦
١١٧	١١٧

الزكاة وبناء المساجد

١٢٠	١١٩
------------	------------

٣ - ف الصوم

١٢٤	١٢١
١٢٤	١٢١
١٢٤	١٢٢
١٢٤	١٢٣

منكر فرضية الصيام

١٢٩	١٢٦
١٢٩	١٢٨

صيام أهل القطبين

١٣٣	١٣٢
١٣٣	١٣٣
١٣٣	١٣٣

صوم القضاء والكفارات

ص	ص
صوم القضاء ١٣٥	التتابع في القضاء ١٣٧
المبادرة بالقضاء ١٣٦	حكمة مشروعية الصوم للكفارة ... ١٣٩

ليلة القدر

ليلة القدر ١٤٠

صدقة الفطر

الحكمة في صدقة الفطر ١٤٣	مقدار الصدقة ووقتها ١٤٤
على من يجب ؟ ١٤٤	إلى من تصرف ١٤٥

الصوم مع ترك الصلاة

الصوم فريضة مستقلة ١٤٦	مكانة الصلاة بين الفرائض ١٤٧
-------------------------------	-------------------------------------

ترك الفرائض الإسلامية

تارك الفرائض مع الإنكار خارج ١٤٩	تاركها كسلا يعزر بالضرب والحبس ١٥٠
---	------------------------------------

٤ - ف الح ت ج

استبدال النقود بالهدى

بين الجهل في التطبيق والنظر القاصر ٥٢	كليات في الهدى ١٥٣
---------------------------------------	---------------------------

معنى الهدى ١٥٤	من ثمرات الهدى الروحية والاقتصادية ١٥٧
الهدى فى القرآن ١٥٥	لا تغير فى أمور التعبد ١٥٨
زمان ومكان ذبح الهدى ١٥٦	الشريعة لا ذنب لها ١٥٨
الهدى من شعائر الله ١٥٧	اقتراح لحل المشكلة ١٥٩

عادات ومبتدعات

الابتداع المذموم فى الاسلام

معنى الدين الذى يجب التعبد به ... ١٦٢	كلية « بدعة » فى مجتمعنا ١٦٥
لا تقييد فى الأمور الدينية ١٦٢	الشخصية الإنسانية العامة للمسلمين ... ١٦٦
مثل من تاريخ السابقين ١٦٣	الشخصية الإسلامية الخاصة ١٦٨
موضع الإنكار على الأمم السابقة ... ١٦٤	الابتداع مصدر التفرقة ١٦٩

ليلة نصف شعبان

الليلة المباركة ١٧٢	دعاء نصف شعبان ١٧٤
الروايات والآراء ١٧٣	شهر شعبان ١٧٥
الناس فى ليلة النصف ١٧٣	رأى الشيخ محمد عبده ١٧٥

موالد المشايخ

ابتداع الموالد فى عهود التأخر ... ١٧٧	مقامات الأولياء ١٧٩
الموالد مباءة للفاسد ١٧٨	

الذكر بكلمة « أه »

معنى ذكر الله ١٨٠	الذكر بكلمة « أه » ذكر فاسد ١٨١
الذكر القلبي والذكر اللساني ١٨٠	واجب رجال التصوف ١٨١

طيران الموتى بالنعش

ص	ص
لم يطر أحد من الصحابة ... ١٨٣	أخبار يلوح عليها الزيف ... ١٨٢
اتجهوا بالسؤال إلى ما ينفع ... ١٨٤	لم يطر ميت محمول في سيارة ... ١٨٣

انتفاع الموتى بقراءة القرآن

ولد الإنسان من سعيه ... ١٨٦	آيات وأحاديث متعارضة الظواهر ... ١٨٥
الاستئجار على القراءة والحج ونحوهما ... ١٨٧	اختلاف العلماء ... ١٨٦

بدع حول القرآن

القراءة على الموتى ... ١٩٣	الغاية من إنزال القرآن ... ١٨٨
التسول بالقرآن ... ١٩٣	انحراف بالقرآن عن وجهته ... ١٨٩
فضل بعض السور ... ١٩٣	الدين والعقل لا يقران هذا الانحراف ... ١٩١
الرقية دعاء لا دواء ... ١٩٤	القرآن ودواء الأمراض الدينية ... ١٩٢

عادات المآتم

إقامة المآتم ... ١٩٨	الإسلام يقر العادات الحسنة وينكر السيئة ... ١٩٥
الخمس والأربعين ... ١٩٩	الأحكام الشرعية في عادات المآتم ... ١٩٦
لا حداد إلا لامرأة على زوجها ... ١٩٩	الصمت عند الجنازة ... ١٩٧
إسقاط الصلاة والصوم ... ١٩٩	الذبح عادة جاهلية ... ١٩٨
النعي منه مباح ومنه محظور ... ٢٠٠	

زيارة المقابر

أولياء الله لا يرضون هذه المنكرات ... ٢٠٤	بليلة السائلين لاختلاف المجيبين ... ٢٠١
الدعوة بالتقى هي أحسن ... ٢٠٤	زيارة النساء للمقابر ... ٢٠٢
	زيارة الأضرحة ... ٢٠٢

(ى)

تقيل الأيدى

س	س
من التقيل حسن وقبيح ... ٢٠٦	من طرائف الفقهاء ... ٢٠٧
تقدير الباعث على التقيل ... ٢٠٦	

خلق اللحى

آراء الفقهاء ... ٢٠٨	عادة قديمة ... ٢٠٩
من سنن الفطرة ... ٢٠٨	الأمر بمخالفة المشركين ... ٢٠٩

فى الأيمان والنذور والكفارات

اليمين

الناس فى شأن اليمين ... ٢١٢	لا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ... ٢١٤
أصول الاسلام فى أحكام اليمين ... ٢١٢	كفارة اليمين ... ٢١٥
لا حلف إلا بالله ... ٢١٣	أصول يجب أن تراعى ... ٢١٦

النذر

انحراف الناس فى مشروعية النذر ... ٢١٧	النذر فى الاسلام ... ٢٢٠
لا بد من تمحيص المشروع ... ٢١٨	أجوبة السائلين ... ٢٢٠
النذر شرعة قديمة ... ٢١٩	صناديق النذور ... ٢٢١
النذر فى الجاهلية ... ٢١٩	كلمات ... ٢٢١

الكفارات وفائدتها في المجتمع

ص	ص
المجادلة وزوجها ٢٢٥	الكفارة وشرعيتها ٢٢٣
عمر وخولة بنت ثعلبة ٢٢٦	الكفارات عامة وخاصة ٢٢٣
الحكمة في تشريع الكفارة ٢٢٧	الكفارات الخاصة ٢٢٤
د تخصيص أفعال معينة للتفكير ٢٢٨	كفارة الظهار ٢٢٥

في الأسرة والأحوال الشخصية

علاقة الخاطب بمخطوبته

آثار الخطبة في الشريعة ٢٣٢	تعارف لا اختلاط ٢٣٣
إساءة فهم الخطبة ٢٣٣ ٢٣٣

فسخ الخطبة

ما هي الخطبة وحقيقتها ؟ ٢٣٥	العدول عن الخطبة ٢٣٧
العقد غير الخطبة وجودا وشرعا وعرفا ٢٣٦	الفسخ المحرم ٢٣٨
التعرف المشروع ٣٣٧ ٢٣٧

عقد الزواج في شهر المحرم

عقول ترسف في قيود الجهل ٢٣٩	العصية تعمل في الجانب الآخر ٢٤٢
وفي المعلنين أيضا ٢٤٠	واجب المسلمين اليوم ٢٤٢
شهر المحرم أحد الأشهر الحرم ٢٤١	التشاؤم ٢٤٣
جهل وعصية ٢٤٢	عبث الدجالين ٢٤٣

الزواج العرفي والسري

ص	ص
الزواج السري ٢٤٤	السري في اشتراط القانون توثيق عقد
زواج رعب وقلق لاسكن ورحمة ... ٢٤٥	الزواج ٢٤٦
الزواج العرفي ٢٤٦	قانون الضمير ٢٤٧

زواج المتعة

أساس الزواج في القرآن ٢٤٨	أبيحت المتعة لحكمة ثم حرمت ٢٤٩
----------------------------------	---------------------------------------

تزواج المسلم بغير المسلمة

الزواج الأفضل ٢٥٠	المنع المتفق عليه ٢٥٤
التزوج بالكتابية ٢٥٢	إذا ضعف الرجال وجب المنع ... ٢٥٤
الأصل الذي لا خلاف فيه ... ٢٥٣	التقييد أو المنع لازم ٢٥٥

الرضاع المحرم للزواج

المحرمات من الرضاع ٢٥٧	الأخبار بالرضاع ٢٦٠
القدر المحرم من الرضاع ٢٥٨	المبادئ العامة ٢٦٠
دلالة كلمة أمهاتكم في الآية ... ٢٥٨	في الرضاع ٢٦١
اتحاد زمن الرضاعة ٢٥٩	

إسقاط الحمل

إسقاط الحمل بعد نفخ الروح ... ٢٦٣	الفقهاء يعترفون بحياة مادة التلقيح ٢٦٤
قبل نفخ الروح ٢٦٤	التقاء النظرة الشرعية بالنظرة الطبية ٢٦٥

النسل بين التحديد والتنظيم

لا بد من تحديد معاني الألفاظ ... ٢٦٦	الشريعة حثت كثرة النسل
تحديد النسل بالمعنى العام تأباه طبيعة الحياة وحكمة الله ... ٢٦٧	تنظيم النسل للحالات الخاصة ... ٢٦٨
	تبيحه الشريعة وقد تحتمه

الطلاق

نصيحة للأزواج ... ٢٧١	لعن الله المحلل والمحلل له ... ٢٧٤
الطلاق المعلق ... ٢٧٢	احتيايل آخر أشع من التحليل ... ٢٧٥
الحلف بالطلاق لا أثر له ... ٢٧٣	

الحلف بالطلاق

فتاوى تقليدية لا يعتد بها ... ٢٧٧	ما نختاره للفتوى ... ٢٢٨
الحلف بالطلاق حرام وليس كفرا ... ٢٧٨	

علاج الطلاق

أسباب كثرة الطلاق ... ٢٨٠	إلى الفقه الإسلامي الواسع ... ٢٨٤
وصايا الإسلام تحد من كثرة الطلاق ... ٢٨١	الطلاق مرة بعد مرة ... ٢٨٦
فتاوى المفتين المقلدين وضروها ... ٢٨٢	

الحلل والمحلل له

المشروع في أمر الطلاق والرجعة في نظر الإسلام ... ٢٨٨	الزواج بقصد التحليل حرام بالإجماع ... ٢٨٩
--	---

في اللقطاء والتبني

التبني المحظور ٢٩٤	اللقيط في نظر الشريعة ٢٩٠
زيد بن حارثة ٢٩٤	نسب اللقيط ونفقته ٢٩١
إبطال هذا التبني ٢٩٥	واجب الجماعة للقيط ٢٩٢
	التبني في نظر الشريعة ٢٩٣

التلقيح الصناعي

التلقيح والزنا ٣٠٠	التوالد بالتلقيح ألحمه الإنسان من قديم ٢٩٨
التلقيح أقطع جرما من التبني ٣٠٠	المستوى الإنساني بأبي التلقيح ... ٢٩٩
	حكمة الشريعة في التلقيح ٢٩٩

ختان الأنثى

ختان الذكر ٣٠٥	الختان شأن قديم ٣٠٢
ختان الأنثى ٣٠٥	الفقهاء والختان ٣٠٣
إسراف هنا وهناك ٣٠٥	وجهات النظر المختلفة ٣٠٣
	رأينا في الموضوع ٣٠٤

الحرمان من الميراث

الوصية المشروعة ٣١٠	الأسر لبنات المجتمع ٣٠٧
تفضيل بعض الأبناء ٣١١	الميراث في كتاب الله ٣٠٨
واجب ولي الأمر ٣١٢	الآباء يسبقون الله بتوزيع التركة ... ٣٠٩

حقوق الله في التركة

تجهيز الميت ثم قضاء ديون العباد ... ٣١٤	تبرع الورثة بحقوق الله عن الميت ... ٣١٤
---	---

في المعاملات المالية

رهن الأطلاق

حكمة الرهن في نظر الشريعة ... ٣١٦	الأذن الصوري لا قيمة له ... ٣١٧
الرهن عقد استيثاق لا استثمار ... ٣١٧	في كتب الفقه ... ٣١٨
الانتفاع بالعين المرهونة بإذن الراهن ٣١٧	

الشركات التعاونية

رأى بعض العلماء ... ٣٢٠	لا ظلم ولا استغلال ... ٣٢١
تخريج غير مسلم ... ٣٢٠	اعتبار جزء الخيرات من الزكاة ... ٣٢٢

صندوق التوفير

رأى بعض العلماء ... ٣٢٣	معاملة جديدة ... ٣٢٤
رأينا أنه حلال ... ٣٢٣	

الأسهم والسندات

الربا الذي نزل فيه القرآن ... ٣٢٥	تقدير الحاجة والمصلحة لأولى الرأي ٣٢٧
الضرورات والحاجات تقتضي اليسر ٣٢٦	

السمسرة

السمسرة توسط بين البائع والمشتري ٣٢٨	السهميات معروف في كتب الفقهاء ... ٣٢٩
الإجارة شرعية تخضع للاتفاق أو العرف ٣٢٨	الاستئجار على الحرام حرام ... ٣٢٩

في الطعام والشراب والزينة

الخمر

قيمة العقل في حياة الإنسان ... ٣٣٢	منكر تحريم الخمر خارج عن الإسلام ٣٣٦
أحكام الإسلام في شأن الخمر ... ٣٣٢	الحكم الثاني تحريم بيع الخمر ... ٣٣٦
حرمة الخمر قطعية لا شك فيها ... ٣٣٣	تحريم إهدائها والانتفاع بذاتها ... ٣٣٧
القرآن وتحريم الخمر ... ٣٣٣	إهدار قيمتها ... ٣٣٨
نسبة وجوه في آتي المائدة تؤكد حرمة الخمر ٣٣٤	عقوبة شاربيها ... ٣٣٨
السنة والإجماع ... ٣٣٥	

المخدرات

أمران من تبطلان بالخمر ... ٣٤٠	حرمة المخدرات ... ٣٤٤
الخمر كل ما أسكر ... ٣٤٠	الحكومات الساهرة على مصلحة شعوبها ... ٣٤٥
انحراف في معنى الخمر ... ٣٤١	انحراف آخر في حكم المخدرات ... ٣٤٥
ببر تحريم الخمر ... ٣٤١	أمل ورجاء في منع الخمر ... ٣٤٦
الخمر أشد فتكا بالإنسان من السل ٣٤٢	
ليس التحريم خاصا بالسائل المشروب ٣٤٣	

نقل الخمر

لعنة شارب الخمر وعاصرها ... ٣٤٧	فاعل الوسيلة إذا لم يقصد الإغاة ... ٣٤٨
إذا حرم الإسلام شيئاً حرم الوسيلة ... ٣٤٧	على المعصية ... ٣٤٨
إليه ... ٣٤٧	هؤلاء العمال لا يقصدون الإغاة على محرم ٣٤٨

العقاقير المحتوية على محرم

الإسلام إنما حرم الخبائث في حالة ... ٣٥٠	التداوى بالمحرمات وشرط إباحته ... ٣٥١
الاختيار ... ٣٥٠	يسر الإسلام ... ٣٥١

(ف)

الدخان

آراء العلماء في التبغ (الدخان) ... ٣٥٣	أضرار الدخان تقتضى حظره ... ٣٥٤
رأى القائلين بالحرمة والكراهة رأى	واجب الحكومات ٣٥٥
قوى ٣٥٣	الصلاة في حقل الدخان صحيحة ... ٣٥٥

الطيور والحيوانات المحرمة

الأغذية المحرمة في القرآن مكيه ومدنيه ٣٥٦	أحاديث واردة في الموضوع ٣٥٨
دلالة الآيات حل ماعدا الأربعة المذكورة ٣٥٧	الأحاديث تفيد الكراهة لا الحرمة ٣٥٨

صبغ الشعر

حرص النبي صلى الله عليه وسلم على تمييز المسلمين ... ٣٥٩	الصبغ بالسواد ٣٦٠
صبغ الشعر ٣٦٠	

اجتماعيات

الوصول إلى القمر

من شئون العقل البشرى ٣٦٢	لا نحمل القرآن نظريات العلوم ... ٣٦٢
---------------------------------	--------------------------------------

الرؤى والأحلام

أنواع الرؤى ٣٦٣	رؤيا غير الأنبياء ٣٦٥
الرؤيا الصادقة ٣٦٣	أسباب الرؤى والأحلام ٣٦٥

الإسلام والشيوعية

عقائد الإسلام ٣٦٦	المسلمون في روسيا ٣٦٧
الشيوعية كذهب مادي ٣٦٧	

الدين ونظرية التطور

مصادر المعرفة اليقينية ٣٦٩	الوحي وحده مصدر العلم بالمسائل الغيبية ٣٧١
نظرية تعارض صريح القرآن ... ٣٧٠	

التقاليد والتطور

معنى كلمة « التقاليد » ٣٧٢	الدين يبحث على النهوض والرقى ... ٣٧٣
التقاليد تختلف من أمة لأخرى ... ٣٧٢	لا بد من تنقية تقاليدنا ٣٧٤
الدين لا سلطان لعرف أو تقليد عليه ٣٧٣	القصد من التطور ٣٧٤
الدين يقرر الصالح ويحارب الفاسد ٣٧٣	

الشريعة تنظم الغريزة

« الغناء والموسيقى »

حيرة بين المحللين والمحرمين ٣٧٥	رأى الفقهاء في السماع ٣٧٨
قطرة الإنسان تميل إلى المستلذات ... ٣٧٦	رأى الشيخ النابلسي ٣٧٩
الشرائع لا تقضى على الغرائز بل تنظمها ٣٧٦	ولع الشيخ العطار بالسماع ٣٧٩
التوسط أصل عظيم في الإسلام ... ٣٧٧	الأصل في السماع الحل، والحرمة عارضة ٣٧٩

القتل والانتحار

القتل في تقدير الانسانية ٣٨٢	توبة القاتل ٣٨٥
جريمة القتل الأولى ٣٨٢	جريمة الانتحار ٣٨٥
جريمة القتل في نظر الشرائع ٣٨٣	العقاب الأخرى لقاتل نفسه ... ٣٧٦

(ق)

متفرقات

حول آيات من القرآن

خلق السموات والأرض

اختلاف المفسرين في الفهم والرأى ... ٣٩١	الوقوف عند حدود ما صرح به
خلق السموات والأرض للنظر	القرآن ... ٣٩٣
والاستدلال على قدرة الله ... ٣٩٢	

توبة الله على النبي

الآية نزلت في غزوة تبوك ... ٣٩٤	المؤمنون يعترفون بخطأهم ويتوبون ... ٣٩٥
عقب على قبول النبي أهدار المتخلفين ٣٩٥	توبة الله على النبي ليست لمعصية ... ٣٩٦

متى تجب الهجرة ؟

المسلمون بمكة : الأقوياء ... ٣٩٧	تطبيق الآية في عصرنا الحاضر ... ٣٩٩
المستضعفون ... ٣٩٨	الهجرة من بلاد المنكرات ... ٤٠١
الراضون بالإقامة في دار الكفر والاضطهاد ٣٩٨	أين نحن اليوم ؟ ... ٤٠١

رسالة سيدنا يوسف

رسالة يوسف ثابتة لا شك فيها ... ٤٠٢	ختام سورة يوسف يدل على رسالته ٤٠٥
القرآن يتحدث عن يوسف ... ٤٠٣	آية قاطعة في رسالة يوسف ... ٤٠٥
دعوة يوسف هي دعوة الرسل ... ٤٠٥	قوم يوسف ... ٤٠٦

(٢)

سلام عيسى على نفسه

ص	ص
السلام على المؤمنين والمرسلين ... ٤٠٧	عيسى له شأن خاص ... ٤٠٨
السلام على يحيى وعيسى ... ٤٠٧	تكريم بدد بهتان المفتريين ... ٤٠١

معنى « حم عسق »

أقوال العلماء في أوائل السور ... ٤١١	ما ذكره الطبري ... ٤١٢
المختار أنها مما استأثر الله بعله ... ٤١٢	

والسما والطارق

قسم الله ببعض مخلوقاته ... ٤١٣	على الإنسان أن يتدبر عظمة الله ... ٤١٤
معنى الطارق ... ٤١٤	معنى الصلب والتراتيب ... ٤١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم : الدكتور محمد البهى

المدير العام للثقافة الإسلامية

خاصية كتاب الفتوى والحاجة إليه :

أى كتاب لـ « الفتوى » هو قاموس للمشاكل ، يختلف عن أى نوع آخر من أنواع الكتب . مهمته - بجانب التبصير كمهمة أى كتاب فى جملته - التى ينقرد بها أنه يسعف صاحب الحاجة إسعافاً مباشراً وفى يسر ، وأنه يتناول ما يجرى فى الحياة اليومية من أحداث تجد أو تتكرر ، لا بانطوائها تحت مبادئ كلية أو نظرية عامة ، وإنما فى جزئياتها وفى تطبيق المبادئ والنظريات العامة على هذه الجزئيات والمبادئ .

وكتاب « القاموس » أصبح شيوعه اليوم فى حياتنا المعاصرة أكثر من ذى قبل . لأن الحياة فى سيرها اليوم أكثر سرعة ، والوصول إلى الهدف من أيسر السبل وأقربها أكثر قبولا لدى النفس ، وأشد ضرورة لحياتها الخاصة .

ولذا كان من الواجب على الإدارة العامة للثقافة الإسلامية أن تراعى هذا الطابع للحياة المعاصرة ، بجانب ما تراعى حاجة المسلمين إلى التفقه وإلى إيجاد الحلول الإسلامية لأموورهم ومشاكلهم . وهنا أملى هذا الواجب عليها أن تسعى إلى سد هذه الحاجة .

(ت)

ومن حسن الحظ أنها وجدت في جوانب المعرفة العديدة التي يتميز بها شيخ الإسلام وشيخ الأزهر فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت ما يسد هذا الفراغ في حياة المسلمين اليوم ، ويلبي حاجتهم السريعة . فأخرجت هذا الكتاب : « الفتاوى » .

مميزات هذا الكتاب :

وإذا كانت الضرورة تدعو إلى تنوير المسلمين في حياتهم اليومية عن طريق « الفتاوى » ، وإذا كان شأن كتاب « الفتاوى » يختلف عن أى نوع آخر من أنواع الكتب . فإن فتاوى الأستاذ الأكبر - بجانب ما تحمله من طابع التيسير في الوصول إلى حل المسائل اليومية الذي هو طابع الفتاوى بوجه عام - تتميز بطابع خاص هو الإحساس القوي بالحياة اليومية وبأحداثها ، والعمق في فهم الإسلام وتطبيق مبادئه . فالأستاذ الأكبر عاش في فتاواه بين المسلمين ، وفي صلات المسلمين بغيرهم ، وصرت عليه التطورات العديدة والقوية الأثر في حياة الإنسان ، وهو مقدر لهذه التطورات التي دفع إليها تقدم العلم ، وكانت ثمرتها تلك الحضارة الصناعية والمادية التي يتمتع بها الإنسان حينا ، وتسد حاجته اليومية حينا آخر ، وقد تشقى بها حياته أحيانا فهو لم يكن في عزلة عن الحياة الإنسانية المعاصرة ، يوم حل المشكل أى مشكل ، ووضع عناصره وآثاره على الفرد والمجتمع ، ثم استوحى القرآن والحديث الصحيح الرأي بما أفتى به .

الميزة الأولى :

ولذا فإن ما تقدم فيما مضى من فتاوى ، وما يوجد من كتب لهذه الفتاوى في أجيال المسلمين المختلفة والمتعاقبة لا تسد بحال هذا الفراغ الذي يسده كتاب « الفتاوى »

(ث)

للأستاذ الأكبر الشيخ « محمود شلتوت » اسبب بسيط : وهو أن ما سبق من فتاوى كان لعلماء عاشوا في غير أيماننا ، ولم تمر عليهم تلك التطورات البشرية القوية الأثر . ولذلك فصلاحيه ما أفتوا به تكاد تكون ذات اتصال مباشر بحياة المسلمين قبل عصرنا هذا .

نعم : كثير من الفتاوى التي قام بها قادة الرأي وأئمة الاجتهاد بين المسلمين قبل الآن ، لها اعتبارها وصلاحيتها اليوم ، وسيظل لها اعتبار ووزن كذلك في حياة الغد . أما الاستيعاب لأحداث هذا العصر ، أو الاتصال المباشر بها وتطبيق الرأي الإسلامي عليها - فلا نجد في غير كتابنا هذا الذي تقدمه باسم « الفتاوى » لشيخ المسلمين وشيخ الأزهر .

ومن ثم فكتب « الفتاوى » السابقة يكملها كتابنا هذا ، ويتم في سلسلة الفتوى حلقة أخرى ، تتضح صلاحيتها للمسلم المعاصر على وجه أخص في حياته اليومية فرداً ، ومجتمعاً على السواء .

الميزة الثانية :

وفوق هذا وذاك فإن العمق في الدراسة والبحث ، الذي يتميز به أستاذنا الأكبر فيما يكتب وفيما يفهم من الإسلام بصفة عامة ، هو ميزة أخرى تجعل في كتاب اليوم : « الفتاوى » . والرأي الإسلامي الذي يعطيه الأستاذ الأكبر في فتاواه هنا ليس ناضجاً فحسب من الوجهة العلمية ، وإنما هو يعبر تعبيراً لا لبس فيه عن روح الإسلام وأهداف تعاليمه فيما يتعلق بتوجيه الفرد وتوجيه المجتمع .

فهم مستقيم لطبيعة الإنسان ، واستيعاب واسع لعناصر المشاكل والأحداث التي تجري في عالمنا اليوم ، وسلامة في تحديد أهداف الإسلام وتعاليمه في توجيه الإنسان ،

(خ)

واتصال قريب بالقرآن الكريم وعمل الرسول صلى الله عليه وسلم ومنته الصالحة -
كل ذلك أساس « الفتوى » في كتابنا الذي تقدمه هنا الإدارة العامة للثقافة الإسلامية .

وإذا كان كتاب الأمس : « الإسلام عقيدة وشريعة » قصدت به الإدارة العامة للثقافة الإسلامية أن توقف الوعي الإسلامي بين المسلمين ، وتوقفهم على أهداف الرسالة الإسلامية ليجتمعوا حول الإسلام ويحققوا رسالته - فكتاب اليوم : « الفتاوى » يقدم الحلول للمسائل العملية التي تقع في حياة المسلم المعاصر ، كي يسلك في تصرفاته سلوكاً إسلامياً ، وكي يبقى مستظلاً بظل الإسلام ، يسير بمشقه في حياته ، بعد أن يمتلئ قلبه بالإيمان به .

كتاب الأمس كان تنويراً لتفكير المسلم المعاصر بما في الإسلام من قيم ونعاليم .
وكتاب اليوم « الفتاوى » تنوير له في سلوكه الخاص ، وفي أسرته ، وفي مجتمعه
وفي صلته بربه ، وفي علاقته بغيره من مواطنيه أو من الشعوب الأخرى .

الميزة الثالثة :

وميزة أخرى لهذا الكتاب أنه منذ عصر الركود الذهني ، ومنذ عصر الجحود في تأليف الكتاب الإسلامي بقيت أنواع المعاملات وبني الرأي فيها على نحو ما كان معروفاً للأئمة بين الفقهاء في الأجيال الماضية . والفتوى التي كانت تبتد بعد ذلك كانت أيضاً لا تخرج عن هذه الأنواع ، وإن لم تأخذ حينها بالرأي فيها على نحو ما رأى السابقون . أما شيخ الإسلام وشيخ الأزهر في كتابه هذا فقد رأى من الواجب عليه - لأنه أراد تنوير المسلمين فيما جد من مشاكلهم العديدة - أن يبدي الرأي الإسلامي في الأحداث التي جرت والتي لم يعرفها الأوائل من الأئمة . فأبدي الرأي مستخدماً فيه أصول الفقه التي استخدمها الأئمة من قبل ، ومستعيناً بفهمه الدقيق

(ذ)

لأهداف الإسلام ، وبتاريخ الدعوة الإسلامية في مكة ، وتاريخ قيام المجتمع الإسلامي بالمدينة ، وبتاريخ الغزوات الإسلامية وما كان لها من نتائج في علاقة المسلمين بغيرهم .

و « الفتاوى » التي تقدمها اليوم لذلك تميزت بعدة خصائص سواء بسعة الموضوعات والمشاكل التي تناولتها أو بالرأى الذي تحمله للمسلمين . وهي خصائص أقل ما يقال فيها إنها تطمئن الانسان على أنه يسير في حياته - طبقا لها - سيرة المسلم الصحيح ، وأنه قد أرضى باتباعها ربه كما أرضى دينه .

والإدارة العامة للثقافة الإسلامية ترجو للمسلمين أن يطعنوا دوما إلى إسلامهم ، وأن يزيد إيمانهم به على أنه المنهج القويم لسلوك الإنسان صاحب المستوى الرفيع . كما تدعو الله جل وعلا أن يبارك في فضيلة الأستاذ الأكبر ، وأن يحزبه خير الجزاء على ما يقوم به من توجيه للمسلمين .

وهي إذ تعبر للأستاذين : يوسف القرضاوى وأحمد العسال عن الشكر الخالص على ما بذلا من جهد موفق في إخراج هذا الكتاب - تقدر لرئيس للطبعة وعملها ما أسهوا به في انجاز هذا العمل .

الدكتور محمد البرقي

والله ولي التوفيق

٦ جمادى الآخرة سنة ١٣١٩ هـ
٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ م } القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمته

فتاوى القرآن الكريم

القرآن وبيان الأحكام :

قال الله تعالى : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ، إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » (١) .

وقد بين الله في كتابه الكريم لعباده المؤمنين الأحكام التي علم الله أن بها سعادتهم في الدنيا والآخرة ، وصلاحتهم أفراداً وجماعات .

وكان للقرآن في بيان تلك الأحكام طريقتان :

أحدهما : - وهو الأصل والكثير الغالب - توجيه الأوامر والنواهي إلى المؤمنين توجيهاً مبتدأ ، غير مسبوق بسؤال سائل ، وهو في ذلك الطريق مرة يناديهم أولاً بوصف الإيمان ، فيهيئهم للاستماع ، ويحفزهم إلى العمل والامتنال ، ويرشدهم إلى أن تلك الأحكام من مقتضيات الإيمان ومن عهدته وميثاقه « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ » (٢) « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » (٣) « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا

(١) الآية ١١٥ من سورة التوبة . (٢) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٨٣ من سورة البقرة .

صَدَقَانِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ « (١) » يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى
فَاكْتُبُوهُ « (٢) » .

وهكذا إلى آخر الآيات الأحكامية التي مهد فيها بالنداء للمؤمنين .

وقد يقع التمهيد بنداء النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الحكم للجميع ومنه
« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ » (٣) « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ
وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ، ذَلِكَ أَذْنَى
أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » (٤) .

ومرة يذكر الحكم أمراً ونهياً مجرداً عن النداء المذكور « وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ
مُرْمَضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » (٥)
« لَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ، وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ
قُلُوبُكُمْ » (٦) « وَالْمُظَلَمَاتُ يَتَزَبَّدْنَ بِأُنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَجِدُ لَهُنَّ
أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ
بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ غَالِيَتُهُنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » (٧) « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ

(١) الآية ٣٦٤ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٣) أول سورة الطلاق . (٤) الآية ٥٩ من سورة الأحزاب .

(٥) الآية ٢٢٥ من سورة البقرة . (٦) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٧) د ٢٢٩ من سورة البقرة .

فَامْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِحْ بِإِخْسَنِ» (١) «وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ
حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَتَلَى الْمَوْلُودَ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ
بِالْمَعْرُوفِ» (٢) .

وهكذا إلى آخر ما في القرآن من الآيات الأحكامية التي لم يمهّد فيها بندااء
المؤمنين ، وهذا الطريق بنوعيه : المسبوق بالنداء ، وغير المسبوق به هو الأصل
في بيان كل تشريع يراد أعلام الناس به وأن يسيروا عليه .

الطريق المسبوق بالسؤال :

أما الطريق الثاني فهو البيان المسبوق في القرآن بسؤال سائل .

وهذا يكون بياناً لشأن لم يسبق فيه بيان واحتاج الناس إلى معرفة حكم الله فيه ؛
فسألوا عنه . أو بياناً لشأن نزل فيه بيان من قبل ولكن اتصلت به عند الناس
جهات واعتبارات جعلتهم في حاجة إلى توضيحه ، فسألوا طلباً للتوضيح
والكشف .

وقد سجل القرآن جملة الأسئلة الموجهة إلى الرسول وذكر معها أجوبتها .
وجاء من هذه الأسئلة في سورة البقرة ما يأتي :

أولاً : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وسأل : أقریب ربنا فنناجیه ،
أم بعيد فننادیه ، فنزل قوله تعالى : « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ
دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ » (٣) . وقد أخذ العلماء من هذا أنه لا ينبغي رفع الصوت

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٨٦ من سورة البقرة .

في العبادة والدعاء إلا بالمقدار الذي لا يخل بالخشوع ، ولا يحدث رجعة في نفوس السامعين .

ثانياً : ورد أنهم سألوا عن الهلال يبدو في أول الشهر دقيقاً مثل الخيط ثم يعظم حتى يستوى ويستدير ، ثم يعود كما كان ، فنزل قوله تعالى « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَاجِّ » (١) وقد عدل بهم عن الجانب الذي يسألون عنه وهو سبب هذه الظاهرة إلى الجانب الذي ينفعهم في حياتهم وهو أنهم يوقتون بها عباداتهم من صيام وحج ، ومعاملاتهم من بيع ومداينات . وهذا أخذ بهم إلى الطريق الطبيعي الذي يستوى فيه العالم والجاهل وهو التوقيت بالسنة القمرية التي لا تتوقف على معرفة الحساب . والقرآن يرشد دائماً إلى الوسائل الطبيعية الفطرية التي تم الناس أجمعين .

ثالثاً ورابعاً : حجب القرآن كثيراً في الإنفاق ، فسألوا عما ينفقون . وعلى من ينفقون ، فنزل قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أُنْفِقُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ » (٢) . ونزل قوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ » (٣) . فبين لهم ما ينفقون وهو ما فضل عن حاجتهم وحاجة من يعولون ، كما بين لهم موضع الإنفاق .

خامساً : أرسل النبي بعض أصحابه في سرية في آخر شهر جمادى ، وفي أول يوم من رجب وهو أحد الأشهر الحرم ، فقتلوا وأسروا ، وأخذ الناس جميعاً

(١) الآية ١٨٩ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢١٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٣١٩ من سورة البقرة .

يسألون عن حكم القتال في الشهر الحرام ، فنزل قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ، قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ، وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ، وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ » (١) . فبين لهم أن القتال في الشهر الحرام أمر كبير مستنكر ، وقرر حرمة الشهر ولكن هنالك ما هو أشد منه استنكاراً ، فالصد عن سبيل الله ، والكفر بالله ، والصد عن المسجد الحرام وإخراج أهله منه كل واحد من هذه الجرائم التي فعلها المشركون ، أو مجموعها أكبر عند الله من القتال في الشهر الحرام . ومن هذا أخذ العلماء بوجوب ارتكاب أخف الضررين أو الحرمين إذا لم يكن بد من أحدهما .

سادساً : ليس كثير من الأصحاب ضرر الخمر والميسر ، فسألوا عن حكمهما فنزل قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا » (٢) . ففهم كثير من أصحاب الرسول حرمتها جرياً مع القاعدة الطبيعية وهي وجوب الابتعاد عما يكثر شره ، ولم يبت الله في الأمر بالتحريم المطلق أخذاً بسنة التدرج ، وتهيئة النفوس كلها لتلقي الحكم بالحرمة على وجه عام .

سابعاً : كثير تحذير القرآن من أكل أموال اليتامى ، ونزل فيه الوعيد الشديد ، ووقع الناس بذلك في أمرين : أيقاطعونهم فيشعرون بذلة العزلة ، أم يخالطونهم فيعرضون أنفسهم لتناول شيء من مالهم ؟ : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ »

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢١٩ من سورة البقرة .

مِنَ الْمُصْلِحِ » (١) . فأرشدهم إلى أن القصد عدم قهرهم وإهالهم وعدم الافتيات على حقوقهم والطمع في مالهم ، وأن الأمر يرجع إلى إصلاحهم وإرادة الخير بهم . وهذا أمر معروف لا يوجب الحيرة ولا التردد .

ثامنا : وجد المسلمون بين طائفتين من أهل الكتاب تخالط إحداهما النساء في حالة الحيض مخالطة تامة ، وتجانسها الأخرى مجانبة تامة حتى في الأكل والشرب ، فسألوا : أيهما أولهم كالطائفة الأولى أو الثانية ؟ فزل قوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ » (٢) . فأرشدهم إلى وسط لا إفراط فيه كالطائفة الأولى ، ولا تفريط كالطائفة الأخرى ، ولا يمنعهم إلا من المخالطة الخاصة ، وأباح لهم ما عداها ، وهكذا جاءت الشريعة في أحكامها حدا وسطا بين الإفراط والتفريط .

سور التمييز بلفظ الاستفتاء :

تاسعا وعاشرا : وكما جاء الاستفهام عن الأحكام بلفظ السؤال ، جاء بلفظ الاستفتاء وذلك في موضعين اثنين من القرآن يتعاق كلاهما بأحكام الأسرة والميراث : « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ، وَمَا يُثَلَّى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » (٣) وفيها بيان الحكم فيما إذا خافت المرأة نشوزا من زوجها ، وبيان معنى العدل المطلوب بين الزوجات : « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرُهُ هَكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ » (٤) الآية الأخيرة

(١) الآية ٢٢٠ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٣٧ من سورة النساء . (٤) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

من سورة النساء ، وفيها بيان ميراث الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب ،
وبتخصيص هذين الموضوعين بكلمة الاستفتاء دون كلمة السؤال مما يدل على شدة
العناية بموضوعهما ، وهو الأسرة والحق المالى ، وذلك نظرا لما يدل عليه الفرق بين
الاستفتاء الذى يتطلب دقة النظر فى إبداء الرأى والسؤال الذى لا يستدعى ذلك .

حادى عشر : حرم الله على المسلمين فى أوائل سورة المائدة الميتة وما إليها
« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ » (١) . وقد كان العرب
يستبيحون أكلها ، وكانوا مع ذلك يحرمون على أنفسهم بعض الطيبات كالبحيرة
والسائبة وما شاءوا تحريمه ، فألحت الحاجة على المؤمنين فى معرفة ما أحله الله لهم
بعد هذا الذى حرمه عليهم ، وفى هذا الشأن جاء قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا
أُحِلَّ لَهُمْ ، قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ
تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ، فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا
اسْمَ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَرِيعٌ حَسَابٌ » (٢) .

فأرشدهم إلى أن كل مالا يحدث ضررا ولا يفسد عقيدة حلال لهم غير محرم
عليهم ، كما أرشدهم إلى حل أكل الحيوان المصيد بشرط ذكر اسم الله عليه .

ثانى عشر : يتم نصر الله للمؤمنين فى غزوة بدر ، ويحصلون على الأنفال والغنائم
فيقع بينهم خلاف فىمن يستحق هذه الغنائم ، هل يستحقها الشبان المحاربون ،
أو الشيوخ الذين وقفوا رداء من ورائهم ؟ ويكثر بينهم الحديث فى هذا الشأن
ويتجهون بالسؤال عنه إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ، فينزل أول سورة

(١) الآية ٣ من سورة المائدة . (٢) الآية ٤ من سورة المائدة .

الأُنْفَالُ : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ، وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » .
 فيرشدكم إلى أن الشأن في توزيع الغنائم ليس إليهم ، ولا ينبغي أن يكون سببا في اختلافهم ، وإنما هو إلى الله ورسوله ، فيجب عليهم أن يطيعوه وأن يصلحوا ذات بينهم وأن يتقوا الله في أنفسهم .

٢ — هذه جملة الأسئلة التي ذكرت في القرآن الكريم موجهة من المؤمنين إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يختص ببيان الأحكام التي تدعو إليها حاجتهم ، وهي كلها — كما نرى — واردة في السور المدنية — البقرة ، المائدة ، الأنفال — ومن المعلوم أن السور المدنية هي التي قامت بمهمة التشريع التفصيلي لأحكام الإيمان .

أَسْئَلَةُ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ :

وبقي من الأسئلة الواردة في القرآن الكريم ما كان صادرا من المنكرين للدعوة المعارضين لها ، وقد جاء أكثرها في السور المسكية التي قامت بالدعوة إلى أصول الدين ، ومن هنا نراها — كما يتضح من النظر في موضوعها — تحمل روح الجدل والتحدى فيما يختص بالدعوة فكان منها السؤال عن الساعة ، وقد ورد في ثلاث سور : سورة الأعراف : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ، قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَايِبُنِي لِوَقْعَتِهَا إِلَّا هُوَ ، ثُبُتَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ، يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَافِيَةٌ عَلَيْهَا ، قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » (١) . وسورة الأحزاب : « يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ

قَرِيبًا» (١) . وسورة النازعات : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ، فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ؟ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا ، إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا ، كَتَبْنَاهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا كَلِمَ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا » (٢) .

ومنها السؤال عن الروح وقد ورد في سورة الإسراء « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » (٣) . ومنها السؤال عن بعض الشخصيات التاريخية وهو المذكور في سورة الكهف بقوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا . . . الآيات » . ومنها السؤال عن الجبال ومصيرها حين يقع البعث وهو المذكور في سورة طه بقوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ، فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ، لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا » (٤) .

هذه هي الأسئلة التي كان يوجهها المنكيون إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذكرها القرآن

المسلم يسأل عما ينفعه :

ونحن إذا تأملنا جملة الأسئلة التي وردت في القرآن على ألسنة المؤمنين نعلم منها أن شأن المؤمن أن يسأل عما ينفعه في عباداته ومعاملاته أو يجمله من عقائده ؛ فلا يسأل عن الأرواح بعد مفارقتها للجسد ، وماذا تعمل ؟ ولا عن كيفية عذاب القبر ، ولا عن مساحة الجنة ، ولا عن أرضها ، ولا عن سمائها وما إلى ذلك مما شغل المسلمون به أنفسهم ، وهو لا يعود عليهم بنفع في الدنيا ولا في الآخرة .

(١) الآية ٦٣ من سورة الأحزاب . (٢) الآية أواخر سورة النازعات .

(٣) الآية ٨٥ من سورة الإسراء . (٤) الآية ١٠٥ من سورة طه .

العلماء وبيان الأعلام :

هذا وقد درج المسلمون من عهد التنزيل إلى يومنا هذا على أن يبين لهم علماءهم أحكام دينهم بياناً - كأسلوب القرآن - مبتدئاً غير مسبوق بسؤال السائلين ، وبياناً مسبوقاً بالسؤال وهو « الفتاوى » .

وقد دوت فتاوى الفقهاء في العصور الفقهية الزاهرة ، وكانت مرجعاً عظيماً لمعرفة الأحكام ، وثروة فقهية واسعة .

هيئات الفتوى في العصر الحاضر :

واهتماماً بأمر المسلمين أعدت أخيراً هيئات لفتوى المستفتين ، وإجابة السائلين ؛ فدار الإفتاء المصرية قد أعدت لذلك ، ولجنة الفتوى بالأزهر الشريف قد أعدت لذلك ، واتجه المسلمون إليهما من كافة أنحاء المعمورة بالسؤال والاستفتاء عما ينزل بهم من وقائع أو يصد عنهم من تصرفات ، ونرجو في نهضتنا الحاضرة أن تنال هذه الفتاوى حظ الفتاوى السابقة ، فتدون وتشر ، فتحفظ ويعم نشرها ، وتكون نماء للثروة الفقهية الماثورة ، ووصلاً لما انقطع من سلسلة البحوث الفقهية القيمة .

الإذاعة والفتاوى :

كما رأيت إذاعتنا المصرية في بعض الأوقات ، تيسيراً للاقتناع بها بقدر الإمكان أن يكون في برامجها الإرشادية ركن للفتاوى المتعلقة بالشئون العامة التي تقع كثيراً بين الناس ويحتاجون فيها إلى معرفة حكم الله وأن تذيب من هذه الفتاوى ما يصدر عن دار الإفتاء ، وعن لجنة الفتوى بالأزهر ومن تتجه إليهم بأسئلتها من العلماء .

وهذا عمل جليل النفع ، عظيم الأثر ، يستوجب منا ومن الناس شكر تلك الهيئات ، وشكر الإذاعة التي حرصت بهذا الاقتراح على أن تكون عبادات

الناس وما يجرى بينهم من معاملات ، وما يتخذونه من عادات وتقاليد ، موافقة لأحكام الله ، وحرصت في الوقت نفسه على أن تذيب أحكام الله في الموضوعات الهامة العامة على حضرات المستمعين بعبارات سهلة ميسرة ، وبطريقة لا تكلفهم عتاً ومشقة . وبذلك يتفقه الناس في دينهم ، وينالون الخير الذي وعد رسول الله صلى الله عليه وسلم به المتفقهين « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » .

وهذه مجموعة من الفتاوى والأحكام أجبت بها على أسئلة السائلين في موضوعات مختلفة بعضها نشرته الصحف والمجلات للقارئ وبعضها أذاعته الإذاعة على المستمعين . لم ألتزم فيها مذهباً خاصاً ، ولم أتقيد برأى فقيه معين إلا بالكتاب العزيز والسنة الصحيحة وقواعد الإسلام العامة الخالدة ، أرجو أن يكون نشرها قياماً ببعض الواجب الذي فرضه الله على العلماء من التبليغ والبيان . كما أدعو الله أن ينفع بها المسلمين في كل مكان .

هذا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا ينبغي للجاهل أن يسكت على جهله ، ولا للعالم أن يسكت على علمه » . وقد قيل : العلم خزائن مفاتيحها السؤال ، فإنه يؤدي فيه أربعة : السائل ، والعالم ، المستمع ، والمحِب لهم .

وفقنا الله إلى الفقه في دينه والاهتداء بهديه آمين

محمد شلتوت

عمائد و غیبات

الروح

ماهى الروح ؟ وأين تكون قبل دخولها الجسد ؟ وأين تسكن بعد خروجها منه ؟ وهل تظل فى عالمنا هذا ؟ وماهى حقيقة تحضير الأرواح ؟ وهل هو صحيح ؟

* * *

الروح هى القوة التى تحدث الحياة فى الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان ، وقد غلبت على مابه حياة الحس والحركة ، والعقل والتفكير ، وأضيفت إلى الحيوان والإنسان .

ولم يرد فى الدين نص واضح صريح يشرح حقيقةتها ويحدد وجودها ، وكانت فى نظر الدين كغيرها من سائر الحقائق الكونية تركت للبحث البشرى يبحث عنها ، ويصيب أو يخطئ على حد سواء .

المتطوف الباطني فى حقيقة الروح :

ولقد خاض الإنسان قديما وحديثا مليا وغير ملي فى البحث عن حقيقةتها وأثرت عنه فيها أقوال وآراء . قال فيها الإمام الألويسى بعد أن ذكر جملة منها : (وقيل وقيل إلى نحو ألف قول) ثم قال : والمعول عليه عند المحققين قولان ، ذكرهما واختار أولهما ، وهو أن الروح جسم نورانى عاوى حى ، مخالف بالمساهية لهذا الجسم المحسوس ، سار فيه سريان الماء فى الورد ، لا يقبل التحلل ولا التفرق ، يفيض على الجسم الحياة وتوابعها مادام الجسم صالحا لقبول الفيض ، وقد أيده ابن القيم ، وقال أنه الصواب ولا يصح غيره ، وعليه دل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ، وأدلة العقل والفطرة ، وبرهن عليه بما يزيد عن مائة دليل .

ونرى مع ذلك أن هذا الرأي لم يشرح حقيقة الروح ، وإنما ذكر خواص ولوازم ، أكثرها سلبي لا يفيد الحقيقة ولا يدل على الكنه .

الروح قبل اتصالها بالجسد :

وكما اختلف العلماء في حقيقتها هكذا ، اختلفوا أيضاً في قدمها وحدوثها وفي مستقرها قبل اتصالها بالأجسام ، والقائلون بحدوثها اختلفوا أيضاً في زمن حدوثها ، هل حدثت قبل الأجسام أو بعد الأجسام ؟ وليس في النصوص أكثر من أن نفخها في الجسم يكون بعد تسويته ، والمفهوم من نفخها تحصيل آثارها في الجسم .

الروح بعد مفارقتها للجسد :

وكما اختلفوا في هذا اختلفوا أيضاً في موتها وبقائها ، وفي مستقرها بعد مفارقة الأبدان .

والذي ترشد إليه الآثار الدينية أنها تخرج من بدن الإنسان فيكون الموت ، وأنها تبقى ذات إدراك ، تسمع السلام عليها ، وتعرف من يزور قبر صاحبها ، وتدرك لذة النعيم وألم الجحيم ، وأن مقرها يختلف بعد مفارقة البدن بتفاوت درجاتها عند الله .

للمانع من البحث عنه حقيقة سرها :

وعلى رغم كل هذا فلا تزال حقيقتها من الغيب الذي لم يكشفه الله للإنسان وهي في ذلك ككثير مما ينتفع الإنسان بآثاره دون أن يعرف كنهه .
وباب البحث عن حقيقتها مفتوح لم يمنع منه نص ديني .

ولا حجة للقائلين بجرمة البحث عنها في قوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي » (١) فقد رجح بعض العلماء أن المراد منها في الآية القرآن نفسه ، وقد سماه الله روحا « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحَنَا مِنْ أَمْرِنَا » (٢) وسابق الآية ولاحقها يرشد إلى صحة هذا الرأي .

وإذن فلا يتعين أن يكون المسئول عنه هو روح الحياة ، على أنه لو كان هو روح الحياة فليس في الآية أكثر من أنها من أمر الله ، وهو لا يمنع البحث عن حقيقتها .

تخصير الأرواح :

وكما لم يرد نص في شيء من ذلك كله ، لم يرد شيء فيما يختص بتخصيرها وتسخيرها لدعوة الإنسان ، كما لم يدل عليه حس موثوق به أو تجربة صادقة ، وكل مانسعه في ذلك لا يخرج عن مظاهر خداع وإلهاء بالخيالات لا يلبث أن ينكشف أمره .

وإذن فنحن في حل من رفضه إلى أن يقوم الدليل على صدقه .

وحسب المؤمن في إيمانه أن يقف عند ما أخبر الله به ، وصرح عن رسوله ، وليس عليه أن يحمل نفسه عقيدة أو رأيا لا يتوقف عليه صحة الإيمان .

(١) الآية ٨٥ من سورة الإسراء . (٢) الآية ٥٢ من سورة الشورى .

الجن والانسان

ما قولكم فى ظهور الجن للانسان العادى ؟ وما رأيكم فى الحديث معهم ، ورجاء
الخير وتوقع الشر على أيديهم ؟

* * *

حديث الناس عن الجن :

يتحدث كثير من الناس أن فى العالم وراء الإنسان الناطق المفكر العامل ، نوعا
آخر ، غيبيا لا ترى ذاته ، ولكن يعرف بآثاره وتصرفاته ، وله من التصرفات
ما يتصل بالإنسان وبكثير من نواحي الحياة ، وله وراء ذلك خاصية الأخبار
بالمغيبات ، والقدرة على أن يلبس جسم الإنسان ، فينطق بلسان الإنسان ، ويتحرك
الإنسان بتحريكه كما أن للإنسان وسائل « تلاوات وأدعية ، وتعاويذ » يستعين بها
على استحضاره كلما أراد . وعلى تسخيرها فى قضاء ما يريد من حاجات وأنباء ،
وإن هذا النوع هو المعروف فى لسان الناس والكتب السماوية باسم « الجن » .
وبينما يرى هذا الفريق من الناس هذا رأى ، يرى فريق آخر : أنه ليس
فى العالم وراء الإنسان المرئى المشاهد الذى ينطق ويفكر ويعمل ، نوع ما ، له هذه
الخواص ، وأنه ليس فى الكون سوى الإنسان . والرأيان فى الواقع يمثلان
الفكرة الإنسانية المعروفة من قديم فى « المادية والروحية » .

الكتب السماوية :

وبينما يتقاسم الناس هذين الرأيين فى الجن وما وراء المادة - وهما كما نرى على
طرفى تقيض ، إفراط وتفريط - تجيء الكتب السماوية ، وتأخذ من كل منهما

بطرف ، وتحديد الواقع الذى يعامه خالق الكون ومنزل تلك الكتب ، وترد الأمر، فى « الجن » الى الحد الوسط وتقرر الواقع الذى فرطت فيه الفكرة الإنسانية ، وهو أصل الوجود لهذا النوع ، فتقرر وجوده ، وتقرر له خواص ذاتية أخرى ، وتنفى عنه هذه الخواص التى أضافها إليه الفكرة الإنسانية فى جانب الإفراط .

جاءت الكتب السماوية بعبارات واضحة لا تحتمل التأويل ، بأن فى العالم خلقا آخر غير الإنسان لا ترى أشباهه ، ولا تعرف حقيقته ، وصرحت بالعناوين الخاصة بهذا النوع . فذكرت . الملائكة وجعلت الإيمان بها عنصرا من عناصر الإيمان ، ثم ذكرت أعمالهم وفصلتها ، ثم وصفتهم بالطاعة الدائمة التى خلقوا بها وأنهم « لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ » . (١)

وذكرت الجن وجعلتهم نوعا مقابلا للإنسان ، يندرجون معه تحت عنوان « الثقلين » وخاطبتهم وتحدثت عنهم ، فى المسئولية ، والمواخظة ، والمصير ، كما خاطبت الإنسان وتحدثت عنه فى كل ذلك ، « يَمَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ : أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي وَيُنذِرُونَ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا » (٢) . « يَمَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَنْ اسْتَعْظَمْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَوْقَاتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَاَنْفُذُوا وَلَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ » (٣) « سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ » (٤) « وَيَوْمَ يَمْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَمَعْشَرَ الْجِنِّ قَدْ اسْتَكْبَرْتُمْ

(١) الآية ٦ من سورة التحريم (٢) الآية ١٣٠ من سورة الأنعام

(٣) الآية ٣٣ من سورة الرحمن . (٤) الآية ٣١ من سورة الرحمن .

مِنَ الْإِنسِ ، وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ : رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ
وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا . قَالَ : النَّارُ مَثْوًى لَّكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا
مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ « (١) .

حكمهم بنظر الجن أو تأويلهم :

وبإخبار القرآن والكتب السماوية هكذا بوجود الجن كان إنكارهم تكذيباً
لإخبار الله سبحانه ، وبذلك يكون من لم يؤمن بهم غير مؤمن بالقرآن ، ولا
برسالات السماء ، وتكون محاولة تأويل هذه العبارات الواضحة ، تحريفاً للكلم
عن مواضعه ، وسلخاً للألفاظ عن معانيها ، وإفساداً لهذه المقابلة التي جاءت بها
تلك الكتب بين « الإنسان والجن » ، وكان بعد ذلك ضيق عطن من المولعين
بإنكار ما لا يدركه الحس .

وإذن فليس في وجودهم شك ، وليس في مسئوليتهم عن التكاليف ومؤاخذتهم
على التقصير شك ، وليس في استعدادهم لاستماع القرآن وتلقيه وفهمه وتدبره ، والتأثر
به شك . فكل هذا حق ولا ريب فيه .

صلة الجن بالناس في نظر القرآن :

وكما جاء القرآن بأصل وجودهم جاء بما يرشد إلى صلتهم بالناس ، وأنها لا تعدو
« الوسوسة والتزيين » على نحو ما يحدث للناس من الناس ، وقرأ في ذلك من
سورة الناس : « من شر الوسواس الخناس ، الذي يوسوس في صدور الناس ،
من الخنة والناس » . وقرأ في ذلك أيضاً ما جاء على لسان الشيطان نفسه - وهو

من الجن بنص القرآن - « وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي، فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ » (١) .
وإذن فليس للجن مع الإنسان شيء وراء الدعوة ، والوعد ، والوسوسة ، والإغواء ،
والزينة « فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ » (٢) . « قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي
لَا زَيْنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا غَوِيَتُهُمْ أَجْمَعِينَ » (٣) .

وكما جاء هذا في القرآن ، جاء فيه أيضا ما يقطع بأن الذين يتأثرون بوسوسة
الجن وإغوائهم . إنما هم فقط : ضعاف العقول والإيمان أما أقوياؤها فهم بعقولهم
وإيمانهم بعيدون عن التأثير بها ، وقد استثنى الله من المتأثرين بها عباده المخلصين وقال :
« إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ آتَبَكَ مِنَ الظَّالِمِينَ » (٤) .

أوهام الناس في الاتصال بالجن :

أما ما وراء الوسوسة والأغواء من ظهورهم للإنسان العادي بصورتهم الأصلية ،
أو بصورة أخرى يتشكلون بها ، ومن دخولهم في جسده ، واستيلائهم على حواسه ،
ومن استخدامهم إياهم في جلب الخير ودفع الشر ، واستحضارهم كلما أراد ، ومن
استطلاع الغيب عن طريقهم ، ومن الزوج بهم ومعاشرتهم ، وغير ذلك مما شاع
على ألسنة الناس — فهذا كله مصدره خارج عن نطاق المصادر الشرعية ذات

(١) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم . (٢) الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

(٣) الآية ٣٩ من سورة الحجر . (٤) الآية ٤٢ من سورة الحجر .

القطع واليقين . وقد صدق كثير من الناس في كل العصور كثيرا مما يسمع من أحاديث الجن ، أو يتخيل من تصرفات منسوبة إليهم - صدقوا ظهورهم للإنسان العادى وتشكلهم بغير صورتهم ، وصدقوا محادثتهم للإنسان ، ودخولهم في جسمه ، وصدقوا استخدامه إياهم في جلب الخير ودفع الشر ، وفى العلم بالغيبيات .

فرض الفقهاء فى الجبه :

صدق كثير من الناس ما شاع من ذلك عن الجن ، وتناقلوا فيه الحكايات التى ربما رفعوها إلى السلف الصالح ، واستمروا على ذلك حتى جاراها الفقهاء وفرضوا صحتها ، واتخذوا من هذا الفرض مادة جعلوا منها حقلا للتدريب على تطبيق كثير من الأحكام الشرعية عليهم ، وكان منهم أن يتحدثوا عن صحة الزوج بهم ، وعن وجوب الغسل على الإنسية إذا خالطها جنى ، وعن انعقاد الجماعة بهم فى الصلاة ، وعن سرورهم بين يدي المصلى ، وعن روايتهم عن الإنس ، ورواية الإنس عنهم ، وعن حكم استنجاء الإنس بزادهم وهو « العظم » ، وعن حكم الأكل من ذبائحهم ، إلى غير ذلك مما نراه منشورا فى كتب الفقه ، أو نجده فى كتب خاصة ذات عناوين خاصة بالجن .

وإنى أعتقد أن ذلك من فقهائنا لم يكن إلا مجرد تمرين فقهى ، جريا على سنتهم فى افتراض الحالات والوقائع التى لا يرتقب وقوعها ، أو التى لا يمكن أن تقع وإذن ففروض الفقهاء التى لم يقصدوا بها إلا مجرد التدريب الفقهى ، لا تصلح أن تكون دليلا أو شبه دليل على الوقوع والتحقق ، فلنتركهم على سنتهم يفترضون ومردنا فى ذلك إلى القرآن الكريم .

القرآن :

والقرآن الكريم يمتن الله فيه على الناس بنعمة الأزواج ، وبأن جعلهن من

جنسهم ، وجعلهن سكنا ومودة ورحمة « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ،
وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنًا وَحَفَظَةً » (١) « وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ
مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » (٢) .
وهذا يقطع حبل الشك في فساد القول بإمكان الزوج منهم فضلا عن صحته
أو فساده .

وكذلك يحكى الله في القرآن ما يحدث به الجن إلى قومهم في شأن الإنس ،
الذين كانوا قبل الرسالة المحمدية يعتقدون أن للجن سلطانا عليهم ، فيعوذون برجال
منهم يخلصونهم من سلطان الجن ، بما يزعمون لأنفسهم من ساطعة استخدام
الجن ، وسلطة منعهم من أذاهم ، ولنصغ إلى الجن وهم يتحدثون إلى قومهم
في عقيدة أنهم يعلمون الغيب ، وأن أناسا يستخدمونهم في ذلك فيعلمون منهم
ماتسوقه المقادير الإلهية ، ثم يعلنون أنها عقيدة فاسدة ، وأن الغيب لله وحده
« وَأَنَا لَا تَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا » (٣)
وإذا كان هذا حديثهم عن أنفسهم بالنسبة لمعرفة الغيب الذي جاء فيه قوله تعالى :
« عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ، إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ » (٤) ،
وقوله في جن سليمان : « فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ
مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُبِينِ » (٥) . إذا كان هذا حديثهم بالنسبة لمعرفة الغيب ،

(١) الآية ٧٢ من سورة النحل . (٢) الآية ٢١ من سورة الروم .

(٣) الآية ١٠ من سورة الجن . (٤) الآية ٢٦ من سورة الجن .

(٥) الآية ١٤ من سورة سبأ .

وكان حديثهم عن أنفسهم بالنسبة لسلطانهم على الإنس ، وأن هذا وذاك موضع إنكار منهم أنفسهم ، كما حدث القرآن . صرنا إلى يقين لا يمسه ريب : بأن الجن لا يعلمون الغيب ، ولا يقدرّون على الإيذاء الاتصالي أو التلبسي .

وهم وتلبس :

ومع هذا كله قد تغلب الوهم على الناس ، ودرج المشعوذون في كل العصور على التلبس ، وعلى غرس هذه الأوهام في نفوس الناس ، استغلوا بها ضعاف العقول والإيمان ، ووضعوا في نفوسهم أن الجن يلبس جسم الإنسان ، وأن لهم قدرة على استخراجهم ، ومن ذلك كانت بدعة الزار ، وكانت حفلاته الساهرة المزرية ، ووضعوا في نفوسهم أن لهم القدرة على استخدام الجن : في الحب والبغض والزواج والطلاق ، وجلب الخير ودفع الشر ، وبذلك كانت « التحويلة » والمندل وخاتم سليمان » . استخدموهم في إظهار الغيب : من مسروق ضائع أو مستقبل مخبوء ، واستخدموهم في العلاج . استغلّوهم بكل ذلك في كل شيء ، وصارت لديهم مهنة منها يتعيشون ، وللمال يجمعون وبالعقول يعشّون . وقد ساعدتهم على ذلك طائفة من المتسمين بالعلم والدين ، وأيدوهم بحكايات وقصص موضوعة ، أفسدوا بها حياة الناس ، وصرفوهم عن السنن الطبيعية في العلم والعمل ، عن الجد والنافع المفيد .

وجدير بالناس أن يشتغلوا بما يعينهم ، وبما ينفعهم في دينهم ودنياهم . جدير بهم ألا يجعلوا لدجل المشعوذين سبيلا إلى قلوبهم ، فليحاربوهم وليطاردوهم حتى يطهر المجتمع منهم ، وليعرفوا ما أوجب الله عليهم معرفته مما يفتح لهم أبواب الخير والسعادة —

استطلاع الغيب والتشاور

بعض الناس يدعون معرفة الأسرار والمغيبات بوسائل شتى ، وبعض الناس يتشائمون من أما كن ، أو أيام ، أو أشياء معينة ، فهل لهؤلاء أو أولئك سند من الدين ؟

* * *

يختلج في نفوس كثير من الناس ، أن الله ربط نجاح الإنسان وفشله فيما يريد من أعمال الخير بساعات معينة من اليوم أو بأيام معينة من الشهر ، وبذلك يحجمون عن مشروعاتهم في بعض الأيام ، ويقدمون عليها في البعض الآخر . وكذلك يختلج في نفوسهم أن لاستطلاع الغيب المكنون في جوف المستقبل وسائل يعرفون بها ما يهمهم أن يعرفوه ، من مسروق لم يعرف سارقه ، أو مفقود لم يعرف مكانه .

وقد اتسع لهم مجال ذلك حتى استخدموا الوهم والتخيل ، وانصرفوا بهما عن الحقائق ، ومعرفة السنن التي ربط الله بها بين الأسباب والمسببات ، وأسلموا أنفسهم لعادات وتقاليد توارثها الجاهل حتى لعبت بالعقول ، وحرمتها لذة العلم والمعرفة .

الدهم والهم :

وجاء الإسلام فوجد الناس يتقلبون في طبقات من الجهل ، مكنت في نفوسهم تلك التقاليد التي صاروا بها أسراء الوهم والخيال ، فعنى عناية كاملة بالإرشاد إلى الوسائل التي تنقى المجتمع الإنساني من أدران الجهل ، وعبث الوهم . ومن هنا حارب الجهل وتبعه في كل وكر من أوكاره وفي كل لون من ألوانه ،

حارب بالدعوة إلى توحيد الله ، جهل الشرك والوثنية ، وبث في الأنفس والآفاق ، دلائل التوحيد ولفت نظر الإنسان إليها ، وحثه على النظر والتفكير فيها ، ليؤمن أولاً : بأن العظمة التي تخضع لها الرقاب ، والعلم الواسع الذي لا يعزب عنه شيء ، والقدرة النافذة التي لا يعجزها شيء في الأرض ولا في السماء ليست لأحد سواه . وبذلك يتجه إليه وحده ، ويقبل على عمله معتمداً عليه وحده في تذليل ما قد يعترضه في طريقه من صور العظمت الزائفة ، أو الإدراكات المنحرفة التي ينسجها التخيل الفاسد ، وحارب كذلك جهالة التقليد ، وأنكر على الإنسان أن يسلم عقله لغيره ، وأن يقف في عقائده ومعارفه العامة ، وسبل حياته ، عند ما ورثه عن الآباء والأجداد ، أو نبت في زوايا الأوهام والخرافات .

انحراف الإنسان :

تلك منزلة العلم وتقدير الحقائق ، والدعوة إليهما في نظر الإسلام ، ولكن الإنسان - وقد خلق من عجل - تملكه أمران ، استصعب بهما طريق العلم ، واستبسطاً بهما طريق البحث والنظر ، واستعاض عنهما بطريق التخيل والتخمين ، وظنه طريقاً من طرق المعرفة ، به يستريح دون عناء ، ودون حذر ، أمران تملكاه في هذا الشأن .

أحدهما : رغبته الملحة في سرعة اكتشاف الغيب ، وخاصة فيما يتعلق بمستقبله ومستقبل من يتصل به .

وثانيهما : خوفه الشديد من اعتراض ما يعوقه عن أهدافه التي يتجه إليها ويعزم عليها .

وفي سبيل تلك الرغبة الملحة ، وذلك الخوف الشديد ، أخذ يتسمع لما يجري بين الناس ويتناقلونه عن الآباء والأجداد من أحاديث الوهم والخيال ،

عن طرق معرفة الغيب ، في خيره وشره ، واكتشاف المعوقات ذات الشؤم ،
والميسرات ذات التفاؤل .

وبذلك تفتحت له طرق شتى ، ظن أن فيها أمنيته وما يسعفه في اكتشاف
الغيب ، أو يرشده إلى ما يسلكه من إحجام أو إقدام !

انتقاء طرق الوهم والرجل :

راجت هذه الطرق ، وتأثر بها ، ونزل على حكمها كثير من الناس ، فاصطنعوها
وخضعوا لها ، واعتمدوا عليها من فجر التاريخ إلى يومنا هذا ، وربط
كثير من الناس - ومنهم دينيون يقرءون كتاب الله ، ويروون عن الرسول
صلى الله عليه وسلم الأحاديث - حياتهم وأعمالهم بما يقع لهم من ذلك ؛ فاستطلعوا
الغيب - على ما يظنون - عن طريق الولاية والكهانة والتنجيم ، وعن طريق
ضرب الحصى والودع والفول ، وعن طريق خطوط الرمل والفنجان والكف ،
وعن طريق المندل واستخارة السبحة واستخارة القرآن ، وعن طريق التشاؤم بالزمان
في الساعة واليوم والشهر ، والمكان والأشخاص والأشياء والكلمات ، وأضغاث
الأحلام . وبهذا كله وقع الإنسان أسيراً في حياته وأعماله وعقائده ، لشئون
لا يعقل وجه اتصالها بما يسعد أو يشقى . وظن أنه بذلك قد وضعت بيده مفاتيح
الغيب ، وشارك الله في الاستيلاء عليها !!

الطبيعة الضعيفة :

ولكنها الطبيعة الضعيفة ، والنفس الحائرة المضطربة ، التي أسقطت نفسها
من منزلة التكريم الإلهي بنعمة العقل والبحث والنظر .. هي الطبيعة الضعيفة والنفس
الحائرة ، تنهى ضعفها وحيرتها وبعدها عن جنة التكريم ، العادات الفاسدة ، وتقاليد

الجهل الموروثة عن الآباء والأجداد ، ثم تدفع بها إلى سوق التجارة الزائفة ،
ينشئها ويعلن عن أمرها ، ويدعو إليها تجار العقول والمتكسبون بالأوهام
والخرافات .

وبذلك ضعفت عزيمة الإنسان في الحياة ، وعطل أعماله ، وأهل التعويل
على سنن الله التي وضعها للسعادة والشقاء . فكدر صفو الحياة على نفسه بمنظر يراه ،
أو كلمة يسمها ، أو طير يمر به من هنا أو هناك ، أو خيال يغرسه في نفسه دجال
أو منجم أو كاهن ، حتى وصل الأمر إلى استخدام المصحف وآياته التي أنزلت
لتقوية الأيمان والعزائم ، وطرده الوسواس والأوهام في استطلاع الغيب
والتشاؤم ..

وكم رأينا من أهل بيت نكصوا عن تزويج كريمهم بعد الخطبة والاتفاق
بكلمة سمعوها ، أو خيال رؤى لهم في المنام فعنسوا « البنت » وأضاعوا عليها الحياة .
وكم رأينا من تاجر قعد عن السفر ، وأهل تجارته اعتماداً على تشاؤم أو نبوءة
دجال كاذب ..

وكم رأينا من مصاب بمرض فاتك وباء مهلك ، اعتمد في علاجه على رقية
أو بخور ، أو حجاب ، وترك المرض يسرى في جسمه سريان النار في الهشيم .

وكم رأينا على وجه عام من ضحايا ، لأدعياء فيح الكتاب ، واكتشاف
الغيب ، وخواص النفوس ، والتنويم ، وما إلى ذلك مما حل عند الناس محل
العقائد ، وأعرضوا به عما وضعه الله في الكون من أسباب وسنن ، وجه
الناس إليها ، فالتوت بهم السبل ، وألقوا بأنفسهم وحياتهم في مهامه العبث ،
والضلال والخيرة .

النرويج لوسائل الدجل :

وقد أطمع الناس في ذلك كله بعد رغبتهم الملحة في استطلاع الغيب ، وخوفهم الشديد من المعوقات ، أطمعهم في الركوب إلى تلك الوسائل والاتجاه إليها ، والاعتماد عليها ، وإسلام النفس لها ، أطمعهم صدق بعض التنبؤات ، أو بعض صور التشاؤم ، عن طريق المصادفة التي لا ينبغي للعقول السليمة أن تتخذها أساسا أو موجها في نواحي الحياة والعمل .

وكم من كتاب فتح ، ومن مصحف قلبت أوراقه وعدت آياته ، وكم من طير مر ، وكم من ودع ضرب ، وكم وكم . . . وترقب الناس الأحداث التي أوحى بها إليهم هذه الوسائل ثم خاب فآلمهم ، وطاش سهمهم ، ومرت الأيام تلو الأيام ، ولم يحدث شيء مما شاع وذاع ، وملأ الأسماع ، وما حديث الناس عن انتهاء العالم ، وتخمينهم عن وقوع الوباء العام ، أو القحط الشامل وترقبهم للأحداث المفاجئة إلا أسلوب من أساليب الدجل ، قصد به أربابه زلزلة الإنسانية الضعيفة ، وصرفها عن جهات العمل النافع الذي يطمئنها في الحياة .

وإذا كان لصدق بعض التنبؤات أثر في استمرار الناس على التعلق بتلك الوسائل ، فهناك مبرر آخر للنفوس الضعيفة في استمرارها عليها . ذلك هو اشتغال بعض المنتسبين إلى الدين — ظلما وزودا — بكثير من هذه الوسائل : يعملونها ويظهرون تصديقهم إياها ويدعون الناس لها ، ويوجهونهم إليها .

ومما يتصل بهذا ما نقرأه في بعض المجلات والصحف من إعداد إطار خاص يرشد إلى حظ القارئ ونجمه وسعادته وشقائه باعتبار ميلاده ، يومه وبرجه . والمفروض أن الصحف مصادر الثقيف والعوجيه ، وأن المشرفين عليها أرباب ثقافة أخذوا بها على عاتقهم توجيه الناس إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم .

الفرآءة بذكر النساؤم :

وقد يـا تشاؤم قوم موسى بموسى « فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه ، وإن
تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه (١) » وتشاءم قوم صالح بصالح « قالوا طيرنا بك
وبمن معك (٢) » وتشاءم أهل قرية برسلمهم « قالوا إنا تطيرنا بكم (٣) » .

وكان الرد عليهم جميعا أن الشر ما جاءهم من قبل الرسل ، وإنما جاءهم من
قبل أنفسهم بكفرهم وعنادهم ، وإهمالهم سنن الله فى الحياة « ألا إنما طائرهم عند
الله (٤) » « طائر كم معكم (٥) » . وقد جاء فيما يتصل بعلم الغيب ، وأنه مما استأثر
الله به قوله تعالى « عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول (٦) » .
وقوله « وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو (٧) » وقوله للرسول عليه السلام
« قل لا أملك لنفسى نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت
من الخير وما مسنى السوء (٨) » . وحسب المؤمن فى ذلك كله هذه الآية الفذة الواضحة
« إِنْ آتَاكَ اللَّهُ عِلْمًا سَاءَ مَا يَكْسِبُ غَدًا ، وَإِنْ تُدْرِكُهُ الْآفَافُ وَ يُدْرِكُهُ الْآفَافُ وَ يُدْرِكُهُ الْآفَافُ ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ،
إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ » . (٩)

وإن من يعلم أن مهمة الإسلام الأولى ، إنما هى تقوية الروح الإنسانية ، والسمو
بها عن مزلق الأوهام والخرافات ، إلى ميدان الحقائق والسنن الإلهية الثابتة
التي بنى عليها صرح هذا العالم ، بابداعه وإحكامه ، ليأبى الإباء كله أن ينحرف

(١) الأعراف ١٣٠ (٢) النمل ٤٧ (٣) يس ١٨ (٤) الأعراف ١٣٠

(٥) يس ١٩ (٦) الجن ٣٧، ٢٦ (٧) الأنعام ٥٩ (٨) الأعراف ١٨٨

(٩) الآية ٣٤ من سورة لقمان .

في حياته إلى استخدام هذه الوسائل الخداعة . ولكن للعادات والدجل الذى يحترفه بعض الناس ، تأثير على النفوس الضعيفة ، يخرجها من نور الحقائق وميادنها الواسع ، إلى ظلمة الأوهام ومنافذها الضيقة .

تحريف :

هذا ، وقد تعلق بعض الناظرين فى القرآن ، المروجين لسنة التشاؤم الفاسدة ، بقوله تعالى فى وصف العذاب الذى نزل بقوم عاد « إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ » (١) « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ » (٢) « وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ، سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا » (٣) وقالوا إن القرآن يرشد بهذه الآيات إلى أن فى الأيام نحسا وسعودا ، وأيدوا بهذه الآيات ما نسبت روايته عن النبى صلى الله عليه وسلم لابن عباس رضى الله عنه « آخر أربعاء فى الشهر ، يوم نحس مستمر » .

وقد عرض الألوسى فى تفسيره للروايات التى افتملت ترويجا للتشاؤم بالأيام وللتفاؤل بها ، ويعجبني قوله فى هذا المقام : ويكفى فى هذا الباب أن حادثة عاد استوعبت أيام الأسبوع كلها ، فقد قال سبحانه : « سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا » فإن كانت نحوسة الأيام لذلك فقل لى : أى يوم من الأسبوع خلا منها ؟ ! والحق - كما قال - أن كل الأيام سواء ولا اختصاص ليوم بنحوسة

(١) الآية ١٩ من سورة القمر . (٢) الآية ١٦ من سورة فصلت .

(٣) الآية ٧ من سورة الحاقة .

ولا لآخر بسعد ، وإنه ما من ساعة من الساعات إلا وهى سعد على شخص ، ونحس على آخر ، باعتبار ما يقع فيها من الخير على هذا ، ومن الشر على ذاك ، فإن استنحس يوم من الأيام لوقوع حادث فيه فليستنحس كل يوم لما يقع فى الأيام كلها من أحداث ، وما أوج الليل فى النهار ، والنهار فى الليل إلا لإيلاد الحوادث ولا تأثير لما يقع فيها من أحداث ، ولا شأن للوقت أو المكان أو الأشياء فى نحوسة أو سعود .

نعم ، لبعض الأوقات شرف ترجع إليه فى نظر الشرع مضاعفة الجزاء للعاملى الخير أو الشر ، ولكن شرف الأوقات الذى يضاعف به جزاء العاملين شىء ، ونحوستها وسعودها باعتبار ذاتها ، وعلى وجه يعم الناس جميعا ، شىء آخر ، لا يعرفه الإسلام ولا يبيح لأحد أن ينسبه إليه .

وبعد :

فواجب المؤمنين أن يتنبهوا إلى عبث الدجالين باشاعة فكرة التشاؤم بينهم ووسائل استطلاع الغيب ، هذه الفكرة التى يصير بها الإنسان أسيرا لوهم بكلمة يسمعا أو بيوم يمر عليه ، أو منظر يراه . واجبهم أن يطهروا قلوبهم من هذه الأوهام ، وأن يقدموا على أعمالهم وتصرفاتهم وقضاء مصالحهم متى اقتنعوا بها وعزموا عليها « فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ » (١) معتمدين فى ذلك على إيمانهم النقى ، وعلى توفيق الله إياهم ، وبذلك تسلم حياتهم ، وتستقر شئونهم ، وتسير بهم سفينة النجاة إلى شاطئ الأمن والاستقرار . والله ولى التوفيق والهداية .

* * *

تبديل الأرض غير الأرض

يقول الله تعالى في كتابه : « يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات »
فأين تكون الخلائق عندما تبدل هذه الأرض ؟

* * *

من سنة القرآن الكريم في كثير من آياته التي يذكر فيها وعيد المجرمين
المستكبرين عن قبول الحق بالذي أعد لهم في الدار الآخرة : أن يعرض للأحداث
الكونية التي تنتهي بها هذه الحياة الدنيا ، والتي تكون بأهوالها وجسامتها أمرها
تذيراً بقرب العذاب وشدة ، فوق ما تحدثه في النفوس من الخوف والهلع
والاضطراب ، فيقول مثلاً : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ
السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ، يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهِلُ كُلُّ مَرْضِعَةٍ عَنْ أََرْضِهَا وَتَضَعُ كُلُّ
ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا ، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ وَلَٰكِنَّ
عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ » (١) . ويقول : « إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زَلَّزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ
الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » (٢) ويقول « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي
نَسْفًا » (٣) وبالنسبة للأجرام السماوية : « إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ، وَإِذَا
الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ » (٤) « إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ، وَإِذَا النُّجُومُ
انْكَدَرَتْ » (٥) .

(١) الآية ١ من سورة الحج . (٢) الآية ١ من سورة الزلزلة .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة طه . (٤) أول من سورة الانمطار .

(٥) أول من سورة التكرير .

وهكذا يصور لنا القرآن خراب هذا العالم الذي تعقبه الحياة الآخرة ، وفيها ينال المجرمون ما أعد لهم من عقاب .

ومن هذا التصوير الذي يملأ النفوس هلعاً، ويبرز لهم مظاهر الانحلال الكوني، قوله تعالى في وعيد الظالمين « وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ » (١) ثم يصف حيرتهم في يوم العذاب ويذكره بخواصه الهائلة ، وعلاماته المفزعة ، وأحداثه المزلزلة فيقول « يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ » (٢) .

فتبديل الأرض والسموات المذكورة في هذه الآية هو إجمال لعين الأحداث التي ذكرت مفصلة في الآيات الأخرى والتي ينحل بها هذا العالم ، وتنقسم روابطه، ويبدأ العالم الآخر نشأة أخرى تقام فيها الموازين ، ويجرى في ظلها حساب العباد .

التبديل تغير الموصاف فقط :

وهو إذن ليس إفناء مطلقاً لذات الأرض وذات السماء بحيث لا يكون هناك أرض ولا سماء ، وليس إزالة أرض بأرض وسماء بسماء ، وإنما هو تغير لصفات السكون وأوضاعه التي عهدناها في حياتنا الدنيا ، فالأرض كما قال ابن عباس ورواه أبو هريرة هي الأرض بذاتها ، وهي السموات بذاتها ، ولكن الأرض تسير عنها جبالها وتفجر بحارها ، وتسوى هضابها ، وتضطرب فتخرج أثقالها ، والسماء تنفطر والشمس تكور ، والنجوم تنكدر .

(١) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم . (٢) الآية ٤٨ من سورة إبراهيم .

الفتاوى (٣)

وهذا هو ما يدل عليه القرآن ، ويستفاد من آياته الكريمة وهو الذى ينبغى الوقوف عنده ، ولا يصح فى هذه المغيبات إلا أن تتبع الوارد القطعى فيها ، فليس فى القرآن ما يدل على فناء ذات الأرض والسموات ، وليس فى القرآن ما يدل على خلق أرض أخرى من مادة غير مادة الأرض المعروفة ، وكذلك السموات . والآيات كلها ناطقة بتغيير الأوصاف والأوضاع فقط .

واجب المؤمن فى أمور الغيب :

وعلى فرض أن فى القرآن ما يشير إلى الإفناء الكلى لأرضنا وسمائنا فليس فيه ما يدل على حقيقة ما يتخذ بدلا منها .

وكذلك الحديث عن حقيقة ما تكون فيه الخلائق يومئذ ، هو حديث عن الغيب الذى لا يعلم حقيقته إلا الله ، مدبر الدنيا ومنشؤها ومدبر الآخرة ومنشؤها .

وما علينا إلا أن نؤمن بالانقلاب السكونى على القدر الذى تصف الآيات وبالجمع والحساب والجزاء . وهذا هو كل ما ينبغى أن يعنى به المؤمنون .

وإذن يصير السؤال عن مكان الخلائق إذ ذاك سؤالاً لا محل له .

محاسبة الحيوان

هل يحاسب الحيوان يوم القيامة ، ومنه من له قسط معقول من الذكاء ؟

* * *

اتفقت الرسالات السماوية على أن بعث الإنسان يوم القيامة حق ، وأن محاسبته على أعماله في الدنيا حق ، ولا خلاف فيه لأحد من المؤمنين . أما بعث الحيوانات من البهائم والطيور ومحاسبتها على ما ارتسكت في دنياها ، فقد ذهب إليه جماعة من العلماء قرروا بعثها من قبورها يوم القيامة كالإنسان ، وقرروا سؤالها عما فعلت كالإنسان ، واستندوا في بعثها إلى مثل قوله تعالى في سورة التكوين : «وَإِذَا الْوُحُوشُ نُحْشِرَتْ» (١) وقوله تعالى في سورة الأنعام : «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ» (٢) ويستندون في محاسبتها إلى ما فهموه من قوله عليه الصلاة والسلام « لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقبض نكشاه الجاه من القرناء » والجاه ، التي لا قرن لها تدفع به عن نفسها اعتداء ذات القرن عليها . ويقول هؤلاء ، أن الله بعد أن يحقق هذه العدالة العامة في خلقه على هذا النحو ، يقول لها : موتى فتموت ، وليس لها جنة ولا نار .

المحاسبة والمسئولية للإنسان المكلف :

وترى طائفة أخرى ذات نظر أعمق أن البعث خاص بالإنسان المكلف ، وأن المحاسبة والمسئولية خاصان به ، والآخرة دار جزاء ، ولا محاسبة إلا حيث التكليف . ولا تكليف لغير الثقلين : الإنس والجن . وإذن فلا محاسبة للحيوانات ولا بعث . أما قوله : « وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ » فالحشر فيها ليس هو حشر الآخرة وإنما هو جمعها لاستيلاء الرعب عليها وقت الاضطراب العام وانحلال النواميس .

(١) الآية ٥ من سورة التكوين . (٢) الآية ٣٨ من سورة الأنعام .

الكونية ، وقد ذكر هذا الحشر في حوادث الاضطراب التي تحدث قبل البعث بدليل ما قبلها . « إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ، وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ، وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ، وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ » (١) . وما جاء بعدها « وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ » وكل هذه من حوادث الاضطراب العام الذي يقع قبل يوم القيامة . أما البعث فقد ذكر بعد ذلك كله بقوله تعالى في السورة نفسها « وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ، وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ » إلى قوله « عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا أُحْضِرْتَ » .

أما الحشر في آية الإنعام ، فهو يرجع إلى للكاذبين رسالة الرسول المذكورين قبل الآية وبعدها ، أو أن معناه : الهلاك والموت ، وهو عام لكل المخلوقات ، ومن ذلك قول العرب في السنة المجذبة « حشرت الناس ، يريدون : أهلكتهم » . هذا وقد قال الإمام الألويسي في تفسيره : وليس في الباب « يريد مسألة بعث الحيوانات » نص من كتاب أو سنة يعول عليه ، يدل على حشر غير الثقلين من من الوحوش والطيور ثم قال « ومن القريب جدا أن يكون الحديث الذي ذكره كناية عن تمام العدل بدليل ما جاء في بعض الروايات من الاقتصاص من الحجر إذا وقع على الحجر » .

نظرة بعض الحيوانات لإرادة الله :

هذا ما قاله العلماء في هذه المسألة ونحن مع أرباب الرأي الثاني ، وهو أنه لا بعث ولا محاسبة إلا على من ثبت تكليفه لا لمن لا يفهم الشرائع والخطاب بخاصة نفسه وطبيعته . كيف وقد خلقها الله مسخرة للإنسان فيما تنفعه من أكل وحمل وحرث وسائر ما يحتاج منها ؟ . أما ما يرى من ذكاء بعض الحيوانات ، فهو ذكاء لا إرادة معه ولا يعدو نواحي خاصة لا تتصل بفهم الخطاب ولا مقتضيات التكليف الإلهي .

المسلم الذي يقضى بغير حكم الإسلام

ما رأيكم في رجل يحكم في قضية ما حكما غير إسلامي هل يعتبر مرتدا عن الدين؟

* * *

السؤال لا يختص بالقاضي :

هذا السؤال لا يختص بالقاضي الذي يحكم حكما غير إسلامي؟ وإنما يتناول الحكم المسلمين الذين يأمرون بتقنين أحكام غير إسلامية ، والمقننين المسلمين الذين يتولون وضع هذه الأحكام والمتخصصين المسلمين الذين يتحاكون إليها ويرضون بها ، بل إن حاجة هؤلاء إلى معرفة حكم الإسلام فيهم أشد من حاجة القضاة الذين يحكمون بتلك الأحكام ، وخاصة من يكونون منهم في بلد إسلامي ، ليس لغيره عليه سلطان في تشريعه وأحكامه .

وقد شاع على ألسنة كثير من المسلمين المتدينين أن القضاة الذين يحكمون بالقانون الوضعي الذي يخالف أحكامه أحكام الإسلام كفار مرتدون عن الإسلام معتمدين في ذلك على ظاهر قوله تعالى من سورة المائدة « وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » (١) ويلزمهم أن يحكموا بكفر المقننين والأميرين بالتقنين ، فإن هؤلاء - وإن لم يكونوا يحكمون بها - قد وضعوها بأنفسهم أو أمروا بوضعها ، ولا شك أن واضعيها والأميرين بوضعها تبعهم أشد من تبعه الحاكمين بها .

(١) الآية ٤٤ من سورة المائدة .

الحكم الاسلامى نواعه : قطعى واجتهادى :

ولمعرفة الجواب الحق لهذا السؤال يجب أن نعلم أولا أن الحكم الإسلامى نوعان : حكم نص عليه القرآن أو السنة نصا صريحا لا يحتمل التأويل ولا يقبل الاجتهاد . ومثاله فى الأحوال الشخصية حرمة المطلقاة ثلاث مرات على مطلقها حتى تزوج غيره .

وفى المدينيات حرمة الأرباح التى استغلت فى سبيل الحصول عليها حاجة الفقير المحتاج المستحق للمعونة ، وتقسيم الميراث الذى ورد فى القرآن . ومثاله فى العقوبات قطع يد السارق الذى توافرت فيه وفى سرقة شروط العقوبة . هذا نوع ، والنوع الآخر : حكم لم يرد به قرآن ولا سنة ، أو ورد به أحدهما ولكن لم يكن الوارد به قطعيا فيه ، بل محتملا له ولغيره ، وكان بذلك محلا لاجتهاد الفقهاء والمشرعين ، فاجتهدوا فيه ، وكان لكل مجتهد رأيه ووجهة نظره . وأكثر الأحكام الإسلامية من هذا النوع الاجتهادى

فى النوع الاجتهادى منوع للقاضى :

وإذا علمنا هذا استطعنا أن نقول فى الجواب عن السؤال : إن الحكم فى النوع الثانى - وهو النوع الاجتهادى - ولو خالف جميع الآراء والمذاهب الإسلامية فإنه ما دام أساسه تحرى العدل والمصلحة لا اتباع الهوى والشهوة ، فإن الإسلام لا يمنعه ولا يمتنع فضلا عن أن يراه ردة يخرج القاضى به عن الإسلام ؛ ذلك أن الإسلام ، ليس له فى هذا النوع حكم معين وإنما حكمه هو ما يصل إليه المجتهد باجتهاده المبني على تحرى المصلحة والعدل ، فمضى وجسد العدل والمصلحة فتم شرع الله وحكمه .

منى تحكم بالكفر؟

أما النوع الأول وهو الحكم القطعى المنصوص عليه فى كتاب الله أو سنن رسوله الثابتة التى لم يظهر فيها خصوصية الوقت أو الحال - فإن الحكم بغيره إن كان مبنيًا على اعتقاد أن غيره أفضل منه وأنه هو لا يحقق العدل ولا المصلحة كان ولا شك ردة يخرج به القاضى عن الإسلام .

أما إذا كان القاضى الذى حكم بغيره مؤمنًا بحكم الله وأنه هو العدل والمصلحة دون سواه ، ولكنه فى بلد غير إسلامى أو بلد إسلامى مغلوب على أمره فى الحكم والتشريع ، واضطر أن يحكم بغير حكم الله لمعنى آخر وراء الجحود والإنكار ، فإن الحكم فى تلك الحالة لا يكون كفرًا وإنما يكون معصية ، وهو نظير من يتناول الخمر وهو يعتقد حرمتها .

الواجب على القاضى المسلم :

وإذن يجب على القاضى المسلم أن يرد نفسه عن الحكم متى استطاع إلى ذلك سبيلًا ، وإذا لم يستطع أن يرد نفسه خوفًا من ضرر قادم يلحقه أو يلحق جماعته فإن الإسلام يبيح له ذلك ارتكابًا لأخف الضررين ما دام قلبه مطمئنًا إلى حكم الله .

تخرج آية المائدة :

أما قوله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » فقد جاء فى قوم يملكون أنفسهم وتشريعهم ويعرفون حكم الله ويرفضونه مؤثرين عليه

حكم الهوى والشهوة ؛ وفي جوفهم يقول الله : « مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ
وَلَمْ يُتَوِّمِنْ قُلُوبُهُمْ » (١) ويقول : « وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ
يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْكَ » (٢) .

ومن هنا يتبين أن الآية الكريمة وهي « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك
هم الكافرون » ليست في حق كل من حكم حكما غير إسلامي في قضية ما .

(١) الآية ٤١ من سورة المائدة . (٢) الآية ٤٩ من سورة المائدة .

القدر في القرآن

ما معنى كلمة « القدر » التي ورد ذكرها كثيراً في القرآن الكريم ؟

معنى القدر :

القدر الذي جاء في القرآن الكريم مضافاً إلى الله مثل قوله : « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (١) » وقوله تعالى : « وَمَا نُفِزُ لَهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ » (٢) وقوله تعالى « وَآلَئِي قَدَرٌ فَهَدَىٰ » (٣) وغير ذلك ، يرجع معناه إلى أن الله خلق هذا الكون على سنن مضبوطة ، ومقادير معينة ، ولم يكن صادراً عن طريق الصدفة التي لا تعتمد على نوايس يجرى عليها ، ويسير على مقتضاها ويؤدي بها مهمته ، ولا توجد في القرآن كلمة (قدر) بالمعنى الذي يفهمه كثير من الناس والذي يرجع إلى أن الإنسان مجبور في أفعاله بحيث يكون مقهوراً عليها .

القدر بالنسبة للإنسان :

والقدر بالنسبة للإنسان معناه أنه خلقه بإرادة وحرية واختيار فيما كلفه به من أعمال الخير ، والبعد عن أعمال الشر ، وكل نصوص القرآن تدل على ذلك دلالة واضحة ، واختيار الإنسان أساس لتكليفه ومحاسبته ومحال أن يكون مجبوراً على فعله ثم يكلف ويثاب أو يعاقب على مالا يستطيع صرف نفسه عنه ، وعلم الله بما سيكون من الإنسان باختياره وإرادته يحقق معنى الاختيار وينفي القهر والجبر ، وصفة العلم صفة كشف وليست صفة تأثير .

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر . (٢) الآية ٢١ من سورة الحجر .

(٣) الآية ٣ من سورة الأعلى .

الخوارق الحسية

هل كان للرسول معجزة غير القرآن ؟ وهل يجب على المسلم أن يؤمن بكل ما روى من الخوارق الحسية من مثل تكثير الطعام القليل على يديه ، وتسبيح الحصى ونحو ذلك ؟

لكل نبي آية تناسب زمانه :

صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من نبي من الأنبياء إلا أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر . وإنما كان الذي أوتيته وحيا أوحاه الله إلى ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة » .

وهذا الحديث يرشدنا في شأن المعجزات إلى أمرين :
أحدهما خاص بالرسل السابقين . وهو أن الله أعطى كل نبي من المعجزات وخوارق العادات ما يكفي في حمل الناس الذين يعاصرونهم ويشاهدونها على الإيمان بهم والتصديق برسالتهم ، ومن ذلك ما جاء في القرآن من آيات موسى وعيسى عليهما السلام . وهى كلها كما نرى معجزات حسية تقع أمام الأقوام على يد صاحبها ، وتنقرض بانقراض وقتها ، وسيل التصديق بها لم يكن إلا ورود الأخبار بها في المنقول المتواتر المقطوع بصحته وهو القرآن الكريم وبذلك كان القرآن شاهدا بالرسالات السابقة .

آية النبي محمد :

أما الأمر الثانى : فهو خاص بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو أن الذى

أعطاه الله إياه من المعجزات ، كان غير الذى أعطاه للأنبياء السابقين ، كان « وحيا » يسمع ، ويفهم ، ويعقل ؛ فيدرك العقل منه جهات إعجازه ولا ينقرض بانقراض

زمنه ولا يموت صاحبه ؛ بل يظل قائماً محفوظاً بحفظ الله الذى أوحاه ، ينظره الناس ، على توالى العصور ، ويكثر المؤمنون به ، وبرسالة صاحبه إلى يوم الدين .

ومن هنا يرجو الرسول عليه السلام أن يكون أكثر الأنبياء أتباعاً يوم القيامة . ولعلنا لو قارنا عدد المسلمين اليوم بعددهم يوم حياة الرسول لوجدنا مصداق ذلك . الرجاء ، ولعرفنا أن مرد ذلك إلى التأثير بروح الاعجاز الدائم الذى يحمله القرآن ، ويتذوقه الانسان .

القرآن هو المعجزة الخالدة:

٢ — وقد جاء فى القرآن أن المعجزة التى تحدى بها عليه السلام قومه ، هى القرآن خاصة ، « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَيَّ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (١) » وأنه قد تحداهم بالقرآن على صور شتى : تحداهم بكلمه ، وتحداهم ببعضه ، وأنه سجل عليهم عجزهم عن الإتيان بمثله : « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (٢) . » قُلْ لِّىِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا أَلْتُرءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ، وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْءَانِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً » (٣) وراحوا يقترحون على النبي الآيات ، ويطلبون منه خوارق كالتى يسمعونها عن الأنبياء السابقين « وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ، أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٣) الآيتان ٨٨ ، ٨٩ من سورة الإسراء .

فَتَفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلْدَهَا تَفْجِيرًا ، أَوْ تُسَيِّطُ السَّمَاءُ سَكَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا
أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ، أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرٍ أَوْ تَرْقَى
فِي السَّمَاءِ وَلَن تُؤْمِنَ بِرُفُوقِكَ حَتَّىٰ تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرُؤُهُ (١) .

وقد رد القرآن عليهم في ذلك « قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا ؟ »
« قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ
أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ؟ إِنْ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةٌ وَذِكْرَىٰ
لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ » (٢) وأخيرا يبين لهم الحكمة في عدم إجابتهم إلى ما اقترحوا
من آيات ، فيقول « وَلَوْ أَنزَلْنَا مَاسِكًا لَّنُفِضِيَ الْأَمْرَ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ » (٣)
ويقول « وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ » (٤)
لم يجبههم الله إلى ما اقترحوا من آيات حسية يرونها بأعينهم ، إبقاء عليهم ، وحفظا
لهم من عذاب الاستئصال الذي كان يلحق بالأولين حين يكذبون أنبياءهم بعد
رؤية الآيات .

الخوارق ممكنة وواقعة :

٣ — وليس معنى هذا أن خوارق العادات غير ممكنة ، أو غير حاصلة ،
كيف وهي منذ القدم تحت سلطان القدرة الإلهية ، بها حصلت ، وبها شوهدت ،
ولا تزال إلى يومنا هذا نرى ونسمع خوارق عادات في خلق الأشخاص ، وفي

(١) الآيات ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ من سورة الإسراء .

(٢) الآيتان ٥٠ ، ٥١ من سورة العنكبوت .

(٣) الآية ٨ من سورة الأنعام . (٤) الآية ٥٩ من سورة الإسراء .

مظاهر الكون : نراها في الإعصار ، والصواعق ، التي تنزع المدن من أماكنها :
وتترك أهلها جائعين ، وهي مثل التي تحدث عنها القرآن الكريم في الأمم السابقة ،
وتحدث عما حدث لساميان من نطق الحيوانات ومحادثتهم معه ، وعما سيحدث
من نطق جوارح الإنسان ، وشهادتها عليه بما فعل « حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَقَالُوا لَبُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » (١) .

لماذا نعلم كل نوااميس الكون :

والله قد كون العالم على نوااميس ، بعضها ظاهر جلي ، كثيرا ما يقف الإنسان
بإيمانه عندها ، ولكن - والله يقول « وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » - (٢)
لا ينبغي الوقوف بالإيمان عند حد ما أدركنا وظهر لنا من تلك النوااميس ؛ فله في
خلقه شئون ، وله وراء النوااميس المألوفة ، نوااميس لا يعلمها إلا هو ، يجربها كما يريد
على يد من يريد ، ولا عن يد أحد .

فأنا أومن بخوارق العادات ، أومن بإمكانها ووقوعها تكريرا وثبوتها لمن أراد الله
أن يكرمه ويثبته ، وانتقاما وعقوبة لمن أراد أن يعاقبه ويتقم منه ، وأصدق
الآخبار بها متى سحت الرواية ، ونقلت النقل الصحيح السليم ، ودرجة الإيمان
بالحارق تتبع درجته في النقل ، فليس كل ما ينقل بصحيح ، وليس كل الصحيح في
درجة واحدة من القوة ؛ فمن المنقول : الموضوع ، ومنه الضعيف ، ومن الصحيح :
المتواتر القطعي ، ومنه المشهور الظني .

(١) الآيتان ٢٠ ، ٢١ من سورة فصلت . (٢) الآية ٨٥ من سورة الإسراء .

الخواارج الحسية لتبيننا ليست إجابة للكفار:

وإنما الذى لا أقبله ، أن يكون حصول الخارق إجابة لاقتراح الكفار . وإذا ما صح الخبر بشيء من الخوارق الحسية ، مسندا إلى الرسول ، وتواتر فى نقله ، وآمنا به لصدق الرسول ، فليس سبيله إجابة الكفار إلى ما اقترحوا ، وليس سبيله المعجزة التى تحدى بها القوم وإنما سبيله كما قال القاضى عياض فيما نقله من المعجزات الحسية ، كانشقاق القمر ، وتسبيح الحصى ، وحنين الجذع ، ومحادثة الضب ، ومخاطبة الأشجار ، ونبع الماء من بين أصابع الرسول ، وتكثير الطعام والشراب . قال فى كل ذلك :

(إني لم أجمع هذه الآثار التى وردت بالخوارق لمنكرى نبوته صلى الله عليه وسلم رولا لطاعن فى معجزته وإنما جمعناه لأهل ملته الملبين لدعوته ، المصدقين لنبوته ، ليكون تأكيد لهم فى محبتهم له ، وزيادة فى أعمالهم ، وليزدادوا إيمانا على إيمانهم . ولتدل على عظيم قدره صلى الله عليه وسلم عند ربه) .

وبذلك يتبين أن فائدة تلك الخوارق ترجع إلى المؤمنين بتأكيد محبتهم للرسول ، وترجع للرسول بدلالتها على قدره عند ربه ، ولم يقصد بها تحدى القوم أو إجابتهم إلى ما اقترحوا من آيات .

ولعلنا نجد فى آية الإسراء ما يرشد إلى أن المقصد به كان تكريم الرسول وتثبيت قلبه ، وتطمينه على عناية الله به : « لِنُرِيَهُ مِنْ أَيْتِنَا » (١) ، « أَفْتَمَرُونَهُ عَلَى مَا يَرَى » (٢) .

(١) الآية الأولى من سورة الإسراء .

(٢) الآية ١٢ من سورة النجم .

المدار على صحة النقل :

٤. — والرأى أن من اطمأن قلبه إلى صدق الرواية فى شىء من الخوارق الحسية ، كان إيمانه بها حتماً ، تابعاً لدرجة صدق الرواية عنده . ومن لم يطمئن إلى شىء منها فلا يتوقف صحة إيمانه بالرسول على إيمانه بها ، وكفى بالقرآن ومتواتر أخلاقه صلى الله عليه وسلم برهانا وبراهين على صدقه عليه الصلاة والسلام ؟

الدابة التي تكلم الناس

سؤال من طالبة حقوقية بجامعة الإسكندرية ، تقول فيه : قد اختلفت أنا وزميلاتي في تفسير آية من كتاب الله ، وهي قوله تعالى : « وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ » والخلاف ينحصر فيما يأتي : هل الدابة حيوان ، وله رأس وإنسان وجسد طير ؟ وهل صحيح أنها تكلم الناس ومعها عصا موسى وخاتم سليمان ؟ أو هي حشرة من الحشرات المؤذية يسلطها الله على عباده ؟ فما رأيكم فيها ؟

* * *

آراء غريبة :

والواقع أن هذه الدابة قد قيل في شأنها أكثر من ذلك ، وعملت فيها الروايات والآثار عملها المعروف في كل أمر غيبي أخبر به القرآن ، ولم يتصل به بيان قاطع عن الرسول عليه الصلاة والسلام : قيل ذلك في حقيقتها ، وقيل في صفتها ؛ ومن أغرب ما قيل في حقيقتها أنها إنسان ، وأنه على رضى الله عنه . وقيل : إنها ولد ناقة صالح فر هارباً حينما عقر القوم أمه ، وانفتحت له في طريقه صخرة ، فدخلها ثم انطبقت عليه ، فهو في باطنها إلى أن يخرج قرب يوم القيامة . وقيل : إنها دابة قديمة خلقت في عهد الأنبياء المتقدمين ، وإن موسى سأل ربه أن يريه إياها ، فأخرجها ثلاثة أيام ولياليهن ، تذهب في السماء لا يرى واحد من طرفيها ، فرأى عليه السلام منظراً فظيماً ، فقال : يارب ردها فردها . أو إنها هي الثعبان الذي كان في جوف الكعبة ، واختطفته العقاب حين أرادت قريش بناء البيت الحرام فمنعهم ، فألقته العقاب بالحجون ، فالتقته الأرض وهو في باطنها حتى يخرج يوم القيامة .

ومن أغرب ما قيل في صفة الدابة أن طولها ستون ذراعاً بذراع آدم عليه السلام ، لا يدركها طالب ولا يفوتها هارب ، وأن لها مع جميع دواب الأرض مشابهة تامة في عضو من أعضائها : فلها وجه إنسان ورأس ثور ، وعين خنزير ، وأذن فيل « إلى آخر ما سودت به الصحف ، وضاع الوقت في نقله » وهي (١) كلمة حق قالها أحد المفسرين ، ونقلها الألويسي في تفسيره وأقرها ، وقال معتذراً عن ذكره شيئاً من أخبارها : وأنا إنما نقلت بعض ذلك دفعاً لشهوة من يحب الاطلاع على شيء من أخبارها صدقاً كان أو كذباً .

وقال الإمام الرازي بعد أن حكى هو أيضاً شيئاً من أخبارها : « واعلم أنه لا دلالة في الكتاب على شيء من هذه الأمور ؛ فإن صح الخبر فيه عن الرسول صلى الله عليه وسلم قبل ، وإلا لم يلتفت إليه » وهو يعني أنه لا يصح من أخبارها شيء غير المذكور في القرآن الكريم .

إسرائيليات مضللة يجب تنقية التفسير منها :

هذا وقد فات المفسرين أن يضعوا حداً لصون التفسير عن هذه الإسرائيليات التي أظلمت الجو على طلاب الهداية القرآنية ، وشغلتهم عن اللب والجوهر بما ألصقته بالقرآن ، وقصروا جهودهم على النبش فيما ألصق ! وليس هذا خاصاً — كما قلنا — بالدابة ، وإنما هو ربح السموم هبت على كتب التفسير من نواح كثيرة في كل أمر غيبي أخبر به القرآن ، ولم يتصل به بيان قاطع عن الرسول عليه السلام : فقد قيل مثله في : « يأجوج ومأجوج » وفي « الصور » وفي « اللوح المحفوظ » وفي غيرها .

(١) أي عبارة : « ما سودت به الصحف ، وضاع الوقت في نقله » .

وقد تتبع بعض المفسرين غرائب الأخبار التي ليس لها سند صحيح ، وأغدقوا من شرها على الناس وعلى القرآن ؛ وكان جديراً بهم أن يقيموا بينها وبين الناس سداً يقيم البلبلة الفكرية فيما يتصل بالغيب الذي استأثر الله بعلمه ، ولم ير فائدة لعباده في أن يطلعهم على شيء منه . وإذا كان للناس بطبيعتهم ولع بسماع الغرائب وقراءتها ، فما أشد أثرها في إلهائهم عن التفكير النافع فيما تضمنه القرآن من آيات العقائد والأخلاق وصالح الأعمال !

الوقوف في شئونه الغيب عند النصوح :

والذي أحب أن أقرره هنا بهذه المناسبة فيما أخبر الله به من شئون الغيب التي لم يتصل بها بيان قاطع عن الرسول من الدابة ، والصور ، ونحوهما - هو : أنا نؤمن به على القدر الذي أخبر الله به دون صرف اللفظ عن معناه ، ودون زيادة عما تضمنه الخبر الصادق : فنؤمن مثلاً بأنه سيكون في آخر الدنيا صور ينفخ فيه ، فتكون صعقة ؛ ثم ينفخ فيه أخرى ، فيكون البعث ؛ أما الخوض في حقيقته ومقداره وكيفية النفخ فيه ، أو حمله على أنه تمثيل لسرعة إفناء العالم وبعثه بسرعة النفخة المعروفة للناس - فإنه رجم بالغيب ، وتقول على الله بغير حق . ونؤمن بأن القرآن كما أخبر الله في لوح محفوظ ، أما الخوض في حقيقته أو تأويله بأنه تمثيل لصوته عن التغيير والتبديل - فإنه رجم بالغيب ، وتقول على الله بغير حق

ما يجب أن نعلمه عن الدابة :

وعلى هذا ، بالذمة إلى الدابة - نؤمن بأنه حينما يقع أمر الله ، وتحق كلمته ، ونأتي اليوم الذي لا ينفع فيه نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل - ستظهر للناس

دابة ، ولكن : هل تتولد من الأرض ، أو هي من دوابها ؟ ذلك يعلمه الله . وهل هي صغيرة أو كبيرة ، وعرضها كذا وطولها كذا . وهل تحمل معها عصا موسى ، وخاتم سليمان أو لا تحمل شيئاً ؟ ذلك يعلمه الله . تؤمن فقط أن دابة ستخرج وتكلم الناس ، هل تكلمهم بلسان عربي ذاق ، أو بغيره ؟ كذلك هذا يعلمه الله ، تؤمن بها وبكلامها دون استبعاد أو إنكار .

وقد قص الله علينا في السورة نفسها أن عصا موسى وهي جoad تحركت واهتزت كأنها حان ، وأنها تلقف ما كانوا يأفكون ، وقصّ علينا أن الحيوان الذي ليس من شأنه أن ينطق ولا أن يعبر عن الإيمان والكفر ، كالمدهد نطق وعبر عن الإيمان والكفر ، وأن نبيّ الله سليمان فهم منه كل ما أراد ، وانتفع برحلته التي قام بها من تلقاء نفسه إلى ملكة سبأ .

وإذا كانت الجمادية تلحقها في الدنيا بسنن الله الخاصة الحيوانية فتتحرك وتبتلع ، والحيوانية كذلك تلحقها بالسنن الخاصة الناطقية فتفكر وتدبر وتنطق وتعبّر - فما بالنا بالنشأة الأخرى التي لا سبيل لنا إلى معرفتها ، ولا معرفة أحداثها ، ولا سنن الله فيها إلا بالخبر الصادق عنه سبحانه ؟ وإذا كانت الأسلاك تهتز بأنباء رؤية من رفعه الله إليه عن طريق اليقظة ، وبأنباء تكون الجنين بأحد العنصرين اللذين لا بد منهما في تكوينه بحسب السنن العامة في الدنيا ، ثم تنال تلك الأنباء التأييد والتصديق - فما الذي يدعو إلى الإنكار ، أو الاستبعاد ، أو التأويل لما يتضمنه كلام الله الذي قام ألف دليل ودليل على صدقه بالقياس إلى نشأة تقع بظواهرها وباطنها في قبضة الله وحده الذي ينطق كل شيء ؟

نعم ؛ يجب الوقوف في الإيمان به عند الحد الذي جاء به الخبر الصادق ، ولا ينبغي التصرف فيه بالحمل على التمثيل ، أو الزيادة عليه ، وضم شيء إليه ، فضلاً عن استبعاده أو إنكاره ؛ وهذا هو شأن المؤمنين بالله ، وبكتابه وغيبه .

رفع عيسى

ورد إلى مشيخة الأهر الجليلية من حضرة عبد الكريم خان بالقيادة العامة لجيوش الشرق الأوسط سؤال جاء فيه :

هل (عيسى) حى أو ميت فى نظر القرآن الكريم والسنة المطهرة ؟ وما حكم المسلم الذى ينكر أنه حى ؟ وما حكم من لا يؤمن به إذا فرض أنه عاد إلى الدنيا مرة أخرى ؟ .

وقد حول هذا السؤال إلينا فأجبنا بالفتوى التالية التى نشرتها مجلة الرسالة فى سنتها العاشرة بالعدد ٤٦٢ .

* * *

القرآن الكريم ونهاية عيسى :

أما بعد ، فإن القرآن الكريم قد عرض لعيسى عليه السلام فيما يتصل بنهاية شأنه مع قومه فى ثلاث سور :

١ - فى سورة آل عمران قوله تعالى « فلما أحس عيسى منهم الكفر قال : من أنصارى إلى الله قال الحواريون : نحن أنصار الله آمنا بالله ، واشهد بأنا مسلمون : ربنا ، آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين . ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين ، إذ قال الله : يا عيسى ، إني متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا ، وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة ، ثم إلى مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون » ٥٢ - ٥٥ .

٢ — وفي سورة النساء قوله تعالى : « وقولهم : إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ، وما قتلوه وما صلبوه ، ولكن شبه لهم ، وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ، ما لهم به علم إلا اتباع الظن ، وما قتلوه يقينا ، بل رفعه الله إليه ، وكان الله عزيزا حكيما » ١٥٧ — ١٥٨ .

٣ — وفي سورة المائدة قوله تعالى : « وإذا قال الله يا عيسى بن مريم : أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله ؟ قال : سبحانك ، ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق ، إن كنت قلته فقد علمته ، تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ، إنك أنت علام الغيوب . ما قلت لهم إلا ما أمرتني به : أن اعبدوا الله ربي وربكم ، وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ، فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد » ١١٦ — ١١٧ .

هذه هي الآيات التي عرض القرآن فيها لنهاية شأن عيسى مع قومه .

والآية الأخيرة (آية المائدة) تذكر لنا شأنًا أخرويا يتعلق بعبادة قومه له ولأمه في الدنيا وقد سأله الله عنها . وهي تقرر على لسان عيسى عليه السلام أنه لم يقل لهم إلا ما أمره الله به : (اعبدوا الله ربي وربكم) وأنه كان شهيدا عليهم مدة إقامته بينهم ، وأنه لا يعلم ما حدث منهم بعد أن (توفاه الله) .

معنى التوفي :

وكلمة (توفي) قد وردت في القرآن كثيرا بمعنى الموت حتى صار هذا المعنى هو الغالب عليها المتبادر منها ، ولم تستعمل في غير هذا المعنى إلا وبجانها ما يصرفها عن هذا المعنى المتبادر : « قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ

بِكُمْ» (١) ، « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ » (٢) ،
« وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ » (٣) توفته رسلنا . ومنكم
من يتوفى . حتى يتوقاهن الموت . توفنى مسلما وألحقنى بالصالحين .

ومن حق كلمة « توفيتنى » فى الآية أن تحمل هذا المعنى المتبادر وهو الأمانة
العادية التى يعرفها الناس ويدركها من اللفظ والسياق الناطقون بالضاد . وإذن فالآية
لو لم يتصل بها غيرها فى تقرير نهاية عيسى مع قومه لما كان هناك مبرر للقول بأن
عيسى حى لم يمت .

دلا سبيل إلى القول بأن الوفاة هنا مراد بها وفاة عيسى بعد نزوله من السماء
بناء على زعم من يرى أنه حى فى السماء ، وأنه سينزل منها آخر الزمان ، لأن الآية
ظاهرة فى تحديد علاقته بقومه هو لا بالقوم الذين يكونون آخر الزمان وهم قوم
محمد باتفاق لا قوم عيسى .

معنى « رفع الله إليه » : وهل هو إلى السماء ؟

أما آية النساء فانها تقول « بل رفعه الله إليه » وقد فسرها بعض المفسرين
بل جمهورهم بالرفع إلى السماء ، ويقولون : ان الله ألقى من غيره شبهه ، ورفع
بجسده إلى السماء ، فهو حى فيها وسينزل منها آخر الزمان ، فيقتل الخنزير ويكسر
الصليب ، ويعتمدون فى ذلك :

أولاً : على روايات تفيد نزول عيسى بعد الدجال ، وهى روايات مضطربة
مختلفة فى الفاظها ومعانيها اختلافا لا مجال معه للجمع بينهما ، وقد نص على ذلك

(١) الآية ١١ من سورة السجدة . (٢) الآية ٩٧ من سورة النساء .

(٣) الآية ٥٠ من سورة الأنفال .

علماء الحديث . وهي فوق ذلك من رواية وهب بن منبه وكعب الأحبار وهما من أهل الكتاب الذين اعتنقوا الاسلام وقد عرفت درجتهما في الحديث عند علماء الجرح والتعديل .

ثانياً : على حديث سروي عن أبي هريرة اقتصر فيه على الاخبار بنزول عيسى وإذا صح هذا الحديث فهو حديث آحاد . وقد أجمع العلماء على أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات .

ثالثاً : على ما جاء في حديث المعراج من أن محمداً صلى الله عليه وسلم حينما صعد إلى السماء وأخذ يستفتحها واحدة بعد واحدة فتفتح له ويدخل ، رأى عيسى عليه السلام هو وابن خالته يحيى في السماء الثانية . ويكفي في توهين هذا المستند ما قرره كثير من شراح الحديث في شأن المعراج وفي شأن اجتماع محمد صلى الله عليه وسلم بالأنبياء ، وأنه كان اجتماعاً روحياً لا جسماً ، انظر فتح الباري وزاد المعاد وغيرها .

ومن الطريف أنهم يستدلون على أن معنى الرفع في الآية هو رفع عيسى بجسده إلى السماء بحديث المعراج بينما ترى فريقاً منهم يستدل على أن اجتماع محمد بعيسى في المعراج كان اجتماعاً جسدياً بقوله تعالى : « بل رفعه الله إليه » وهكذا يتخذون الآية دليلاً على ما يفهمونه من الحديث حين يكونون في تفسير الحديث ، ويتخذون الحديث دليلاً على ما يفهمونه من الآية حين يكونون في تفسير الآية .

الرفع في آية آل عمران :

ونحن إذا رجعنا إلى قوله تعالى : « أنى متوفيك ورافعك إلى » في آيات آل عمران مع قوله « بل رفعه الله إليه » في آيات النساء وجدنا الثانية اخباراً عن تحقيق الوعد الذي تضمنته الأولى ، وقد كان هذا الوعد بالتوفية والرفع والتطهير من الذين

كفرا ، فإذا كانت الآية الثانية قد جاءت خالية من التوفية والتطهير ، واقتصرت على ذكر الرفع إلى الله فانه يجب أن يلاحظ فيها ما ذكر في الأولى جمعاً بين الآيتين .
والمعنى أن الله توفى عيسى ورفعه إليه وطهره من الذين كفروا .

وقد فسر الألوسي قوله تعالى « أني متوفيك » بوجوه منها - وهو أظهرها - إني مستوفي أجلك ومميتك حتف أنفك لا أسلط عليك من يقتلك ، وهو كناية عن عصمته من الأعداء وما هم بصدد من الفتك به عليه السلام لأنه يلزم من استيفاء الله أجله وموته حتف أنفه ذلك .

وظاهر أن الرفع الذي يكون بعد التوفية هو رفع المسكنة لا رفع الجسد خصوصاً وقد جاء بجانبه قوله : (ومطهرك من الذين كفروا) مما يدل على أن الأمر أمر شريف وتكريم .

وقد جاء الرفع في القرآن كثيراً بهذا المعنى : (في بيوت أذن الله أن ترفع .
ترفع درجات من نشاء . ورفعنا لك ذكرك . ورفعناه مكاناً عليا . يرفع الله الذين آمنوا الخ ...

وإذن فالتعبير بقوله (ورافعك إلى) وقوله (بل رفعه الله إليه) كالتعبير في قولهم لحق فلان بالرفيق الأعلى وفي (إن الله معنا) وفي (عند مليك مقتدر) وكلها لا يفهم منها سوى معنى الرعاية والحفظ والدخول في السكنف المقدس . فمن أين تؤخذ كلمة السماء من كلمة (إليه) ؟ اللهم إن هذا لظلم للتعبير القرآني الواضح خضوعاً لقصاص وروايات لم يتم على الظن بها - فضلاً عن اليقين - برهان ولا شبه برهان !

الفهم المتبادر من الآيات :

وبعد فما عيسى إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، ناصبه قومه العدا ، وظهرت على وجوههم بوادر الشر بالنسبة إليه ، فالتجأ إلى الله شأن الأنبياء والمرسلين فأنقذه الله بعزته وحكمته وخيب مكر أعدته . وهذا هو ما تضمنته الآيات (فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصاري إلى الله) إلى آخرها ، بين الله فيها قوة مكره بالنسبة إلى مكرهم ، وأن مكرهم في اغتيال عيسى قد ضاع أمام مكر الله في حفظه وعصمته إذ قال (يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا) فهو يبشره بإنجائه من مكرهم ورد كيدهم في نحورهم وأنه سيستوفي أجله حتى يموت حتف أنفه من غير قتل ولا صلب ، ثم يرفعه الله إليه .

وهذا هو ما يفهمه القارئ للآيات الواردة في شأن نهاية عيسى مع قومه متى وقف على سنة الله مع أنبيائه حين يتألب عليهم خصومهم ، ومتى خلا ذهنه من تلك الروايات التي لا ينبغي أن تحكم في القرآن ، ولست أدري كيف يكون إنقاذ عيسى بطريق انتزاعه من بينهم ورفع مجسده إلى السماء مكرًا ؟ وكيف يوصف بأنه خير من مكرهم مع أنه شيء ليس في استطاعتهم أن يقاوموه ، شيء ليس في قدرة البشر ؟

ألا إنه لا يتحقق مكر في مقابلة مكر إلا إذا كان جاريا على أسلوبه ، غير خارج عن مقتضى العادة فيه . وقد جاء مثل هذا في شأن محمد صلى الله عليه وسلم (وإذا يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين) .

رفع عيسى ليس عقيدة يكفر منكراها :

والخلاصة من هذا البحث :

١ — أنه ليس في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة مستند يصلح لتكوين عقيدة يطمئن إليها القلب بأن عيسى رفع بجسمه إلى السماء وأنه حي إلى الآن فيها وأنه سينزل منها آخر الزمان إلى الأرض .

٢ — أن كل ما تفيد الآيات الواردة في هذا الشأن هو وعد الله عيسى بأنه متوفيه أجله ورافعه إليه وعاصمه من الذين كفروا ، وأن هذا الوعد قد تحقق فلم يقتله أعداؤه ولم يصلبوه ولكن وفاه الله أجله ورفعته إليه .

٣ — أن من أنكر أن عيسى قد رفع بجسمه إلى السماء وأنه فيها حي إلى الآن وأنه سينزل منها آخر الزمان فإنه لا يكون بذلك منكرا لما ثبت بدليل قطعي فلا يخرج عن إسلامه وإيمانه ولا ينبغي أن يحكم عليه بالردة ، بل هو مسلم مؤمن ، إذا مات فهو من المؤمنين يصلى عليه كما يصلى على المؤمنين ويدفن في مقابر المؤمنين ولاشية في إيمانه عند الله والله بعباده خير بصير .

منقشة

بعد نشر هذه الفتوى في مجلة « الرسالة » السنة العاشرة العدد ٤٦٢ قامت ضجة أحدثها قوم جحدوا على القديم ، وادعوا الغيرة على الدين .
وقد رددنا على شبهات هؤلاء بالحجج العلمية الدامغة ونشرت ذلك « الرسالة » في الأعداد ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ من السنة الحادية عشرة .
وفيا يلي خلاصة لهذا الرد : —

مبادئ مسلمة عند العلماء :

- ١ — حدد الشارع العقائد ، وطلب من الناس الإيمان بها ، والإيمان هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل .
ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يحصله كل ما يسمى دليلا ، وإنما يحصله الدليل القطعي الذي لا تعريه شبهة .
- ٢ — وهذا الدليل القطعي يتعمل في شيئين : —
الأول : الدليل العقلي الذي سلمت مقدماته ، وانتهت في أحكامها إلى الحس والضرورة ، فهذا — باتفاق — يفيد اليقين ، ويحقق ذلك الإيمان المطلوب .
الثاني : الدليل النقلى إذا كان قطعيا في وروده ، قطعيا في دلالاته .
ومعنى كونه قطعيا في وروده : ألا يكون هناك أى شبهة في ثبوته عن الرسول ، وذلك كالقرآن الكريم الذى ثبت كله بالتواتر القطعي ، وكالأحاديث المتواترة عن الرسول — إن ثبت تواترها .
ومعنى كونه قطعيا في دلالاته ، أن يكون نصا محكما فى معناه ، وذلك إنما يكون فيما لا يحتمل التأويل .

٣ — فإذا كان الدليل النقلى بهذه المثابة أفاد اليقين ، وصلاح لأن تثبت به العقيدة .

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن العمليات التى لم ترد بطريق قطعى أوردت بطريق قطعى ، ولكن لا بسبب احتمال فى الدلالة ، فاختلف فيها العلماء ، ليست من العقائد التى يكلفنا بها الدين ، والتى تعتبر حداً فاصلاً بين الذين يؤمنون والذين لا يؤمنون .

٤ — هذه المبادئ التى ذكرنا تنير سبيل البحث لمن يريد معرفة الحق فيما هو من العقائد وما ليس منها ، وهى مبادئ مسلمة عند العلماء يعرف كل مطلع على كتبهم ومناقشاتهم أنه لا نزاع فيها (١) .

وعلى ضوء هذه المبادئ نستقبل قول الذين زعموا « أن رفع عيسى ونزوله آخر الزمان ثابتان بالكتاب والسنة والإجماع » .

ولنا فى ذلك نظرات ثلاث : نظرة فيما ذكرنا من آيات ، ونظرة فيما ساقوا من أحاديث ، والنظرة الثالثة فيما ادعوا فى هذا المقام من إجماع .

نظرة فيما ساقوا من آيات :

فأما الآيات التى تذكر فى هذا الشأن فنحن نرجعها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : آيات تذكر وفاة عيسى ورفعه . وتدل بظاهرها على أن الوفاة قد وقعت ، وهذه الآيات هى : —

١ — قوله تعالى فى سورة آل عمران « إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إني » .

(١) راجع فصل « طريق ثبوت العقيدة » من كتابنا « الإسلام عقيدة وشريعة » ،

٢ — قوله تعالى في سورة النساء : « وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم »
إلى قوله : « وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه » .

٣ — قوله تعالى في سورة المائدة « فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم » .
وقد تناولنا هذه الآيات في الفتوى ودرسناها دراسة علمية واضحة ، وعرضنا
إلى آراء المفسرين فيها ، وبيننا أنه ليس فيها دليل قاطع على أن عيسى رفع بجسمه
إلى السماء ، بل هي — على الرغم مما يراه بعض المفسرين — ظاهرة بمجموعها في أن
عيسى قد توفي لأجله ، وأن الله رفع مكانته حين عصمه منهم ، وصانه وطهره
من مكرهم . ولسنا في حاجة إلى أن نعيد شيئاً مما ذكرناه (١) .

(١) غير أنهم تمسكوا بقوله تعالى : « بل رفعه الله إليه » بعد قوله « وما قتلوه
يقيناً » فقالوا : إن الرفع بعد نفي القتل هو رفع الجسم حتماً ، وإلا لما تحققت
المنافاة بين ما قبل « بل » وما بعدها ، ونحن نقول لهم إن المنافاة متحققة ،
لأن الغرض من الرفع رفع المكانة والدرجة بالحيلولة بينهم وبين الإيقاع به
كما يريدون . والمعنى : إن الله عصمه منهم فلم يمكنهم من قتله بل أحبط مكرهم
وأنقذه وتوفاه لأجله فرفع بذلك مكانته . وقد قلنا في الفتوى : إن الآية بهذا
تتفق تماماً مع ظاهر قوله تعالى « إني متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين
كفروا » وهذا احتمال قوى في الآية يمنع الزعم بأنها نص أو ظاهر في رفعه بجسمه
حياً . ويقول الإمام الرازي في تفسيره « ومطهرك : مخرجك من بينهم ومفروق
بينك وبينهم . وكما عظم شأنه بلفظ الرفع إليه أخبر عن معنى التخليص بلفظ التطهير ،
وكل ذلك يدل على المبالغة في إعلاء شأنه وتعظيم منزلته . ويقول في معنى قوله تعالى
« وجعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا » : القول الثاني : المراد من هذه الفوقية
الفوقية بالحجة والبرهان ، ثم يقول : واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه في قوله
« ورافعك إلى » هو رفع الدرجة والمنقبة لا بالمكان والجهة ، كما أن الفوقية في هذه
الآية ليست بالمكان بل بالدرجة والرفعة ، ا . ه .

النوع الثانى : آيات ما كان ليخطر بالبال أن لها صلة بموضوع البحث ، فلذا لم نفكر فيها ، وحسبنا الآن أن نمثل لهذا النوع بما قال أحدهم :
« ولك أن تضم إلى ما ذكرناه قوله تعالى عنه عليه السلام « وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين » . ففي قوله « ومن المقربين » إشارة إلى رفعه إلى محل الملائكة المقربين . »

والشيخ يريد السماء طبعا ، وهولى للكتاب غريب ، فقد وردت كلمة « المقربين » في غير موضع من القرآن الكريم : « والسابقون السابقون أولئك المقربون » . « فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم » . « عينا يشرب بها المقربون » وإذن فليس عيسى وحده هو الذى يعيش بحسبه في السماء ، بل معه أفواج من عباد الله يعيشون فيها ويزداد عددهم يوما بعد يوم . وهكذا فليكن المنطق !
ثم يقول : « بل في قوله تعالى « وجيها في الدنيا والآخرة » إشارة إلى ذلك ، لأن الوجيه بمعنى ذى الجاه ، ولا أدل على كونه ذا جاه في الدنيا من رفعه إلى السماء » .

وهذا كلام لا يقال ، فإن وجاهة عيسى في الدنيا هى الرسالة المؤيدة بالمعجزات البينات « ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولا إلى بنى إسرائيل أنى قد جئتكم بآية من ربكم » فكيف تذكر بجانب هذه الوجاهة قصة الرفع إلى السماء التى يرغبون هذه الآية على إفادتها أو الإشارة إليها ؟ وكيف يكون وجيها في الدنيا من غادر الأرض وترك أهلها الذين يحسون وجاهته ؟ وهكذا ينتزع القوم من كل عبارة إشارة أو تلميحا ليؤيدوا مازعموا أنه عقيدة يكفر منكرها ؟

النوع الثالث : آيتان قد اختلفت آراء المفسرين فى بيان المراد منهما ، وجاء فى بعض ما قيل : أنهما تدلان على نزول عيسى وهما : —

١ — قوله تعالى في سورة النساء : « وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ » (١) .

٢ — وقوله تعالى في سورة الزخرف : « وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا » (٢) .

ما غاب عنا ، وقت أن كتبنا الفتوى ، النظر في هاتين الآيتين وفي درجة دلالتهما على نزول عيسى ، وما غاب عنا ما ذكره المفسرون من الآراء والأفهام المختلفة فيهما ، وما كنا نحسب — ونحن بصدد البحث عن دليل قاطع يحكم بالكفر على مخالفه — أن أحداً يعرض لهاتين الآيتين وقد رأى فيهما ما رأينا من أقوال المفسرين المختلفة في ذاتها ، والمختلفة في ترجيحها ، فيقول : إنهما نصان قاطعان في نزول عيسى ولذلك آثرنا إذ ذاك أن نترك الكلام عليهما اكتفاء بظهور درجتهما في الدلالة لكل من يقرأ شيئاً من كتب التفسير . ولكنهم أبوا إلا أن يذكروا هاتين الآيتين ويزعموا أنهما تدلان دلالة قاطعة على نزول عيسى ، فلسنا نجد بداً من أن نضع بين يدي القراء خلاصة لآراء المفسرين فيهما ، ثم نقف على ذلك بما نرى ليتبين الحق واضحاً :

الآية الأولى :

للمفسرين في هذه الآية آراء مختلفة وأشهرها رأيان :

الأول : أن الضمير في « به » و « موته » لعيسى . والمعنى : ما من أحد من أهل الكتاب يهوديهم ونصرانيهم إلا ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت عيسى . قالوا : أخبرت هذه الآية أن أهل الكتاب سيؤمنون بعيسى قبل موته ، وهم لم يؤمنوا به إلى الآن على الوجه الذي طلب منهم ، فلا بد أن يكون عيسى إلى الآن حياً ، ولا بد أن يتحقق هذا الإيمان به قبل موته ، وذلك إنما يكون عند نزوله آخر الزمان .

الثاني : أن الضمير في « به » لعيسى ، وفي « موته » للكتابي . والمعنى : أنه ما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمن قبل موته بعيسى . والإخبار بإيمان أهل الكتاب على هذا الوجه لا يتوقف على حياة عيسى الآن ، ولا على نزوله في المستقبل ، لأن المراد أنهم يؤمنون عند معاينتهم الموت بأنه نبي الله وابن أمته . هذان رأيان مشهوران في الآية عند المفسرين ، ولكل منهما من يرجحه . وقد ساقهما ابن جرير ، وذكر الآثار التي تدل لكل منهما ثم قال : « وأولى الأقوال بالصحة والصواب قول من قال : تأويل ذلك ، وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمن بعيسى قبل أن يموت عيسى . وإنما قلنا ذلك لأن الله جل ثناؤه حكم لكل مؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم بحكم أهل الإيمان في الموارثة والصلاة عليه وإلحاق صغار أولاده بحكمه في الملة ؛ فلو كان كل كتابي يؤمن بعيسى قبل موته لوجب ألا يرث الكتابي إذا مات إلا أولاده الصغار أو البالغون منهم من أهل الإسلام . . . وأن يكون حكمه حكم المسلمين في الصلاة عليه وغسله وتقبيره ، لأن من مات مؤمناً بعيسى فقد مات مؤمناً بمحمد . . . وقد أجمع أهل الإسلام على أن كل كتابي مات قبل إقراره بمحمد صلوات الله عليه ، وما جاء به من عند الله فحكمهم له بحكم ما كان عليه أيام حياته غير منقول شيء من أحكامه في نفسه وماله وولده صغارهم وكبارهم بموته عما كان عليه في حياته ، فدل هذا على أن المعنى : إلا ليؤمن بعيسى قبل موت عيسى ، وإن ذلك عند نزوله » (١) .

ويريد ابن جرير بهذه العبارة أن الإيمان بعيسى يلزمه الإيمان بمحمد صلوات الله وسلامه عليهما ، لأن رسالة محمد مما جاء به عيسى ، وعليه يكون من آمن بعيسى مؤمناً بمحمد فيكون مسلماً له أحكام المسلمين في التوارث والصلاة عليه

(١) عن ابن جرير ببعض تصرف .

وغسله ودفنه في مقابر المسلمين . . . الخ وهذا يخالف إجماع المسلمين على عدم ثبوت شيء من هذه الأحكام للكتاني الذي يموت ، وإذا كان هذا يخالف الإجماع فقد بطل أن يكون معنى الآية ما ذكر ، وكان « أولى الأقوال بالصحة والصواب » في نظر ابن جرير هو الرأي الأول الذي لا يترتب عليه مصادمة الإجماع .

إلى هنا ، وقبل مناقشة ابن جرير فيما رجح به ، ليس في الأمر أكثر من أن مفسرا من بين المفسرين قد اختار رأيا من رأيين حكاهما عن أهل المأثور ورجح ما اختاره بما رأى ، ولكن القوم تلقفوا هذا عن ابن جرير دليلا قاطعا . على ما يزعمون من نزول عيسى . ونحن نلخص ردنا عليهم في النقاط الآتية التي غفلوا أو تغافلوا عنها .

١ — إن ابن جرير يذكر احتمالين في الآية ، ويذكر الآثار الدالة لكل منهما ويصل بالرأي الثاني إلى ابن عباس ومجاهد وغيرها ، فكيف يعد نصا قاطعا غير محتمل لأكثر من معنى ماخلاف فيه ابن عباس ومجاهد وغيرها ؟

٢ — إن ابن جرير كما وجه الرأي الذي اختاره وجه الرأي الثاني أيضا « بأن كل من نزل به الموت لم تخرج نفسه حتى يتبين له الحق من الباطل في دينه » وهذا فيما أرى هو الذي جعل ابن جرير يقتصد في التعبير عن ترجيح ما اختاره فيقول : « وأولى الأقوال » دون أن يقول مثلاً : والرأي الصحيح .

٣ — إن يكن ابن جرير قد رجح أحد المعنيين فقد رجح غيره من العلماء المعنى الآخر ومنهم الإمامان : النووي والزمخشري وغيرها . قال ابن حجر في فتح الباري : « ورجح جماعة هذا المذهب — يريد الثاني — بقراءة أبي بن كعب

«إلا ليؤمننَّ به قبل موتهم» أى أهل الكتاب . قال النووى : معنى الآية على هذا : ليس من أهل الكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند المعاينة قبل خروج روحه بعيسى وأنه عبد الله وابن أمته ، ولكن لا ينفعه هذا الإيمان فى تلك الحالة كما قال تعالى : « وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن » ثم قال . وهذا المذهب أظهر ؛ لأن الأول يخص الكتابي الذى يدرك نزول عيسى وظاهر القرآن عمومته فى كل كتابي فى زمن نزول عيسى وقبله .

وقد ذكر صاحب الكشف قريباً من هذا وأطال فيه ونقله عنه الإمام الرازى فى تفسيره فليرجع إليهما من شاء .

بهذا يتبين : —

١ — أن هذه الآية ليست نصاً فى معنى واحد حتى تكون دليلاً قاطعاً فيه .

٢ — أن ما تمسك به ابن جرير فى ترجيحه للرأى الأول غير مسلم له ، فقد بناء على أن المراد بالإيمان فى الآية هو الإيمان المعتبر لذى ينفع صاحبه وتترتب عليه الأحكام ، مع أنه إيمان — كما قرره العلماء ، ومنهم ابن جرير نفسه — لا يعتد به ولا يقام له وزن ولا تترتب عليه أحكام لأنه إيمان جاء فى غير وقته .

٣ — أن من ينظر فيما تمسك به أصحاب المذهب الثانى : من العموم الواضح فى قوله « وإن من أهل الكتاب » ومن قراءة أبي « إلا ليؤمننَّ به قبل موتهم » ومن أن إيمان المعاينة لا ينفع صاحبه عند الجميع ، لا يسعه إلا أن يخالف ابن جرير فيما ذهب إليه وأن يقول مع النووى عن المذهب الثانى : « وهذا المذهب أظهر » .

والنتيجة الحتمية لهذا كله أن الآية ليست ظاهرة فيما يقتضى نزول عيسى فضلاً
عن أن تكون قاطعة فيه !

الآية الثانية :

للمفسرين في هذه الآية أيضاً آراء مختلفة ، ومن هذه الآراء أن الضمير في
قوله تعالى « وإنه لعلم للساعة » راجع إلى محمد صلى الله عليه وسلم أو إلى القرآن
ولكننا نستبعد هذا ونرى أن الضمير راجع إلى عيسى كما يراه كثير من المفسرين
وذلك لأن الحديث في الآيات السابقة كان عن عيسى . ومع ذلك نجد خلافاً آخر
يصوره لنا بعض المفسرين بقوله : « وإنه : أى عيسى لعلم للساعة : أى أنه بنزوله
شروط من أشراطها ، أو بمحدثه بغير أب ، أو بإحيائه الموتى دليل على صحة
البعث » (١) .

ومن ذلك يتبين أن في توجيه كون عيسى علماً للساعة ثلاثة أقوال :

الأول أنه بنزوله آخر الزمان علامة من علامات الساعة .

الثاني : أنه بمحدثه من غير أب دليل على إمكان الساعة .

الثالث أنه بإحيائه الموتى دليل على إمكان البعث والنشور .

ولقد كان في احتمال الآية لهذه المعاني التي يقرها المفسرون كفاية في أنها
ليست نصاً قاطعاً في نزول عيسى ، ولكننا لانكتفى بهذا بل نرجح القول الثاني
(وهو أن عيسى بمحدثه من غير أب دليل على إمكان الساعة) معتمدين في هذا
الترجيح على ما يأتي :

(١) تفسير أبي السعود .

١ - أن الكلام مسوق لأهل مكة الذين ينكرون البعث ويعجبون من من حديثه ، وقد عني القرآن الكريم في كثير من آياته وسوره بالرد عليهم واقتلاع الشك من قلوبهم . وطريقته في ذلك أن يلفت أنظارهم الى الأشياء التي يشاهدونها فعلا أو يؤمنون بها « يأيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإننا خلقناكم من تراب » « وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » . « فانظر الى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها . إن ذلك لحجي الموتى » وقد عرضت سورة الزخرف التي وردت فيها هذه الآية الى هذا المعنى في أولها « والذي نزل من السماء ماء بقدر فأنشرنا به بلدة ميتا كذلك تخرجون » .

وهذه هي الطريقة المستقيمة المنتجة في الاستدلال المقتلعة للشك . أما أن يلفت أنظارهم الى أشياء يخبرهم هو بها كنزول عيسى ، وهي أيضا في موضع الشك عندهم ، ويطلب منهم أن يقتلعوا بهذه الأشياء ما في قلوبهم من شك فذلك طريق غير مستقيم ؛ لأنه استدلال على شيء في موضع الإنكار بشيء هو كذلك في موضع الإنكار !

٢ - ومما يؤيد هذا قول الله تعالى تفريعا على أن عيسى علم للساعة : « فلا تترن بها » فإنه يدل على أن الكلام مع قوم يشكون في نفس الساعة ، والعلامة إنما تكون لمن آمن بها وصدق أنها آتية لا ريب فيها ؛ أما الذي ينكر وقوعها أو يشك فيها فهو ليس بحاجة الى أن يتحدث معه عن علامتها ، بل لا يصح أن يتحدث في ذلك معه ، وإنما هو بحاجة الى دليل يحمله على الإيمان بها أولا ليتمكن أن يقال له بعد ذلك : هذا الذي آمنت به علامته كذا .

٣ - ثم إنه من الأصول المقررة في فهم أساليب اللغة العربية أن الحكم إذا أسند في اللفظ إلى الذات ، ولم تصح إرادتها معنى ، قدر في الكلام ما كان

أقرب إلى الذات وأشد اتصالاً بها . فإذا طبقنا هذه القاعدة على قوله تعالى :
« وإنه لعلم للساعة » وعلمنا أن ذات عيسى من حيث هي لا يصح أن تكون
مرادة هنا ، وأنه لا بد من من تقدير في الكلام ، ثم وازنا بين النزول ، والخلق
من غير أب ، وإحياء الموتى ، فلا شك أننا نجد الخلق من غير أب أقرب هذه
الثلاثة إلى الذات ، لأنه راجع إلى إنشائه وتكوينه لا إلى شيء عارض له ، وحينئذ
يتعين الحمل عليه ويكون معنى الآية الكريمة : (لا تشكوا في الساعة ، فإن الذي
قدر على خلق عيسى من غير أب قادر عليها) .

وبهذا يتبين :

أولاً : أن الإخبار بنزول عيسى لا يصلح دليلاً على الساعة يقتلع به ما في نفوس
المنكرين لها من شك ويصح أن يقال عقبه (فلا تمترن بها) .

وثانياً : أن جعل عيسى بنزوله آخر الزمان علامة من علامات الساعة لا يستقيم
هنا ، لأن الحديث مع قوم منكرين للساعة فهم بحاجة إلى دليل عليها ، لا مع قوم
مؤمنين بها حتى تذكر لهم علاماتها .

وثالثاً : أن أقرب ما تحمل عليه الآية هو المعنى الثاني الذي بينا .

* * *

أما بعد فهذه هي الآيات التي أوردوها في شأن عيسى من رفعه أو نزوله .
ولا شك أن القارئ النصف بعد عرضها على هذا النحو وتطبيقها على المبادئ التي
ذكرنا لا يخامرهم شك في أنه (ليس في القرآن الكريم ما يفيد بظاهرة غلبة ظن
بنزول عيسى أو رفعه فضلاً عما يفيد القطع الذي يكون العقيدة ، ويكفره منكره
كما يزعمون) .

النظرة الثانية في الأحاديث :

والنظرة الثانية فيما ساقوا من أحاديث :

وموجز ما نقول فيها : أنها لا تخرج عن كونها أحاديث آحاد ، وأحاديث الآحاد مهما صحت لا تفيد يقيناً يثبت عقيدة يكفر منكرها .

وأنه ليؤسفني أن أرى قوماً تظاهروا بالانتساب إلى الدين والغيرة على أحاديث الرسول استباحوا لأنفسهم - في سبيل أغراضهم الدنيا - أن يصطنعوا كل أساليب التلبيس والتمويه في شأن أحاديث عيسى التي لا يمكن أن يكون منها متواتر حتى على أوسع الآراء في تحقيقه ، وهي مع آحاديثها يكثر ويشدد في معظمها ضعف الرواة واضطراب المتون ونسكارة المعاني ، فتراهم يقولون هي متواترة قد رواها فلان وفلان من الصحابة والتابعين ، وذكرت في كتاب كذا وكتاب كذا من كتب المتقدمين ، فإذا رأوا في بعضها ضعفاً أو اضطراباً أو نكارة حاولوا التخلص من ذلك فقالوا : إن الضعيف فيها منجبر بالقوى ، وإن العدالة لا تشترط في رواية المتواتر . وهكذا يخلعون عليها ثوباً مهلهلاً من القداسة لا رغبة في علم ولا غيرة على حق ، ولكن مكابرة وعناداً ، وإصراراً على التضليل ، وليقال على السنة العامة وأشباه العامة إنهم حفاظ وإنهم محدثون !

* * *

بقي بعد هذا أمر لا بد من تقريره : وهو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل المحكم الذي لا يحتمل التأويل حتى تكون قطيعة الدلالة ، فقد تناولتها أفهام العلماء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها : وقد جاء في شرح المقاصد

بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراف الساعة آحادية مانصه : « ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة . . . وأول بعض العلماء النار الخارجة من الحجاز بالعلم والهداية سيما الفقه الحجازي ، والنار الحاضرة للناس بفتنة الأتراك ، وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد ، ونزول عيسى صلى الله عليه وسلم باندفاع ذلك وبدو الخير والصلاح . . . الخ » .

ومن ذلك نرى أن السعد - صاحب المقاصد - لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون من قطعي الدلالة الذي يمتنع تأويله ، وإنما يقرر بصريح العبارة « أنه لا مانع من حملها على ظواهرها » فيعطى بذلك حق التأويل لمن اتقدح في قلبه سبب للتأويل ، ثم يحدث عن بعض العلماء أنهم سلكوا سبيل التأويل في هذه الأحاديث فعلاً ، ويبين المعنى الذي حملوها عليه ، ولا شك أن هذا لم يكن منه إلا لأنه يعتقد - كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين ما يقبل التأويل وما لا يقبله - أن ما تدل عليه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها فمن أداه نظره إلى أن يؤمن بظواهرها فله ذلك ، ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك شأن كل ظني في دلالته .

ومما تقدم يبين جلياً « أنه ليس في الأحاديث التي أوردوها في شأن نزول عيسى آخر الزمان قطعية ما ، لا من ناحية ورودها ولا من ناحية دلالتها » .

النظرة الثالثة في الإجماع :

بقي أن ننظر النظرة الثالثة فيما زعموا من إجماع في هذا المقام .
وأحب أن أشير هنا إلى أن « الإجماع » الذي اشتهر بين الناس أنه أصل من أصول التشريع في الإسلام قد اختلفت فيه المذاهب والآراء اختلافاً بعيداً :

اختلفوا في حقيقته ، واختلفوا في إمكانه ، وتصور وقوعه .

ثم اختلفوا في حجيته . الخ مما يتبين لنا به أن حجة الإجماع في ذاتها غير معلومة بدليل قطعي فضلاً عن أن يكون الحكم الذي أثبت به معلوماً بدليل قطعي فيكفر منكروه . ثم نقول : إن الذين ذهبوا إلى حجة الإجماع لم يتفقوا على شيء يحتاج به فيه سوى الأحكام الشرعية العملية ، أما الحسيات المستقبلية من أشراط الساعة وأمور الآخرة فقد قالوا : « إن الإجماع عليها لا يعتبر من حيث هو إجماع لأن المجمعين لا يعلمون الغيب ، بل يعتبر من حيث هو منقول عن يظلمه الله على الغيب ، فهو راجع إلى الإخبارات فيأخذ حكمها ، وليس من الإجماع الخصوص بأمة محمد صلى الله عليه وسلم لأن الحس المستقبل لا مدخل للاجتهاد فيه ، فإن ورد به نص فهو ثابت به ولا احتياج إلى الإجماع ، وإن لم يرد به نص فلا مساع للاجتهاد فيه » (١) وعلى هذا تخضع جميع الأخبار التي تتحدث عن أشراط الساعة ومن بينها نزول عيسى إلى مبدأ قطعية النصوص وظنيها في الورد والدلالة .

خلاف قديم وهديث في المسألة :

وعلى فرض أن أشراط الساعة مما يخضع للإجماع الذي اصطالحوا عليه نقول : إن نزول عيسى قد استقر فيه الخلاف قديماً وحديثاً :

أما قديماً فقد نص على ذلك ابن حزم في كتابه « مراتب الإجماع » حيث يقول : « واتفقوا على أنه لا نبي مع محمد صلى الله عليه وسلم ولا بعده أبداً ، إلا أنهم اختلفوا في عيسى عليه السلام : أيأتي قبل يوم القيامة أم لا ؟ وهو عيسى بن مريم المبعوث إلى بني إسرائيل قبل مبعث محمد عليه السلام » كما نص عليه أيضاً القاضي

عياض في شرح مسلم ، والسعد في شرح المقاصد ، وقد سقنا عباراته قريبا وهي واضحة جلية في أن المسألة ظنية في ورودها ودلالاتها !

وأما حديثا فقد قرر ذلك كل من الأستاذين المغفور لهم : الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا ، والأستاذ الأكبر الشيخ المراغي .

فالشيخ محمد عبده رضى الله عنه يذكر وهو بصدد تفسير آية آل عمران : « إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلى » « أن للعلماء هنا طريقتين : إحداهما وهي المشهورة أنه رفع بجسمه حيا وأنه سينزل في آخر الزمان فيحكم بين الناس بشريعتنا ثم يتوفاه الله تعالى . . . والطريقة الثانية أن الآية على ظاهرها ، وأن التوفى على معناه الظاهر المتبادر منه وهو الإمامة العادية وأن الرفع يكون بعده وهو رفع الروح . . . الخ » ثم يذكر « أن لأهل هذه الطريقة في أحاديث الرفع والنزول تخريجين : أحدهما أنها آحاد تتعلق بأسر اعتقادي ، والأمور الاعتقادية لا يؤخذ فيها إلا بالقطعي وليس في الباب حديث متواتر ، وثانيهما تأويل النزول » بنحو ما سبق نقله عن شرح المقاصد (١) .

وقد ورد على المغفور له السيد رشيد رضا سؤال من « تونس » وفيه « ما حالة سيدنا عيسى الآن ؟ وأين جسمه من روحه ؟ وما قولكم في الآية (إني متوفيك ورافعك) . وإن كان حيا يرزق كما كان في الدنيا فم يأتية الغذاء الذي يحتاج إليه كل جسم حيواني كما هي سنة الله في خلقه ؟ » فأجابه السيد رشيد إجابة مفصلة عما سأل عنه فتتطفت منها ما يأتي :

قال بعد أن عرض للآيات وآراء المفسرين فيها « وبجملته القول أنه ليس في القرآن

نص صريح في أن عيسى رفع بروحه وجسده إلى السماء حياة دنيوية بهما بحيث يحتاج بحسب سنن الله تعالى إلى غذاء فيتوجه سؤال السائل عن غذائه ، وليس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء وإنما هي عقيدة أكثر النصارى ، وقد حاولوا في كل زمان منذ ظهور الإسلام بثها في المسلمين « ثم تكلم عن الأحاديث وقال : « إن هذه المسألة من المسائل الخلافية حتى بين المنقول عنهم رفع المسيح بروحه وجسده إلى السماء » (١) .

أما المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى فقد كتب بمناسبة السؤال الذى رفع إليه وكان سبباً في فتوانا ، إجابة جاء فيها : « ليس في القرآن الكريم نص صريح قاطع على أن عيسى عليه السلام رفع بجسده وروحه ، وعلى أنه حتى الآن بجسده وروحه . وقول الله سبحانه : « إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا » الظاهر منه أنه توفاه وأماته ثم رفعه ، والظاهر من الرفع بعد الوفاة أنه رفع درجات عند الله كما قال في إدريس عليه السلام : « ورفعناه مكاناً عليا » وهذا الظاهر ذهب إليه بعض علماء المسلمين فهو عند هؤلاء توفاه الله وفاة عادية ثم رفع درجاته عنده ، فهو حتى حياة روحية كحياة الشهداء وخياة غيره من الأنبياء . لكن جمهور العلماء على أنه رفعه بجسده وروحه فهو حتى الآن بجسده وروحه ، وفسروا الآية بهذا بناء على أحاديث وردت كان لها عندهم المقام الذى يسوغ تفسير القرآن بها « ثم قال : « لكن هذه الأحاديث لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التى توجب على المسلم عقيدة ، والعقيدة لا تجب إلا بنص من القرآن أو بحديث متواتر » ثم قال : وعلى ذلك فلا يجب على المسلم

أن يعتقد أن عيسى عليه السلام حي بجسمه وبروحه ، والذي يخالف في ذلك لا يعد كافراً في نظر الشريعة الإسلامية .

هذه نصوص صحيحة يقرر بها هؤلاء العلماء قديماً وحديثاً أن مسألة عيسى مسألة خلافية ، وأن الآيات المتصلة بها ظاهرة في موته عليه السلام موتاً عادياً ، وأن الأحاديث الواردة فيها أحاديث آحاد لا تثبت عقيدة ، وهي مع هذا تحمل التأويل وأنه لا يكفر المسلم بانكار رفع المسيح أو نزوله ، فأين مع هذا كله ما يدعونه من إجماع ؟ (١)

(١) من المهم مراجعة ما كتبناه عن ثبوت العقيدة بالقرآن والسنة والإجماع في فصل « طريق ثبوت العقيدة » من كتابنا « الإسلام عقيدة وشريعة » .

عباد است

(١) في الطهارة والصلاة

مصافحة المرأة لا تنقض الوضوء

يقول الله تعالى في بيان الطهارة التي تجب على المؤمن إذا أراد القيام إلى الصلاة: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ » (١) .

وفي قوله تعالى : « أولامستم النساء » يسأل سائل : هل المراد بالملامسة المصافحة ونحوها أو المراد المخالطة الخاصة ؟ والسائل يقصد بهذا السؤال ، إنه إذا كان المراد بالملامسة المصافحة ، كان مس المرأة باليد أو نحوها ناقضا للوضوء ، فلا تصح بعده الصلاة حتى يتوضأ الذي لامس وإن كان المراد بها المخالطة الخاصة كان المس باليد أو نحوها غير ناقض للوضوء وصحت به الصلاة .

* * *

والجواب : أن بعض الأئمة فسر الملامسة في الآية بمس اليد أو نحوها ، وعليه يكون مس المرأة ناقضا للوضوء . وفسرها آخرون بالمخالطة الخاصة ، وعليه لا يكون

المس باليد ومنه المصافحة ناقضا للوضوء . هذا هو الذى تختاره . أولا ، لأن القرآن استعمل المس فى المخالطة (لم يمسنى بشر) (ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) كما استعمل فيها المباشرة (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد) والملازمة كالمباشرة والمس .

ثانيا : أنه بتفسير الملازمة بالمخالطة الخاصة تكون الآية استوعبت جميع أنواع الطهارة الواجبة بالنسبة لأسبابها ؛ فبينت طهارة الوضوء بقوله (فاغسلوا وجوهكم . الخ) وبينت طهارة الغسل بقوله (وإن كنتم جنبا فاطهروا) ثم بينت الطهارة بالتيمم حين العفاز عن استعمال الماء بدلا من الوضوء بقوله (أو جاء أحد منكم من الغائط) وبدلا من الغسل بقوله (أو لامستم النساء) .

ثالثا : قد صحت الأحاديث الدالة على بقاء الوضوء ، بعد المس باليد ونحوها .

رابعا : أن عدم نقض الوضوء بالمصافحة هو ما يقضى به اليسر الذى بنيت عليه الشريعة وختمت به آية الطهارة « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون » .

تطهير الأنية بالتراب

هل يجوز تطهير الإناء الذى ولغ فيه الكلب بمادة مطهرة غير التراب الذى ورد به لفظ الحديث ؟ .

* * *

عناية المسلم بالطهارة :

إن من أبرز خصائص الإسلام ، العناية بالطهارة والنظافة للإنسان فى جسمه ، وفى ثوبه ، وفى مكانه ، وفى آنيته التى يأكل فيها ويشرب .
وقد بلغت أحاديث الرسول التى توصى بكمال العناية فى الطهارة ، حد الكثرة المتواترة ، وتتبع فى ذلك مواقع القدر ، فأمرت بغسلها وتطهيرها ، وشددت فى بعض المواقع نظرا لما لها من الأثر السيئ فى صحة الإنسان ، وعملا على سلامته من الجرائم الفتاكة التى تذهب بصحته وتقضى على حياته .

ولوغ الكلب فى الإناء :

وكان من ذلك الحديث المتفق عليه بين المحدثين بالنسبة للإناء الذى ولغ فيه الكلب ، وهو فيما يرويه أبو هريرة رضى الله عنه : (إذا شرب الكلب فى إناء أحكم فليغسله سبعا) وفى بعض الروايات (طهور إناء أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات إحداهن بالتراب ، أو أولاهن بالتراب ، أو عفروه الثامنة بالتراب) .

وقد فهم كثير من العلماء أن العدد فى الغسل مع الترتيب مقصودان لذاتهما ، فأوجبوا غسل الإناء سبع مرات ، كما أوجبوا أن تكون إحداهن بالتراب .

الفهم الذى نطمئن إليه :

ولكن الذى نفيه ، هو الذى فهمه غيرهم من العلماء ، وهو أن المقصود من العدد مجرد الكثرة التى تتطلبها الاطمئنان على زوال أثر لعاب الكلب من الآنية . وأن المقصود من التراب ، استعمال مادة مع الماء من شأنها تقوية الماء فى إزالة ذلك الأثر ، وإنما ذكر التراب فى الحديث لأنه الميسور لعامة الناس ، ولأنه كان هو المعروف فى ذلك الوقت مادة قوية فى التطهير واقتلاع ما عساه يتركه لعاب الكلب فى الإناء من جراثيم .

ومن هنا نستطيع أن نقرر الاكتفاء فى التطهير للمطلوب بما عرفه العلماء بخواص الأشياء من المطهرات القوية وإن لم تكن ترابا ، ولا من عناصرها التراب .

الضلاة بالبرنيطة

هل تجوز الضلاة بالبرنيطة ؟

* * *

لا يشترط في صحة الضلاة غطاء الرأس ، فتصح الضلاة برأس مغطاه وبرأس مكشوف ، ولا يشترط في غطائها إذا غطيت نوع خاص من الغطاء ، فللمسلم أن يصلي بعمامة وبطاقية وبقبعة مادامت لا تمنعه من وضع الجبهة على الأرض .

والإسلام لا يعرف زيا خاصا للرأس ، والزى وغطاء الرأس من الأمور التي يتركها الإسلام للعرف الذي يجري عليه الناس .

وليس صحيحا ما يقال أن القبعة زى خاص بغير المسلمين وشعار غير اسلامي فالمسلم وغيره في ذلك سواء ، والذين يلبسون القبعات من المسلمين لا يقصدون التشبه بغيرهم فيما هو من خصائص دينهم وإنما يلبسونها لتقيهم من حر الشمس أو برد الشتاء مثلا أو لأن عرف بلادهم جرى على ذلك .

التفكير أثناء الصلاة في شئون الدنيا

كثيرا ما يتعرض المصلي لوساوس وأفكار في شئون الدنيا تشغله عن الخشوع والتدبر فهل ذلك يذهب بثواب الصلاة وما حيلة المصلي تجاه ذلك ؟

الخشوع روح الصلاة :

طلب الله من المؤمنين الصلاة ، وحث فيها على الخشوع ، وكال التوجيه إليه سبحانه : « حَافِظُوا الصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » (١) وفسرت الصلاة الوسطى بالصلاة الفضلى ، وهى ذات الخشوع والتوجه الكامل اليه سبحانه ، وربط الله بالصلاة الخاشعة فلاح المؤمنين « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ »
والصلاة لا تثمر ثمرتها من النهي عن الفحشاء والمنكر ، واقتلاع بذور الشر من النفس إلا إذا كانت ذات خشوع وتوجه كامل .

لا يكلف الله نفعا إلا وضررها :

ولكن الله وهو العليم بطبائع ما خلق ، علم عُسر الخشوع القلبي على الإنسان وعلم أن شرود الفكر عنده ، غالب عليه ، فأجترأ منه في صحة الصلاة ، وخروجه عن عهدها ، أن يؤديها تامة الشروط والأركان ، وأن يتجه اليه بالتفكير قاصدا وجهه ، مستشعرا عظيمته . ثم رغب إليه أن يحارب ما يغلب عليه من الشواغل القلبية والخطرات النفسية التى تحول بينه وبين الشعور بلذة الصلاة الروحية ، وأعلمه على

(١) الآية ٢٣٨ من سورة البقرة . (٢) أوائل سورة المؤمنين .

لسان رسوله بأن إشتغال الفكر أثناء الصلاة بغير جلال الله ، من وسوسة الشيطان . وزعزعة النفس ، وعدم الصبر في مكافحة هذه الخطرات . وقد صور الرسول هذا المعنى أبلغ تصوير ليس في الصلاة فقط ، بل فيها وفي تلبية نداءها ، والإسراع إليها . وذلك فيما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا نودى بالصلاة أدبر الشيطان وله حُصاص » كناية عن النفرة التي تصم الأذان ، حتى لا يسمع الأذان ، فإذا قضى الأذان أقبل ، فإذا ثوب بالصلاة « أقيمت » أدبر ، فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه ، يقول: أذكر كذا أذكر كذا ، لما لم يكن يذكر حتى يضل الرجل أن يدري كم صلى ، فإذا لم يدر أحدكم أثلاثا صلى أم أربعا فليسجد سجدتين وهو جالس » يريد سجدة السهو .

واجب المسلم تجاه الوسوسة :

أرشدنا الحديث إلى حديث النفس في الصلاة بما يصرف القلب عن الموقف من عمل الشيطان ، ومن البين أن عمل الشيطان مما يجب على المسلم مكافحته في صلاته . وفي حياته . وأرشدنا رحمة بنا ، نظرا لعسرة الموقف إلى صحة الصلاة التي استوعب التفكير جزءا منها ؛ فعلى المسلم إذن أن يذكر إذا وقف بين يدي الله وكبر للصلاة أن الشيطان في زعزعة نفسه واقف له بالمرصاد فليعتصم بذكر الله ، وليتدبر ما يجريه على لسانه من تكبير إذا قام أو ركع وتسبيح وحمد إذا رفع أو سجد ، وقراءة إذا قرأ . عليه أن يروض نفسه على ذلك ، المرة بعد الأخرى حتى يصير شأنه ، وحتى يسد على نفسه مسالك تلك الوسوسة التي تسلبه إذا استمرت روح الصلاة وتجعلها صورة جافة لا تصعد بالنفس . ولا تزكى الروح .

هذا وقد علم أن من خواص النفس البشرية أنها لا تتجه في وقت واحد إلا إلى شيء واحد ، وأنها إذا حصرت في دائرة لا يصل إليها غيره ، وأن الخواص

متى ربطت بمواقع معينة تبعها التفكير وانحصر في دائرتها . ومن هنا قال العلماء الذين حاربوا الوسوسة فغلبوها : تنبغى للمصلى أن ينظر إلى موضع سجوده وهو قائم وإلى ظهر قدمه وهو راکع ، وإلى أرنبة أنفه وهو ساجد ، فيربط حواسه بهذه المواقع ، ويحصر فكره في تدبر ما ينطق به من تكبير وتسبيح وقراءة . وبذلك نرجو أن تكمل للمسلم صلاته ويحظى فيها بلذة السمو الروحي ، وقرة العين التي كان يجدها الرسول في الصلاة .

صلاة الجمعة وقت الضحى واجباريتها على النساء

نشرت الجمهورية في السابع من أبريل لسنة ١٩٥٥ قراراً يختص بصلاة الجمعة بمديرية التحرير يشتمل هذا القرار على أمور ، أولها : أن تكون صلاة الجمعة إجبارية على النساء . ثانيها : أن تقام لمن في الساعة العاشرة إلى الحادية عشرة . ثالثها : أن تقام بعد انصرافهن للرجال في وقتها المعتاد . ويلزم هذه الأمور الثلاثة أمر رابع : وهو أن يدعى لصلاة الجمعة وتقام في اليوم الواحد ، والمكان الواحد مرتين ، مرة للنساء ، ومرة للرجال ، لا يفصل بينهما إلا ساعة فيها ينصرف النساء ويدخل الرجال، وقد أغفل القرار رسم طريقة التنفيذ لجبرية الجمعة على النساء.

* * *

تشرع بما لم يأمر به الله :

والقرار في جملته يذكرنا بما يتخذ في معابد بعض الطوائف، وفي بعض شواطئ الاستحمام من تخصيص وقت للسيدات وآخر للرجال .

وقد يكون هذا مقبولا في الشؤون الإنسانية التي منح الإنسان حق تنظيمها بمقتضى ما يقدر من مصالح ، أما في العبادات التي يرجع المسلمون في أصلها ووقتها وتنظيمها ، اجتماعا وافتراقا إلى الله وحده ، فإنه يدركنى كثير من الرجل إذا قرأت فيها قرارا مثل هذا .

وذلك أن تقرير (إجبارية النساء على صلاة الجمعة) تشريع لإيجابها عليهن ، وهو تشريع وردت الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتفنيه ،

وبهذه الأحاديث انعقد الإجماع على عدمه ، وإذن ، يكون تشريعه تشريعا بما لم يأذن به الله .

ليس للنساء جمعة خاصة :

أما التفريق في الوقت أو في المكان في صلاة الجمعة بين الرجال والنساء ، فقد أجمع المسلمون سلفا وخلفا على أنه لا يقام فيها للنساء صلاة خاصة ، وإنما يصلين - إذا أردن صلاة الجمعة - مع الرجال في جماعة واحدة ، خلف إمام واحد ، بخطبة واحدة ، في وقت واحد ، ومكان واحد ، غير أنهم يقف خلف الرجال ، وقد عهد ذلك في الصلوات الخمس وصلاة العيدين والحج ، ومن مزايا الإسلام إفراغ الوحدة على جماعة المسلمين في عبادتهم العامة والنساء الفوارق الشخصية في مقام الخشية والوقوف بين يدي الله عالم السر والنجوى وإذن يكون التفريق بين الرجال والنساء في صلاة الجمعة ، مكانا وزمانا ، تشريعا آخر بما لم يأذن به الله .

لم تشرع إقامة الجمعة مرتين :

والدعوة إلى إقامة الجمعة مرتين ، في مكان واحد ، ووقت واحد ، في جماعتين بخطبتين لم تعهد في حاضر الإسلام ولا ماضيه ، ولم يعرف لها سند في أصل التشريع ، وإذن ، تكون هذه الثالثة أيضا تشريعا بما لم يأذن به الله .

أما صلاة الجمعة قبل الظهر ، فهي وإن كانت قولاً منسوباً إلى الإمام أحمد بن حنبل فإن المأثور عن جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من جماهير الأئمة ، أنهم متفقون على أن وقت الظهر ، شرط لصحة صلاة الجمعة ، وقد جاء في كتب الحنابلة

أنفسهم : (وإذا زالت الشمس يوم الجمعة ، صعد الإمام على المنبر) ووجه شراحهم ذلك : بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وساقوا الأحاديث الصحيحة في أنه عليه السلام كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس ، وقالوا - في اختيار العمل بمذهب الجمهور وتفضيله - إن في صلاحها بعد الزوال ، خروجاً من الخلاف ، فإن علماء الأمة اتفقوا على أن ما بعد الزوال وقت للجمعة ، وإنما الخلاف فيما قبله ، أي والواجب في العبادة الاحتياط وإيقاعها على الوجه المتفق على مشروعيتها دون المختلف في صحته ، وعلى هذا جرى العمل في جميع الأقطار الإسلامية ، عملاً بقاعدة التيقن في صحة العبادة ، وتحقيقاً لمظهر الوحدة التي يعمل الإسلام عليها في جميع تشريعاته .

ومن هنا يتبين أن رأي الإمام أحمد بن حنبل في جواز تقديم صلاة الجمعة على الزوال إنما هو مجرد رأي نظري ، لم يأخذ صبغة عملية عامة في عهد سابق ولا عهد لاحق ، والمتتبع لآراء الفقهاء في كثير من المسائل يرى أن لكثير منهم آراء نظرية ، جرى العمل - حتى من أصحابها - على غيرها ، أخذاً بالأحوط ، وعملاً على الوحدة التي هي من مقاصد الإسلام ، والتي يحققها رأي الأكثرية .

على أن الإمام أحمد حينما رأى جواز صلاة الجمعة قبل الزوال ، لم يرده ولم يره على هذا النحو من التفريق ، فتقام في المكان الواحد ، مرة قبل الزوال لطائفة ، ومرة أخرى في المكان نفسه لطائفة ثانية ، وإنما يريد كالتبع أن جماعة في مكان ما لو جمعوا قبل الزوال صبح ، ولو جمعوا بعد الزوال صبح ، أما أن يجمع النساء أولاً ثم الرجال ثانياً أو يجمع بعض الرجال أولاً ، والبعض الآخر ثانياً ، فهذا لم يقل به الإمام أحمد ولا غيره ما دامت الصلاة هي صلاة الجمعة ، واذن تكون صلاة الجمعة على هذا النحو من التفريق ، وأدائها في مكان واحد ، لأهل محلة واحدة ، في وقتين مختلفين تشريعاً بما لم يقل به أحد ، وبما لم يأذن به الله ، ويكون انفراد مصر

بقرار صلاة الجمعة وقت الضحى وان وافق في الوقت مذهب الإمام أحمد ، خروجا على الإجماع العلمى والعلمى للمسلمين فى مصر وفى سائر الأقطار الإسلامية .

وبهذا يكون القرار الذى أشارت اليه (الجمهورية) فى جملة وتفصيله ليس له دينيا ما يبرر التفكير فيه أو شغل الناس به ، وأقولها كلمة صريحة بالنسبة لهذا القرار ، وما يشاكله من قرارات التجديد الدينى : إن مجال التفكير والتنظيم فيما نحن فى حاجة الى تنظيمه والتفكير فيه ، ليستنفد من العاملين الجادين أوقاتهم وجهودهم ، ونسأل الله التوفيق للجميع .

آداب المسجد والجمعة

مرى فى المساجد يوم الجمعة مظاهر لتصرفات سيئة لا تليق بجلال المسجد ،
نرجو من فضيلتكم أن تكتبوا عن الآداب التى يجب أن يراها المسلمون حين
يدخلون بيوت الله .

قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا
إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَإِذَا قُضِيَتِ
الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا
لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (١) .

وهكذا يجمع الله للمؤمنين بين الدين والدنيا ، بين عبادة ربهم والسعى على
رزقهم ، ولا يتركهم للدين يأخذهم من الدنيا ، ولا للدنيا تأخذهم من الدين ،
بل يكلفهم الأمرين معا ، ويجعلها سبيل فلاحهم وسعادتهم ، ويجعل دعوتهم وشعارهم
« رَبَّنَا ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ » (٢) .

ملحة الجمعة فى الاسلام :

والجمعة هى تلكم الفريضة الأسبوعية التى يجتمع لها المؤمنون بشعور واحد فى زمن
واحد . يخلعون أنفسهم ساعة من دنياهم ، يفرغون فيها لربهم ، فيناجونه
ويستحضرون عظمتهم ، ويلتمسون منه العفو والرصا ، ويستمطرونه الحول والقوة .
ثم يسمعون المواعظ المرفقة للقلوب ، المهذبة للنفوس ، المرشدة إلى وجوه السعادة
(١) الآية ٩ ، ١٠ من سورة الجمعة . (٢) الآية ٢٠٠ من سورة البقرة .

في الدنيا والآخرة « وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيْتًا ، وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ، وَلَهْدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا » (١) .

وقد تضافرت كثرة من أحاديث الرسول عليه السلام - بعد نزول القرآن فيها والأمر بالسعى إليها ، والتخلي لأجلها عن شئون الدنيا - على التحذير من تركها والتهاون في شأنها ، وكان منها قوله عليه السلام في قوم يتخلفون عنها « لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم » ، وقوله فيمن يتركها بغير عذر شرعي « من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع الله على قلبه » .

شعار الرابطة الإسلامية :

وقد اعتبر الإسلام في صحة الجمعة ، وحدة الزمان والمكان ليكون الاجتماع لها وسيلة من وسائل التعارف والتعاون والاتحاد وجمع الكلمة ، وهي أول عبادة وضعها الإسلام في شعار الرابطة الإسلامية ، والأخوة الدينية ، وهي كذلك أول ما وضعه من الشعار العملية لمبدأ المساواة الذي قرره بين متتقية ، وألغى به التفاضل بينهم ، إلا بالتقوى والعمل الصالح ، وكان من شعار الرابطة والمساواة أيضا فيما طلب من عبادات ، على وجه أعم ونطاق أوسع ، صلاة العيدين ، واجتماع الحجيج في بيت الله وعرفة من كل عام .

المسجد :

أما المسجد ، فهو ذلك المكان الذي أعد لهذا الاجتماع ، وقد كان إنشاؤه ،

(١) الآية ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ من سورة النساء .

أول ما إتجهت إليه عناية الرسول صل الله عليه وسلم بعد وصوله إلى المدينة ، أنشأ مسجده الجامع ليضم شتات المسلمين ، ولتقام فيه الصلوات في صورة جماعية رائعة . وقد درج المسلمون بعده على سنة بناء المساجد والعناية بها .

وقد نوه الله بشأنها وأضافها إلى نفسه ، تشريفاً وتكريماً ، وجعلها بيته ، خاصاً به ، لا يذكر فيه أحد سواه ورفع قدرها بما أعدت له من عبادته وتقديسه « فِي بُيُوتِ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ » (١) .

ثم ربط القلوب بها وبآثارها الطيبة التي يجب أن يحرص عليها المسلمون ضماناً لروابطهم وحسن عباداتهم « إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنِ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُتَّقِينَ » (٢) . « وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » (٣) .

هذا هو المسجد ، وهذه هي الجمعة . واحترامهما والحمد لله لا يزال باقياً في نفوس المسلمين ، يتوارثونه الجيل بعد الجيل ، والأبناء بعد الآباء ، وليسوا — فيما نرى — بحاجة إلى ما يبعث في قلوبهم ذلك الاحترام الذي نرى آثاره بادية على وجوه من لا يعرفون المسجد ، ولا يهتمون بصلاة الجمعة ، إلا في مناسبات خاصة ! !

(١) الآيتان ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور . (٢) الآية ١٨ من سورة التوبة .

(٣) الآية ١٨ من سورة الجن .

أدب المسجد والجمعة :

وقد كان المسجد وصلاة الجمعة بهذا الوضع ، من أقوى ما يمد النفوس لتلقى الإلهامات الروحية ، التي تغىء للمؤمنين سبيل الهداية والتوفيق ، غير أن بعض المظاهر ، كثيرا ما نشاهدها تحدث في المسجد ، وفي صلاة الجمعة على وجه خاص ، وأخشى أن يكون لها تأثير سيء فيما يرجون من إخلاص العبادة لله والتوجه إليه سبحانه وحده .

ومن هنا أوجب الإسلام أن يسود في المساجد مظهر الخشوع والسكينة ، والبعد عما يكدر صفو الروحية التي يسعون إليها ، ويلتمسونها ، بالصلاة الجامعة .

مظاهر لا تليق بمحور المسجد :

وحرصا على هذا الأدب لا ينبغي أن يتخذ منها مسرح للتسول ، وبيع المجلات والكتب تخترق فيها الصفوف وتوزع على المصلين أوراق التسول والمجلات والإعلانات التجارية والطبية ، ثم تجمع وينتقل بها من صف إلى صف ، وهكذا يشغل المصلون بهذه الحركات عن حسن توجههم إلى الله ، حتى إقامة الصلاة .

ولا ينبغي أن تنطلق فيها الأصوات المزعجة ، المفرقة للقلب عقب الصلاة بحذاء . فقد ، أو مسبحة سقطت ، أو منديل ضاع ، أو قراءة فاتحة لصاحب الضريح ، أو غير ذلك مما يصرف الناس عن تنسم طمأنينة الصلاة ، أو آداب سنتها ، أو ختمها . كما ورد بالتسييح والتحميد والتكبير ، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حذر من التماس الضالة في المساجد ، (والضالة الشيء المفقود) ، وأمر بالدعاء على من يلتمسها ، قولوا له : لا ردها الله عليك ، فإن المساجد لم تبن لهذا ؟؟

ولا ينبغي أن تتخذ ميداناً للجدل الصاخب ، يثيره متفهم ثرثار في شأن لا تعرف مشروعيته أو عدم مشروعيته إلا من رجال النظر والاختصاص في الفقه وشئون العبادة .

ومن أمثلة ذلك ما كتب إلى فيه بعض المقيمين في القرى ويقول « قد أخذت الناس فيه عاصفة حادة من الجدل ، وصلت بهم إلى المارك المادية في بيت الله ، وحرمة الصلاة » وكان من تلك المسائل « صلاة الظهر ينفرد بإقامتها بعض المصلين عقب سلام الإمام من صلاة الجمعة مباشرة » . ومنها : « الأذان الذي يفعل بين يدي الخطيب داخل المسجد بعد صعود المنبر » . ومنها : « قراءة سورة الكهف بصوت مرتفع قبل الصلاة » ، وخاصة إذا كانت من قارئ يعد في قراءته إلى تطريب النغم ، فترتفع الأصوات بكلمات الاستحسان ، إلى حد أن يتخيل مستمعو اللذائع ، أنها أصوات تنبعث من أحد الملائكة ، أو إحدى حفلات السمير ، وما هي إلا في بيت الله ، ومجتمع المناجاة وبقراءة القرآن ؟ ؟

ولا ينبغي أن يهرع المصلون عقب السلام مباشرة إلى حمل أحذيتهم ، متزاحمين على باب المسجد ، متدافعين ، متسابقين إلى الخروج ، شأن الفارين من سجن طالت إقامتهم فيه ، وضافت بهم سبل التخلص منه ، ثم جاءهم الفرج ، وفاجأتهم ساعة الخروج ، وهم ما كانوا إلا في المناجاة ، وتطمين القلوب بذكر الله ؟ ؟

هذه بعض مظاهر ، يجب تطهير المسجد - وهو مكان الصلاة الجامعة - منها . وأن جلال الشخصية الدينية ، والانتفاع بشمات الصلاة لم تربط كل الارتباط ، راحة ما يقوم تلك الشخصية ويحافظ عليها ويبعد بها عن المؤذيات وما يصرف عن تذكر الله ، وقد كان من وصايا الرسول في ذلك أن طلب من المؤمنين الاغتسال ليوم الجمعة ، وجعل أكل الثوم والبصل مثلاً لكل من به رائحة كريهة مؤذية ، وحذره من

قربان المسجد وشهود الجماعة وصبح عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت (كان الناس ينتابون (يأتون) الجمعة من منازلهم ، ومن العوالى (القرى) فيأتون فى العباء ، فيصيبهم الغبار والعرق فتخرج منهم الريح ، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم إنسان منهم وهو عندى ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم (لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا؟) وإذا كان المسجد هو مكان الاجتماع الإسلامى ، فإن ما يطلب فيه من التطهر والطيب شأن كل مجتمع فاضل فى نظر الإسلام .

وكان من وصاياه عليه الصلاة والسلام أيضا فى صلاة الجمعة ، ومثلها كل جماعة التحذير من تخطى الرقاب .

وكان من وصاياه الخاصة بالخطباء ، التحذير من إطالة الخطبة .

الطمأنينة القلبية :

وبعد ، فليس من شك فى أن الطمأنينة القلبية التى يلتمسها المسلم من صلاته ومن حضوره المسجد لا سبيل لها إلى القلوب إلا فى جو الهدوء والسكينة وخلوص الفكر لله ، وانفعال النفس بجلاله وعظمته . وليس من شك أيضا فى أن كل ما يؤذى ، رائحة ، أو صوتا ، أو حركة ، أو منظرا ، مما يعوق سيرها إلى القلوب ، ويجعل الصلاة وحضور المسجد مجرد شأن تقليدى ، لا حظ للروح فيه ، والمؤمن يجب أن يكون فاقها بعبادته ، جادا فى عمله ، حريصا على خيره ، ملتصقا برضاه .

« قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلَتِهِمْ وَمَعْرُضَتِهِمْ (١) .

الصلاة في المساجد ذات القبور

في بعض المساجد توجد أضرحة ومقابر ، فما حكم إقامتها ؟ وما حكم الصلاة إليها ؟ والصلاة فيها ؟

تطهير بيوت العبادة :

شرعت الصلاة في الإسلام لتكون رباطاً بين العبد وربّه ، يقضى فيها بين يديه خاشعاً ، ضارعاً ، يناجيه ، مستشعراً عظمته ، مستحضراً جلاله ، ملتصقاً عفوه ورضاه ، فتسوم نفسه ، وتزكو روحه ، وترتفع همته عن ذل العبودية والخضوع لغير مولاه « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » .

وكان من لوازم ذلك الموقف ، والمحافظة فيه على قلب المصلي أن يخلص قلبه في الاتجاه إليه سبحانه ، وأن يحال بينه وبين مشاهد ، من شأنها أن تبعث في نفسه شيئاً من تعظيم غير الله ، فيصرف عن تعظيمه إلى تعظيم غيره ، أو إلى إشراك غيره معه في التعظيم .

ولذلك كان من أحكام الإسلام فيما يختص بأماكن العبادة تطهيرها من هذه المشاهد « وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ » (١) ، « وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ » (٢) .

(١) الآية ١٢٥ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٦ من سورة الحج .

« إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ » (١) « وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » (٢) .

نهرب الشرك الى العبادة :

وما زل العقل الإنسانى وخرج عن فطرة التوحيد الخالص ، فعبد غير الله ، أو أشرك معه غيره فى العبادة والتقديس إلا عن طريق هذه المشاهد التى أعتقد أن لأربابها ، والثاوين فيها ، صلة خاصة بالله ، بها يقربون إليه ، وبها يشفعون عنده ، فعظمها واتجه إليها ، واستغاث بها ، وأخيرا طاف وتعلق ، وفعل بين يديها كل ما يفعله أمام الله من عبادة وتقديس .

لا تتخذوا القبور مساجد :

والإسلام من قواعدہ الاصلاحية أن يسد بين أهله وذرائع الفساد ، وتطبيقا لهذه القاعدة ، صح عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إن من كان قبلکم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحیهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنہا کم عن ذلك) ، نهى الرسول ، وشدد فى النهى عن اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد ، وذلك يصدق بالصلاة إليها ، وبالصلاة فيها ، وأشار الرسول إلى أن ذلك كان سببا فى انحراف الأمم السابقة عن اخلاص العبادة لله ، وقد قال العلماء إنه لما كثر المسلمون ، وفكر أصحاب الرسول فى توسيع مسجده ، وامتدت الزيادة إلى أن دخلت فيه بيوت أمهات المؤمنين ، وفيها حجرة عائشة ، مدفن

(١) الآية ١٨ من سورة التوبة . (٢) الآية ١٨ من سورة الجن .

الرسول صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر سبتوا على القبر حيطاناً مرتفعة تدور حوله مخالفة أن تظهر القبور في المسجد فيصل إلى الناس ، ويقعون في الفتنة والمحذور .

واجب المسلمين نحو الأضرحة :

وإذا كان الافتتان بالأنبياء والصالحين ، كما نراه ونعلمه ، شأن كثير من الناس في كل زمان ومكان ، فإنه يجب — محافظة على عقيدة المسلم — إخفاء الأضرحة من المساجد ، وألا تتخذ لها أبواب ونوافذ فيها ، وبخاصة إذا كانت في جهة القبلة . يجب أن تفصل عنها فصلاً تاماً بحيث لا تقع أبصار المصلين عليها ، ولا يتمكنون من استقبالها وهم بين يدي الله ، ومن باب أولى يجب منع الصلاة في نفس الضريح ، وإزالة المحاريب من الأضرحة .

وإن ما نراه في المساجد التي فيها الأضرحة ، ونراه في نفس الأضرحة لما يبعث في نفوس المؤمنين سرعة العمل في ذلك ، وقاية لعقائد المسلمين وعباداتهم من مظاهر ، لا تتفق وواجب الإخلاص في العقيدة والتوحيد ، ومن هنا رأى العلماء أن الصلاة إلى القبر أيا كان محرمه ، ونهى عنها ، واستظهر بعضهم بحكم النهي بطلانها ، فليتنبه المسلمون إلى ذلك ، وليسرع أولياء الأمر في البلاد الإسلامية إلى إخلاص المساجد لله كما قال الله : « وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا » .

عبادة منسية (سجود التلاوة)

في ليلة قريية كنت في مجلس أخوى ، وكان معنا في المجلس قارئ فاضل لقراءته روعة تأخذ بالقلب إلى سماء الروحية الصافية ، فطلبنا إليه أن يقرأ علينا شيئا من القرآن ، فقرأ علينا أواخر سورة الإسراء « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وما أرسلنا إلا مبشرا ونذيرا ، وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ، ونزلناه تنزيلا ، قل آمنوا به أو لا تؤمنوا ، إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا ، ويقولون سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولا . ويخرون للأذقان ليكون ويزيدهم خشوعا » . وما كاد القارئ يصل إلى هذه الفاصلة حتى خلع أحد الحاضرين نفسه من جلسته وولى وجهه شطر القبلة ، وكبر وخر ساجدا ثم رفع رأسه وعاد إلى مكانه في جلسته الأولى ، فأخذ المجلس بروعة نسجت عليه بردا من الصمت الرهيب . ثم عاد القارئ إلى قراءته حتى ختم السورة .

وهنا عاد المجلس إلى المذاكرة ، وقد فتحت لنا السجدة بابا آخر غير الذي كنا فيه ، إذ سأل بعض الحاضرين عن هذه السجدة ، وعن صفتها في المشروعات الدينية ، وعن سببها وعن حكمها ومواضعها من القرآن الكريم . وكان مما قيل بيانا لها ، وإجابة عما وجه في شأنها من أسئلة ما يأتي :

عدد آيات السجدة :

في القرآن الكريم آيات لا يقل عددها باتفاق المحدثين والفقهاء عن عشر آيات ولا يزيد عددها باتفاقهم أيضا عن خمس عشرة آية ، يأمر بعض هذه الآيات بالسجود لله

وينكر بعضها على من سجد لغير الله ، ويحكي بعضها عما في السموات وما في الأرض .
وعن الملائكة ، وعن المؤمنين سجودهم لله . وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرأ
آية من تلك الآيات ، سجد في نهايتها ، وسجد معه أصحابه السامعون ، واستمر
الأمر على ذلك الى أن لحق صلى الله عليه وسلم بربه ، ودرج عليها من بعده أصحابه
والتابعون ، حتى جاء أئمة الفقه فبحثوا أحكامها من أقوال الرسول وفعله على نحو
ما بحثوا سائر المشروعات العملية من عبادات ومعاملات ، وأفردوا لها باباً مستقلاً ،
عرف في جميع كتب المذاهب بباب (سجود التلاوة) .

حكم السجود :

وقد اتفق جميعهم على أنها مشروعة ومطلوبة ، وأعطاهم حكم الوجوب ،
وقرر أن تركها مع العلم بها ، وتحقيق سببها وهو القراءة أو السماع ، موجب للآثم ،
شأن كل واجب إذا ترك ، ومنحها البعض الآخر حكم السية ، ورأى أن تركها
مفوت لثواب السنن ، وأن المداومة على تركها ، مظهر من مظاهر الجفوة
للمشروعات التعبدية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

مواضع السجود في القرآن :

أما آياتها فهي كما جاءت في سورها على حسب الترتيب المصحفي ، قوله تعالى في آخر
سورة الأعراف : « إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ
وَلَهُ يَسْجُدُونَ » (١) . وقوله في سورة الرعد : « وَلِلَّهِ يَسْجُدُونَ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ » (٢) . وقوله في سورة

النحل « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ
وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (١) » وقوله في سورة الإسراء « قُلْ ءَامِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا
إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا وَيَقُولُونَ
سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا (٢) » وقوله في سورة مريم بعد
أن قص أنباء جملة من رسله الكرام « أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ
مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَنُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ
وَيَمْنَنُ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا
وَبُكْيًا (٣) » وقوله في سورة الحج « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ
وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ
إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ (٤) » وقوله في آخرها « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا
وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٥) » وقوله في سورة
الفرقان « وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا
وَزَادَهُمْ نُفُورًا (٦) » وقوله في سورة النمل بعد حديث الهدهد عن ملكة سبأ
أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ
وَمَا تُعْلِنُونَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (٧) » وقوله في سورة

(١) الآية ٤٩ من سورة النحل . (٢) الآية ١٠٧، ١٠٨ من سورة الإسراء .

(٣) الآية ٥٨ من سورة مريم . (٤) الآية ١٨ من سورة الحج .

(٥) الآية ٧٧ من سورة الحج . (٦) الآية ٦٠ من سورة الفرقان .

(٧) الآية ٢٥، ٢٦ من سورة النمل .

السجدة « إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ » (١) وقوله في قصة داود من سورة ص « وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَتَّهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ » (٢) وقوله في سورة فصّات « وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ » (٣) وقوله في سورة النجم « أَفَإِن هَذَا الْخَلْدِيتُ تَعْجَبُونَ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ وَأَنتُمْ سَعِيدُونَ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا » (٤) وقوله في سورة الانشقاق « فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ لِتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ » (٥) وقوله في سورة العلق « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ » « كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ لَنَنْسِفَنَّ بِالْغَاصِيَةِ الْغَاصِيَةَ كَذِيبَةٍ حَاطَّةٍ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ كَلَّا لَا تَطِعُهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ » (٦) .

هذه آيات السجدة على أكثر عددها ، وقد وضع لها في هامش الطبعة الأخيرة من المصحف علامات واضحة ، ترشد إلى ما أجمع الأئمة على السجود فيه ، وإلى ما اختلفوا فيه ، وبيان المذهب المخالف ، وهي تؤدي بسجدة واحدة بين تكبيرتين ،

-
- (١) الآية ١٥ من سورة السجدة . (٢) الآية ٢٤ من سورة ص .
 (٣) الآية ٣٧-٣٨ من سورة فصلت . (٤) الآية ٥٩-٦٢ من سورة النجم .
 (٥) الآية ١٦-٢١ من سورة الانشقاق (٦) الآية ١٥-١٩ من سورة العلق .

إحداها حين الهُوى لوضع الجبهة على الأرض . والأخرى حين الرفع للانتهاء ، دون تشهد ولا تسليم ، وأفضل ما يقال فيها بعد تسبيح السجود الممهور ما روته السيدة عائشة رضى الله عنها : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى سجود القرآن : « سجد وجهى للذى خلقه ، وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » ويجب أن يكون السجود بحكم نظام التوجه العام فى الإسلام - إلى جهة القبلة - كما يجب ألا يكون الساجد على جنابة ، واشترطت المذاهب المشهورة (طهارة الوضوء) واستظهر بعض الفقهاء تبعاً لبعض الروايات ، أنه لا يشترط الوضوء ، وفى هذا رأى يسر عظيم يتمشى مع يسر الإسلام ومسهولته ، وإن كان الوضوء أحب وأولى . ومن هنا كان الوضوء سلاح المؤمن .

الحكمة من السجود :

أما حكمة هذا السجود ، فهى على وجه عام نوع من التربية العملية الروحية ، يفاجأ بها المؤمن كلما قرأ القرآن أو سمعه فى أى وقت ، وفى أى مكان . وهذا اختبار لدرجة استعداده لإجابة الدعوة عملياً فى الخضوع لله ، وإسلام الوجه إليه ، فيكون المؤمن بالنسبة لله « وله المثل الأعلى » كالجندي تفاجئه رؤية قائده ، فينسلخ بمجرد رؤيته من نفسه ويبدل له التحية المرسومة عن طوع واختيار ، رمزاً للطاعة والإمتثال .

وفىها بعد ذلك المسيرة لروح العبودية العام ، الذى سخر الكون عليه ، فاطمته وصامته ، علويه وسفليته ، والمساوغة إلى الإعلان العللى بتخصيص السجود لله ، دون أ. باب العظمة الآفلة الفانية ، « لا تسجدوا للشمس ولا للقمر ، واسجدوا لله الذى خلقهن » « ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض ، والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب ، وكثير من الناس » .

وفيها التلبية لمقتضى العلم والإيمان ، والتشبه بالملأ الأعلى الدائم السجود لله ،
« إن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجدا » « إن الذين
عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون » .

وفيها سراغمة الملحددين الذين « إذا قيل لهم إسجدوا للرحمن ، قالوا وما الرحمن ؟ »
وأخيرا فيها المبادرة إلى التأسى بالرسول في قوة إعراضه عن المكذبين ،
واثتماره بالسجود لله ، ومتابعة الأنبياء والسير في طريقهم ، إظهارا لوحدة الدين
عند الله « كلا لا تطعه واسجد واقترب » « أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين
من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ، ومن ذرية إبراهيم وإسرائيل ، ومن هدينا
واجتبتنا إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا » .

معنى السجود معروف :

هذه هي سجدة التلاوة ومكانتها في التشريع ، وتلك آياتها وحكمة مشروعيتها
وقد اتضح أن السجود الوارد في تلك الآيات ليس معناه فقط كما يريد أرباب
التحليل - مجرد الخضوع والتسليم القلبي الخفي ، دون أن يكون له بالأعضاء مظهر
يدل عليه . وإن من يفسره بذلك ولا يرى سجودا عمليا مطلوبا ، فقد اقتحم حرمة
عبادة ، عرفت مشروعيتها عن الرسول وتواترت بصفتها الشرعية ، وتلقاها خلف
المسلمين المتفقهين في دينهم عن سلفهم الصالح ، واتضح أنها شعار عملي عام
للمؤمنين يوجد مثله عند كثير من الطوائف والجماعات ، ذات المبادئ الخاصة ،
والاتجاهات المعينة ، إعلانا لمبادئهم وتقديسا لمعتقداتهم .

وجدير بشرية الله ، أن تتخذ السجود لله ، رمزا للأسمى العقائد وأقواها أثرا
في الحياة ، وهي عقيدة التوحيد المطلق ، لله الواحد القهار .

٢ - فن الزكاة

لمن تكون الصدقة ؟

سؤال يجرى على ألسنة كثير من المسلمين ، الذين يحبون أن تقع عباداتهم ، ووجوه تقربهم إلى الله على الوجه الذى رسم ، وبينه فى كتابه ، وشرحه بالقول والعمل رسوله .

معنى الصرفة :

والصدقة اسم لجزء من المال يخرج منه الفنى من ماله إلى إخوانه الفقراء ، وإلى إقامة المصالح العامة التى تتوقف عليها حياة الجماعة فى أصلها وانتظامها .
وبالصدقة يطهر المجتمع بقدر الإمكان من عدو الإنسان القاهر ، وهو الفقر ، وتتوثق عرى الألفة والمحبة بين الأغنياء والفقراء وتسرى بينهم روح التراحم والتعاون ، ويتبادلون الإحساس والشعور .

الصرفة تحف أسى معانى الاشتراكية :

والصدقة فى نظر الإسلام هى نقل الأمة بعض مالها من إحدى يديها ، وهى اليد المشرفة التى استخلفها الله على حفظه وتنميته والتصرف فيه ، وهى يد الأغنياء ، إلى اليد الأخرى وهى اليد العاملة الكادحة ، التى جعل رزقها فيه ومنه ، وهى يد الفقراء ، وهذا هو ما أراده القرآن حين يقول « وَأَنْتَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ » (١) وحين يقول « وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِى ءَاتَاكُمْ » (٢)

(١) الآية ٧ من سورة الحديد . (٢) الآية ٣٣ من سورة النور .

وأراد الرسول حين قال لمعاذ (فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم) .

تعبير واضح قوى في تحقيق أسمى معانى الاشتراكية العادلة ، فيها هو ذا يجعل افترض الصدقة على جميع الأمة ، وأن الأموال التى تجب الصدقة فيها ، أموال جميع الأمة ، وأن الاعطاء للفقراء ، هو فى فائده الاجتماعية ، إعطاء للأغنياء ، وفى واقعہ العلى رد إلى الفقراء ، حق لهم ، ليس متفضلا به عليهم ، وهكذا نظر الإسلام إلى الصدقات .

أنواع الصدقة :

والصدقة تشمل صدقة الأموال التى تجب فى النقد التعاملى ، وفى المواشى ، وفى الزروع وفى عروض التجارة .

وتشمل صدقة الفطر التى يجب على المسلمين أن يتبادلوا بها الأخذ والإعطاء فى نهاية شهر رمضان ، شرحا لصدور الفقراء ، وسدا لحاجتهم ، وإحياء لنفوسهم ، وحفظا لماء وجوههم فى أيام الفرح والسرور .

وتشمل صدقة الحاجة ، وهى الصدقة التى يوجبها الإسلام على الأغنياء فى الأحوال التى لا تفى فيها الصدقات المفروضة ، ولا مالية الدولة بسد حاجة المعوزين ، وإقامة المصالح الضرورية .

من الحاكم المسلم :

وللحاكم إذا لم تدفع الأغنياء أريحياتهم للبذل فى تلك الأحوال ، مكتفين بالزكاة المحدودة ، أن يتدخل بسلطانه فى الأخذ منهم بالنسبة التى تدفع الحاجة الطارئة ، وتحقق العدالة ، كما أن له ذلك إذا امتنعوا عن إخراج الزكاة المحددة وله أن يضع لجمعها وتوزيعها نظاما يكل تنفيذه إلى الأقوياء الأمناء العادلين ، ولقد

كان على ذلك سلفنا الصالح ، وقاتل الخليفة الأول على الزكاة حتى ركز بها الدولة وأرمى قواعد الإسلام .

الجهات التي تصرف إليها الصدقات :

أما الجهات التي تصرف إليها هذه الصدقات ، فقد تضمنت آية التوبة ، وهي قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » أن الصدقات تصرف في جهتين أساسيتين : إحداهما ، أشخاص لا يجدون ما يكفيهم في المعيشة ولا يقدرّون على تحصيل ما به يكفون .

والأخرى مصالح ضرورية لا بد منها في إقامة الدولة والدين . وقد ذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف إليهم الصدقات « الفقراء والمساكين » والوصفان يدلان على الحاجة الحقيقية إلى ما يكفي المعيشة ، فمن عنده ما يكفيه في معيشته ليس فقيرا ولا مسكينا ، ومن يتزيا بزى المحتاجين ويحترف السؤال عنوانا على حاجته وهو في واقعه متكسب بماء وجهه ليس فقيرا ولا مسكينا ، والذي تدفعه الحاجة إلى السؤال فقير ، والذي يمنعه تعففه عن السؤال مع حاجته فقير ومسكين ينبغي أن يتفطن له .

والفقراء والمساكين هم أجدر الأفراد وأحقها بالصدقات . وقد جعل الإسلام لهم مع هذا حقا في أجزية الأخطاء التي يقع فيها المؤمنون ، كفارة اليمين ، والقتل ، والإفطار . . الخ .

وقد عني القرآن بالحث على إعطائهم عناية واسعة قوية . ثم هم الصنف الذي قلما يخاو منه مجتمع ، وهم الصنف الذي يهدد استمرار فقره أمتة في أمنها واستقرارها .

وذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف إليهم الصدقات « المؤلفة قلوبهم » ،
وهم قوم ضعف إسلامهم ، ويخشى ارتدادهم ، فتدفع إليهم الصدقات ، تركيزاً
لأقدامهم . وقد رأى بعض الفقهاء سقوط هذا الصنف بانتشار الإسلام وذيوعه ،
والواقع أن ثمة جهات يحتاج المسلمون في دفع الشر عنهم ، أو جلب الخير لهم إلى
تأليفها . وقد يكون الذي يجري في جنوب الوادي وما يشبهه من جهود الإرساليات
التبشيرية في اقتناص الوثنيين ، أبرز ما يرشد إلى وجود هذا الصنف الذي يجب
تأليفه تأليفاً ينقذه من الأيدي التي تعمل جاهدة في سبيل قطعه عن موطنه وسلاحه
عن جنسيته ودين إقليمه وجوه .

وذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف إليهم الصدقات « ابن السبيل » ،
وهو المسافر الذي انقطع عن بلده . واحتاج إلى المال في تكميم مهمته . ويصدق هذا
الصنف في أيامنا هذه على الذين يتبرعون بالرحلات إلى البلاد الإسلامية للدراسة
أحوالها وتوثيق الروابط بين أهلها والانفاق على المصالح المشتركة ، فهؤلاء يصرف
إليهم من الزكاة حتى يعودوا إلى بلادهم ، وقد ذكرت الآية من الأفراد غير
الفقير والمؤلفة وابن السبيل « العاملين عليها والغارمين » .

أما العاملون ، وهم الموظفون من قبل الحاكم لجمع الزكاة من الأغنياء ، فقد كانوا
موجودين حين كان للزكاة نظامها الخاص الذي يحصلها به الحاكم ، ثم يوزعها على
حسب ما يرى من الجهات المستحقة .

أما الآن فليس لهذا الصنف عندنا ما يصدق عليه .

أما الغارمون ، وهم الذين لحقهم ديون بسبب تحملهم لتبعات الإصلاح بين
المسلمين ، فقد كانت معونتهم عادة عربية تدفع إليها المروءة ومحبة السلام ، وقد
أقرها الإسلام ، ولكن حرم منها المسلمون ، فلا وجود لهم فيما بيننا الآن . إنما

الغارمون عندنا هم الذين لحقتهم الديون بفساد أخلاقهم أو سوء تصرفهم ، أو بعبثهم في الشراب والقمار .

وإذن فالذين تصرف إليهم الزكاة من الأفراد الآن هم الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وأبناء السبيل .

أما جهات المصالح التي تصرف إليها الصدقات ، فقد ذكرت منها الآية جهتين هامتين : إحداهما أعم الجهات وأشملها لكل خير عام وهي « في سبيل الله » والأخرى هي المذكورة بقوله : « في الرقاب » وقد كان أبرز ما تصدق عليه جهة الرقاب . شراء الرقيق بقصد تحريره أو مساعدته في بذل تحريره الذي يبذله لسيده . وقد انقرض هذا الصنف بانقراض الرق الذي عمل الإسلام على انقراضه منذ أعلن كلمته في الحرص على حرية الإنسان . ولكن قد حل محله الآن رق هو أشد خطراً منه على الإنسانية ، ذلكم هو رق الشعوب في أفكارها وأموالها وسلطانها وحريتها في بلادها . كان ذاك رق أفراد يموتون وتبقى دولهم ، ولكن هذا رق شعوب وأمم ، تلد شعوباً وأمم ، فهو رق عام دائم ، وهو أجدر وأحق بالعمل على التخلص منه ، ورفع ذله عن الشعوب ، لا بمال الصدقات فقط ، بل بكل المال والأرواح .

أما الجهة الأخرى العامة المذكورة بقوله « وفي سبيل الله » فهي تشمل سائر المصالح التي هي أساس الدين والدولة ، وأولها وأحقها الاستعداد الحربي بجميع لوازمه حتى المستشفيات العسكرية ، ومد الخطوط الحديدية والقناطر ، وما إلى ذلك مما يعرفه رجال الحرب والميدان .

ويدخل في هذه الجهة الأعداد لدعاة إسلاميين ، إعدادا يظهرون به جمال الإسلام وسماحته ، ويدفعون بشبه الأعداء إلى صدورهم ، كما يدخل فيه العمل على

تحفيظ القرآن في جمعيته وأفراده ، وإنشاء المساجد في الأحياء التي لا توجد فيها
المساجد الكافية .

أما بعد :

فهذه هي المبادئ العامة في فرض الصدقات وأنواعها وحكماتها ، والجهات التي
تصرف إليها ، وقد بما انفلت نفوس المؤمنين بهذه للفريضة ، وطهر أغنياؤهم بها
أنفسهم من الشح . وطهر فقراؤهم بها أنفسهم من الحقد ، وكان الجميع إخوانا
متحابين في الله متعاونين ، فحققوا المصالح العامة ، وأرهبوا بقوتهم الأعداء ، وكانوا
أصحاب الشروط والاملاء ، فهل لنا أن نذكر هذا المجد ، ونعمل متعاونين على
أداء حق الله في الأفراد والجماعات أرجو أن يوفقنا الله .

زكاة الحلى

تلقيت ثلاث رسائل يسأل أصحابها عن حكم الزكاة : فى حُلَى النساء ، وعن كيفية الزكاة فى هروض التجارة ، وعن تجب عليه زكاة الزرع فى الأرض المستأجرة . ويقول السائلون : إنهم سمعوا أجوبة مختلفة فى الموضوعات الثلاثة ، ويريدون الرأى الذى يعامثون إليه .

وقد أجبت هؤلاء السائلين بالرأى الذى أعتقد أنه أو فى بتحقيق الغرض المقصود من شرع الزكاة ، وأرجو أن يجدوا فى الإجابة ما يطمئنهم . وقد رأيت تمعياً للائتناع بهذه الأجوبة أن أذيعها على السادة المستمعين فى حديثنا هذا .

فحلى المرأة إن كان المقصود من اتخاذه التزين كان من الحاجة الأصلية للمرأة ؛ ولهذا لا تتعلق به زكاة ؛ أما إذا اتخذته المرأة كنزاً وادخاراً باسم الحلى ، وإنما وضعتة فى يدها حفظاً له من الضياع — فقد صار نقداً لم تتعلق به حاجة أصلية لصاحبه ؛ وبهذا تجب فيه الزكاة . ولعل هذا التفصيل يكون جمعاً بين الآراء المختلفة ، وأخذاً بالنصوص المروية فى الموضوع .

زكاة عروض التجارة

وأما عروض التجارة فالرأى الذى يجب التمويل عليه - وهو رأى جماهير العلماء من سلف الأمة وخلفها - أنه تجب فيها الزكاة متى بلغت قيمتها فى آخر الحول نصاباً نقدياً ، ومعنى هذا أن التاجر المؤمن يجب عليه فى آخر كل عام أن يجرد بضائعه جميعاً ، ويقدر قيمتها ، ويخرج زكاتها متى بلغت نصاباً ، مع ملاحظة أنه لا يدخل فى التقدير المحل الذى تدار فيه التجارة ، ولا أثاثه الثابت .

وعروض التجارة فى واقعها أموال متداولة بقصد الاستغلال ، فالو لم تجب الزكاة فى الأعيان التجارية - والأموال عند كثير من الأمم الإسلامية مصدرها الزراعة والتجارة - ترك نصف مال الأغنياء دون زكاة ، ولاحتال أرباب النصف الآخر على أن يتجروا بأموالهم ، وبذلك تضيع الزكاة جملة ، وتقوت حكمة الشارع الحكيم من تشريعها وجعلها ركناً من أركان الدين .

زكاة الأرض المستأجرة

الزكاة هي الزرع :

أما السؤال الثالث - وهو : على من من تجب زكاة الأرض المستأجرة ؟ فالرأى الذى نعتمه أنها على المستأجر الذى يباشر الزرع ، والزكاة حق الزرع ، وهى بعد نوع من الشكر على نعمة إنبات الزرع وسلامته ، وبذلك كان المستأجر هو المطالب بإخراج زكاة الأرض المستأجرة .

الزكاة فى كل زرع وثمر :

هذا وأحب أن أقرر فى هذا المقام ، وبمناسبة دخول الزراع فى موسم الحصاد - أن الشريعة الإسلامية أوجبت زكاة الزروع والثمار فى كل ما تخرجه الأرض باستنبات الإنسان وعمله كيفما كان الزرع ، وكانت الثمار : وقد جاء أصل هذه الزكاة على هذا الوجه العام فى قوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِى أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ، كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » (١) . وفى قوله تعالى : « أَنْتُمْ تَأْكُلُونَ مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » (٢) .

دلّت الآيتان على أن الزكاة فى كل ما تخرجه الأرض خراجية كانت يدفع

(١) الآية ١٤١ من سورة الأنعام . (٢) الآية ٢٤٧ من سورة البقرة .

عليها مال حكومي ، أم عشرية لا يدفع عليها مال ، قليلاً كان ما أخرجته الأرض أم كثيراً ، قوتاً كان كالحنطة والأرز والذرة والعدس والبقول ، أم فاكهة كالعنب والرمان والتفاح ، أم خضراً كالخيار والبطيخ حتى السكراث والبصل !
وقد بينت السنة أن زكاة الزرع هي عشر ما تخرجه الأرض إذا سقيت « بالراحة » أو نصفه إذا سقيت بالآلة ، وذلك في قوله عليه السلام : « فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ » .

وزكاة الزروع هذه ترتبط بالزراعة لا بالحول ، حتى لو زرعت الأرض أكثر من مرة في العام الواحد وجب إخراج زكاة الزرع في كل مرة اتحاد النصف أم اختلف .

والتعميم في زكاة الزروع على هذا الوجه - هو الذي يحقق معنى التكافل الاجتماعي الذي يقصده الإسلام من مشروعية الزكاة ، والذي يقضى بعدم استئثار طائفة من الناس بنوع من نعم الأرض التي أعدها الله للزرع وامن بها على جميع عباده .

الديمان يفرض علينا جمع الزكاة :

وإني أناشد الزراع والوقت وقت حصاد - أناشدهم بحكم الإيمان ، أن يعملوا على إحياء هذه الفريضة ، وأن يحصى كل زراع منهم كل ما تخرجه أرضه ، ثم يخرج عنه حق الله لعباد الله ، ولو أتيح لأهل كل قرية أن يكونوا من بينهم جماعة مخلصين لله من رؤساء العائلات ، تجمع الزكاة عن الزروع من أربابها ، ثم يحصى فقراء القرية وعجزتها ، وتوزع الزكاة عليهم توزيعاً مناسباً لأسرة كل فقير أو عاجز ، وأتيح كذلك لأهل المدن تقسيم مدنها إلى مناطق كما رأيت في إحدى زياراتي لمدينة الفيوم ، وقام أغنياء كل منطقة بمثل هذا الصنيع فيما يختص بزكاة

الأموال وعروض التجاره - لو أتيح ذلك لأهل القرى والمدن ، وتعرفوا إخوانهم
الفقراء ، وصرفوا إليهم زكاة أموالهم - لحققوا بذلك اشتراكية الإسلام المعمرة
التي تناديهم بحق أخيهم الفقير في العيش والعمل ، ولا اكتسبوا بذلك محبتهم إياهم ،
وحرصهم على أموالهم لأنهم يرونها أموالهم ، ولتحلوا فيما بينهم بشعار الأخوة
الإسلامية الذي ربط فقيرهم بغنيهم ، وكوّنت به من جميعهم أسرة إيمانية واحدة
يعنى غنيها بشأن فقيرها ، وقويها بشأن ضعيفها : « وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ
بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا ، وَإِذَا لَأَتَيْنَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ،
وَلَهَدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا » (١) .

الضرائب والزكاة

حاءنا خطاب من مسلم فاضل بالمنصورة ، يتلخص في أنه يرى : أن أرباب الأموال يدفعون من أموالهم فوق مقادير الزكاة ، التي حددتها الشريعة إلى الحكومة باسم الضرائب والخراج ، والحكومة تنفق ما تأخذه في مصارفها الميينة في ميزانيتها ، ويرى أن بعض هذه المصارف من مصارف الزكاة ، ويقول : فإذا ترون قد بقي في ذمة الملاك من حق الزكاة ؟ ويرى بذلك أن حاجة الفقراء التي يجب سدها على المسلمين الأغنياء أصبحت بهذا الوضع في عنق الحكومة التي لا سبيل لنا عليها ، وكأنه يريد أن يصل من ذلك إلى سقوط حق الزكاة عن الأغنياء ، وإلى القاء التبعة في إهمال الفقير الذي يهدد الغنى في حياته على الحكومة ، ويرجو أن يقرأ في ذلك بياناً مفصلاً يرضى الله ورسوله .

* * *

ويكفي في هذا البيان المفصل الذي نلتمسه أن نقول :

الفروع بين الضرائب والزكاة :

لمعرفة حكم الشرع في هذه المسألة يجب أن نعرف « أولاً » الأساس الذي ينبت عليه فرضية الزكاة في الإسلام ، والأساس الذي أبيض به للحاكم المسلم أن يضع « ضرائب » على المالكين . فالزكاة أحد الفروض الدينية والأركان الخمسة التي بنى عليها الإسلام فهي في وضع الصلاة والصوم وشهادة التوحيد ، مدد يغذى الإيمان ويطهر النفوس ، ويؤديه المسلم بمقتضى إيمانه وتدينه .

أما الضرائب فوضعها وضع آخر غير هذا الوضع ، وهو أن الأمة الممثلة

فى الحاكم أو الحاكم الممثل للأمة إذا لم يجد مالا يحقق به المصالح العامة للجماعة كإنشاء دور التعليم ، والأستشفاء ، وتعبيد الطرق ، وحفر الترع ، والمصانع ، وإعداد العدة للدفاع عن البلاد ، ورأى مع هذا أن أغنياء الأمة القادرين على المساعدة فى إقامة هذه المصالح قد قبضوا أيديهم ولم يمدوها بالبذل والمعونة ، جازله - وقد يجب - أن يضع عليهم من الضرائب ما يحقق به تلك المصالح ، دون إرهاق أو إعنات .

وهذا فرق آخر بين الضرائب والزكاة وهو أن مقادير الزكاة محددة معينة بنص الشارع ، لا تزيد ولا تنقص عما حدد الشرع « ٢٥ فى المائة » بالنسبة للثقل « والعشر أو نصفه » بالنسبة للزروع والثمار ، أما الضرائب فقد ترتفع وقد تنخفض بل قد تلغى أصلا .

الضرائب لا تحسب من الزكاة :

وإذا كانت الزكاة من وضع الله وكانت فرضا إيمانيا يجب إخراجها وجدت حاجة إليها أم لم توجد ، وتكون فى تلك الحالة بمثابة مورد دائم للفقراء والمساكين الذين لا تخلو منهم أمة أو شعب ، وكانت الضرائب من وضع الحاكم عند الحاجة - كان من البين أن إحداها لا تغنى عن الأخرى ، فهما حقان مختلفان فى مصدر التشريع ، وفى الغاية ، وفى المقدار وفى الاستقرار والدوام .

وعليه فيجب إخراج الضرائب وتكون بمثابة دين شغل به المال ، فإن بلغ الباقي نصاب الزكاة وتحقق فيه شرطها وهو الفراغ من الحاجات الأصلية ومر عليه الحول وجب دينيا إخراج زكاته .

وإذا كان الناس يحسون بشيء من الإرهاق فى بعض مايفرض عليهم

من ضرائب ، فتبعة ذلك لا ترجع إلى الفقير بحرمانه من حقه ، الذى أوجبه الله له ، وإنما سبيله مطالبة الحكومة بالاقتصاد فى مصارفها ، ومحاسبتها على ما تجمع وتنفق . ومحاسبة الحكومة على أعمالها العامة مما تشهد به أصول الإسلام ، وتقضى به المصلحة الاجتماعية العامة التى يضعها الدين فى المكان الأول .

الخراج وزكاة الزروع :

أما الخراج الذى تأخذه الحكومة على الأراضى الزراعية ، فىرى جمهور أئمة المسلمين أنه حق مغاير لحق الزكاة فى دليله ، وسببه ، ومصرفه ، وحكمته ، فلا يمنع أحدهما الآخر ، وبالمقارنة بين أدلة هؤلاء ، وأدلة مخالفهم يتبين جليا رجحان مذهب الجمهور ، مع ملاحظة أن مخالفهم لا يرون تأثير الخراج على كل أنواع الزكاة ، وإنما يرون تأثيره خاصة بزكاة الزروع (١) .

أما زكاة الأموال وما إليها فلا تأثير للخراج عليها ، لأنه غير متعلق بها وإنما يتعلق بالأرض التى يتعلق بها أو بزروعها العشر .

وإذا كان الاتجاه فى الضرائب والخراج هو ما ذكرنا ، وليس أحدهما مبذولا بحكم الدين ، وقضاء واجب النفس فى التطهير من خلق الشح ، ولا بقضاء واجب الأخوة الدينية التى أراد الله أن يستكمل بها إنسانية المؤمن ، فلا ينبغى التفكير فى محاولة اعتبارها قائمين مقام الزكاة . فالزكاة فرض دينى كالصلاة والصوم يجب من الإنسان محاسبة نفسه عليه متى ملك النصاب فارغا - كما يقول الفقهاء - عن حاجته الأصلية .

(١) راجع ما كتبناه فى هذه المسألة فى كتاب « المقارنة بين المذاهب » المقرر على طلبة كلية الشريعة بالازهر الشريف .

الزكاة وبناء المساجد

هل يجوز صرف الزكاة لبناء المساجد أو إصلاحها ؟ .

صرف الزكاة في بناء المساجد :

إن المسجد الذي يراد إنشاؤه أو تعميره إذا كان هو المسجد الوحيد في القرية أو كان بها غيره ، ولكن يضيق بأهلها ، ويحتاجون إلى مسجد آخر — صح شرعا صرف الزكاة لبناء هذا المسجد أو إصلاحه ، والصرف على المسجد في تلك الحالة يكون من المصروف الذي ذكر في آية المصارف الواردة في سورة التوبة باسم (سبيل الله) « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » .

وهذا مبني على اختيار أن المقصود بكلمة « سبيل الله » المصالح العامة التي ينتفع بها المسلمون كافة ، ولا تخص واحداً بعينه ، فتشمل المساجد والمستشفيات ودور التعليم ومصانع الحديد والذخيرة وما إليها مما يعود نفعه على الجماعة .

وأحب أن أقرر هنا : أن المسألة محل خلاف بين العلماء ، وقد قال الإمام الرازي في تفسيره ، بعد أن ذكر بعض الآراء فيها : « واعلم أن ظاهر اللفظ في قوله « وفي سبيل الله » لا يوجب القصر على الغزاة أو غيرهم ، ولهذا نقل القفال

في تفسيره عن بعض الفقهاء « أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد ، لأن سبيل الله عام في الكل » وهذا هو ما أختاره وأطمئن إليه ، وأفتي به ، ولكن مع القيد الذي ذكرناه بالنسبة للمساجد وهو أن يكون المسجد لا يغني عنه غيره ، وإلا كان الصرف إلى غير المسجد أولى وأحق .

زكاة محل الفراشة

كيف يزكى (محل الفراشة) الذى اشترى أدواته ومعداته ثناء العام بقصد الاستثمار بتأجيريه فى الحفلات ؟.

* * *

موجز جوابنا : أن أعيان المحل ، وأدوات الفراشة ، من الأموال الثابتة التى تستغل كالمساكن والسيارات ، وإذن تكون زكاتها فيما يستفاد منها ، لا فى أعيانها ولا فى قيمتها ، وتكون من زكاة الأموال ، يشترط فى وجوبها النصاب ، وحولان الحول ، ويحسب لها حول مستقل ، يبتدىء من الوقت الذى تبلغ فيه الغلة النصاب ، ولا علاقة لزكاته بزكاة محل « التجارة العام » التى تبنى على جرد العروض التجارية وتقويمها .

٣ - فن الصوم

أُسْئَلَةُ مَوْسِمِيَّةٌ :

ما من رمضان يمر بنا إلا تكثر فيه الأسئلة عن شئون يتكرر حدوثها للناس، وتكرر إجابة العلماء عنها تحديثاً في الإذاعة، وبياناً في الدروس، وكتابة في الصحف والمجلات؛ وربما استغرق ذلك الشهر كله، وهي ظاهرة طيبة من الجانبين؛ فإن واجب المسلم المريض على صحة عبادته، وعلى تقبل الله لها - أن يسأل أهل الذكر في كل ما يحتاج إليه في عبادته ولا يعرف حكم الله فيه، وواجب العالم بأحكام الله - أن يبين له ما يحمله، ويرشده إلى ما ينفع، ويحجبه عما يسأل؛ وقد كان هذا شأن المؤمنين مع النبي صل الله عليه وسلم وأصحابه منذ كان الإسلام.

أدب السؤال والجواب :

كانوا يسألون النبي فيجيبهم، وكانوا يسألون خلفاءه وأصحابه فيجيبونهم، والنفوس راضية، والقلوب مطمئنة، والألسنة شاكرة، والامثال شأن السائلين، وللتحرى وقصد وجه الله شأن المسئولين. ومن مبادئ الإسلام في هذا الشأن بالنسبة لمن لا يعرف - قوله تعالى: « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » (١) بالنسبة لمن يعلم - قوله تعالى: « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا . . . » (٢).

(١) الآية ٧ من سورة الأنبياء . (٢) الآيتان ١٥٩، ١٦٠ من سورة البقرة.

وبالنسبة للامتنال - قوله تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ
الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ
مَصِيرًا » (١) .

لهي السلف :

على هذا المبدأ في السؤال والجواب والامتنال درج المسلمون ودرج العلماء ،
وكان مرجع التوفيق في سؤال السائلين أن يسألوا عما ينفعهم في صحة عبادتهم ،
وحل تصرفهم وتقربهم إلى مولاهم ؛ وكانوا لذلك لا يسألون عن مفروض لا يقع ،
أو غيبي لا يتصل بالعمل ، ويرون أن الاشتغال بهذا النوع من الأسئلة اشتغال
بما لا يعنى ؛ ومن حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه . وكان مرجع التوفيق في
جواب المستولين النحرى عن حكم الله ، والرجوع عند عدم العلم أو عند الشك
والتردد - إلى المصادر الصحيحة من كتاب الله أو سنة رسوله أو كتب العلماء
الموثوق بعلمهم الذين لم يتخذوا الفتوى أو الفقه تجارة منها يتعيشون ، وكانوا يرون
لهذا أن تحكيم الهوى إرضاء للسائل ، أو تحصيلاً للمادة ؛ أو تحكيم التفكير
العقلى في العبادة دون رجوع إلى مصدر تشريعى - باب واسع من أبواب الضلال
والإضلال ، وما نزل بجلال الدين وجلال أحكامه عن درجة القداسة سوى تحكيم
الهوى وحب الاستظهار على أحكام الله .

والعبادة في أصلها ، وكيفيتها ، وصحتها - رسم من الله لا شأن للإنسان فيه إلا أن
يعرفها كما وردت ، وإلا أن يفعلها أو يعلمها كما عرف ، وليس له أن يتصرف فيها
برأيه وهواه ، فيضل ويضل ، ويحمل في عنقه تبعة ضلاله ، كما يحمل تبعة إضلاله .

هذا هو واجب السائلين ، وذاك هو واجب المسئولين ، وأرجو أن يقتصد السائلون في أسئلتهم ، وأن يقتصد المسئولون في أجوبتهم ، وأن يقف كل فريق عندما ينبغي للمسلم المؤمن أن يقف عنده من سؤال أو جواب .

وبهذه المناسبة نتحدث في الأجوبة عن أسئلة أتجه بها إلينا بعض الصائمين :
يسألون : ما حكم الصيام إذا اكتحل الصائم ، أو قطر في عينه ، أو مسحها ؟ وما حكم الصوم إذا كان عند الصائم بواسير واحتاج في تخفيف آلامها إلى دهانها أو إلى استعمال الأقماع وهو صائم ؟ وما حكم الإحتقان الشرجي أو الجلدى أو العرق في جال الصوم ؟ وما حكم الصوم إذا طلع على الصائم أنها وهو لم يغتسل من أثر الليل ؟ وما حكم الأكل والشرب عند النسيان ؟ وما الحكم إذا غلب الماء ونزل إلى جوف المتوضئ ؟ وما حكم الأكل على ظن أن الفجر لم يطلع ، ثم تبين للآكل أنه طلع ، أو الأكل على ظن أن الشمس قد غربت ثم تبين أنها لم تغرب ؟ .

طالع الفجر قبل اغتسال الحنظل

هذه جمل من الأسئلة يكثر دورانها على الألسنة ، وقد يتلقى الناس فيها أجوبة مختلفة تحدث عندهم بلبلة واضطراباً . ونحن إذا نظرنا إلى معنى الصوم المفاد من قوله تعالى : « أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ » (١) ، وقوله : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » (٢) - علمنا أن الرفث إلى النساء مباح ليلة الصيام حتى مطلع الفجر ، ومن ضرورة ذلك أن يدرك الفجر الصائم وبه أثر

(١) الآية ١٨٧ من سورة البقرة . (٢) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

الرفث لم يغتسل ؛ ومن هنا كان صومه صحيحاً ولا تأثير للجنابة عليه : وقد حكى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم زوجان من أزواجه : عائشة وأم سلمة ؛ ولا فرق في صحة الصوم بين جنابة الاتصال ، وجنابة الاحتلام .

الأكل أو الشرب ناسياً أو مخطئاً :

أما من أكل أو شرب ناسياً أو مخطئاً فإنه لا قضاء عليه ولا كفارة وقد صح في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ؛ فإنما أطعمه الله وسقاه) ؛ وقوله (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ؛ ومنه يُعلم حكم من غلبه الماء ونزل على جوفه وهو يتوضأ ، فصومه أيضاً صحيح ولا شيء عليه .

الخطأ بالافطار قبل الغروب أو السحور بعد الفجر :

وإذا كان مبدأ الصوم هو طلوع الفجر ، وغايته غروب الشمس — فإن من أكل أو شرب على ظن أن الفجر لم يطلع وهو طالع ، أو على ظن أن الشمس غربت وهي لم تغرب — يكون قد أكل عمداً في وقت الصوم ، فيفسد صومه ، ويجب عليه القضاء ؛ وإن أخطأ في الوقت لم يكن منتهكاً لحرمه الصوم فلا تجب عليه كفارة ؛ وهو أشبه بمن ظن دخول وقت الصلاة فصلاها ، ثم تبين أنه لم يدخل ، فعليه الإعادة .

الحقن كارهياً لا تفطر :

وإذا كان من محظورات الصوم الأكل والشرب — وحقيقتيهما دخول شيء من الخلق إلى المعدة ، والمعدة هي محل الطعام والشراب من الإنسان ، وقالوا : إنها كالخويصلة للطائر ، والكرش للحيوان — كان المبطل للصوم ما دخل فيها

بخصوصها ، سواء أكان مغذياً أم غير مغذ ، ولا بد أن يكون عن المنفذ المعتاد ؛
ومن أجل هذا فما دخل في الجوف ولكن لم يصل إليها — لا يفسد الصوم .

فالحقنة الشرجية — يدخل بها الماء في الجوف ، ولكن لا يصل إليها ، فلا
تفطر ؛ والحقن الجلدية أو العرقية يسرى أثرها في العروق ولا تدخل محل الطعام
والشراب ، فلا تفطر . نعم ؛ قد يحدث بعضها نشاطاً في الجسم وقوة عامة ، ولكن
لا تدفع جوعاً ولا عطشاً ؛ ومن هنا لا تأخذ حكم الأكل أو الشرب وإن أدت
شيئاً من مهمته .

وإذا كان هذا هو الأصل في الإفطار ، وكانت الحقن بجميع أنواعها لا تفطر
الصائم — فإن أقماع البواسير أو مراهمها أو الاكتحال ، أو التقظير في العين
أو مسها — كل ذلك لا تأثير لشيء منه على الصوم ؛ فهو ليس بأكل في صورته
ولا في معناه ، وهو بعد لا يصل إلى المعدة محل الطعام والشراب .

وفي اعتقادي أن المحافظة على روح الصوم باستحضار المراقبة ، وأن المسلم وهو
صائم في ضيافة مولاه ، وأن هذه الضيافة الإلهية تقضى عليه التوجه إليه في ظاهره
وباطنه فلا يرتكب ما يغضبه ، ولا يدنس نفسه بما يناهق تقواه — المحافظة على هذا
الوضع تسمو بالنفس عن الاشتغال بأن مثل هذه الشؤون تفسد الصوم أو لا تفسده ،
وتجعل الصائم في حصن عن كل ما يريبه في صحة صومه ؛ وليس الصوم —
الذي يريد الله ، ويعلق به التقوى — مما ينحني شأنه إلى هذا الحد الذي نراه
بين الصائمين ، وبينهم المفتين ، والله ولي التوفيق والهداية .

خارج عن الاسلام

من ينكر فرضية الصيام

باسم حرية الرأي ، وإشباعا لهواية الضجيج والشذوذ عن المعروف خرج بعضهم عن إجماع المسلمين من عهد النبي إلى عصرنا هذا وأفتى في إباحة الفطر في رمضان بفتوى جاهلة خاطئة أثارت ضماثر المسلمين ، فكتب إلينا كثيرون يطلبون إلينا بيان حكم الصوم في الإسلام ومنكر فرضيته وموضع اليسر والرخصة فيه ، ووضع الحق في نصابه أمام جماعة المسلمين .

* * *

« شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُم وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » (١) .

الصوم وأسلوب إقرانه في فرضيته :

وليس في بلاد الإسلام من يجهل معنى الصوم الذي طلبه الله من المسلمين في هذا الشهر وليس فيها من يجهل أن صومه ركن من أركان الإسلام ، وفريضة من فرائضه الأولى التي بنى عليها . وقد عبر القرآن عن فريضته « بمادة » لا تحتمل غير الإثبات والإيجاب والتحتيم ، بمادة لم تعرف فيه لغير الصوم من أركان الإسلام . بمادة كان أكثر ماورد التعبير بها في الدلالة على التحتم والثبوت لمقتضيات الذات

(١) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

الإلهية ، أو لمقتضيات النظام الكونى الذى قدره الله فى سابق علمه للسكانات ، ولا يعتبره فى سنته تغيير ولا تبديل . وإنك إذا قرأت فى الدلالة على تحتم تلك المقتضيات قوله تعالى : « كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » (١) وقوله « كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَّا أُنَا وَرُسُلِي » (٢) وقوله « قُلْ لَّنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا » (٣) وقوله « أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ » (٤) فإنك ترى القرآن لم يقف فى شرع الصوم وطلبه من المؤمنين عند « المادة » المألوفة فى طلب الشيء ، أو الأمر به نحو « فليصمه » أو نحو « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » أو نحو « ولله على الناس حج البيت » . بل سما به إلى مادة « الكتب والكتابة » التى عرفت عنه فى مقام التعبير عن مقتضى الإلهية ، أو مقتضى التقدير الإلهى فى النظام الكونى ، الثابت المقرر ، ترى القرآن سما بالصوم إلى هذه المادة ، ممهدا له بالنداء الموقظ للشعور ، وبوصف الإيمان الباعث على الامتثال ، ومشيرا فى الأسلوب نفسه إلى أن الصوم تكليف الله العام لهؤلاء ولمن مضى من عباده السابقين « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ » (٥) ثم حدد وقته ، وفصل أعذاره على نحو لم يوجد فى غيره من الفرائض والأركان .

ومن هنا ، أجمع المسلمون من عهد التشريع على أن من أنكر فرضية الصوم أو أول طلبه ، أو حرف وضعه ، أو رده إلى مجرد الشوق اليه والرغبة فيه — كان

(١) الآية ٥٤ من سورة الأنعام . (٢) الآية ٢١ من سورة المجادلة .

(٣) الآية ٥١ من سورة التوبة . (٤) الآية ٢٢ من سورة المجادلة .

(٥) الآية ١٨٣ من سورة البقرة .

خارجا عن رتبة الإسلام ، لا تجرى عليه أحكامه ، ولا يعد من أهله . وهذا هو حكم الله في الصوم وفي سائر ما ثبتت فرضيته أو حرمة بمصدر تشريعى قطعى في ثبوته عن الله ، ودلالته على معناه ، وتناقل جميع المؤمنين العلم به هكذا ، جيلا عن جيل ، وطبقة عن طبقة .

فرضية الصوم ليست محلا للرأى :

وأثرا للتشريع بهذا النحو ، استقر في ضمير المؤمنين ، أن ما ثبتت به فرضيته أو حرمة ، ليس محلا للرأى ، ولا مجالا للاجتهاد الذى أباحه الله للعباد ، وأستقر كذلك في ضميرهم أن من يعيث بشيء من تلك الأحكام القطعية ، ويتخذ ذلك العيث باسم « الرأى وحرية » قنطرة يعبر عليها إلى فتنة الناس في دينهم ، أو زعزعة إيمانهم ، أو الحصول على شهرة زائفة مفتعلة ، أو متاع زائل حقير - كان هو ، ومن يتبعه ويصدقه ، ومن يقويه وينفخ فيه ، كان « ثلاثتهم » في الخروج عن دين الله سواء ، وكان جديرا بالمؤمنين الصادقين أن ينبذوهم نبذ النواة ، وأن يسموهم على الخرطوم بحروف بارزة « ضالون ، مضالون » « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ، ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ » (١) .

إن لكل دين إلهى ، أو نظام بشرى ، دائرة مقدسة ، وشقة محرمة ، لا يسمح الدين ولا أهل النظام ، أن تمس ، وإذا مست عن قرب أو بعد ، كان مسها اعتداء صارخا عليها ، وتقويضا لقداستها وانها كالحرمتها ، ولا يبرره أنه أى ، وحرية الرأى مكفولة ! ! فإن للرأى في الشرائع ، سماوية أو وضعية مجاله ! ! وللدائرة المقدسة مجالها ! ! وعلى هذا طبعت النفوس في معتقداتها ونظمها وديساتيرها .

يسر الاسلام ورخصته :

نعم ، بنى الإسلام تشريعه كله على اليسر والرحمة ، ولم يقصد بتكاليفه - على وجه عام - عنتا ولا إرهاقا ولا مشقة « لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » (١) « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » (٢) ومن ذلك : رخص لمن أكره على الكفر ، أن ينطق بكلمته وقلبه مطمئن بالإيمان ، ورخص لمن أشرف على الهلاك أو خاف الضرر بجوع أو عطش ، أن يأكل أو يشرب مما حرمه الله بقدر ما يحفظ عليه حياته ، أو يدفع عنه ضرره حتى إذا ما تزمت في التدين وامتنع باسمه عن الأكل أو الشرب ، حتى مات ، أو أصيب بزمانة ، كان آثما عند الله مسرفا في تدينه !! « فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ غَيْرٍ بَانٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (٣) وكذلك اباح لمن يتضرر أو يخاف الضرر باستعمال الماء في طهارة الصلاة ، أن يتيمم صعيدا طيبا . وأباح الصلاة في مواطن الخوف المشقة ، مخففة في عدد ركعاتها ، وكيفية إداؤها ، حتى لقد قبلها رمزا بحركة رأسية أو عينية . وأباح ترك الحج عند خوف الطريق ، وجعل أمنه والقدرة على نفقة الذهاب والاياب ، زائدة عن نفقة الأسرة من الاستطاعة التي لا يجب الحج إلا بها .

اليسر في صوم رمضان :

وعلى هذه السنة الرحيمة ، العامة في التكليف كلها ، فرض الله صوم رمضان ، وجعل الناس بالنسبة اليه واحداً من ثلاثة :

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة . (٢) الآية ٧٨ من سورة الحج .

(٣) الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

١ — مقيم سليم ، قادر عليه دون ضرر يلحقه أو مشقة ترهقه ، والصوم واجب محتم عليه . وهذا هو الأصل الذى نظر فيه إلى السلامة من العوارض ، وهو المذكور بقوله تعالى « كتب عليكم الصيام » وقوله « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » :

٢ — مريض أو مسافر ، وقد أيسح له الإفطار مع وجوب القضاء يوم بيوم عند الصحة أو الإقامة ، وهو المذكور بقوله تعالى « فمن كان منكم مريضا أو على سفر ، فعدة من أيام آخر » :

٣ — من يشق عليه الصوم لسبب لا يرجى زواله ومنه ضعف الشيخوخة ، والمرض المزمن ، والحمل والأرضاع المتواليان ، إذا خيف على الحامل أو الموضع أو الرضيع ، وقد أيسح لهؤلاء وأمثالهم ، الإفطار دون قضاء ، واكتفى منهم أن يطعموا بدلا عن كل يوم ، مسكينا واحدا بما يشبعه في وجبتين من طعام متوسط ، ويقوم مقام الإطعام بدل ثمنه على حسب التقدير المتعارف بين الناس ، وهذا هو المشار إليه بقوله تعالى « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » فالفدية لا تكون إلا بدلا عن فائت ، وإلا طاقة لا يعبر بها عن اليسر والسهولة فلا يقال ، فلان يطيق حمل التفاحة وإنما يقال : يطيق حمل هذه الصخرة . وإذن ، فهى تدل على العسر ومشقة الاحتمال .

وإذن ، فحيث كان اليسر ، كان الصوم ، وحيث كان العسر ، كان الإفطار ؛ هذا هو شرع الله ودينه .

وتقدير اليسر والعسر ، يرجع المؤمن فيه إلى إيمانه وما يحسه من نفسه ، ومفتيه فى ذلك ضميره ، ولا حاجة به — بعد معرفة المبدأ العام — إلى فتوى المفتين التى كثيرا ما توقع الناس فى الحيرة والإضطراب « البرما أطمأنت إليه النفس ، والآثم ما حاك فى الصدر وكرهت أن يطلع عليه الناس » .

ومما يجب التنبيه له هنا ، أن المراد بخوف الضرر المبيح للأفطار هو تيقنه ، أو غلبة ظنه . وواضح أن ذلك يستدعى التجربة الشخصية أو إخبار الطبيب الأمين الذى لا يعرف بالتهاون الدينى . أما الخوف الناشئ عن مجرد الوهم أو التخيل ، فإنه لا وزن له عند الله ولا يبيح به الإفطار . أما بعد .

فهذا هو الصوم الذى فرضه الله علينا ، فاستقبلوا شهره بصدور منشرة وركزوا روحانيته على هداية من روحانية القرآن الذى أنزل فيه ، وحافظوا عليها ، وإياكم أن تميل بكم أهواء الفتاوى إلى غير سبيل المؤمنين .

صيام أهل القطبين

هل يصام رمضان حيث النهار ستة أشهر وكيف يصام ؟

* * *

مواقيت الصلوة والصيام :

فرض الله على المؤمنين خمس صلوات في اليوم والليلة ، وبين الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله أوقاتها فيها ، فحدد للصباح من طلوع الفجر إلى شروق الشمس وللظهر من زوال الشمس عن كبد السماء إلى صيرورة ظل كل شيء مثله أو مثليه . وللعصر من نهاية وقت الظهر إلى غروب الشمس ، وللمغرب من غروب الشمس إلى غياب الشفق .

وفرض عليهم أيضا صوم شهر هلالى من السنة ، وبين أنه شهر رمضان وقال عليه السلام : الشهر هكذا أو هكذا ، بإشارة تدل على أنه إما ثلاثون يوما أو تسعة وعشرون يوما ، ولا ريب أن بيان أوقات الصلاة في اليوم والليلة وبيان الشهر في السنة على هذا الوجه الذى عرف وتناقله الناس جيلا بعد جيل إنما كان بما يناسب حال البلاد المعتدلة التى تتجلى أوقاتها المحددة في اليوم والليلة ، ويتجلى رمضانها في السنة وهى القسم الأعظم من الكرة الأرضية .

ولم يكن معروفا للناس في وقت التشريع أن فى الكرة الأرضية جهات تكون السنة فيها يوما وليلة نصفها نهار ونصفها ليل ، وجهات أخرى يطول نهارها حتى لا يكون ليلا إلا جزءا يسيرا ويطول ليلا حتى لا يكون نهارها إلا جزءا يسيرا .

فرض يجب استبعاده :

ولا ريب أن الجرى في هذه الجهات على بيان الأوقات الذى عرف للصلاة والصوم يؤدى إلى أن يصلى المسلم في يومه وليلته وهو « سنة كاملة » خمس صلوات فقط موزعة على خمس أوقات من السنة كلها ، ويؤدى كذلك في بعض الجهات إلى أن تكون الصلوات المفروضة أربعاً أو أقل على حسب طول النهار وقصره ، وكذلك يؤدى إلى أن يكلف المسلم في تلك الجهات صوم رمضان ولا رمضان عنده ، وفي بعضها يؤدى إلى صوم ثلاث وعشرين ساعة من أربع وعشرين ساعة ، وكل هذا تكليف تأباه الحكمة من أحكم الحاكمين والرحمة من أرحم الرحماء .

وإذن يجب استبعاد هذا الفرض .

فرض الاعتناء من الصلوة والصوم :

ويدور أمر هذه الأقاليم بعد ذلك بين فرضين آخرين لا ثالث لهما : إما إعفاؤهم - كما ذهب إليه بعض الناظرين - من الصلاة والصوم ؛ لعدم الوقت وعدم القدرة والإمكان ، وعدم الفائدة المرجوة من التكليف ، وهو فيما نرى فرض يأباه عموم النصوص التى جاءت بتكليف الصلاة ؛ فالصوم لجميع المؤمنين دون فرق بين قطر وقطر .

مواقبهم حسب أقرب البلاد المعتدلة إليهم :

وإذن ، لا يبقى طريقاً لقيامهم بواجبهم الدينى على وجه مقدور لهم ميسور ومحقق . فللفادة المرجوة من التكليف ، سوى أن يقدروا أيامهم ولياليهم وأشهرهم بحساب أوقات أقرب البلاد المعتدلة إليهم ، أى حساب البلاد القريبة منهم التى تتميز فيها

الأوقات ويتسع كل من ليلاً ونهارها لما فرص من صوم وصلاة على الوجه الذى يحقق حكمة التكليف دون مشقة أو إرهاق .

ولا ريب أن أهل هذه الجهات لا بد أن يكونوا قد اتخذوا طريقاً لتقدير الأيام والأشهر فيما يختص بحياتهم العامة من أعمال وعقود .

وإذن فمن السهل أن يتخذوا فى تحديد أوقات عبادتهم ما عرف فى أقرب البلاد المعتدلة إليهم . وبهذا يستطيعون أداء فروضهم الدينية من صلاة وصوم على وجه محدد كامل لا عسر فيه ولا إرهاق : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون » .

صوم القضاء والكفارات

يسأل كثير من الناس بعد انتهاء رمضان ، عن حكم صوم القضاء ، وعن حكم صوم الكفارات ، ففي القضاء يسألون : هل يجب فوراً بعد انتهاء رمضان ؟ . وهل يجب متتابعاً كرمضان ؟ . أو يجوز تأخيرها والتفريق فيه ؟ . ويسألون عن حكم ما إذا أخر صوم القضاء حتى انتهى شعبان المقبل وأقبل بعده رمضان ؟ ، وعن حكم ما إذا تأخر القضاء حتى مات من عليه القضاء ؟ .

وكذلك يسألون عن حكم الصوم في الكفارات التي ورد فيها الصوم : هل يكون متتابعاً ، أو يجوز فيه التفريق ؟ . ثم يسألون عن الحكمة في أن جعل الله الصوم أحد الأنواع التي شرعها تكفيراً للذنوب ومحو لآثارها ؟ . ثم يسألون عن أنواع الصيام الأخرى التي رغب الإسلام فيها بعد صوم رمضان وصوم الكفارات الذين أوجبها الله أداء أو قضاء أو تكفيراً .

والكلام في هذه المسائل يرجع إلى ثلاثة أنواع :

صوم القضاء :

النوع الأول ، صوم القضاء : ومن المعلوم أن قضاء الصوم ، يجب على كل من قاته الصوم في رمضان كلاً أو بعضاً . وأن من الناس من تلحقهم في رمضان أعذار صحية أو شرعية تبيح لهم بحكم الشرع والدين ، الإفطار مدة تلك الأعذار، ومن ذلك المريض والمسافر والحائض والنفساء ، وأن من الناس من يتناول مفطراً على وجه

لا يتحقق به وجوب الكفارة عليه ، ومنهم من يفطرون قبل الغروب على اعتقاد أن الشمس قد غربت ، أو يأكلون بعد الفجر على اعتقاد أن الفجر لم يطلع . ومنهم من يفطر بغير ما يغذى ولا يشتهي ، وكل أولئك يجب عليهم القضاء يوما بيوم .

ولكن من الناس من يغفل عما أفطره من أيام رمضان ، وكثيرا ما ينساه ولا يذكره ، وقد يذكره ولكنه يخدع نفسه جريا وراء شهوتها ، فيتثاقل أو يؤجل من يوم إلى يوم ، ومن أسبوع إلى أسبوع إلى آخر ، ومن شهر إلى شهر ، وهكذا حتى يمر عليه العام ، فيتلوه آخر ، وهكذا حتى يوافيه الأجل وعليه ما عليه من صيام . وإن واجب المسلم أن يكون على ذكر دائم من حق ربه عليه وأن يكون على ذكر أيضا من قوله تعالى في آيات الصوم التي فرضته في رمضان ، وبينت أحكامه « فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » وقد وضعت هذه الآية قضاء رمضان في مستوى أدائه في وقته بالنظر للمريض والمسافر ، وبذلك أخذ القضاء حكم الأداء ، ووجب على من فاتته الأداء ، أن يحرص على القضاء ، وإذا كان الله أوجب القضاء على من أباح له الفطر في رمضان بعذر المرض أو السفر ، فلأن يجب القضاء - من باب أولى - على من أفطر بغير ما أباح به الإفطار في رمضان .

المبادرة بالقضاء :

وإذا كان القضاء في صوم رمضان ، مما أوجبه الله على المؤمنين ، فما لا شك فيه أن المبادرة بقضاء الواجب في وقت التمكن منه أفضل من تأخيرها ، ولا ينبغي للمؤمن أن يماطل ربه في أداء حقه بعد أن أزال عذره ورد عليه صحته ، وأعادته إلى وطنه . كيف والإنسان لا يدري متى يزل به القضاء ؟

ومن هنا رجع العلماء أن الحج واجب على الفور ولا ينبغي تأخيره متى تحققت عند المسلم استطاعته وأمن الطريق إليه ، ولو فرض وتهاون المسلم في قضاء الصوم حتى أقبل رمضان التالي ، فإنه يجب عليه أن يصوم رمضان لتعينه وقتا للصوم المفروض ، ثم يصوم ما عليه من قضاء . وإذا ألح به التسويف حتى مات دون أن يصوم القضاء ، كان مسئولا عنه أمام الله ، وكان صومه لرمضان الذي أفطر فيه ووجب عليه قضاؤه وأهمـل فيه حتى مات ، كان ناقصا لا يصل به إلى درجة الصائمين عند الله .

التابع في القضاء :

أما حكم القضاء من جهة التابع أو التفريق فالعلماء فيه رأيان : أحدهما . أنه يجب فيه التابع ، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى حديث لم يصح عند أهل الحديث . والجمهور على أن صوم القضاء لا يجب فيه التابع ، وإنما يستحبونه فيه وإن فرق صح ، ويستدلون بعموم قوله تعالى في جانب القضاء « فعدة من أيام أخر » ومن أتى به متفرقا ، فقد صام عدة من أيام أخر . وصح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سئل عن تقطيع صوم القضاء ، فقال : ذلك إليك . أرأيت لو كان على أحدكم دين فقضى الدرهم والدرهمين ، ألم يكن ذلك قضاء ؟ قاله آحق أن يعفو ويعفر .

هذه هي الأحكام المتعلقة بقضاء رمضان ، وينبغي أن يعلم أن الإفطار في صوم القضاء لا يوجب أكثر من قضاؤه . ولا تجب فيه كفارة ولا غيرها ، وإن كان الإفطار فيه متعمدا ، وكان بمغذ أو مشتهى ، لأن المطالب في القضاء صوم يوم آخر بدل الأصل « فعدة من أيام أخر » .

صوم الكفارات :

أما حكم الصوم في الكفارات ، فينبغي أن يعلم أولا : أن الصوم جاء في كفارة اليمين « فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم » . وقد دلت الآية على حكمين :

أحدهما : أن الصوم في كفارة اليمين لا يكون إلا بعد أن يعجز الحاث في يمينه عن التكفير بالإطعام أو الكسوة .

ثانيهما : أن الصوم المطلوب فيها ، إنما هو صوم ثلاثة أيام ، مطلقة غير مقيدة فشملت المتتابعة والمتفرقة . نعم ، رأى بعض العلماء التابع واستدلوا بما لم يصح ، ويلاحظ هنا ، أن كفارة اليمين إنما تجب حيث كان الحلف باسم من أسماء الله ، فلا كفارة للحنث في الحلف بغير الله ، كالنبي والولي والكعبة . وليس ذلك يميناً شرعياً تترتب عليه أحكام اليمين .

وجاء الصوم أيضا في كفارتى القتل والظهار ، ولكنه جاء في كل منهما مقيدا بالتابع ، ففي كفارة القتل الخطأ « فمن لم يجد ، فصيام شهرين متتابعين ، توبة من الله » . وفي كفارة الظهار « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتامسا » والنصان صريحان في وجوب التابع في صوم هاتين الكفارتين . ولعل الحكمة في إطلاق صوم اليمين ، وصوم قضاء رمضان ، عن التقيد بالتابع مع التقيد به في صوم كفارتى القتل الخطأ والظهار ، هو ما علمه الله عن عباده من كثرة الحلف والحنث ، وقلة وندرة القتل الخطأ والظهار فكان الإطلاق فيما يكثر أيسر على العباد ، وذلك زيادة عما فيهما من آثار سيئة تلحق النفس البريئة في القتل ، والزوجة الهادئة في الظهار وليس كذلك الحنث في اليمين .

حكمة شرعية الصوم للكفارة :

أما الحكمة في أن الله جعل الصوم أحد الأنواع التي شرعها تكفيرا ومحو لآثارها فهي ترجع إلى حكمة الصوم العامة ، التي قصد بها الشارع إلى أهم الأصول الحياتية الطيبة للإنسان ، وهو تهذيب النفس ، وتقويم الخلق ، والتعويد على الصبر ، وضبط الإرادة في تحمل الشدائد واستقبال الآلام بقوة العزيمة .

وليس من ريب في أن قوام الأمم ، إنما يكون بتسلح أبنائها بهذه المعاني التي تعد لهم لمكافحة الطوارئ ومصارعة الأحداث . ومن هنا صحت أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ترغب في صوم أيام معينة ، موزعة على الشهور والأسابيع توجيها للمسلم إلى وسائل العلاج لما قد يكون وقع فيه من ذنوب ، ووسائل الوقاية لما يخشى أن يقع فيه : نذكر من ذلك : صوم ست من شوال ، وما يتيسر من شعبان ، وصوم عاشوراء ، وصوم يوم عرفة لغير حاج ، وصوم ثلاثة أيام في كل شهر ، ويوم الاثنين والخميس من كل أسبوع .

ليلة القدر

يكثر التساؤل في أواخر رمضان من كل عام عن أمرين شرعيين ، العناية بهما ومعرفة حكم الله فيهما مما يكمل به صوم المسلم ، ويرفعه إلى مستوى القبول عند الله ، وهما : ليلة القدر ، والمطلوب في إحيائها . وصدقة الفطر ، والمطلوب في إخراجها . وفيما يلي كلمة عن حكم الإسلام في الأمرين :

ليلة القدر :

تواضع المسلمون بعد عصورهم الأولى ، على أن يحتفلوا في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان بليلة القدر ، وليلة القدر جاء ذكرها في القرآن الكريم في سورة سميت بسورة القدر ، وجاء كذلك ذكرها في أحاديث كثيرة . وقد رغبت هذه الأحاديث في إحيائها ووعدت عليه بالثواب والمغفرة . ويظن كثير من الناس أن هذا الاحتفال التقليدي ، الذي يقيمونه في ليلة السابع والعشرين من رمضان والذي قوامه كلمة تلقى على الحاضرين ، وحلوى توزع عليهم ، يظنون أنه يحقق معنى قيامها الذي رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل قوله « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً ، غفر له ما تقدم من ذنبه » . والذي نعتقد أنه معنى قيامها المطلوب : إسلام المؤمن نفسه في ليلتها لله ، وإخلاصه في الدعاء والتذكر والعبادة ، ومن المأثور في هذا الشأن قول عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان إذا دخل العشر الأواخر ، أحيا الليل وأيقظ أهله ، وشد المنزر » وهو كناية عن الجهد في العبادة . أما ما تواضعنا عليه ، فهو تقليد ، إلى الهزل أقرب منه إلى الجد ، والحمد لله إذ طويت صفحته أو كادت .

هذا وقد اختلف العلماء في معنى ليلة القدر ، وفي حقيقتها ، وفي وقتها ، وفيما وقع أو يقع فيها . اختلفوا في كل ذلك اختلافا واسعا المدى ، وقد يكون فسيح الخيال . وحسبك في ذلك أن تعلم أن أقوال العلماء فيها أوصلها شراح الحديث إلى سبعة وأربعين قولاً ! وأنه ليعز على أن يضيع وقتي ووقت القارئ في الاشتغال بنقل هذه الأقول أو قراءتها . والذي أطمئن إليه ، وأحب أن أقدمه لأخي المسلم في هذه الكلمة ، هو : أن ليلة القدر ، هي التي فيها بدأ بالزوال القرآن ، وهو ما تصرح به سورة القدر : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » (١) . وكان ذلك حين نزل قوله تعالى : « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ » (٢) . وأن هذه الليلة كانت من ليالي شهر رمضان ، لقوله تعالى في سورة البقرة : « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ » (٣) . وأنها الليلة التي وصفها الله بأنها مباركة ، في قوله في أول سورة الدخان « حَمَّ وَالْكِتَّابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ ، إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ » (٤) .

وإذن فهي ليلة تاريخية ، نذكر بها كل ما جاءت شهرها ، بل نذكرها بشهرها ونذكر بها نعمة الله على الناس كافة بهذا القرآن الكريم . وإن معنى « القدر » الشرف والعظمة ، فهي ليلة اكتسبت ذلك بما أنزل فيها ، وأن ليلة ينزل القرآن ويتجلى فيها رب العزة والجلال على الناس ، فيبعث اليهم الهدى من السماء ، يرشد ضالهم ، ويعلم جاهلهم ، وينظم شؤونهم ، ويرسم لهم طرق المجد ، ويفك عنهم أصرهم واغلاهم - إن ليلة هذا شأنها ، لجديرة بالتفخيم والتعظيم وجديرة باحيائها ، وبذل

(١) أول سورة القدر . (٢) سورة العلق .
(٣) الآية ١٨٥ من سورة البقرة . (٤) أول سورة الدخان .

الجهود في شكر الله على آفائها ، وقد صور الله لنا عظمتها ، بهذا الاستفهام الدال على جلالها « وما أدراك ما ليلة القدر » وبتكرار كلمة « القدر » ثلاث مرات تكرارا يملأ النفس روعة « إنا أنزلناه في ليلة القدر ، وما أدراك ما ليلة القدر ، ليلة القدر » وبهذا التفضيل الذي لم يستعمل أسلوبه في فضل شيء غيرها ، « خير من ألف شهر » ألف شهر رمز للكثرة التي لا يألفها المخاطبون ، فتذهب نفوسهم في حقيقتها كل مذهب ممكن . لم يقف القرآن في تصوير عظمتها عند هذا الحد ، بل راح يذكر شيئاً غيبياً يتصل بنزول الملائكة وبينهم الروح الأمين « حفاوة السماء بالأرض » واطمئنان الأرواح الخيرة على أن شمس الهداية التي ترجوها لبنى الإنسان ، قد آذنت باشراف ، وأن الخير والإصلاح سيبعثان كل الآفاق ، وإن محمداً صلى الله عليه وسلم ، قد مديده برسالة من ربه إلى الإنسانية جميعها ليخرجها من الظلمات إلى النور ، ويردها إلى فطرتها الخيرة ، ويرشدها إلى صراط الله المستقيم ، تلك ليلة القدر ، وهذا طريق إحيائها .

صدقة الفطر

الأمر الثاني الذي يسأل الناس عنه هو صدقة الفطر :

* * *

١ — وصدقة الفطر ، كلمتان : صدقة وفطر . والصدقة ، اسم لما يخرج المسلم من ماله سدا لحاجة أخيه الفقير بقصد التقرب إلى الله ، امتثالاً لأمره وشكراً على نعمته ؛ وهي بهذا المعنى من دلائل صدق الإيمان الذي يربط الإنسان بربه ، ويوحد بين قلوب المؤمنين — أغنيائهم وفقرائهم — في الإحساس بحاجة بعضهم إلى بعض ، وفي تبادل المعونة بينهم . أما كلمة « فطر » فيقصد بها الإفطار من صوم رمضان ، وهو إنما يكون بغروب شمس يومه الأخير . ومن هنا ، كان الانتهاء من صوم رمضان ، هو السبب الظاهر لوجوب تلك الصدقة ، وقد أضيفت إليه وعرفت به ، وصار عنوانها : صدقة الفطر .

الحكمة في صدقة الفطر :

٢ — أما الحكمة التي قصدت من تشريعها ، ما بينه ابن عباس رضي الله تعالى عنه بقوله « فرض رسول الله صلى عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين » فلها حكمتان ، ترجع أحدهما إلى الصائم ، وهي تطهير نفسه مما عساه أن يكون قد وقع فيه وهو صائم من لغو القول وفحشه ، وللحسنة أثرها الطيب في إزالة السيئات « واتبع السيئة الحسنة تمحها » وترجع الأخرى إلى تلبية الأحساس بحاجة أخيه المسكين ، فتكون عوناً له وسداً لحاجته ، ومظهراً عملياً للتضامن الذي يبنى المجتمع الإسلامي على أساس منه .

على من تجب ؟

٣ - وصدة الفطر تجب على الصائم عن نفسه وعن تلزمه نفقته ، فتجب عن زوجته وأبنائه وخدمه الذين يلي أمرهم وينفق عليهم ، ولا يتوقف وجوبها على أن يكون الصائم مالكا لنصاب الزكاة المفروضة ، بل يكفي على الصحيح أن يكون عنده ما يفضل عن قوت يوم وليلة لنفسه وأهله ، ومن المأثور في ذلك « أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى » وفي هذا التشريع أشعار بوجوب عموم التضامن ، وأنه كما يطلب أن يكون بين الغني والفقير ، يطلب أن يكون أيضا بين الفقير والفقير ، وفيه أيضا أشعار الفقير بمعني العزة حين يعطى ، ويمد يده عالية بالعطاء ، فيدفعه ذلك إلى العمل في التخلص من ظاهرة الفقر التي يمد بها يده متواضعة للأخذ « واليد العليا خير من اليد السفلى »

مقدار الصدقة ووقفها :

٤ - والقدر الذي يخرج عن الشخص ، قدح وثلث من غالب قوت البلد الذي يعيش فيه الصائم وعلى ذلك تجزى السكيلة المصرية عن ستة ، وتكفي قيمة الحبوب من النقود ، وربما كانت القيمة النقدية أرفق للصائم ، وأنفع للفقير ، نظراً لتنوع حاجة الفقير وهو أدري بها من غيره ، وقد لا يتيسر له الاستبدال ، فكانت القيمة أدخل في قضاء الحاجة . والذي أستمحسنة وأختاره لنفسى ، أتى إذا كنت في المدينة أخرجت القيمة ، وإذا كنت في القرية بعثت بالتمر والزبيب والبر والأرز ونحوها ، هدية المسلم لأخيه في شهر التكريم وعيد السرور .

٥ - ويجوز إخراجها قبل آخر رمضان بمدة يتمكن فيها الفقير من الانتفاع

بها في يوم العيد ، وذلك تحقيق للمعنى المقصود منها ، وهو إغناء الفقير عن مديده .
في يوم العيد « أغنوهم في هذا اليوم عن السؤال » .

إلى من تصرف :

٦ — والأصل في الزكاة على وجه عام ، أن تصرف في بلد المزكى ، وجاز نقلها لقريب في بلد أخرى ، ويحسن أن يراعى بعد قرابة النسب ترتيب قرابة الجوار مع تفاوت الحاجة ، وهى على العموم لا يجوز إعطاؤها لمن يعود نفقه إلى المزكى ، فلا يعطيها لو الده الفقير ، ولا لابنه الفقير ، لأن نفقة الأصل والفرع واجبة عليه ، وكل من يوجب نفقة الأقارب يمنع إعطاءهم من الصدقة .

أما بعد :

فهذا هو أهم ما ينبغى أن يعرفه المسلمون عما أوجبه الله عليهم من صدقة الفطر في آخر شهر رمضان فليطهروا بها أنفسهم ، ويطعموا بها إخوانهم ، ثم يتبادلوا التهاني في صباح العيد - وهم في بيوت الله - إخوانا ، يذكرون فضله وانعامه ، أعاده الله علينا وعلى المسلمين جميعا بالعز والإقبال .

الصوم مع ترك الصلاة

يحرص كثير من المسلمين على صوم رمضان ، وإن كانوا يتركون الصلاة ،
فما حكم الصوم مع ترك الصلاة ؟

* * *

الصوم فريضة مستقلة :

صلاة الخمس في اليوم واللييلة ، وصوم شهر رمضان ، كلاهما فريضة من فرائض الإسلام الأولى ، وكلاهما ركن من أركانه الخمس التي بنى عليها ، وجعلت في حكم الله عمده التي يقوم عليها ، وهما ركنان بديان فالصلاة يستحضر بها المسلم عظمة مولاه عن طريق الوقوف بين يديه ومناجاته ربه ، وتعظم مراقبته إياه ، وبالصوم تطهر نفسه من بواعث الشهوة ، وتخلص من مكدرات الروح ، شهرا كاملا من السنة كلها ويتكرر درس التصفية والرياضة كلما حل رمضان في كل عام . وهما وإن اشتركا في الغاية والهدف ، وكونا غذاء قويا للإيمان ، إلا أن كلا منهما ، فريضة مستقلة - في الطلب والتكليف والجزاء - عن الأخرى ، ولا يكمل الإيمان إلا بهما مضموما إليهما الزكاة والحج ، فمن صام وصلى وزكى وحج فقد كمل إيمانه ، ومن تركها فقد فقد جميع الشعائر الدالة على صدق الإيمان وكان إيمانه مجرد دعوى ، لا يقيم لها عند الله ولا عند الناس وزن ، ومن أتى بواحدة منها ، أو ترك واحدة منها ، كان مقوضا من عهد الإسلام بقدر ما ترك ، وسقط عنه التكليف الدنيوي بما أتى به .

مكانة الصلاة بين الفرائض :

وللصلاة من بين أركان الإسلام خصائص ، فهي أول ركن فرض بعد الإيمان وهي الدرس المتكرر في كل يوم ، وهي الشعار الخاص الفارق بين الإيمان والكفر وهي لا تسقط عن المسلم إلا إذا خرج عن أهلية التكليف فهي تؤدي من قيام للقادر ، ومن قعود أو إيماء للعاجز ، في السفر وفي الحضر ، في الأمن وفي الخوف في الصحة وفي المرض . ولا كذلك الصوم الذي يسقط ببطل القضاء أو الفسدية ، وقد تكرر طلب القرآن للصلاة مقترنة بالإيمان في معظم موارد .

أما الصوم فلم يعرض له القرآن إلا في آياته الخاصة الواردة في سورة البقرة ، وقد ربط بالصلاة من الثمرات الروحية وظهر الجوارح ما لم يصرح بمثله في الصوم . دل كل هذا على مكانة الصلاة عند الله من بين فرائض الإسلام ، وعليه ، فمن صام وترك الصلاة فقد ترك الأهم في تقويم الإسلام ، فإن لم يكن مؤمنا بما ترك كان خارجا عن الإسلام ولا ينفعه صوم ولا زكاة . وإن كان مؤمنا بما ترك كان فاسقا عن أمر ربه ، وكان صومه مع ترك الصلاة قرينة واضحة على أنه لم يصم امثالاً لأمر الله ، وإلا لما ترك الواجب الأول مكتفياً بما دونه في الفرضية . والتكليف وكان باقتصاره على ما فعل كالمستظهر على الله فيما فرض على عباده ، وإذن لا يكون صومه إلا مجارة لعادة تقلدها من بيته أو ورثها عن آبائه ، أو زعمائه أن الصوم كما يظن بعض الناس يكفر الذنوب كلها ، وكلا الأمرين ينافي الإيمان وما يقتضيه وكان إيمانه محل شك وتردد . كيف وقد وردت أحاديث كثيرة تدل بظاهرها على كفر تارك الصلاة ؟ وكان في إقرار الصلاة بالإيمان في كثير من الآيات مقويا لرأي الجمهور في كفر تارك الصلاة واستحقاقه القتل . وإن كان بعضهم يرى بأن القتل ليس كفرا وإنما هو حد ، شأن الزاني والقاتل .

هذان رأيان في حكم تارك الصلاة . والرأى الثالث أنه لا يخرج عن الإسلام ما دام مؤمنا بفرضيتها ولا يحد بالقتل . وإنما يعزر بالضرب والحبس حتى يصلى ، ولا نعرف في تارك الصوم سوى التعزير والتشهير به في الأسواق والمجتمعات .

وبعد - فهل لهؤلاء الذين يصومون مع تركهم الصلاة أن يفهموا وضع الصلاة في الإسلام ، وأن الواجبات الدينية عند الله وحدة لا تتجزأ يشد بعضها أزر بعض ، ولا تحوز واحدة منها درجة القبول عند الله إلا مقترنة في سجل صاحبها بسائر أخواتها ؟ هل لهم أن يفهموا أن العبادة بحكم العادة والشهوة مردودة على صاحبها ، وأن صاحبها لا يؤدي بها حق الله ، ولا يمثل بها أمره ، وإنما يؤدي بها حق بيئته أو أمر شهوته ؟ أرجو أن يفهموا ذلك ، ويشوبوا إلى رشدهم ، ويجمعوا بين الصلاة والصوم امتثالاً لأمر الله وطلباً لرضوانه وتحقيقاً لواجب الإيمان .

حكم تارك الفرائض الإسلامية

ما حكم المسلم الذي يترك ما فرضه الله عليه من الصلاة والصيام والزكاة والحج؟
هل يعد بتركه كافراً؟

هذا السؤال تنمة للسؤال السابق عن الصوم مع ترك الصلاة، وجوابنا عنه أيضاً
تنمة للجواب السابق :

لا خلاف بين المسلمين في أن من ترك شيئاً من فرائض الإسلام وأركانها ،
منكراً لوجوبه ، كان خارجاً عن الإسلام ، وحكمه حكم المرتدين ، أما الترك مع
اعتقاد الوجوب والقرضية ، فهو بالإجماع وبالدلائل الصريحة ، كبيرة من الكبائر ،
يستحق فاعلها الجزاء الأخروي الذي توعد الله به أرباب الكبائر ، ولا يظهره
منها سوى التوبة الصادقة أو الحج المبرور . وهذا هو الحكم الأخروي .

أما الحكم الدنيوي الذي يجب على إمام المسلمين إقامته على التارك . فإنما
لا نعلم في ثبوته بالنسبة للحج رأياً يعتد به لأحد الأئمة ، غير أنهم أجمعوا على تعزيره
والتشهير به بالنسبة للصوم والزكاة ، كما أجمعوا على أن الزكاة يجب على الإمام
أن يأخذها قهراً من تاركها . وأما قوله تعالى بعد آية الحج «وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ
غَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» (١) فليس المقصود منه الكفر بترك الحج ، وإنما المقصود ،

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

الكفر بفرضية الحج على الناس وهي المذكورة قبل بقوله تعالى «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» (١) .

نعم : تكلموا في تارك الصلاة كسلا . وكان لهم فيها - كما ذكرنا سابقا - مذاهب ثلاثة أولها : أنه يخرج عن الإسلام ويقتل كفرا كالمرتد . وثانيها : أنه لا يخرج عن الإسلام ولكن يجب قتله حدا إذا لم يتب ويصلي ، كقتل النفس بغير حق . وثالثها : أنه لا يخرج عن الإسلام ولا يحد بالقتل وإنما يعزر بالضرب والحبس حتى يصلي .

وبالنظر في أدلة هذه المذاهب رأينا أن أقربها إلى الصواب هو للمذهب الأخير ، لا كفر ولا قتل وإنما الضرب والحبس ، وحجته قوله عليه السلام « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، وزنا بعد إحصان ، وقتل نفس بغير حق » .

أما الأحاديث التي استدلت بها القائلون بالقتل ، فإن ما صح منها وكان في الموضوع وهو الترك كسلا ، وذلك كقوله عليه السلام « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » وقوله « العهد الذي بيننا وبينكم الصلاة فمن تركها فقد كفر » فإنه يجب حمله على التغليظ والتوبيخ ، ومعناه أنه في صورة الكفر باعتبار العمل ، وليس كفرا على الحقيقة ، وإنما وجب حمله على التغليظ لا على الحقيقة لقيام الأدلة على أن صاحب الكبيرة لا يخرج بها عن الإسلام . أما القول بالقتل حدا فقد قال فيه الإمام ابن رشد المالكي (إنه قول ضعيف ، ولا مستند له إلا قياس ترك الصلاة على القتل باعتبار أن الصلاة رأس المأمورات ، وأن القتل رأس المنهيات ، وهو قياس ضعيف ولا يباح بمثله دم موثوق بإيمان صاحبه . أما بعد : -

فهذه خلاصة موجزة عن آراء الأئمة في تارك الصلاة كسلا ، وحسب المسلم المؤمن بالله واليوم الآخر في المحافظة عليها قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) وقوله « واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون » وقوله « وأقم الصلاة إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر والله يعلم ما تصنعون » وقوله « إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون » كيف وهى الشعار الخاص الذى يعرف به المسلم من غيره ؟ وهى عذاء الإيمان الذى يقرب العبد من مولاه ؟

٤ - فن الحج

استبدال النقود بالهدى

تحدث كثير من الناس في استبدال النقود بالهدى والأضاحى : هل يجوز ذلك
أو لا يجوز ؟ ووجه بعض الصحف إلى العلماء استفتاء في هذا الشأن فأجبنا
عنه بما يلي :

* * *

يبين الجاهل في التطبيق والنظر القاصر :

يظن كثير من الحجاج أنه يجب على كل حاج أن يذبح هدايا في حبه ، وأن
يكون ذبحه في أيام معينة هي : أيام النحر الثلاثة ، وفي مكان معين وهو منى
خاصة . ومن هنا نرى الفقراء أو البخلاء يعمدون إلى ما قل ثمنه من هدى
مريض أو هزيل فيذبحونه فلا يطيب لحمه لأكل ولو كان فقيراً يتصور جوعاً ،
وبذلك تتكسد لحوم الهدايا في منى ، وتتعفن ، وتنبعث منها الروائح الكريهة .
فتفسد الجو ، وتنتشر بها جراثيم المرض ، وفي ذلك من الأذى والضرر مالا يرضاه
الشرع ، الحريص على صحة الناس ، وطيب الحياة .

وأمام هذا الواقع الفاسد يبرز آخرون ، يقف نظرم عندما تقع عليه ألبصارهم ،
وتشمه أنوفهم من تكسد اللحوم وآثارها السيئة ، ولا يكفون أنفسهم البحث
عن أسباب هذه الظاهرة الخبيثة ، فيردونها إلى سوء التشريع ، لا إلى سوء التطبيق
أو الجهل بالتشريع ، وبذلك يصيحون - كلما أظلم الناس موسم الحج - بوجوب

العدول عن الهدى والذبح ، ويلحون في استبدال النقود بالهدى وتوزيعها على الفقراء ، بدلا من هذه اللحوم التي تفسد الجو ، أو تدفن في الأرض ، ويقحمون فيما يبرر رأيهم - جهلا بغير علم - قوله تعالى « لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ » (١) .

وبذلك وقعت مسألة « الهدى في الحج » بين جهل في التطبيق والعمل ، وبين نظر قاصر ، يحاول بهذا الجهل تغيير حكم الله فيها ، دون أن يتعرف واقع المشروع ويدعو الناس اليه ، فيبقى حكم الله على ما شرع ، ويسلم الجو من الأذى والضرر .

كلمات في الهدى :

وهذه كلمات في الهدى أكشف بها هنا معنى الهدى الذي شرعه الله في الحج ، وعن مكانته في القرآن الكريم ، وعن الحالات التي يطلب فيها عينا دون تخيير بينه وبين غيره ، وعن المكان والزمان اللذين يصح فيهما ذبح الهدى ، وما ينبغي أن يكون عليه الهدى من سلامة الصحة والجودة والنقاء .

وأرجو أن يجد الفريقان في هذه الكلمات ما يردهم إلى الصواب ، فيعرف الحجاج أن الهدى ليس واجبا على كل حاج ، ويعرف من يجب عليه ، أن الهدى الهزيل ، هدى خيىث لا يرضاه لنفسه ولا لأهله ، فلا ينبغي أن يرضاه الله ، « وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَلْبَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِاٰخِذِيهِ اِلَّا اَنْ تُعِمُّوْا فِيْهِ » (١)

ويعرف الآخرون أن الله أرحم بعباده منهم ، وأنه لا يشرع لهم إلا كل خير نافع ، وأنه أجل من أن يتعبد لهم بما فيه شر أو ضرر ، وأن تشريعه فوق ما يربطون

(١) الآية ٣٧ من سورة الحج . (٢) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

به نظرهم من سوء التصرف المبني على الجهل بأحكامه وشرائعه ، وأن من الخير لهم والناس أن يترشوا في آرائهم ، ولا يندفعوا إلى إعلان التحلل من أحكام الله بمجرد نظر خاطف ، فيوقعوا الناس في شك من دينهم ويفتحوا على أحكام الله بمثل هذا النظر باب التفكير في كثير من صور العبادات التي ينحرف الناس بها عن وضعها الشرعي ، وإذن لا يمضي كثير من الزمن ، وخاصة في هذه الفترة التي نعيش فيها والتي يستبيح فيها كثير منا باسم حرية الرأي ومعقولية الدين أن يتناولوا بأفكارهم الشاذة ما لا يفقهون من أحكام الله التعبدية ، أو ما يفقهون ويريدون — حاجة في نفوسهم — القضاء عليه .

معنى الهدى :

والهدى اسم للحيوان الذي يهdy باسم الله إلى الحرم : يذبح فيه ، ويطعم منه الفقير والمساكين « فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرًا وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » (١) . وقد أرشد القرآن إلى الروح الذي يتقبل الله به الهدى ، وهو روح الإخلاص والتقوى ، شأن كل التكليف ، لا يكفي في تقبلها شكلها ولا صورتها ، وإنما يرفعها إليه ، الإخلاص والتقوى ، وهو المعنى المقصود بقوله تعالى : « لَنْ يَنَالَ اللَّهُ خُومَهَا وَلَا دِمَاؤَهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُُ التَّقْوَى مِنْكُمْ » (٢) . كما لا يناله من الصلاة الحركات والسكنات ، ولا من الصوم ، ترك المأكولات والمشروبات ، ولكن يناله منهما ما يحملان من معاني الخشوع والإخبات ، ومراقبة القلب وحسن النيات « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » .

(١) الآية ٣٦ من سورة الحج . (٢) الآية ٣٧ من سورة الحج :

الهدى في القرآن :

قد عرض القرآن للهدى من جهات ثلاث :

أولها : جهة التنويه بشأنه ، فطلبه وطلب الإخلاص فيه لله ، وجعله من الشعائر التي يجب المحافظة عليها ، ويحرم إهمالها وإحلالها ، ففي سورة المائدة « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ ، وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ، وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ، وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ » (١) . وفي سورة الحج « وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ » (٢) وفيها « وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ » (٣) ثانيها : جهة الحالات التي يطلب فيها ، وهي : حالة الإحصار ومعناه ، المنع عن إتمام الحج أو العمرة بمرض أو عدو ، وهي المذكورة بقوله تعالى في سورة البقرة « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » (٤) . وقد طلب الهدى فيها عينا متى تيسر ، ولم يخبر بينه وبين غيره ، كما لم يجعل له بدل عند العجز عنه .

وحالة الاعتداء على الإحرام بفعل محظور من محظوراته ، كتغطية الرأس ، أو لبس مفصل على الجسم أو قتل صيد الحرم ، وهي المذكورة بقوله تعالى في سورة البقرة : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ » (٥) ويقول في سورة المائدة « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكِ صِيَامًا » (٦) .

(١) أوائل سورة المائدة . (٢) الآية ٣٦ من سورة الحج .

(٣) الآية ٣٢ من سورة الحج . (٤) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٥) الآية ١٩٦ من سورة البقرة . (٦) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

وقد طلب الهدى في هاتين الحالتين على سبيل التخيير بينه وبين غيره من الصوم والإطعام ، وقد بين الرسول أن المراد صوم ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين .
وحالة التمتع بالتحلل من الإحرام الأول على إرادة استئناف إحرام آخر للحج عند الخروج إلى عرفة ، وهي المذكورة بقوله تعالى « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم » وقد طلب الهدى هنا ، على أن يكون له بدل عند العجز .

زمانه ومطاه ذبح الهدى :

وكما عرض القرآن للهدى من جهة التنويه بشأنه ، ومن جهة الحالات التي يطلب فيها عينا أو تخييرا بينه وبين غيره ، عرض له من جهة المكان الذي يذبح فيه « ثم محلها إلى البيت العتيق » « هديا بالغ الكعبة » « حتى يبلغ الهدى محله » والمراد لما دل عليه قول الرسول وعمله ، الحرم كله ، وقد صح عنه عليه السلام « إن منى كلها منحر ، وإن مكة وفجاجها منحر » وإذن ، ففي مكان ذبحه متسع ، ومتسع عظيم ، وليس خاصا بمنى كما يظن كثير من الناس .

أما الوقت الذي يذبح فيه الهدى ، فلم يعرض له القرآن ولم يصح في تعيينه حديث ، وإذن ، فلمن وجب عليه الذبح عينا ، أن يذبح هديه في أى وقت شاء بعد أن وجب عليه ، وليس هناك ذبح يتعين زمنه ، سوى « الأضحية » التي تكون في أيام النحر الثلاثة ، وهي غير الهدى ، وهي لا تجب - إن صح أنها واجبة - على حاج أو مسافر .

وقد بين الفقهاء أن هدى التمتع يجوز ذبحه بمكة قبل الخروج إلى عرفة ، بل قبل الإحرام بالحج ، وهو أهم ما يجرى فيه الجدل بين الناس ، وأهم ما يحدث به تلك الظاهرة الكريهة .

الرهري من شعار الله :

بهذا الذي ذكرناه نعلم أن الهدى من شعار الله التي تجب المحافظة عليها ، ولا يصلح التهاون فيها أو إغفلها . وحسبنا « لائحوا شعار الله » والشعار هي العلامات الواضحة الظاهرة التي اعتبرها الدين مظهرا من المظاهر العامة ، وهذا لا يتحقق إلا بعمل ظاهر يراه الناس في مناسبات خاصة . وإذا أردت زيادة في الإيضاح فانظر إلى موقف الشريعة من الأذان . إذ اعتبرته شعيرة من شعار الدين ، يقاتل أهل القرية أو المدينة على تركها وإن لم تكن من الفرائض .

ألا وإن للشعار في نظر الإسلام مكانة الفروض المقدسة . وعلى هذا اتفقت كلمة الفقهاء في ذبائح الحج ، ولم يزلوا واحد منهم خلافا في ذلك ، نزولا على حكم تلك الآيات الصريحة الواضحة ، وتحقيقا للغرض المقصود ، وهو التقرب إلى الله بإراقة الدم ، والله سبحانه وتعالى أن يتعبد عباده بما يشاء : بما يدركون حكمته ، وبما لا يدركون . وما كان اختلاف الفرائض في عدد الركعات والكيفيات ، وتحديد الأوقات ، واختلاف مقادير الزكاة ، والكفارات ، وسائر مادخله العد ، أو اعتبرت فيه الكيفية - إلا نوعا من هذا التعبد الذي يتجلى فيه بوضوح مقتضى العبودية الحققة ، وهو الامتثال لأمر الرب الحكيم ، عقل معناه أو لم يعقل .

من ثمرات الرهري الروحية والاقتصادية :

والعلماء يذكرون في هذا المقام أن هذه القرية تذكر بحادث القداء الذي حصل لإبراهيم الخليل وولده عليهما السلام ، وتنبيه النفوس المؤمنة إلى مبدأ التضحية في سبيل الله وطاعته بأعز شيء لديها : « وقد يناله بذبح عظيم » .

على أن في العمل بهذه القربة سرّاً اقتصادياً يرجع إلى سكان البادية، ولعله من مصداق دعوة أبيهم إبراهيم حين قال : « ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون » . ذلك أن الماشية رأس مال أهل البادية ، وموسم الحج هو السوق التي تنفق فيه هذه السلعة ، عن رغبة لا مشقة فيها ، وبذا يحصلون على أرزاقهم من أهاليهم ، ومن ثمن أموالهم ، دون أن يتعرضوا للدّل السؤال ، أو يترقبوا لمن العطاء .

لتفسير في أمور التعبد :

من هذا يتضح جلياً أنه لا يجوز للمسلمين أن يفكروا في استبدال النقود بالهدى أو الأضاحي التي طلبها الشارع بذاتها ، إقامة للتصدق بشئها مقامها ؛ إذ ليس القصد هو التصديق ، وإنما القصد - كما قلنا - التقرب بها نفسها . وإنا لو أبحنا لأنفسنا هذا النحو من التفكير - بناء على ما نظن من حكم التشريع - لا نفتح علينا باب التفكير في التخلي عن الأعداد والكيفيات التي طلبت في كثير من العبادات ، ولأمكن لقائل أن يقول : إن الغرض من الصلاة هو الخضوع ومراقبة الله ، وهما معنيان يحصلان بالقلب ، وبأى مظهر من مظاهر الخضوع والمراقبة ؛ فليست هناك حاجة إلى ركوع أو سجود أو غيرها من كيفيات الصلاة الخاصة ، وبذلك يفتح باب الشر على مصراعيه ، ولا يقف ضرره عند حد الأضاحي وفدية الحج .

الشرعية لا ذنب لربها :

أما ما يبرزون به مثل هذا التفكير من أن لحوم الذبائح تتكبدس في منى ، وتترك للتعفن المفسد للجو ، أو للنار المذهبة للأموال ؛ فهذه الحالة - إن صحت - ليست ناشئة

هن أصل التشريع الذى هو خير كله ، وإنما نشأت عن عدم التنظيم ، وعدم الإلمام
بأحكام الشرع ؛ فإن الشرع لم يطلب من كل حاج أن يذبح فالذى نوى الحج واستمر
على إحرامه حتى أكمل حجه لا يجب عليه ذبح ، ولم يوجب أن يكون الذبح - فيما
يطلب فيه الذبح - فى خصوص منى ولا بمجزرتها ، ولا فى اليوم الأول من أيام
النحر فأيام النحر كلها زمن للذبح ، والحرم كله مكان للذبح ، ولذبح لم يطلب عينا إلا
فى حالات مخصوصة ، وما عداها فالحاج مخير بينه وبين غيره : من صدقة أو صيام .
فلو عرف الحاج أحكام الله على هذا الوجه فيما يختص بالدماء ، فتصدق من
لم يطلب منه الذبح ، وذبح من طلب منه الذبح ، وفرقوا الذبح على الأماكن
والأيام ، ثم تخيروا الذبيحة من غير العجاف والمرضى ، وهيئوها بالسليخ والتقطيع -
لما كان لهذه الشكوى موضع ؛ ولكن جرت سنتنا فى التفكير أن نعد الوضع
الذى جرت إليه العادات - وإن كانت فاسدة - صورة للتشريع ، فنحكم عليه
بالتبجح ، ثم نحاول التخلّى عنه بالقضاء على أصله ، وبذلك ندخل فى باب من التغير
والتبديل فى أحكام الله ، ولا نلبث بعد ذلك أن نترك الشريعة كلها جانبا ،
باستحساننا الفاسد المبني على واقع جر إليه الجهل وعدم التنظيم .

اقتراح لحل المشكلة :

وبعد : فإن الكلام فى هذا الموضوع ليس وليد اليوم ، بل سبق أن تحدث
فيه المرحوم الهاياوى بك مع فضيلة المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى ،
فأحال على فضيلته بحثه من الوجهة للفقهية الشرعية ، فعادت إلى فضيلته بعد البحث
الطويل بأن الفقهاء جميعا يعتبرون التعبد فى هذه المسألة بإراقة الدماء ، دون أن أرى
فى كلام واحد منهم ما يشير - ولو من بعيد - إلى جواز استبدال النقود بها :
فاطمأن فضيلته إلى هذا وأقره ، وقد عرضت على فضيلته إقتراحا هو :

أنه على فرض تكديس اللحوم — كما يقولون ، بعد مراعاة الأحكام الشرعية في زمان الذبح ومكانه ، وطلبه وعدم طلبه — يجب على المسلمين — وفيهم والحمد لله ميسرون كثير — أن يعملوا على استخدام إحدى الوسائل الحديثة لحفظ هذه اللحوم وإدخالها طيبة ، ثم توزيعها على الفقراء والمحتاجين في جميع الأقطار الإسلامية إن ضاق عنها القطر الحجازي ، أو يبيعها بأثمان تصرف فيما ينفع الفقراء والمساكين ، أو في سبيل الله العامة . وإني أعتقد أن هذا المشروع متى كفلته الدولتان العظيمتان : الجمهورية العربية ، والمملكة السعودية ، رأينا آثاره ، وانتفع الناس بشمراته ، في الموسم المقبل ، إن شاء الله .

أيها المسلمون : هذه أحكام الله في الهدى — وأحكامه كلها خير وبركة — فاعرفوها على وجهها ، واعلموها للناس ، ونظموا العمل بها والمحافظة عليها ، ولا تكونوا كالذين نقلت عليهم أحكام الله مع يسرها وخيرها ، فبدلوا قولاً غير الذي قيل لهم فأرسل الله عليهم رجلاً من السماء بما كانوا يظلمون .

عادات و مبتدعات

الابتداع المذموم في الاسلام

يجرى على السنة كثير من الناس كلمة (بدعة وابتداع) ويتسع معناها تارة حتى لا يخرج عن دائرتها شيء ويضيق تارة حتى لا يتناول شيئاً فهل لنا أن نسمع أو نقرأ تحديداً عاماً يضبط ما يدخل فيها وما يخرج عنهما ؟
هذا هو السؤال الذي وجه إلينا فيما يخص البدعة والابتداع فكان جوابنا عنه ما يأتي : —

* * *

معنى الدين الذي يجب التعبد به :

كلف الله عباده عقائد تتصل به سبحانه ورسالاته وكتبه إليهم ، وتتصل باليوم الآخر الذي أعده لدار الجزاء ؛ وكلفهم أيضاً عبادات هي غذاء لهذا الإيمان وعلامة على الصدق فيه ، وحرم عليهم أشياء صونا لحياتهم وحفظاً لعقولهم وأعراضهم وأخلاقهم ، وقد فصل لهم في كتبه ورسالاته ما كلفهم إياه وما حرمه عليهم ، وكان مجموع ما فصل وبين على الوجه الذي بين وفصل — هو الدين الذي تعبدون به ، ولا يقبل منهم سواه ؛ وكان أمثاله والقيام به على وجهه المبين في الكتب الإلهية وعلى السنة الرسل ، هو الدين الصادق الذي يقف بصاحبه في العقيدة والعبادة ، والحل والحرمة عند حدٍّ ما شرع الله وبين ؛ وكان التصرف في شيء منه ، هو الانحراف عن دين الله ، وهو الابتداع فيه .

لتفسير في الأمور الدينية :

ومن هنا يعلم أن الابتداع في الدين إنما تكون فيما تعبدنا الله به من عقيدة أو عبادة أو حل وحرمة .

أما ما لم يتعبدنا الله بشيء منه ، وإنما فوض لنا الأمر فيه باختيار ما نراه موافقا
لصلحتنا ومحققا لخيرنا بحسب العصور والبيئات - فإن التصرف فيه بالتنظيم أو التغيير
لا يكون من الابتداع الذي يؤثر على تدين الإنسان وعلاقته بربه ، بل إن الابتداع
فيه من مقتضيات التطور الزمني الذي لا يسمح بالوقوف عند حد الموروث
من وسائل الحياة عن الآباء والأجداد . وإذا كان حياة الأبناء والأحفاد وسائل
غير وسائل الحياة لأسلافهم كان من ضرورة بقائهم وطيب حياتهم ومسائرهم للتقدم
الزمني أن يخلعوا وسائل الأسلاف التي لا تتفق وزمنهم ، ويعملوا جاهدين في تلبية
عصورهم بما تطلبه وتقضى به ، وإلا تخلفوا عن الركب الجيد في السير ،
وانقطع حبل اتصالهم به ، وصاروا في عزلة لا يسمع لهم فيها صوت ، ولا يعرف
لهم فيها وجود .

ولو كان من سنة الله في تعبده لعباده أن يقيدوا في هذا الجانب بمنهج خاص
لحدد لهم أرض الزراعة وأنواعها وطرقها ، ولحدد لهم نوعا من القوة التي أمرهم
بإعدادها وأطلقها إطلاقا ، ولحدد لهم نوعا أو نوعين من مظاهر الحضارة المختلفة
التي يعلم أنها ستكثر وتنتشر وتأخذ بأطراف العالم ، ولكنه سبحانه وتعالى
لم يحدد لعباده شيئا من ذلك ، بل أطلق للعقل الإنساني حريته في هذا الجانب كله ،
ولم يأمره إلا بالبحث والنظر والسكد والعمل بقصد الإصلاح والتعمير « وَاللَّهُ يَعْلَمُ
الْمُفْسِدِينَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ » (١) .

مثل من تاريخ السابقين :

وقد كان كل ما أخذ به الأمم السابقة ، وقبحه منهم ونعاه عليهم - خاصة
بالابتداع في العقائد والعبادات والحل والحرمه ، ولم يكن شيء منه مما يتصل

بزينة الحياة التي أخرج لعباده أو بنموها وتقدمها ، فهو لم ينكر مثلاً على أهل سبأ أن تكون لهم جنتان عن يمين وشمال ، ولم ينكر على قارون أن كان له من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ، بل نرى في القرآن الكريم امتنانه سبحانه على داود بإلانة الحديد له ونرى أمره إياه بصنع الدروع السابعة الواقية ، ثم نراه سبحانه يرضى عن دعوة سليمان : « رَبِّ اغْنِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي » (١) ويفسح له مجالها ، فيسخر له الريح تجري بأمره رخاء حيث أصاب ، ويسيل له عين القطر ، ويسخر له الجن يعملون ما يشاء من محاريب وتناثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات ، ثم يطعمه في المزيد ويفريه بالعمل . « تَعْمَلُوا لَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ » (٢) .

موضع النظر على الرسم السابقة :

نعم ؛ لم ينكر الله على أحد من خلقه ابتداءً شيء من متع الحياة الظلية ، ولا من وسائل قوتها واتساع عمراتها . وإنما كان الذي أنكره ابتداءً الناس فيما بين ورسم ، وتعبد به عباده ، في العقيدة والعمل والحال والحرمة .

أنكر على من تخيلوا أن في بعض الخوقات روحاً من ألوهية الله بها كان في نظرهم إلهاً أو بعض إله ، وسما استعجن أن يعبد ، وأن يشفع عند الله ، وأن يقرب إليه زانق

وأنكر على من غيروا وبدلوا في رسوم العبادة وكيفيةها ، فعبدوا بما لم يشرع وغيروا فيما شرع ، فكانت صلاتهم عند البيت مكاء وتصديه ، وطافوا به عرايا ،

(١) الآية ٣٥ من سورة ص . (٢) الآية ١٣ من سورة سبأ .

وحرّموا ما أحل الله وقالوا : « هَذِهِ أُنْعَمٌ وَحَرِّثُ حِجْرًا لَا يَطْعَمُهَا
إِلَّا مَنْ نَشَأَ » (١) .

هذا وحده هو الابتداع في الدين ، هو الابتداع الذي يخرج به المؤمن عن
دائرة الرسالة الإلهية ، هو الابتداع الذي يغتصب به المبتدع حق الله في تشريع
هوله وحده ، هو الابتداع الذي به يضع المبتدع نفسه موضع من يرى أن العبادات
أو العقائد التي رسمها الله ليتقرب بها العباد إليه ناقصة أو فاسدة ، فأكملها أو أصلحها
بابتداعه ! أو موضع من يرى أن الرسول الذي اصطفاه الله لتبليغ دينه قد قصر
فيما أمر بتبليغه ، وحجز عن عباد الله بعض ما يقربهم إليه ! .

ولقد كان هذا الابتداع هو السبب الوحيد في نسيان الأمم السابقة شرائع الله
وأحكامه ، هو السبب الوحيد في اندراس العقائد والعبادات ، وفي التحلل من
من قيود الحل والحرم ، وانزعاج التدين من القلوب ؛ وبذلوك انقطعت صلّتهم
بخالق ، وصار أساس التعامل بينهم القوة الغاشمة ، والطغيان المزرى بالإنسانية ! .

كلمة « بدعة » في مجملها :

هذا وقد جرت على ألسنتنا من قديم كلمة (بدعة) ، وأخذها بعض الناس عامة
في العبادات والعادات ، وحرّموا باسمها كثيراً من العادات الطيبة ووسائل الحياة
القوية ، وأهدر بعض آخر قيمتها باسم حرية الرأي ، وامتدت إلى العقيدة فأفسدتها ،
وإلى العبادة فخرقتها أو أهملتها ، واستباح المنتسب للإسلام بهذا الوهم الخادع أن
أن يعتقد ما يشاء ، وأن يعبد أو لا يعبد كما يشاء ، وتبعاً لاختلاف المنتسبين

إلى الدين في هذا الموقف اختلفت الأمة على نفسها ، وصارت شيعاً وأحزاباً ، لا أقول في الإقليم والإقليم ، وإنما نرى في الإقليم الواحد ، ونسمع طعن بعض المدينين في بعض بالإلحاد والزندقة والتزمت والجود ، وبذلك تفرقت القلوب وضعفت الوحدة ، وتعرض الدين للتلاشي ، كما تعرض له من قبل .

الشخصية الإنسانية العامة للمسلمين :

وسر المسألة أن للمجتمع الإسلامي شخصية خاصة وشخصية عامة . بل لكل مجتمع ذي دين شخصيتان : شخصية إنسانية عامة يشاركه فيها سائر المجتمعات الإنسانية وهو من هذا الجانب ، وبذلك الشخصية له وعليه أن يفكر فيما يصلح شأنه الإنساني ، ويجعله ذا مركز في الحياة ، يجارى به على الأقل إن لم يسبق سائر المجتمعات البشرية .

عليه أن يفكر في طرق الإصلاح الزراعي والصناعي ، وتنسيق موارد الاقتصاد . وتركيز قوته بالوسائل والمعدات التي تحفظ عليه وطنه واستقلاله ، وتقيه عادية الطامعين المغيرين على الناس بغير حق .

عليه أن يفكر فيما يلائم عصره من طرق التثقيف وخطط التعليم بما يوسع مدارك أبناء الشعب ، ويصل بهم إلى الثقافة النافعة من أقرب الطرق وأيسرها ، وليس له أن يحمد على ما ورث من ذلك عن آبائه وأجداده ، ويقف مكتوف اليدين دون أن يسلك طريق الاختراع والابتداع فيما يحقق له العزة والمجد من وسائل الحياة . وإن كل ما يحدثه في هذا الجانب من المخترعات التي لم يسبق بها يكون محفوظاً له في تاريخ العاملين على ترقية شعوبهم ، ويكون له في الوقت نفسه من الثواب عند الله بقدر ما ينتفع العباد بمخترعاته وإنتاجه .

وقد ترك الله في شرعه هذا الجانب من الحياة للتفكير البشري ، ولم يقبده فيه
بتشريع معين ولا أسلوب خاص ، بل دعاه إلى التفكير والنظر فيما يصلح شأنه
على حسب الإيحاءات الزمنية والوسائل العصرية المتبدلة المتغيرة ، ولعل ذلك هو
المقصود بمثل قوله عليه السلام : « أنتم أعلم بشئون دنياكم » وإذن ، ليس لنا أن
نقول عن شيء يقع في هذه الدائرة إنه لم يفعله الرسول ولا أحد من خلفائه ،
فلا تفعله ، ذلك بأنهم لم يفعلوه لأن زمنهم لم يطلبه ، ولم تخلق لديهم بواعث عمله
أو التفكير فيه ، ومحال على الرسول وخلفائه أن يعترض تقدمهم في الحياة شيء
لا يسر عمله عقيدة ولا عبادة ، ولديهم وسائله والقدرة عليه ، ثم لا يفعلوه بحجة أن
الله لم يأذن لهم فيه !

وقد وافق الرسول عليه السلام سلمان الفارسي فيما أشار به من حفر الخندق
حول المدينة حينما جاءتهم الأنبياء بتجميع الأحزاب لمهاجمتها ، واشترك عليه السلام
بشخصه في الحفر ونقل الأتربة !

وما مشروعات عمر بن الخطاب في تنظيم الدولة وإنفاذ الجيوش ، وترتيب
الخراج ، وجس ما أقام الله على المؤمنين ، وتسيين الولاية وتغييرهم - إلا أثر من
آثار هذا الإطلاق الذي كانوا يؤمنون أن الله تركهم عليه يبحثون به ما يحتاجون
إليه من الشئون الزمنية .

وبهذا الإطلاق استطاعوا في وقت وجيز أن يقتحموا الحصون ، ويدكروا صروح
الظلم وعروش الفساد والطغيان ، وأنت يثبتوا أقدامهم فيما استطاعوا أن يثبوا
أقدامهم فيه من أرض الله الواسعة ، فدانت لهم قوى الفساد في الأرض ، وأيقظوا
الإنسانية الفاضلة من نومها ، وأخذت تعمل بوحينهم وإرشادهم في أرض الله ، حتى

أظهرت ما أظهرت من أسرار الله في كونه وانتفع بها الناس ، وساروا على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون .

هذه هي الشخصية الإنسانية العامة التي يشارك المجتمع الإسلامي فيها سائر المجتمعات ، والتي كان الابتداع فيها وفي وسائل حياتها دائد المجد والكمال .

الشخصية الإسلامية الخاصة :

أما الشخصية الخاصة للمجتمع الإسلامي فهي الشخصية التي تحدد دائرتها العقيدة والعبادة ، وأصول المحرمات التي حظرها الدين حفظاً للعقائد والأخلاق ، وحفظاً للعقول والأبدان ، وهي الأصول التي تلتم منها الشخصية الإسلامية ولا تتحقق إلا بها . وهذه الدائرة لا تتلقى أحكامها إلا من جهة الوحي بياناً ، بالقرآن ، أو بياناً بفعل الرسول الشريعي العام ؛ ولا يصح التصرف البشري فيها ، لا بتغيير في كيفيتها ولا بزيادة عليها ولا بنقص منها ، وهي الدين الذي أكمله الله لعباده .

وهذه الشخصية هي التي لا يقبل فيها الابتداع بوجه من الوجوه ؛ فهي بأحكامها الخاصة المظهر الصادق للإسلامية التي يريدتها الله ، والمحافظة عليها هي السبيل الوحيد لبقائها وتمييز المسلمين بها ؛ ومن هنا كان الابتداع في شيء منها خروجاً عن حدودها التي رسمها الله : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَتَدَوَّهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » (١) .

وفي هذا يقول الرسول « من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد » : أى مردود على صاحبه غير مقبول ؛ ذلك أن الابتداع في شيء من عناصر هذه الشخصية

يتضمن خفاء كثير من أحكامها ، كما يتضمن كثيراً مما يشوه جمالها ، يلبس حقها بالباطل ؛ وخفاء أحكامها سبيل لاندراسها وضياعها ، وتشويه جمالها سبيل لإعراض الناس عنها ، وسخريتهم منها .

الابتداع مصدر الفرقة :

والإبداع بعد هذا وذاك ليس ذا مصدر واحد ، وإنما تتعدد مصادره بمصادر المبتدعين ، وكل مبتدع يتبع في ابتداعه هواه . والهوى متشعب النواحي مختلف الأهداف ؛ ومن هنا نجد الشخصية الدينية التي انتابها الابتداع لا تقف في العقيدة الواحدة ، أو العبادة الواحدة عند وضع واحد ، بل تتعدد في أوضاعها وصورها بتعدد الأهواء التي أدخلت عليها الابتداع ؛ ومن ثم تصير الشخصية الدينية الواحدة التي نزلت للتوحيد بين الناس فيما يتقربون به إلى الله الواحد شخصيات متعددة ، تقف كل شخصية منها عند مبتدع من المبتدعين وأتباعه الذين يسلكون طريقه ؛ ومن هنا تفقد الأمة وحدتها الدينية ، ويتحكم بين هيئاتها الابتداعية تنافس العداوة والبغضاء ؛ وكثيراً ما يشتد التنافس والخصام ، وتشتعل نارها ، فيقع بينهم التكفير واستحلال الدماء ، وتنقلب الأمة يضرب بعضها رقاب بعض ، وقد جاء حفظاً لوحدة الأمة في هذا الجانب قوله تعالى : « وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا » (١) .

وصح أن رسول صلى الله عليه وسلم : (خطاً خطاً بيده ، ثم قال : هذا سبيل الله مستقيماً ؛ ثم خط خطوطاً عن يمين هذا الخط وعن شماله ، ثم قال : وهذه السبل ليس فيها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه ؛ ثم قرأ هذه الآية

الكرامة : « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعِ السَّبِيلَ فَتَنُفِرَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ » (١) . وفي ذلك تقول السيدة عائشة : ألا إن نبيكم قد برىء ممن فرق دينه واحترب ، ثم قلت قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » (٢) وقد عرفنا من تاريخ الأديان والشرائع أن التحريف الابتداع قد أصابها من جهات ثلاث :

من جهة العقيدة : ومنها دخل الشرك وعبادة غير الله ودعاؤه ، والاستعانة به ، واللجوء إليه ! .

ومن جهة العبادة : ومنها دخل التغيير بالزيادة أو النقص ، والتغيير في الكيفية .
ومن جهة الحلال والحرام ، : ومنها حرم الحلال ، واحتيل فحلل الحرام .
وإذا كانت البشرية في كل زمان هي البشرية ، ولا تخلو عن منحرف أو متعصب يعدو على شرع الله بغير علم ولا هدى ، ولا تخلو كذلك عن مجامل للمنحرفين أو المتعصبين — فإن أشد ما أخشاه على شخصيتنا الدينية أن تسلك أمتنا بالأهواء أو التعصب مسلك السابقين ، فتطغى البدع على ديننا والانحراف على استقامتنا ، وبذلك تحقق علينا كلمة الرسول « إِنَّكُمْ تَتَّبِعُونَ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِرَارَ بَشَرٍ ، وَذُرَاعًا بِذُرَاعٍ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جَحْرَ ضَبٍّ دَخَلْتُمُوهُ » .

وبعد فهل لعلمائنا الفاقهين الذين يؤمنون بوحدة أمتهم في عقيدتها وعبادتها وأصول تفكيرها ، ويؤمنون بشجرة هذه الوحدة الطيبة في الدنيا والآخرة ، ويؤمنون بالعاقبة السيئة لتفرق الأمة في ذلك — وهل لزعمائنا الغيورين الذين يعملون في

(١) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام . (٢) الآية ١٥٩ من سورة الأنعام .

الجوانب السياسية والاقتصادية والحربية على التركيز، وتوحيد الكلمة والمنهج -
هل لهم جميعا أن ينظروا إلى هذا الجانب الدينى أيضا ، ويعملوا بإيمانهم وحكمتهم
على إحيائه سليما تقيا ، وعلى وحدة المسلمين فيه ، والرجوع بهم إلى المحجة البيضاء
التي تركها الرسول ، وظلت قائمة بمصادرها الخالدة من كتاب وسنة ؟ .
هذا ما أرجو أن يعمل عليه الزعماء والعلماء ، حتى يحققوا للإسلام الوحدة التي
رسمها الله ، ويفوزوا بتوفيقه ورضاه .

ليلة نصف شعبان

يذكر الناس فضائل كثيرة لليلة النصف من شهر شعبان ، ويؤدون فيها صلاة بنية خاصة ، ويدعون بدعاء مشهور ، ويقولون : إن هذه الليلة هي الليلة المباركة التي يفرق فيها كل أمر حكيم ويبرم ، نرجو من فضيلتكم بيان الخطأ والصواب في هذه الاعتقادات والأعمال .

الليلة المباركة في القرآن :

قال تعالى في أول سورة الدخان : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ ، إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ، فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا ، إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ، رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » (١) .

هذه إحدى آيات ثلاث ، جاءت في القرآن تتحدث عن إنزاله وعن الزمن الذي أنزل فيه ، والآية الثانية هي قوله تعالى « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ » والآية الثالثة قوله تعالى « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن » وهدف الآيات الثلاث تأكيد أن القرآن لم يكن - كما كان يزعم منكرو الرسالة - من صنع محمد ، وإنما هو من عند الله ، أنزله بعلمه وحكمته هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان .

وقد وصفت الآية الأولى الليلة التي أنزل فيها بأنها « ليلة مباركة » وهي الصفة التي وصف بها القرآن في قوله تعالى « وهذا كتاب أنزلناه مبارك ، مصدق الذي بين يديه ولتنذر أم القرى ومن حولها » . ونهيت في الآية الثانية « بليلة القدر »

وهو الشرف وعلو المكانة ، وبينت الآية الثالثة أن شهر تلك الليلة ، هو شهر رمضان الذى فرض الله على المؤمنين صومه ، تذكيرا بنعمة إنزال القرآن وشكر الله عليها .

الروايات والآراء :

ومع وضوح الاتساق بين هذه الآيات الثلاث هكذا ، وتساندها وشدها بعضها أزر بعض في تقرير أن القرآن أنزله الله على الناس في ليلة مباركة ، ذات قدر وشرف . وأن رمضان هو شهر تلك الليلة ، مع وضوح هذا نرى الروايات والآراء خلقت في كتب التفسير حول هذه الآيات جوا اضطرعت فيه اضطرابا أثار على الناظرين في القرآن غبارا طمس عليهم محورها الذى تدور عليه ، وباعدت بينها في الهدف الذى ترمى إليه .

وكان من ذلك ما قيل ، وذاع بين الناس أن « الليلة المباركة » في الآية الأولى ، هي « ليلة النصف من شعبان » وأن الأمور الحكيمة التى تفرق فيها ، هي الأرزاق والأعمار ومائر الأحداث الكونية التى يقدرها الله ، ثم يظهر ما يقع منها في العام للمنفذين من الملائكة الكرام ١١ ويمتد الكلام إلى التفرقة بين التقدير الذى يحصل في تلك الليلة . والتقدير الذى يروى أيضا عن ليلة القدر ، ثم إلى الفرق بين كل من هذين التقديرين اللذين يحصلان في هاتين الليلتين « ليلة النصف وليلة القدر » وبين التقدير الأخرى لهذه الأحداث ، يمتد الكلام في الفرق بين هذه التقديرات الثلاثة بما أعتقد ويعتقد كل مؤمن أنه خوض في أمر محبوب ، وهجوم على غيوب ، استأثر الله بعلمها ولم يرد بها نص قاطع من قبله .

التاس في ليلة النصف :

وكان منه أيضا ، إعتقاد العامة وأشباههم ، أن ليلة النصف من شعبان ، ليلة

ذات مكانة خاصة عند الله ، وأن الاجتماع لإحيائها بالذكر والعبادة ، والدعاء والقراءة ، مشروع ومطلوب ، وتبع ذلك أن وضع لهم في إحيائها نظام خاص يجتمعون في المسجد عقب صلاة المغرب ويصلون صلاة خاصة باسم « صلاة النصف من شعبان » ثم يقرأون بصوت مرتفع سورة معينة هي « سورة يس » ثم يتهلون كذلك بدعاء يعرف « بدعاء النصف من شعبان » يتلقنه بعضهم من بعض ، ويحفظونه على خلل في التلقين وفساد في المعنى ، ويكررونه ثلاث مرات : إحداها بنية طول العمر ، والثانية بنية دفع البلاء ، والثالثة بنية الإغناء عن الناس . ويعتقد العامة أن التخلف عن المشاركة في هذا الاجتماع ، نذير بقصر العمر وكثرة البلاء ، والحاجة إلى الناس . ويتنزه بعض تجار الكتب ليلة النصف فرصة ، يطبعون فيها سورة يس مع الدعاء ، ويكلفون الصبية توزيعها في الطرقات والمركبات والمجمعات ، منادين على صلتهم « سورة يس ودعاءها بخمسة ملين ! ! » .

دعاء نصف شعبان :

وإذا كنت ممن لم يوفقوا إلى قراءة هذا الدعاء أو سماعه ، فاعلم أنهم يطلبون فيه من الله محو ما كتبه في أم الكتاب من الشقاوة وتبديلها سعادة ، والحرمان وتبديله عطاء ، والاقتار وتبديله غنى ، ويذكرون في تقرير هذا الطلب وحيثياته أن الله قال في كتابه : « يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ (١) » وهو تحريف واضح للكلم عن مواضعه ، فإن هذه الآية سبقت لتقرير أن الله ينسخ من أحكام الشرائع السابقة ما لا يتفق واستعداد الأمم اللاحقة ، وأن الأصول التي تحتاجها الإنسانية العامة ، كالتوحيد والبعث والرسالة ، وتحريم

القواش ، دائمة وثابتة ، وهى « أم الكتاب » الإلهى الذى لا تغيير فيه ولا تبدل
وإذن لا علاقة لآية المحو والإثبات بالأحداث الكونية حتى تحشر فى الدعاء ،
وتذكر حيثية للرحاء ؟ ؟

شهر شعبان :

والذى صح عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وحفظت روايته عن أصحابه ، وتلقاه
أهل العلم والتمحيص بالقبول إنما هو فقط ، فضل شهر شعبان كله ، لا فرق بين
ليلة وليلة ، وقد طلب فيه على وجه عام ، الإكثار من العبادة وعمل الخير . وطلب
فيه الإكثار من الصوم على وجه خاص ، تدريباً للنفس على الصوم ، وإعداداً
لاستقبال رمضان ، حتى لا يفاجأ الناس فيه بتغيير مألوفهم ، فيشق عليهم . وقد
سئل النبى صلى الله عليه وسلم : أى الصوم أفضل بعد رمضان ؟ ؟ فقال : شعبان
لتعظيم رمضان . وتعظيم رمضان إنما يكون بحسن إستقباله والاطمئنان إليه
بالتدرب عليه وعدم التبرم به . أما خصوص ليلة النصف والاجتماع لإحيائها
وصلاتها ، ودعاؤها ، فإنه لم يرد فيها شيء صحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم ،
ولم يعرفها أحد من أهل الصدر الأول .

رأى الشيخ محمد عبده :

ويجدر بى أن أسوق هنا ما كتبه الشيخ الإمام عن « الليلة المباركة » فى تفسيره
« جزء عم » قال أجزل الله ثوابه :

« أما ما يقوله الكثير من الناس من أن الليلة المباركة التى يفرق فيها كل أمر
حكيم ، هى ليلة النصف من شعبان ، وأن الأمور التى تفرق فيها هى الأرزاق
والأعمار ، وكذلك ما يقولونه من مثل ذلك فى ليلة القدر - فهو من الجرأة على

الكلام في الغيب بغير حجة قاطعة ، وليس من الجائز لنا أن نعتقد بشيء من ذلك ،
مالم يرد به خبر متواتر عن المعصوم صلى الله عليه وسلم ، ومثل ذلك لم يرد ؛ لاضطراب
الروايات وضعف أغلبها ، وكذب الكثير منها ، ومثلها لا يصح الأخذ به في باب
العقائد . ومثل ذلك يقال في بيت العزة ، ونزول القرآن فيه جملة واحدة في تلك
الليلة ، فإنه لا يجوز أن يدخل في عقائد الدين لعدم تواتر خبره عن النبي صلى الله
عليه وسلم ، ولا يجوز لنا الأخذ بالظن في عقيدة مثل هذه وإلا كنا من الذين قيل فيهم
« إن يتبعون إلا الظن » نعوذ بالله . وقد وقع المسلمون في هذه المصيبة مصيبة الخلط بين
ما يصح الاعتقاد به من غيب الله ويعد من عقائد الدين وبين ما يظن به للعمل على
فضيلة من الفضائل . فاحذر أن تقع فيه مثلهم .

يحذرننا الأستاذ الإمام ، أن نزل في عقائدنا على حكم الظن فإن الظن لا ينبع
منه اليقين ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئا ، وإن الاعتقاد بالظن قول على الله
بغير علم . والقول على الله بغير علم ، صنو الإثم والبنى عند الله . وقد كان هذا هو
منهج الإمام في العقائد ، ومنهجه في تفسير كتاب الله : سير في المحجة الواضحة ،
واعتماد بالحجة القاطعة ، وبعد بكتاب الله عن الظنون والأوهام ، ورحمة الله على
الإمام . والسلام على من اتبع الهدى .

موالد المشايخ

ما حكم الدين في إقامة الموالد للمشايخ ووضع الشمع والمناديل على مقاماتهم ؟ .

ابتداع الموالد في عهود التأخر :

الموالد : هي هذه الحفلات الصاخبة ، أو المجتمعات السوقية العامة ، التي ابتدعها المسلمون في عهودهم المتأخرة باسم تكريم الأولياء وإعلان قدرهم ومكانتهم ، عن طريق تقديم النذور والقرايين ، وذبح الذبائح ، وإقامة حفلات الذكر ، وعن طريق الخطب ، والقصص والمناقب ، والأناشيد . التي تصور حياة الولي ، وتصف تنقله في معارج الولاية ، وما يتحدث به الناس عنه ، ويضاف إليه من كشف وخوارق وكرامات .

تقام تلك الحفلات لأولياء المدن ، ولكثير من أولياء القرى ، وقد تقام حفلة الميلاد في السنة الواحدة للولي الواحد مرتين فأكثر . ولهذه الموالد على العموم عشاق يضعونها في مصاف الشئون الدينية التي يتقربون بها إلى الله عن طريق الولي ، فيحفظون تواريخها ، ويهيئون طول العام لها . حتى إذا ما حل وقتها تراهم يحزمون أمتعتهم ، ويرتحلون بقضهم وقضيضهم ، برجالهم ونسائهم ، بشيوخهم وشبانهم . ويلقون بأحلامهم - كما يقولون - على شلال الجول صاحب الموالد ، تاركين بيوتهم ومصالحهم في قراهم ومزارعهم ، مدة تتراوح بين أسبوع وأسبوعين .

والمشايخ الأولياء ، من جهة تعلق الناس بهم ، والعناية بموالدهم ، على قيم مختلفة ودرجات متفاوتة . فمنهم من يعظم عند الناس جاهه ، ويمتد في نظرهم سلطانه .

ويتسع صدره لكل لون من ألوان الحياة ، ولكل رغبة من رغبات الطوائف ، حتى لقد ترى حفلات المقامرين والمقامرات ، بجانب حفلات المدمنين والمدمنات ، وبجانبها حفلات الذاكرين والذاكرات ، والخليعين والخليعات ، والراقصين والراقصات ، ويجوس خلال الجميع المتسولون والمتسولات ، والنشالون والنشالات . وكل ذلك يصنع في الموالد ، وعليه تقام ، وإليها يهرع الناس باسم الولاية وتكريم المشايخ .

مبادة للمفسدين :

ومهما قال عشاق الموالد ، والمتكسبون بها ومروجوها ، من أن فيها ذكر الله ، والوعاظ ، وفيها الصدقات ، وإطعام الفقراء . فإن بغض ما نراه فيها ويراه كل الناس . من ألوان الفسوق وأنواع المخازي ، وصور التهلك ، والإسراف في المال ، ما يحتم على رجال الشؤون الاجتماعية ، وقادة الإصلاح الخلق والدينى ، المبادرة بالعمل على إنقاذها ووضع حد لمخازيها ، وتطهير البلاد من وصمتها . ولقد صارت بحق - لسكوت العلماء عنها ، ومشاركة رجال الحكم فيها - مبادة عامة تهتك فيها الحرمات ، وتراق في جوانبها دماء الأغراض ، وتمسخ فيها وجوه العبادة ، وتستباح البدع والمنكرات ، ولا يقف فيها أرباب الدعاة عند مظهر أو مظهرين من مظاهر الدعاة العامة . وإنما ينكرون ويتدعون ماشاء لهم الهوى من صور الدعاة المقوضة للخلق والفضيلة .

ومن أشد ما يؤلم ، أن نرى كثيراً من تلك المناظر الداعرة تطوق في المدن معاهد العلم والدين ومساجد العبادة والتقوى ، على مسمع ومرأى من رجال الحكم ورجال الدين ، أرباب الدعوة والإرشاد .

مقامات الأولياء :

أما وضع الشمع والمناديل على مقامات الأولياء فيبغى أن يعرف أولاً : أن الدين لا يعرف شيئاً يقال له « مقامات الأولياء » سوى ما يكون للمؤمنين المتقين عند ربهم من درجات ، وإنما يعرف كما يعرف الناس أن لهم قبوراً ، وأن قبورهم كقبور سائر موتى المسلمين ، يحرم تشييدها وزخرفتها وإقامة المقاصير عليها ، وتحرم الصلاة فيها وإليها ، والطواف بها ، ومناجاة من فيها ، والتسبح بحمد ربها ، وتقبيلها والتعلق بها ، ويحرم وضع أستار وعمائم عليها ، وإيقاد شموع أو ثريات حولها . وكل ذلك - مما نرى ويتهافت الناس عليه ويتسابقون في فعله على أنه قربة لله أو تكريم للولي أو قربة وتكريم - خروج عن حدود الدين ، وارتكابنا حرمه الله ورسوله في العقيدة والعمل ، وإضاعة للأموال في غير فائدة ، وسبيل للتغريب بأرباب العقول الضعيفة ، واحتيال على سلب الأموال بالباطل .

أما بعد - فهذا هو حكم الدين في الموالد ، وهذا هو حكمه فيما يصنع بمقامات الأولياء ، فمتى يتنبه المسلمون ويتقربون إلى الله بما يرضاه الله ، وتقرب به إليه أولياؤه ، الذين آمنوا وكانوا يتقون ؟

الذكر بكلمة «أه»

وهذا سؤال يطلب فيه صاحبه بيان المعنى المقصود من ذكر الله الذى طلبه القرآن وحببه وامتدح أهله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا » (١) « وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ » (٢) « وَاللَّهُ يَكْرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَاللَّهُ يَكْرِيتُ » (٣) وهل منه هذا اللون الذى نراه ونسمعه من بعض المنتسبين إلى طوائف الصوفية فى الموالد والمجتمعات التى تعرف عندهم باسم الحضرات وهل يصح الذكر بكلمة : (أه) أو بكلمة : (لا إله إلا الله) ؟ .

والجواب : أن الأصل فى ذكر الله هو استحضار عظمته وامتلاء القلب بجلاله وجماله ، وطريقة النظر والتفكير فى بديع الصنع المحكم ، وآثار القدرة الباهرة ، والحكمة البالغة ، والسلطان النافذ ، وهو بهذا المعنى أثر الإيمان الحق وأساس المراقبة الصادقة ، والباعث على كل خير ، ويقابله الغفلة عن تلك العظمة ، والغفلة عن تلك العظمة أثر لضعف الإيمان ، وسبيل للرين على القلوب .

وكثيراً ما يطلق الذكر على التعبير اللسانى عن تلك العظمة باسم من أسماء الله الحسنى التى سمي الله بها نفسه فى كتابه ، أو سماه بها رسوله . وهذا هو ما يعرفه الناس اليوم من كلمة : « ذكر الله » ولكن هذا الذكر اللسانى لا يحصل صاحبه على حظ الذاكرين عند الله إلا إذا كان ترجمة معبرة عن الذكر القلبي ، وفى غير ذلك يكون حجة على صاحبه وذنباً يحاسب عليه ، وأشد منه فى المؤاخذة به هذا اللون الذى نراه فى الموالد والمجتمعات المعروفة باسم (الحضرات) ، وإن من يسمعه ويرى القائم به لا يتردد فى أنه نوع من الهزل والتشيل الصاخب ، والصياح

(١) الآية ٤١ من سورة الاحزاب . (٢) الآية ٥٤ من سورة العنكبوت .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الاحزاب .

النكر الذى لا يمكن أن يكون معبراً عن خاصة ذكر الله في قلوب المؤمنين :
« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ » (١) « أَلَا بِذِكْرِ
اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ » (٢) .

أما الذكر بكلمة : « أه » بفتح الهمة وسكون الهاء - فهى لفظ مهمل ليس
له معنى فى اللغة ، وليس قطعاً من أسماء الله الحسنى التى وردت فى الكتاب ، أو صح
ورودها عن الرسول عليه السلام . وذكر الله عبادة ، ولا يصح لنا أن نعبد إلا بما
أذن لنا أن نعبد به ، وإذن فالذكر بها كالذكر بالأسماء المحرقة ، والمد المغير
للحروف والكلمات ، فكلاهما ذكر فاسد وذكر حرام . وأخشى أن يكون
التمسكون بألوان هذا الذكر من الذين أمرنا الله بتركهم والإعراض عنهم :
« وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوا بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ
سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » (٣) ، ألا وإن تسمية الله بغير ما لم يسم به نفسه ،
والتحريف فيما سمي به نفسه ، لمن أظهر صور الإلحاد فى أسمائه .

هذا وأرجو أن يهتم العلماء من رجال الصوفية بهذا الجانب ، وأن يعملوا على
منع الذكر بالأسماء المخترعة أو المحرقة ، وأن يطهروا مجتمعات الذكر من صور
المهازل الكثيرة التى نراها فى الموالد والحضرات ، حتى تكون صورة صحيحة
لجمال الإسلام وروعة العبادة ، وسبيلاً لقبول الذكر ، ورضا الله والإجابة عليه .
وبعد ، فكم فى الموالد والحضرات من عادات سيئة ، وبدع منكرة لا يرضى
بها الله ، ولا يطن إليها المؤمنون ! والخير كل الخير أن يتحرى المؤمن فى عبادته
كلها ما رسم الله لعباده وبينه رسوله ، ودرج عليه المسلمون الأولون .

(١) الآية ٢ من سورة الأنفال . (٢) الآية ٢٨ من سورة الرعد .

(٣) الآية ١٨٠ من سورة الأعراف .

طيران الموتى بالنعش

يتحدث كثير من الناس عن طيران بعض الموتى ، وهم محمولون على أعناق الرجال وعن تراجع النعش بحامله إلى الوراء ، ويتحدثون عن ثقله مرة ، وخفته أخرى ، وتنتشر هذه الأحاديث ، وتأخذ بين الناس صبغة الواقع الصحيح ، كما يأخذ الموتى في معتقداتهم مكانة الأولياء الذين تبدو كراماتهم الحسية . وكثيرا ما ينشأ عن ذلك إقامة أضرحة لهؤلاء الموتى باسم الولاية ، وتصبح تلك الأضرحة مزارات تلتبس بركاتها ، ويدعى من فيها ، ويتجه إليه في قضاء الحاجات ودفع الملمات والكروب ، كما يصبح للضريح أيضا خدم وموظفون يتلقون النذور والصدقات باسم ساكنه .

وقد سألتني الكثيرون أن أبين لهم موقف الدين من هذه الأمور .

* * *

أخبار بلوح عليها الزيف :

والواقع أن صدق هذه الأخبار لا يكفي فيه مجرد سماعها ، ولا مجرد رؤية النعش وهو محمول على الأعناق يتقهقر إلى الوراء أو يتقدم إلى الأمام ، فضلا عن سماع طيرانه في السماء ، لا يكفي سماع شيء من هذا في تصديقه ، فالناس مولعون بتناقل الأخبار الغريبة ، وفيهم من هو قابل لتصديق كل شيء يسمعه ، فينقله ويتحدث به ويقسم عليه . إن صدق الأخبار يحتاج إلى الوثوق بصدق حامل النعش ، والوثوق بسلامة نفوسهم من الانفعالات الخاصة التي تورث الضعف في أعصابهم وتجعلهم

يتقهقرون أو يندفعون إلى الأمام بغير انتظام ، والوثوق بأنه ليس لهم نوايا خاصة في إشاعة أن الميت له عند الله منزلة ، يبنى له بها ضريح ، وتصنع له مقصورة ، وتفتح أبوابه للزيارة والندور ، وتقام له الموالد والليالي ، إلى غير ذلك مما يكون في واقعه مورد رزق جديد لحامله ، وإلى من أوعز إليهم بإيجاد هذا المظهر .

لم يطر ميت محمول في سيارة :

ومن الغريب أنا لم نسمع بذلك إلا في القري حيث تحمل الموتى على الأعناق ، وإلا في :صورنا المتأخرة التي اتخذت فيها هذه المظاهر سيلا للارتزاق ، وسيلا للتغريب بضعفاء العقول ؛ فلم نسمعه عن ميت محمول في سيارة أو في قطار ، أو في طائرة لم نسمعه عن باخرة قافلة من بيت الله الحرام وقد قاضت فيها روح حاج تقى تقى له بالله صلة خاصة . لم نسمع أن جثته ثقلت أو امتنعت عن أيدي الذين يقذفونه في البحر حتى يحفظ من الحيتان والأسماك ويدفن في القبور العادية .

لم يطر أمر منه العصاة :

لم نسمع شيئا من ذلك عن أحد من الربانيين الذين ماتوا في العصور الأولى للإسلام ، خير القرون ، وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة ، وحماة الإسلام من الصديقين والشهداء والصالحين . وإذن ، فتحن في حل من تكذيب كل ما نسمع من هذا القبيل ونرفضها ولا نعنى بالبحث عن أسرارها وأسبابها . والإنسان متى فارق الحياة انقطعت صلته بالدنيا ، وصار أمره لله وحده .

ومن غريب الأمر أن مثل هذه الأقاصيص المخترعة لا تروج إلا في زمن التقهقر الفكري وانصراف الناس عن العمل الجاد المثمر ، ولا تروج إلا في بيئات خاصة عرفت بالسذاجة وتصديق كل ما يقال .

وبعد :

فنصيحتي للسائلين أن يتجهوا بأسئلتهم نحو ما ينفعهم في دينهم ودنياهم
وليسعلموا أن الحياة حياة السائل ، وحياة المجيب ، وحياة القارئ والمستمع ، أعز
من أن تضيع في السؤال والجواب عن طيران الموتي أو تقهقرهم أو تقدمهم ، وليس
في النعش سوى جثة هامدة ذهبت روحها إلى خالقها ، وهو وحده العليم بحالها
مالها وما عليها « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ
وَالْفُؤَادَ ، كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » .

انتفاع الموتى بقراءة القرآن

يقرأ كثير من الناس القرآن ثم يهبه للميت فهل ينفعه ذلك ؟

آيات وأحاديث :

تعرف هذه المسألة بمسألة ، اهداء ثواب العبادة للموتى ، وقد اختلفت فيها آراء العلماء ، ومنشأ الاختلاف أنه وجد في القرآن الكريم آيات تبين سنة الله في الثواب والعقاب ، وفي تبديل السيئات بالحسنات ، ووجدت أحاديث صحيحة صريحة في أن الوالدين ينتفعان بصدقة ولدهما أو صومه أو حجه عنهما ؛ فمن الآيات قوله تعالى : «لَمَّا مَا كَسَبَتْ وَ عَلَيْنَا مَا آكَسَبَتْ» (١) . وقوله : «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا» (٢) . «إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ» (٣) . وقوله : «أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى ، وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى ، أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ، أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ، وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ، أَلَّا تَزُرُ وَازَرَةَ أُخْرَى ، وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ، وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يَرَى ، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى» (٤) .

فهذه الآيات ونحوها ، ظاهرة في أن الإنسان لا ينتفع إلا بسعيه وعمله الذي يزكى نفسه بالنية الطيبة والإخلاص لله .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة . (٢) الآيتان ٩، ١٠ من سورة الشمس .
(٣) الآية ٧٠ من سورة الفرقان . (٤) الآيات ٣٣ - ٤١ من سورة النجم .

أما الأحاديث التي وردت في الموضوع ، فكلها تدور حول الجواب عن سؤال واحد . هو : هل ينتفع أبي وأمي إذا صمت أو تصدقت أو حججت عنهما ؟ وكان الجواب : نعم ، ينتفع ذلك .

اختلاف العلماء :

وأمام هذه الآيات وتلك الأحاديث اختلفت آراء العلماء . فرأى فريق أن الآيات مقدمة في العمل على الأحاديث ، والأحاديث ليس لها قوة الحكم على الآيات ، وبذلك قرروا أن الإنسان لا ينتفع بعمل غيره أيا كان ذلك العمل ، وكيفما كان ذلك العيز .

ورأى فريق آخر أن الأحاديث صريحة في انتفاع الوالدين بصدقة ولدهما أو حجه أو صومه عنهما ، ثم قالوا : لا فرق بين الولد وغيره ، وبذلك قرروا أن الإنسان ينتفع بعد موته بعمل غيره متى أهدي ثوابه إليه ، وإن لم يكن من ولده وقالوا : إن الثواب ملك للعامل ، فله أن يتبرع به ويهديه إلى أخيه المسلم ، ثم خرج هؤلاء الآيات تخريجا أوهن من موقفهم أمام المبانيين . وكذلك كان موقفهم في قياس غير الولد الذي لم يرد به نص ، على الولد الذي ورد به نص مع وجود الفارق بينهما .

أما الدعاء فهو عبادة مستقلة ، ثوابها للداعي فقط ، والمدعوه إنما ينتفع بالاستجابة إذا حصلت ، والاستجابة إذا حصلت ليست أثرا لإهداء الداعي ثواب دعائه للميت ، وإنما هي شأن خاص بالله للأحياء والأموات . أما القول بملكية الثواب للعامل ، فواضح أنه ليس ملكا بالمعنى المتعارف في متاع الدنيا لصاحبه ثقله وتحويله ، فهو توجيه فاسد . وبهذا يتبين أن إطلاق القول بجواز إهداء ثواب العمل أيا كان من العامل كيفما كان ، لا تنهض له حجة ، لا يستقيم له دليل .

ولم الانسائه من صحيح :

والرأي الذي أراه ، هو أن الآيات محكمة في معناها ، وأنها من شرع الله العام

الذى لا يختص بقوم دون قوم ، وأن الأحاديث الصحيحة التى أشرنا إليها خاصة بعمل الأبناء يهدون ثوابه للآباء ، وقد صح فى الحديث أن ولد الإنسان من سعيه ، وعمله من عمله . وبذلك كان انتفاع الوالدين بعمل ولدهما ، وإهداء ثوابه إليهما مما تتناوله الآيات .

أما ما جرت به العادات من قراءة الأجانب القرآن وإهداء ثوابها للأموات ، والإستئجار على القراءة والحج ، وإسقاط الصلاة والصوم ، فكل ذلك ليس له مستند شرعى سليم . وهو فوق ذلك يقوم على النيابة فى العبادات التى لم تشرع إلا لتهديب النفوس الذى يبدل به سيئاتها حسنات . وهذا لا يكون إلا عن طريق العمل الشخصى . كيف وقد صرح الجميع بأن ما اعتاده الناس من ذلك شئء حدث بعد عهد السلف ، ولم يؤثر عن أحد منهم أنه عمل وأهدى لغير الوالدين ، مع ظهور رغبتهم فى عمل الخير ، ومحبتهم لإخوانهم الأحياء والأموات . والجدير بالمسلم أن يقف فى عبادته وفى شئون الثواب ونحو السيئات عند الحد الذى ورد ، فبحسنات الإنسان تذهب سيئاته ، ويتقواه تغفر ذنوبه ، ولا شأن للإنسان فى الثواب يحوله ، ولا فى السيئات يمحوها .

بدع حول القرآن

في أكثر من رسالة من الرسائل التي تلقيتها يسأل المواطنون من القراء عن حقيقة الأمر في التداوى ببعض آيات القرآن الكريم أو الرقى بها . كما يسألون أيضا عن رقية المريض ببعض العبارات الخاصة المعتادة . وعن حكم الدين في قراءة القرآن في الطرقات العامة بقصد الأرتزاق مما نراه يومشاهده في كثير من المدن والقرى .

وما هو الرأي الصحيح في قراءة القرآن على المقابر ؟

وما الرأي فيما يذكر خاصا بفضل سور القرآن أو بعضها ؟

تلك خلاصة جملة من الرسائل أعرب مرسلوها عن رغبتهم في الإجابة على ما يسألون وهي كلها تدور حول هذا المعنى .

الغاية منه أنزل القرآن :

ليس من شك في أن القرآن أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم لغرض هو أسمى الإغراض وانبلها وهو هداية الناس إلى الحق عن طريقه ، وإخراجهم مما هم فيه من الظلمات إلى النور .

أنزله الله ليظهر القلوب من رجس الخضوع لغيره ، ويرشد الناس إلى العقائد الصحيحة وإلى العلوم النافعة ، وإلى الأخلاق الفاضلة التي تحفظهم وتحفظ المجتمع من مزالق الهوى والشهوة ، وأنزله أيضا ليرشد الناس إلى الأعمال الصالحة التي تسمو بالفرد والمجتمع إلى مكانة العزة والكرامة .

وقد أرشد القرآن نفسه إلى هذه الغاية أو الغايات في كثير من الآيات فقال تعالى :
 « قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ
 السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ
 مُسْتَقِيمٍ » (١) « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ
 لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ » (٢)

وبذلك كان القرآن شافيا لأعراض القلب التي تقسد على الإنسان حياته .
 وأمراض الصدور : جهل بالحق وشبهة تضعف الإيمان وشهوة تغري بالفساد .
 وقد تضمن القرآن الكريم بنصوصه وإرشاداته ما يعالج البشرية من جهلها
 وشبهها وشهواتها .

ولم يختلف المسلمون الأولون في هذه الحقيقة ، بل آمنوا بها وحددوا الغاية التي
 لأجلها نزل القرآن ، فأقبلوا على حفظه ودرسه يستخرجون نفاثته ويتعرفون
 أحكامه ، ثم أخذوا يعالجون به القلوب من رجس العقائد الباطلة والأخلاق الفاسدة ،
 ويدفعون به المجتمع إلى سبل الخير والفلاح .

ومن هذا نعلم ما كان للقرآن الكريم من أثر وتوجيه في حياة المسلمين الأولين
 بيد أن المسلمين بعد ذلك ما لبثوا أن انحرافوا بالقرآن عما أنزل لأجله ، واستخدم
 لأغراض لا تمت بأوهى الأسباب إليه ، ولا هي مما ينبغي أن تستخدم أو تتخذ
 طريقاً إليه .

انحراف بالقرآن عن وظيفته :

انحرف المسلمون المتأخرون بالقرآن الكريم إلى جهة أخرى لم يتجه بها أحد .

(١) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة المائدة . (٢) الآية ٥٧ من سورة يونس .

من المسلمين الأولين ، والسبب في هذا الانحراف هو مامنى به العلماء من التعصب المذهبي ، إذ حملهم هذا على الاكتفاء بما وصل إلى أيديهم من تراث السابقين ، وقالوا إن السابقين كفونا مؤونة البحث في آى الذكر الحكيم استنباطا لحكم شرعى أو تفسيراً لآية ، وجعلوا يديهم وبين النظر فى الكتاب حجاباً كثيفاً من التقليد، والتعصب للمجتهدين السابقين اعترازاً بفضلمهم، وتقديراً لجهودهم، وتابعهم المسلمون فى فهمهم واتجهوا بالقرآن الكريم وجهة أخرى ، حتى إننا نرى المسلمين اليوم إلا من عصمه الله - وقليل ما هم - هجروا القرآن الكريم ككتاب هداية وإرشاد ، وشاعت بينهم فكرة تقديسه من جهات أخرى .

هى جهة التداوى به من أمراض الأبدان .

وجهة استمطار الرحمة بقراءته على أرواح الموتى .

وجهة تسول الفقراء به واستغلال عاطفة الإيمان عن طريقه .

هذه البدع الثلاث أو المنكرات الثلاثة كانت أثراً لهجر المسلمين كتاب الله من الجهة التى أنزل لأجلها، وكانت فى الوقت نفسه عنواناً سيئاً على إيمان المسلمين من حيث لا يشعرون بمكانة تلك المعجزة الخالدة، التى جعلها الله سبيلاً لإنقاذ البشرية من الأوهام والخرافات .

وكانت مع هذا وذلك عنواناً على الجهل بنظام الأسباب والمسببات الذى نظم الله عليه العالم ، وهدى الناس إلى السير فى سبيله « أُعْطِيَ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى » (١) .

يجعل الله القرآن سبيلاً لإنقاذ البشرية من الأوهام والخرافات ، ويعكس نقر من المسلمين القضية ، فيجعلونه سبيلاً من سبل الأوهام ، وعنواناً على الجهل بأسرار الله ونظام الله .

الدين والعقل لا يقرانه هذا الانحراف :

وإن تعجب فعجب أن تكتب الآية القرآنية الحكيمة في إناء ثم تمحى بالماء .
ثم يؤمر المريض بشربه ، أو تكتب قطع صغيرة من الورق ، ثم تلف كالبرشام ،
ويؤمر المريض بابتلاعها ، أو تحرق تلك القطع ويبخر المريض بها على مرآت ، أو توضع
في خرقة وتعلق حجاباً « في مكان معين من جسم المريض » .

بهذا ونحوه اتخذ الدجالون القرآن الكريم وسيلة لكسب العيش عن طريق
يأباه الإيمان ، ويصدقه كثير من المسلمين .

وذلك فضلاً عن أنه انحراف بالقرآن عما أنزل لأجله فإن فيه إفساداً للعقول
الضعيفة وصرفاً لأربابها عن طريق العلاج الصحيح ، وتغييراً لسنة الله في الأسباب
والمسيبات ، واحتيالاً على أكل أموال الناس بالباطل ، وهذا تصرف لا يقره دين
ولا يرضى به عقل سليم .

فإذا تركنا هؤلاء الدجالين يعبثون في القرى والمدن بالقرآن وبالعقول الضعيفة
على هذا النحو .

وسرت في شوارع القاهرة أو غيرها من المدن فإنك ترى المتسولين وقد جلس
أحدهم رجلاً أو امرأة ، في ملتقى الطرقات أو مواقف المواصلات ، أو على أبواب
المساجد والأضرحة ، يقرأ القرآن ، بأسطاكفه للغادين والرائحين بقصد التسول .

ترى هذا المنظر المفجع بين الأحياء ، فإذا ما ذهبت إلى المقابر رأيت ما هو أدهى
وأمر رأيت الفقراء من حملة القرآن يتسابقون إلى المقبرة ، وقد اندسوا بين أفواج
الزائرين والزائرات ، يسأونهم على مقدار ما يقرأون ، ومقدار ما يأخذون
ثمناً لما يقرأون .

وفي هذه المشاهد كلها لا تسمع قرآناً وإنما تسمع هذرة في القراءة ، وإخلالاً
بواجبها ، وإخراجاً للقرآن ذي الروعة والجمال إلى ذلك المنظر المردى ، الذي يقرز

النفوس ويجرح الصدور ويبعده في نظر السامعين عن أن يكون طريق الهداية والإرشاد من رب العالمين .

القرآن ودواء الأمراض البدنية :

إن الأمراض البدنية قد خلق الله لها عقاير طبية فيها خاصة الشفاء وأرشد إلى البحث عنها والتداوى بها .

وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على مريض يعود فلهما رأي طلب من أهله أن يرسلوا إلى طبيب ، فقال قائل :

وأنت تقول ذلك يا رسول الله ؟ فقال عليه السلام : نعم إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له دواء .

فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك إرشادا لأئمة إلى أن التداوى من الأمراض البدنية ، إنما يكون من طريق الطب البشرى الذى يعرف الدواء .

أما القرآن فلم ينزله الله دواء للأمراض الأبدان ، وإنما أنزله كما قال دواء للأمراض القلوب وشفاء لما فى الصدور .

وإذا كانت أمراض الأبدان أمراضا مادية وشفؤها بأدوية مادية ، فأمراض القلوب أمراض معنوية ، وشفؤها بأدوية معنوية ، والقرآن قد عالج مرض الجهل بالعلم ومرض الشبهة بالبرهان ، ومرض الشهوة بالحكمة .

وما التداوى فى الأمراض البدنية بالقرآن إلا كقراءة البخارى والختمات للنصر على الأعداء فى ميدان القتال وإلا كقراءة ما يسميه العامة « عدية يس » تحصيلاً للرغبات . كلاهما وضع للعلاج المعنوى مكان العلاج المادى ، وكلاهما قلب لنظام الله فى خلقه ، وخروج بالقرآن عما أنزل لأجله .

القراءة على الموتي:

أما استمطار الرحمة على الموتي فإنه لا يكون إلا بعمل مشروع كالإهداء والصدقة بشرط أن يكون خالصاً لوجه الله الكريم .

أما ما لم يشرعه الله ولم يأذن به أو شرعه ولكن فعله الإنسان بأجر يأخذه من أخيه الإنسان فتوابعه هو ذلك الأجر ولا ثواب له عند الله . وإذا لم يكن للقراءة ثواب عند الله لا للقارئ لأنه أخذ أجره ممن استأجره ، ولا للمستأجر لأنه لم يقرأ شيئاً ، فأى شيء يصل من هذه القراءة إلى الموتي ؟ إن رحمة الله للموتي شأن من شئونه الغيبية استأثر بها ، ومنه وحده تعرف سبلها ، وقد بين تلك السبل في كتابه الكريم وكل ما يفعله المرء من تلقاء نفسه في هذا الشأن هجوم منه على الغيب وتقول على الله بغير علم ، وتحكم فيما لا يحكم فيه إلا الله .

التسول بالقرآن :

وإذا كان التسول بالوضع الذي نراه اليوم يمتقته في ذاته الشرع والدين ، وتأباه الكرامة والخلق ولا ترضاه لنفسها أمة تريد المجد ، فما بالنابه إذا اتخذ القرآن الكريم وسيلة له ، واعترض به المارة في الطرقات والمصلين في المساجد والراكبين في السيارات والقطارات .

علينا أن نبذل قصارى جهدنا في صيانة كتاب الله عن الابتذال ، وأن نوجه الناس إلى جهة الانتفاع بالقرآن الكريم ، وإلى ما يحفظ كرامتنا بين الأمم عن طريق الأسباب التي وضعها الله سبيلاً للمجد والكرامة .

فصل بعض السور :

أما ما جاء عن فضل سور القرآن وتلاوتها ، من درجات الثواب التي يحصل عليها قارئ هذه السورة أو تلك ، مما رددته بعض كتب التفسير ، فالواقع أني في قراءتي

لهذه التفاسير انتهت إلى أن ما جاء في ذلك من أحاديث ، إنما قصد به التناسب بينها وبين ما احتوت عليه هذه السورة أو السور . واعتراني شك من جهة أن سور القرآن البالغ عددها ١١٤ سورة كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتحدث عن كل سورة منها بما يناسبها .

والذي نعلمه أن الرسول ما كان يرب الثواب على مجرد القراءة ، وإنما كان يرتبه على الإيمان والعمل الصالح .

والسألة ليست مسألة مجرد قراءة فحسب ولعلك تدري الحكمة الفائلة : « كم من قارئ يقرأ القرآن والقرآن يلعنه » .

وقد دفعني ما وقعت فيه من شك أن أبحث عن أصل هذه الأحاديث فوجدت أنها ترجع إلى أصل واحد وأن الذي تحدث بها وتكلم بها رجل يسمى « نوح ابن أبي مرزيم » .

وقد سئل في هذا فقال : إني وجدت الناس قد شغلوا بتاريخ ابن اسحاق وفقه أبي حنيفة عن القرآن فأحببت أن أفهم إلى القرآن فوضعت هذه الأحاديث حسبة لله .

الرقية دعاء لدواء .

أما الرقي بالأدعية فإنها تفسر على أنها نوع من الدعاء ، ولكنها لا تقبل على أنها دواء للمريض من الداء ، فللدواء علاجها مما خلق الله من العقاقير .

بعد هذا البيان لا يسعني إلا أن أدعو المسلمين إلى أن ينظروا للقرآن النظرة اللائقة بمكانته ، وأن يضعوه في المرتبة السامية التي وضعه فيها المسلمون الأولون ، وأن يحوا من أذهانهم أن آياته نزلت لدواء الأبدان ، أو لشفاء العلل ، وإنما هو هدى ورحمة وتبشير ، وتنوير للبصائر وسمو بالإنسانية ، وتقويض للشرك وهدم للباطل ونصرة للحق ، والله يهدينا سواء السبيل .

عادات المآتم

طلب إلى مسلم كريم أن أبين له وللناس حكم الشريعة فيما اعتاده الناس في المآتم وعين على وجه الخصوص :

أولا : حكم قراءة الصلوات ودلائل الخيرات بالأصوات المرتفعة أمام الجنازة.

وثانيا : حكم ذبح الحيوانات عند خروج الجثة من المنزل ، أو عند وصولها إلى القبر على مشهد من المشيعين .

وثالثا : حكم إقامة المآتم ليلة فأكثر على الوجه المعروف الآن في القرى والمدن.

ورابعا : حكم الاجتماع لإعادة التعزية فيما يعرف باسم الخميس الصغير ، والخميس الكبير وباسم الأربعين والمواسم ، وباسم الذكرى السنوية من كل عام .

وخامسا : حكم إعلان الحزن بلبس الملابس السوداء وحمل شارات الحزن وما يتبع ذلك من تحريم أهل البيت وأقاربه على أنفسهم بعض الأطعمة .

وسادسا : حكم ما يفعله بعض الناس باسم إسقاط الصلاة والصوم عن البيت ، وأخيرا عن المعنى المقصود من قول النبي صلى الله عليه وسلم : إياكم والنعي فإن النعي عمل الجاهلية .

* * *

المحرم بقر العادات المحزنة وينكر السبئية :

وفي الواقع أن الناس اعتادوا أمورا كثيرة في المآتم وغير المآتم ، ولم يعتمدوا في أكثرها إلا على مجرد الاستحسان الشخصي أو الطائفي ، وأخذت تنتقل من جيل إلى جيل حتى عمت وصارت تقاليد ، يأخذها يحاضر الناس عن ماضيهم ، غير

ناظرين فيها إلى أكثر من أنها سنة الآباء والأجداد ، ولم يجدوا من ينكر المنكر منها عليهم ! ؟ ولعلها وجدت من يبيحها ، أو يستحسنها ويقويها !! فعلها واعتادها غير المتفكرين ، وسائرهم فيها المتفكرون ، واحتملوا إثمها وإثم من ابتكرها وفعلها إلى يوم الدين ! !

استقرت هذه العادات في المجتمعات الإسلامية بلونها الديني حتى ظن غير المسلمين أنها من شئون الإسلام ، والإسلام منها برىء . وبذلك ألصق بالدين ما ليس منه ، واستطاع الزأرون الأجانب أن يتخذوا لها رسوما شمسية ، صوروا بها الإسلام العملي في بلادهم ، تشويها للمجتمع الإسلامي ومسحاً للإسلام . ومن هنا عظمت الجريمة وتضاعفت المسؤولية ولكن على من تقع ؟ ومن عليها يحاسب ؟ أعتقد أن الذين تقع عليهم المسؤولية ، ويحاسبون عليها ، يعلمون في قرارة أنفسهم أنهم هم المسئولون ، المحاسبون !

جاء الإسلام والناس عادات ، بعضها حسن طيب مفيد ، فأقرها وقبواها . وبعضها سيء خبيث ضار ، فأنكرها وحاربها وألغاها . وكان هذا هو شأن الإسلام في كل ما جد في ظله من عادات : الحسن ، يقره ويسميه « سنة حسنة » والسيء يدفعه ويسميه « سنة سيئة » وكان شأن القائمين على أحكام الإسلام وبيانها ، أن يسيروا مع العادات ، حسنها وسيئها ، على هذا المبدأ العام الذي قرره الإسلام في التقرير والانكار . ولكن ... !

الاعطام الشرعية :

ولمعرفة حكم الشرع في عادات المآثم ، وهو موضوع فتوانا ، ينبغي أن يعرف المسلمون ، أن الحكمة في تشييع الجنازة الذي طلبه الشرع وحث عليه ، هي الاتعاظ بالموت ، واستحضار جلاله ، الأخذ بالنفوس ، القاضى على غطرستها ،

المذكر بيوم الحساب والجزاء « يوم تجدد كل نفس ما عملت من خير محضرا، وما عملت من سوء ترد لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا ». .
وقد جاء في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه : « إتيان الجنائز يذكر بالآخرة » .

الصمت عند الجنائز :

١ — وتحصيلا لهذه الحكمة السامية طلب الشارع الصمت من المشيعين حتى تخلص العظة إلى النفس ، ويقوى التذكر في القلب ، وفي ذلك ماورد عن الرسول أن الله يحب الصمت عند ثلاث : عند تلاوة القرآن ، وعند الزحف ، وعند الجنائز ومن هنا علم حكم العادة الأولى ، وحرم رفع الصوت في تشييع الجنائز ، ولو بالذكر وقراءة القرآن ، وطلب الاستغفار للميت ؟؟ وقد روى أن أحد المشيعين لجنازة على عهد رسول الله رفع صوته بالاستغفار للميت ، فقال له الأصحاب بمسمع من النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يغفر الله لك » وإذا كان رفع الصوت بطلب الاستغفار ، وهو دعاء من الحاضرين للميت ، بهذه المثابة من الإنكار ، واستحقاق صاحبه المقت والتشجيع والدعاء عليه بالحرمان من مغفرة الله ، فما بالنا برفع الأصوات بغيره ، كالصياح والنياحة والندب وعزف الموسيقى ذات النغمات المحزنة ؟ !

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجنائز التي معها « رآة » والراة هي المصوبة ، أي ذات الصوت ، فتشمل بعمومها النائمحة والموسيقى والقارئ والذاكر فكل ذلك أمام الجنائز حرام ومنهى عنه .

وليس من شك في أن هذه المظاهر — فضلا عن أنها تحول دون التذكر والإعطاء تأثير الأحران وتضاعف الأسى ، وتخلع القلوب ، وتأخذ بها عن جميل الصبر وفضيلة الرضا بقضاء الله .

رقد سمع عمر بن الخطاب مرة ندبا ونباحة ، فدخل مكان الصوت ، وأخذ الحاضرين بذرته حتى بلغ النائمة فضربها حتى سقط خمارها ، وقال لمن معه : « اضرب ، فإنها نائمة ولا حرمة لها ، إنها لا تبكي لشجوكم ، إنها تريق دموعها على أخذ دراهمكم ، وإنها تؤذى موتاكم في قبورهم ، وأحياءكم في دورهم ، إنها تنهى عن الصبر وقد أمر الله به ، وتأمر بالجزع وقد نهى الله عنه » .

ولا أدري ماذا كان يفعل عمر لو رأى ما نرى وسمع ما نسمع : في الشوارع ، والمقابر ، والنوادي ، ماشيات ، حافيات ، ركبات ، قد صبغن وجوههن وملابسنهن ، وغيرن خلق الله ؟ .

الذبح عادة جاهلية :

٢ - أما الذبح عند خروج الجثة ، أو عند وصولها إلى القبر ، فهو عادة جاهلية وقد نهى النبي عنها بقوله : لا عقر في الإسلام . وهو بعد ذلك لون من ألوان المباهاة والفخر في موضع ليس محسباً للمباهاة والفخر ، وللصدقة مجالها في المكان والزمان والأشخاص

إقامة المآتم :

٣ - أما إقامة المآتم ليلة فأكثر على الوجه المعروف من نصب السراقات ، والإنفاق عليها بما يظهر بهجتها ، فهي قطعاً إسراف محرم بنص القرآن ، وتشتد حرمتها إذا كان وارث الميت قاصراً ، يحمل كل هذه النفقات ، أو كان أهل الميت في حاجة إليها ، أو كانوا لا يخلصون عليها إلا عن طريق الربا المحرم ، ولم تكن التعزية عند مسمى العصور الأولى إلا عند التشيع ، أو عند المقابلة الأولى لمن لم يحضر التشيع .

الخمس والأربعين :

٤ — ومن هنا ، لم يكن معروفا في الإسلام ما يعرف اليوم من خميس صغير أو كبير ، فضلا عن « الأربعين والمواسم والأعياد » التي يجدد فيها الناس اليوم الأحران ويعيدون بها المآتم ويشغلون بها الناس عن أعمالهم النافعة في الحياة .

لامرأة على زوجها :

٥ — وما يضحك الثكلى في عادات المآتم ، إظهار الحزن بالامتناع عن صنع بعض أنواع الأطعمة أو تناولها وبالملابس السوداء ولو يرباط العنق الأسود ، وأن يستمر ذلك مدة قد تبلغ سنة كاملة ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن استدامة الحزن وإظهاره فوق ثلاثة أيام إلا لامرأة مات عنها زوجها ، فجعل لحزنها مدة عدتها ، أربعة أشهر وعشرة أيام .

إسقاط الصلوة والصوم :

٦ — وإذا كان الناس يتصرفون في أعمالهم الخاصة بحكم التعود المورث ، والتقليد المتبع ، ويستبينحون لأنفسهم ما يفعلون من عادات ليست إلا مهزلة من مهازل التوارث القاسد ، فمن ذا الذي أباح لهم التصرف في حقوق الله التي أوجبها على ميثم في حياته ليزكي بها نفسه من صلاة أو صوم ، ثم استخف بها وتركها ، أو تلهى عنها ومات وهو مطالب بها ؟ أتدرى ماذا يفعلون ؟ يحسبون لها فدية ويقدمونها للفقراء باسم « إسقاط الصلاة أو الصوم » ثم يعبثون باحتيال مكشوف لا يخفى على أحد من الناس ، فضلا عن أحاط بكل شيء علما ، يعبثون فيشترطون على الفقير لكثرة الفدية أن يردها إليهم بطريق الهبة في مقابلة جزء يسير يأخذه

منها ! فعلى فرض مشروعية إسقاط الصلاة والصوم - والواقع أنه لم يرد بها مصدر تشريعى صحيح ولا ضعيف - فهل يعقل أن تكون تلك الحيلة عملاً مشروعاً يقبله الله ويسقط به عن ميثم الصلاة والصوم ؟ إنه احتيال من نوع احتيال أهل السبت .

النعى مباح ومحظور :

٧ - أما النعى بمعنى الإخبار بالموت فقط ، فإنه شأن لا بأس به ، بل ربما كان مطلوباً نظراً لما فيه من مبادرة الناس إلى شهود الجنازة ومن مساعدة أهل الميت فى التجهيز والدفن ومن التعزية فى وقتها ، وفيه بعد هذا كله ، الإعلان بانقطاع معاملته مع الخلق ، وانتقاله إلى الخالق . أما النعى بما وراء ذلك من طواف النساء ليلاً أو نهاراً يندبن ويلطمن ، وبكلمات الجاهلية ، وبعتاب القضاء والقدر ، والسخط والتبرم منهما ، فهو محرم ومنهى عنه .

أما بعد :

فهذا ما أردت بيانه للناس من احكام الله فى عادات المآتم وأرحو أن يكون لإيمان المؤمنين عمل حازم يرد الناس إلى ما يرضى الله ويحفظ عليهم كرامتهم ، وينقى دينهم مما غشاه ، من بدع ومنكرات ، ونسأل الله التوفيق .

زيارة المقابر

تحدث معي أخى كريم فيما تجرى به عادة بعض المسلمين - كلما وافقتهم الأشهر الثلاثة - رجب وشعبان ورمضان - من كثرة التردد على المقابر والأضرحة لزيارتها وقد امتد الحديث إلى هذه المظاهر التى ألقها الناس فى المآثم ، ويظن كثير منهم أنها مما يستحبه الدين ، أو يبيحه على الأقل . وكان فيما قال : أنه سمع من علماء الحلال والحرام فيما يختص بزيارة النساء للمقابر حكمين متعارضين ، سمع أنها مباحة وأن تمكينهن منها حق لمن على الرجال ، وسمع أنها محرمة ، وأنهن يرجعن منها مأزورات غير مأجورات ، وأنه كذلك سمع حكمين متعارضين فى زيارة الأضرحة « مقابر الأولياء » سمع طائفة من أرباب الإرشاد الدينى تقررها ، وترى إباحة ما اعتاده الناس فى زيارتها ، وسمع طائفة أخرى منهم تنكرها أشد الإنكار ، وترى أنها من بقايا صور الوثنية التى نجاء الإسلام لها والقضاء عليها ! !

ويقول صاحبنا إن اختلاف العلماء هكذا فى هاتين المسألتين وفى غيرها من كثير المسائل التى ينبغى أن يكون حكمها بينا واضحا ، وأن يكون موقف المسلمين فيها واحدا غير مختلف - مما يقع الناس فى بلبلة دينية ، كثيرا ما تثير بينهم فتنا ، نحن فى أشد الحاجة إلى البعد عنها وتطهير المجتمع منها ، وتوجيههم إلى ما يحفظ عليهم قيمة الوجود فى الحياة ، وخاصة مسألة زيارة الأضرحة التى تفاقم الاختلاف فيها إلى حد التكفير ، والرمى بالشرك ، والتسوية بينها وبين عبادة الأصنام فى الجاهلية ! ! وقد طلب إلى هذه المناسبة ، أن أتحدث إلى القراء عن حكم الشريعة فى هذه الشئون ، داخل إطار للنصوص التشريعية الواردة فيها ، وعلى ضوء من

الحكم المقصودة منها ، ويرجو أن تخف بذلك وطأة الاختلاف الذى يلهب نار الفتنة بين المسلمين باسم الدين والدين منها برىء .

وتلبية لهذه الرغبة أجبت بما يلى :

* * *

زيارة النساء للمقابر :

ينبغى أن يعلم أولا ، أن زيارة المقابر كانت فى أول الإسلام محرمة على الرجال والنساء ، وأنه حينما استقرت عقيدة الإسلام فى القلوب ، وعرفت أحكامه وأهدافه أبيحت الزيارة ، وجاءت فيها جملة من الأحاديث الصحيحة ، تضمنت مشروعيتها وكيفيةها وحكمها ، وكان من أحاديث مشروعيتها وحكمها ، الحديث القائل : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، ألا فزوروها فانها تذكركم بالآخرة » ومنها أن عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر ، فقال لها عبد الله بن أبي مليكة : من أين أقبلت يا أم المؤمنين ؟ قالت : من قبر أخى عبد الرحمن . فقال لها : أليس كان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور ؟ قالت نعم ، كان نهى عن زيارة القبور ثم أمر بزيارتها . وكان منها فى بيان كيفيةها ، أن الرسول كان يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، نسأل الله لنا ولكم العافية . ومنها أن النبى مر بامرأة عند قبر تبكى على صبي لها ، فقال لها : اتقى الله واصبرى ، فقالت : وما تبالى بمصيبتى ، اذهب عني - وكأنها لم تعرفه - فلما ذهب ، قيل لها : أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتت إليه وقالت ، لم أعرفك يا رسول الله فقال لها : إنما الصبر عند الصدمة الأولى ، وعظها بالصبر ولم ينكر زيارة القبر .

والذى يؤخذ من هذه الأحاديث ، انه متى قصد زيارة القبور الإحسان إلى الميت بالدعاء ، وإلى النفس بالعظة والاعتبار ، وخلت عن تجديد الأحزان ومظاهر الجزع وعن التجمعات الساخرة التى تراها فى الأعياد والمواسم ، وعن صور اللهو والتسلية ونظم الصياغة ، وعن الميت فى المقابر ، وانتهازها فرصة لما لا ينبغى - إذا خلت عن كل ذلك وخلصت للدعاء والعظة ، واتخذت فيها الآداب الشرعية . كانت مشروعة للرجال والنساء ، أما إذا قصد بها تجديد الأحزان ، واتخذ فيها ما ينافى العظة والاعتبار ، فأنها تكون محرمة على الرجال والنساء . وهى حينئذ نوع من المنكر الذى يفسد الأخلاق ، ويذهب بالأموال فى غير غرض شريف ، ويجب على أولياء الأمر محاربتها والقضاء عليها ، حفظا للكرامة ، وتطهيرا للمجتمع من وصمات تلصق به باسم مشروع دينى ، هو زيارة القبور ، وهذا هو الذى ينبغى أن يصار إليه فى فهم الأحاديث الواردة فى الموضوع ، وهو الذى يجب أن يعلمه الناس ، وأن يوجهوا إليه .

زيارة الأضرحة :

وفى هذه الدائرة ، أباح الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه وعلمهم زيارة القبور ، وزاروها وزاروها ، رجالا ونساء ، ودرج عليها المسلمون الأولون ، كما تلقوا عن عهده فى العلم والعمل ، درجوا عليها ، وفى القبور الصديقون والشهداء والصالحون ، ولم يؤثر عن أحد منهم شئ فى زيارة هؤلاء الصالحين وراء ما شرع فى زيارة غيرهم : تذكر وتسليم ودعاء . واذن ، فما يفعله كثير منا فى زيارة أصحاب الأضرحة الكاسية ، المزركشة ، ذات المقاصير المفضضة ، والقباب المزخرفة . تجاوز للحد المشروع فى زيارة القبور ، واقتحام لغير المشروع باسم المشروع ، فوقف الاستئذان على باب الضريح ، واستقباله مع رفع الأكف بالضراعة والمناجاة ، والطواف حوله مع

تقبيل جوانبه والتمسح بحديده أو خشبه ، وشرح القضايا والمهام ، وتقديم العرائض وطلب الفصل فيها ، كل ذلك عمل غير مشروع ، يأباه الله ، ويأباه الرسول ، ويغضب منه أصحاب الأضرحة أنفسهم .

أولياء الله لا يرضونه هذه المنكرات :

وأولياء الله ، وهم - بنص كتاب الله - الذين آمنوا وكانوا يتقون ، كانوا في حياتهم لله عبادا مخلصين ، لم يتجهوا بقلوبهم إلى غير الله ، ولم يقفوا بباب أحد سواه ولم يرفعوا أكف الضراعة إلا إليه ، وإنهم كانوا يدعون الناس إلى هدى الله وشرعه وهم يحبون من الناس أن يسلكوا سبيلهم ، يعبدون الله كما عبدوا ، ويتقربون إليه بما تقربوا ، فاذا ما سلكنا في زيارتهم ما سلكوا في زيارة أسلافهم ، طابت نفوسهم وأطمأنت أرواحهم ، وإذا ما انحرفنا عن طريقهم ، فوجهنا وجوهنا في عبادة الله إليهم ، واتخذنا قبورهم مطافا كالبيت الحرام ، ومستلما كالجبر الأسود ، ومصلى ك مقام إبراهيم ، وخاطبناهم بالدعاء والرجاء ، فقد جافينا طريقهم وجفوناهم ، وصرنا إلى ما يحزنهم ، لا إلى ما يرضيهم .

هذا ما يجب أن يعلمه الناس حتى يعرفوا المشروع في فعلوه ، وغير المشروع فيجتنبوه ، ولا ينبغي أن نسكت مجازاة أو مجاملة ، فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس .

الدعوة بالنبي هي أمسى :

وإذا كان الله قد أخذ علينا العهد والميثاق ، أن نبين للناس فقد أمرنا أن يكون البيان ، وأن تكون الدعوة بالنبي هي أحسن ، تجمع ولا تفرق ، وتؤلف ولا تنفر . وإذن ، لا ينبغي لنا أن نقسو باسم الدين ، وباسم الدعوة إليه ، فتتخذ الحكم

بالشرك وعبادة الأصنام على الزأثرين بهذه الكيفية ، سبيلا للدعوة وطريقا للبيان .
كيف ونحن نعلم ، أن هؤلاء الزأثرين - كما تنطق به أحوالهم - مؤمنون بعقائد
الدين كلها ، وبفرائضه كلها ، ومؤمنون بأن النبي والولي من عباد الله ، خلقهما كما
خلق العباد ، وأمدهما بأسباب الحياة كما أمد العباد ، وأماتهما كما يميت العباد ،
وإنه سيبعثهما كما يبعث العباد ، وتلك عقيدة الإيمان الحق التي لم يكن يؤمن بها
عباد الأصنام ! نعم ، توارث هؤلاء - عن غير علم - صوراً في زيارة الأضرحة ،
غير ما رسم الشرع في زيارة المقابر ، والمؤمنون يجدر بهم أن يقفوا في عباداتهم
وما يرجع إلى غيب الله ، عند حدود الوارد عن الله ، وخير لنا ولهم من الحكم
عليهم بالشرك ، ومن إطلاق كلمة « أصنام » على هذه الأضرحة ، وقد يكون فيها
« رفات شخصيات » ذات شأن خالد في خدمة الإسلام والمسلمين ، خير لنا
جميعاً - وحفظاً لكرامة هذه الشخصيات - أن نبذل جهودنا في تعليم من لا يعلم ،
لا في تكفيره ، ولا في الإساءة إلى تلك الأرواح الطاهرة ونسأل الله السلامة
والتوفيق .

تقيل الأيدي

ما حكم الشرع في تقيل أيدي العلماء والوالدين ؟ .

من التقيل حسن وقبيح :

التقيل من العادات القديمة التي عرفها الناس وانتشرت فيما بينهم ، ومنه القبيح المستهجن ، ومنه الحسن المقبول ، وقد اختلط على الناس بحكم التقاليد المختلفة ، والأهواء النفسية ، قبيحه بحسنه ، ومستهجنه بمقبوله ، وصرنا نرى منه ما يمتنعه الشرع والدين ، وما تنكره المروءة والشرف ، وما قد يصل بصاحبه إلى عتبة الكفر والخروج عن الإيمان . ونرى منه مالا بأس به في نظر الشرع وتقدير الشرف .

نرى تقيل الأرض والأقدام أمام العظماء والملوك ، وأمام الشيوخ ، ونرى تقيل أيدي العلماء والوالدين والطاعين في السن ، ونرى تقيل أيدي السيدات الأجنبية ، والفتيات المراهقات ، نرى كل هذا في المجتمعات وعند المقابلات ، وقد أخذ عند بعض الطوائف وضع الشيء المألوف ، الذي يعد تركه منكرا أو تأخرا .

تقرير الباعث على التقيل :

ولو اوجب في هذا الشأن النظر فيما ينبغي منه أن يكون فيفعل ، وما لا ينبغي أن يكون فيترك ، والأصل الذي يجب أن نجعله أساسا لذلك : هو تقدير الباعث عليه فإن التقيل قد يكون بقصد الخضوع وإعلان العظمة ، وقد يكون بقصد إشباع الغريزة تحت ستار التحية والتعظيم ، وقد يكون تلبية لعاطفة الشفقة والرحمة ، وقد يكون اعترافا بفضل ، وهكذا تتنوع بواعثه ؛

فإن كان الباعث يمحته الشرع أخذ التقبيل حكمه وكان ممقوتاً ، وذلك كتقبيل الأرض أمام الملوك والعظماء وأدعياء التصوف ، وقد صرح العلماء بحرمته ، وقالوا إن فاعله والراضى به آثمان ، لأنه يشبه العبادة ومن مظاهر الوثنية .
ومنه تقبيل الأجنيبات ، سيدات كن أم فتيات ، في الحدود أو الأيدي فهو محرم ممقوت ، وفاعله والراضى به آثمان .

وإن كان الباعث عليه لا يمحته الشرع أخذ حكمه ، وذلك كالتجلة والاحترام لتقى ورع ، أو عالم عامل ، أو حاكم عادل ، تستقيم بعده الأحوال ، ويقم حدود الله . والوالدان مقدمان على الناس جميعاً في استحسان تقبيل أيديهما « وَآخِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا » (١) .

من طرائف الفقهاء :

ومن طريف ما قرأته لبعض الفقهاء بمناسبة الكلام على حكم التقبيل أنه باعتبار موقعه على أنواع : تقبيل المودة للولد ، ويكون على الخد . وتقبيل الرحمة للوالدين ، ويكون على الرأس . وتقبيل الشفقة للأخ ويكون على الجبهة ، وتقبيل الشهوة للزوجة ، ويكون على الفم ، وتقبيل التحية للعلماء العاملين ، والحكام العادلين ، ويكون على اليد .

والذى يعنينى فى الموضوع أن نحكم فى عادة التقبيل عقولنا ، ولا نجارى العواطف ولا الأهواء فنزل . وهذا شأن يستطيع تقديره كل من يعرف الكرامة ، ويخشى الذلة ، ولا يحتاج إلى مجهود عقلى ، ولا بحث فقهى ، ولا فتوى شرعية ، بعد أن نعرف الحلال والحرام فى التعظيم ومماسة الأجسام للأجسام .

سحلق الللى

ماحكم الشرع فى سحلق الللى ؟

* * *

آراء الفقهاء :

سكلم الفقهاء على سحلق الللى ، فرأى بعضهم أنه محرم ورأى آخرون أنه مكروه ومنهم من شدد ، فوصفه بأنه من « المنكرات » وبأنه « منه وضلالة أو فسق وجهالة » .

ونحن لا نشك فى أن إبقاءها وعدم سحلقها كان شأن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان يأخذ من أطرافها وأعلاها بما يحسنها ، ويجعلها متناسبة مع تقاسيم وجهه الشريف ، وأنه كان يعنى بتنظيفها وتخلييلها بالماء عملاً على كمال النظافة ، وكان الأصحاب رضوان الله عليهم يتابعونه فى كل ما يختاره ، ويسير عليه فى مظهره وهيبته ، حتى مشيته .

من سنن الفطرة :

وقد وردت عنه صلى الله عليه وسلم أحاديث ترغب فى توفيرها ضمن أمور تتصل كلها بالنظافة ، وتحسين الهيئة وإظهار الوقار ، وعرفت تلك الأحاديث عند العلماء بأحاديث (خصال الفطرة أو سننها) والكلمة تعنى الآن الأشياء التى تتفق وخلق الإنسان فى أحسن ما شاء الله من الصور ، وكان من هذه الخصال الواردة مع إعفاء اللحية فى تلك الأحاديث (السواك ، وقص الشارب والأظافر ، وغسل البراجم ، وهى عقد الأصابع ومعاطفها ، واستنشاق الماء وإزالة مشعر الإبط والعانة والختان) وقد أخذت هذه الخصال عند كثير من الفقهاء الباحثين عن أحكام

الشريعة حكم السنية أو الاستحباب ، وأخذ حكم الكراهة . وإعفاء اللحية واحدة من هذه الخصال لا يعدوا حكمه حكمها وهو السنية والاستحباب .

على أن كلمة سنة أخذت في دور الاجتهاد الفقهي غير معناها في زمن التشريع فهي عندهم ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه . وقد كان معناها الطريقة العملية التي يستحسنها الناس ، ويرى فيها النبي ما يرون فيها ، فيسير عليها ويرغب أصحابه فيها .

عادة قديمة :

وقد أرشدنا التاريخ في قديم العرب وغيرهم إلى أن إعفاء اللحية كان عادة مستحسنة ، ولا يزال كذلك عند كثير من الأمم في علماءها وفلاسفتها ، مع ما بينهم من اختلاف في الدين والجنسية والأقليم ، يرون فيها مظهرا لجمال الهيئة ، وكمال الوقار والاحترام .

والرسول عليه السلام من دأبه إرشاد أمته إلى ما يجعلهم في مقدمة أرباب العادات المستحسنة ، التي توفر بحسب العرف مظاهر الوقار ، وجمال الهيئة . ومن ذلك جاءت أحاديث الترغيب في توفير اللحية كما جاءت أحاديث الترغيب في السواك وتنظيف عقد الأصابع ومعاطفها .

الامر بمخالفة المشركين :

نعم جاء في أحاديث خاصة باللحية الأمر بالإعفاء والتوفير وعملت ذلك بمخالفة الجوس والمشركين ، ومن هنا فقط أخذ بعض العلماء أن حلق اللحية حرام أو منكر .

والذى نعرفه فى كثير مما ورد عن الرسول فى مثل هذه الخصال أن الأمر كما يكون للوجوب يكون لمجرد الإرشاد إلى ما هو الأفضل ، وأن مشابهة المخالفين فى الدين إنما تحرم فيما يقصد فيه التشبه من حصائصهم الدينية ؛ أما مجرد المشابهة فيما تجرى به العادات والأعراف العامة فإنه لا بأس بها ولا كراهة فيها ولا حرمة .

وقد قيل لأبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة - وقد رنى لباسا نعلين مخصوصين بمسامير - إن فلانا وفلانا من العلماء كرها ذلك ، لأن فيه تشبها بالرهبان فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التى لها شعر ، وإسها من لباس الرهبان .

ونحن لو تمشينا مع التحريم لمجرد المشابهة فى كل ما عرف عنهم من العادات والمظاهر الزمنية لوجب علينا الآن تحريم إعفاء اللحى ؛ لأنه شأن الرهبان فى سائر الأمم التى تخالفنا فى الدين ، ولوجب الحكم بالحرمة على لبس القبعة ، وبذلك تعود مسائلها جذعة بعد أن طوى الزم من صفحاتها ، وأخذت عند الناس مسلك الأعراف العامة التى لا تتصل بتدين ولا فسق ولا بإيمان وكفر .

والحق أن أمر اللباس والهيات الشخصية ومنها خلق اللحية من العادات التى ينبغى أن ينزل المرء فيها على استحسان البيئة ؛ فمن درجت بيئته على استحسان شيء منها كان عليه أن يساير بيئته ، وكان خروجه عما ألف الناس فيها شذوذا عن البيئة

والله الموفق للسداد .

فِي الْإِيمَانِ وَالنُّزُورِ وَالْكَفَّارَاتِ

اليمين

تلقيت جملة من الرسائل يسأل فيها أصحابها عن أشياء تتعلق باليمين : فمنهم من يسأل عن حكم الحلف بالنبي أو الولي . وحكم الحلف بكتاب الله وبيت الله ، والحلف بالطلاق ، وأيمان المسلمين وما إلى ذلك مما جرت عادة الناس بالحلف به : هل هي أيمان شرعية تنعقد ، وتجب الكفارة بها على الخالف إذا حنث في يمينه ؟ ومنهم من يسأل عن حكم حلف الإنسان ألا يصل رحمه ، أو بأن يقاطع والديه ! ومنهم من يسأل عن صوم اليمين : أيلزم أن تكون أيامه متصلة ، أم يجوز تفريقها بحيث يصوم في كل أسبوع يوماً مثلاً ؟ .

* * *

الناس في شأنه اليمين :

وقد رأيت أن اليمين وأحكامها من الشؤون العامة التي شاعت بين الناس واختلطت فيها المشروعة بغير المشروعة ، وصار الناس فيها بين رجلين : رجل يحلف ويكثر الحلف ولا يهمه من حلفه سوى أن يبريء نفسه ، أو يحمل الناس على تصديقه ، ولا عليه بعد ذلك : أكان صادقاً في يمينه أم كاذباً ؟ أغضب الله يمينه أم أرضاه ؟ أيكفر عن يمينه أم لا يكفر ؟ ورجل يحلف بالله وبغير الله ، ويعتقد أن الحلف بغير الله في مكان الحلف بالله ؛ وقد يفوق خوفه الضريح أو الولي خوفه الله ! ويعظم في نفسه طلاق امرأته أكثر مما يعظم الله في نفسه ! فتراه يمتنع عن اليمين بالنبي أو الولي أو الطلاق ، ويقبل مسرعاً على اليمين بالله غير مكترث بعظمته ولا حائف غضبه !

أصول الصوم في أمطار اليمين :

أمام هذا الانحلال الديني والخلق الذي صرف كثيراً من الناس عن أحكام الله

بقى الأيمان ؛ حتى شرعوا لأنفسهم ما لم يشرع الله فيها أردت أن أبين للمسلمين الأصول التي ركز الله عليها أحكام اليمين ؛ ليتبين الحق من الباطل ، وينتفع السائل وغير السائل ويكون الناس على بصيرة من أحكام دينهم التي عنها يسألون .

جرت عادة الإنسان أن يؤكد عزمته فيما يريد من أفعال ، أو صدقه فيما يلقى من أخبار - بالحلف بما يعظم في نفسه سلطانه ، أو تقوى محبته أو يخشى سطوته ؛ وقد كان أهل الجاهلية يحلفون بالأصنام التي كانوا يعبدونها من دون الله ، وبالأباء الذين كانوا يتمسكون بعاداتهم دون شرع الله ؛ وكان هذا وذاك أثراً من آثار كفرهم بالله فلما جاء الإسلام - ومهمته الأولى الدعوة إلى التوحيد الخالص ، وطرح الوثنية في جميع صورها ، وبين لهم أن السلطان الذي يرهب ، والتشريع الذي يجب أن يحترم ، والسطوة التي تخشى إنما كل أولئك لله وحده لا يشاركه فيها أحد من خلقه - نهاهم عن الحلف بغير الله ، وقرر لليمين أصولاً عامة يجب اتباعها ، ولا يصح التجول عنها ، ولا التصرف فيها .

الحلف بالله :

وأول تلك الأصول : تحريم الحلف بغير الله ، وقد جاء فيه قوله عليه الصلاة والسلام « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » ؛ وأن ابن عمر سمع رجلاً يقول : لا والكعبة ؛ فقال : لا تحلفوا بغير الله ؛ فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من حلف بغير الله فقد كفر وأشرك » ومن هذا الأصل كان الحلف بغير الله أياً كان ذلك الغير إثمًا يستوجب المقت والغضب ، ويستحق صاحبه التعزير والتأديب ، وهو بعد ذلك لا ينعقد ولا ينفع الحنث فيه إطعام ولا صوم ، وإنما يعرض صاحبه للكفر بالله ، وبشرع الله ؛ وليس له من كفارة سوى التوبة والاستغفار .

والحلف بغير الله على عمومته يتناول الحلف بالنبي والكعبة ، والمصحف ، ويتناول الحلف بالولي والضريح ، وقد شذ قوم ، فشرعوا ما جرى الناس عليه من هذه الأيمان ، وقالوا : إن العرف جرى بها ، والأيمان مبينة على العرف ؟ وإذا صح هذا فقد فتحنا باسم العرف باب العودة إلى أيام الجاهلية التي كانت متعارفة فيما بينهم ، وليس ما يحلف به مما يصح أن يحكم العرف فيه .

نعم ؛ العرف يحكم في معنى المحلوف عليه فقط : وذلك كمن حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكاً ؛ فإنه لا يقع بناء على أن العرف لا يطلق على السمك لحماً . أما أصل اليمين وبماذا يكون ، فمصدره التشريعي معروف ولا قيمة للعرف فيه .

ومرة أخرى لو فتحنا هذا الباب لضاع بالعرف كثير من أحكام الشريعة التي ثبتت بالأحاديث الصحيحة ، وانعقد عليها إجماع الصدر الأول ؛ ومن هذا الأصل أيضاً كان الحلف بالطلاق - كقول الرجل على الطلاق ، أو يلزمني الطلاق - منكراً من القول لم يشرعه الله ، فلا يقع به الطلاق ، ويكون الحالف به متجاوزاً لحُدود الله فيما تحل به عقدة الزواج وفيما يحلف به .

لا تجعلوا الله عرضة لدينكم :

أما الأصل الثاني : فهو أن الأيمان إنما شرعت لإثبات حق أو دفع باطل ، فيجب أن تقدر بقدرها ، وألا يهرع إليها في كل ما عظم أو حقر ، كما يجب ألا تتخذ وسيلة لمنع خير ، أو سلب حق أو ترويج سلعة كاسدة ، أو أخبار كاذبة ، ومن هذا الأصل وجب الحنث على من اتخذ يمينه حجاباً ما نعا من فعل الخير ، وفي ذلك يقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت التي هي خير وليكفر عن يمينه » .

وقد نزل في شأن أبي بكر رضي الله عنه حينما حلف بالله ألا ينفق على أحد

أقاربه ، وقد كان ممن خاضوا في قصة الإفك قوله تعالى : وَلَا يَأْتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۚ « (١) وقد فسر قوله تعالى : وَلَا تَجْمَعُوا لِلَّهِ غُرُضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ « (٢) - بالنهي عن اتخاذ اسم الله مانعاً من فعل الخير والتقوى والإصلاح بين الناس ، كما فسر بالنهي عن كثرة الإيمان ، حتى لا ينزلق المؤمنون إلى مكانة الحلاف الذي قال الله فيه : « وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ » (٣) .

وليس من شك في أن كثرة الإيمان واشتغال الإنسان بها مما يضعف ثقة الناس فيه بعد أن تضعف ثقته في نفسه ، ومتى ضعفت ثقة المرء بنفسه وتبعها ضعف ثقة الناس فيه لم يبق له شيء من كرامة المؤمنين .

كفارة اليمين :

أما الأصل الثالث : فهو أنه متى كانت اليمين شرعية على النحو الذي قلنا ، وكانت صادرة عن قصد وروية وعقد قلب ، وفات على الحالف فعلاً المحلوف عليه - فإن الله قد رحم عباده وشرع لهم ما يكفر ذنب الحنث في اليمين .

والكفارة هي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، والإطعام هو ما يشبع ، والكسوة هي ما يستر البدن ، ومرجع ذلك إلى العرف ، فإذا عجز الحالف عن أحدهما انتقل إلى صوم ثلاثة أيام ، ويكفي صومها متفرقة ولو يوماً في كل أسبوع ، والأفضل أن تكون متصلة ليكون أثرها في تهذيب النفس أقوى وأعظم . ومن

(١) الآية ٢٢ من سورة النور . (٢) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٠ من سورة القلم .

هذا الأصل يتبين أن الإيمان التي تجرى على اللسان وليست صادرة عن عقد قلب -
كقول الرجل لأخيه : لا والله ، وبلى والله - لا وقوع فيها ولا تكفير لها ؛ إذ
هي من لغو اليمين الذي لا يؤاخذ الله به .

أصول يجب أنه ترمي :

هذه هي الأصول التي يجب على المؤمنين أن يأخذوا أنفسهم بها في أيمانهم ،
وأن يرفعوا بأنفسهم عن أهوائهم في الحلف بما يشاءون ، وليذكروا دائماً قوله
تعالى : « وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ
النَّاسِ » (١) وقوله : لَا يُؤْخَذُ كُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ
يُؤْخَذُ كُمْ بِمَا قَدَّمْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ
أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَآخِظُوا أَنْفُسَكُمْ فَكَذَلِكَ
يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » (٢) .

فإلى هؤلاء الذين امتلأت قلوبهم بعظمة غير الله والخوف من الأضرحة
والخلوقات ، فحلفوا بها ، وتركوا الحلف بالله ، وإلى هؤلاء الذين اتخذوا اليمين بالله
مانعاً من فعل الخير وصلة الأرحام ، والذين اتخذوا اليمين سبيلاً للطلاق ، وترويج
السلع الكاسدة وتضييع الحقوق الثابتة وخدش الأعراض المحترمة - إلى هؤلاء
جميعاً - أوجه هذا الحديث ، وأسأل الله لي ولهم التوفيق والهداية ، وهو يهدي
من يشاء إلى صراطه المستقيم .

(١) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة . (٢) الآية ٨٩ من سورة المائدة .

النذر

عجل السيد .. وفول السيدة

وهذا صنف من المشروعات الإسلامية، اتجه به كثير من المسلمين إلى غير وجهه، واتخذوا منه - بزعمهم - سبيلا لصرف المقادير الإلهية عما يخشون أن تكون قد تعلق به ، من مكروه ينزل بالنفس ، أو المال أو الولد ، إلى ما يرجونه من محبوب فيها ومرغوب . ثم اشتطوا فيه وأسرفوا ، فأضافوه في أقوالهم وأفعالهم إلى غير الله ، الذي بيده مقاليد كل شيء ، والذي شرعه - حين شرعه - منسوبا إليه وحده ، يلتزم باسمه ، ويعمل باسمه ، ويقصد به وجهه الكريم ، دون أن يكون لأحد من خلقه شبهة فيه ، من اسم أو رسم .

وذلك الصنف هو المعروف في الإسلام باسم « النذر » شرعه الله طريقا من طرق التقرب إليه إبتغاء مرضاته ، يلتزمه الناس بأنفسهم ، ومحض إرادتهم ، وخالص نيتهم في زيادة التقرب إليه سبحانه . ولكنهم قد توسعوا فيه بالشهوات والأهواء ، والفتاوى الشخصية !! وندروا ، إن نجاح ولدكم في الامتحان ، أو نجاحكم في الانتخاب ، أو شئ من مرضهم ، أن يكون ولد البقرة للسيد البدوي ، أو يصنعوا للسيدة « فولها السنوي » ويقيمون بالعجل أو الفول « ليلة صاحبة » ، تدعى لها « الدراويش » وأرباب الطرق ، ويهتفون فيها باسم « السيد » أو « السيدة » .

وفي هذا الصنيع ، يتسرب الشك إلى بعض العقلاء ، ولا يتقبلونه باطمئنان : يشكون في مشروعيته ، ويشكون في أنه « النذر » الذي طلب الله للوفاء به ،

ومنح الموفين به درجة الأطهار الأبرار ، يتسرب الشك إليهم فيسألون : هل هو نذر شرعى يجب الوفاء به ؟ وهل يتعين فيه أن يذهب الناذر بما نذر من « عجل أو فول » إلى مكان الولي الذى نذر باسمه ، ويوزعه على أحلاس الضريح العاكفين حوله ؟ وهلا يجوز له أن يبيعه ويصرف ثمنه على الفقراء والمساكين بدل التزام عينه ؟ وهلا يجوز له أن يصرف ثمنه فى مهام يحتاجها لنفسه ، ولأولاده من كسوة أو نفقة ، أو آلة زراعته ، أو بند أرضه ؟ ثم يكون ديناً لله فى ذمته ، يقضيه إذا أسر ؟ .

وأخيراً يسألون : عن المصرف الشرعى للنقود التى توضع فى صناديق الأضرحة بنية التقرب إلى الله ، عن طريق صاحب الضريح ، أتصرف على ترميم الأضرحة وإضاءتها وفرشها وتزيينها ، أم تصرف على خدمتها وموظفى مساجدها ، أم إن هناك جهة أخرى ، هى أحق بالصرف فيها من هاتين الجهتين ؟ .

* * *

نادر من تمحيص المشروع :

هذه أسئلة يتجه بها كثير من العقلاء إلى أهل العلم بأحكام الله ، فيما يتعلق بالنذور الشائعة بين الناس ، وحق لهم أن يسألوا ، لأنهم يريدون التقرب إلى الله ، والتقرب إلى الله لا يكون إلا بما يعتقدون أن الله قد شرعه ، وكثيرا ما يجرى الناس على عادات موروثة تأخذ صفة الذبوع والاشتهار ، ويفعلونها على أنها مشروعة ، وهى ليست بمشروعة ، ولا لها فى التقرب إلى الله حساب ، وإذن ، فلا بد من التمييز ، ولابد من إرشاد الناس وهدايتهم ، إلى المشروع وتخليصه من غير المشروع .

وعلى أهل العلم بأحكام الله - بمقتضى وضعهم ورسالتهم ، وبمقتضى العهد الذى

أخذ عليهم - أن يبينوا أحكام الله على وجهها ، دون تأثر بموروث فاسد ، وإن طال أمدّه ، ودون محاولة لتصحيحه وإلباسه ثوب المشروع ، مجاملة للناس ، ومجارة للأهواء .

وهذه كلمات أبين بها ما أعتقد مشروعا في النذر ، وأرجو ألا تأخذ بعض الناس فيها العزة بالإثم ، فالحق أحق أن يتبع ، والظن لا يغنى عن الحق شيئا

النذر شره قديم :

والنذر أسلوب قديم من أساليب التقرب إلى الله ، حكاه الله سبحانه عن امرأة عمران أم مريم « إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » (١) وحكاه عن مريم نفسها حينما اقترب منها الوضع ، وأمرها به « فَإِذَا تَرَيَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا » (٢) .

النذر في الجاهلية :

وقد تصرف فيه أهل الجاهلية بالشهوات والأهواء والمعتقدات الفاسدة ، التي شذوا بها عن الفطرة ، في التحليل والتحريم بغير ما لم يأذن به الله ، تصرفوا فيه ، فجعلوه لأهلهم ، التماسا لشفاعتهم عند الله ، وليقربوهم إليه زلفى ، « وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (٣) .

(١) الآية ٣٥ من سورة آل عمران . (٢) الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٣) الآية ١٣٦ من سورة الأنعام .

النذر في الإسلام :

ولما جاء الإسلام ، أقر النذر على وضعه الأول : طاعة الله ، فلا يكون لغيره ، ولا يكون بمعصيته . ومن هنا ، كان النذر في الإسلام لغير الله باطلا وحراما ، لا يجب الوفاء به ، ولا يثاب الناذر عليه ، إن لم يؤخذ به ، ولا يشفع في صحته وحله ما يقوله بعض « المفتين » إنه لله في النية والقلب ، والأعمال بالنيات . لأن صيغته وظروف فعله ، وشواهد حال الناذرين ناطقة بأن لغير الله فيه نصيبا ، أقله ، أن يقوم « الولي » بدور الوساطة في المحبوب والمرغوب بين الله والناذر ، وهذا وإن لم يكن شركا بالنية والقلب ، فهو شرك في القول والفعل ، ومن شأن العبادة المقبولة ، أن تكون لله في النية والقول والفعل جميعا « إياك نعبد ، وإياك نستعين » .

أهمية السائلين :

وإذن ، فالنذر الشرعي الذي يجب الوفاء به ، هو ما كان باسم الله وحده ، ومتجها به لله وحده ، وهذا هو جواب السؤال الأول .

وإذا كان التقرب إلى الله ، لا يختص بمكان دون آخر ، وكان تخصيص العبادة بالمسكان أو الزمان ، لا يعرف إلا من قبله سبحانه ، كان للناذر - بعد أن يكون النذر لله - أن يصرف نذره في قريته ، أو في حيه ، وأن يطعمه فقراءها ، بل هم به أحق وأولى من غيرهم ، وهذا هو جواب السؤال الثاني .

وكذلك إذا رأى الناذر ، أن صرف ثمن النذر أنفع للفقراء ، أو طرأت عليه ضرورة احتاج في دفعها إلى ثمنه ، كان له أن يبيعه وأن يصرف ثمنه على الفقراء أو في حاجته ، ويكون في الحالة الثانية ديناً عليه في ذمته يقضيه إذا أيسر ، وهذان هما جوابا السؤالين الثالث والرابع .

صناديق النذور :

أما النقود التي توضع في صناديق الأضرحة ، فمصرفها أولا الفقراء والمساكين ، وجهات البر والمصالح العامة ، وليس منها ، ترميم الأضرحة وإضاءتها وفرشها وتزيينها ، وأن ذلك كله غير مشروع . نعم ، يصح الصرف منها على ترميم المساجد ، وعلى خدمتها الفقراء الذين لا تفي رواتبهم بمعيشتهم .

ويجب أن ينظر إلى هذه الصناديق كخزائن عامة وضعت في أماكن عامة وهي « المساجد » لا « الأضرحة » ليضع فيها أرباب الخير ما تجود به نفوسهم لله وفي سبيل الله ، لا « للأضرحة ولا لأصحابها » .

ويجب مع هذا ، أن يتولى حفظها ، وصرف ما فيها ، وتعيين جهاته ، أناس معروفون بتقوى الله في مال الله ، ولا تعرف الصلوات الشخصية ، أو الاعتبارات الفاسدة ، سيلا إلى قلوبهم .

كلماته :

هذه هي أجوبة السائلين عما يتعلق بالنذر ، وأحب أن أختم هذا الحديث بكلمتين ، يحذر ياخواننا المسلمين أن يتفهوما ، وأن يكونوا على ذكر منهما ، وإيمان بهما ، لتكون صلتهم بالله في شرعه وعبادته ، على ما رسم ، وعلى ما يحب ويرضى .

إحداها : أن أولياء الله ، الذين يعرفهم الله ، ويعرفون الله ، يرضيهم ما يرضى الله ، ويغضبهم ما يغضبه ، وأنهم قد تقربوا إليه ، وأعد لهم درجات عنده بفعل ما شرع ، وأنهم يحبون من الناس أن يتقربوا إليه بما تقربوا هم به إليه ، ويغضبهم

ويضاعف غضبهم أن يرفع الناس اليهم أكف الضراعة ، أو يلتزموا باسمهم نذراً أو طاعة .

أما الكلمة الثانية ، فهي أن النذر عبادة وطاعة يتقرب به العبد إلى ربه ويؤكد به معنى العبودية الخالصة ، فلا ينبغي أن يكون مذكوراً باسم غيره ، ولا أن يكون فعله مشروطاً على السيد المعبود ، فيكون مقابلة ومبادلة ، ينزل كثيراً عن درجة العبادة ، ولا يصل بصاحبه إلى درجة العابدين الأبرار ، وقد صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : إنما النذر ما ابتغى به وجه الله ، وأنه لا يرد شيئاً .

أما بعد :

فهذه هي أحكام النذر ، أقدمها لإخواننا المسلمين ، قياما بواجب البيان ، وخير لنا ولهم أن يتحروا في نذورهم - إذا أرادوا - ما شرع الله ، وأن يوفوا بها على وجهها المشروع ، فيكون لهم ثواب المخلصين ومنزلة العابدين المقربين .
والسلام على من اتبع الهدى .

الكفارات وفائدتها في المجتمع

ما الحكمة في تشريع الكفارة ؟ وما السر في تخصيص أفعال معينة لتكفير ذنوب معينة ؟ .

الكفارة:

أن الإنسان بما ركب فيه من قوى الشهوة والغضب ، عرضة للوقوع في الذنوب والسيئات بمخالفة أوامر الخير والطاعات ، ولا يسلم من ذلك إلا بعصمة من الله تحول بينه وبين شهوته وغضبه . ومن رحمة الله بالمؤمن أن شرع له وسائل كثيرة إذا فعلها وقام بها على وجهها ، طهرت نفسه من أدران المعصية السابقة ، وقويت على طرد بواعث المعصية اللاحقة ، وبذلك يحصل على علاج ما وقع ، وعلى الوقاية مما يتوقع . ولو تنبه المؤمن إلى تلك الوسائل العلاجية الوقائية ، وامتلأ إرشادها ، لأقبل على الله طاهرا نقياً ، وراضياً مرضياً ، ولأقبل الله عليه ، عفوا كريماً ، غفورا رحماً .

وهذه الوسائل التي شرعت علاجاً للذنوب ووقاية منها ، هي المعروفة في لسان الشرع باسم « الكفارة » وهي بالاستقراء والتتبع لمواضعها ، نوعان : نوع عام لم يخص بذنوب معين ، ولا بوسيلة معينة . ونوع خاص ، خصصت فيه وسائل معينة لذنوب معينة .

ومن النوع الأول ، الصبر على المكروه ، يصيب الإنسان في بدنه أو ماله أو ولده « ما من مسلم يصيبه أذى ، شوكة فما فوقها ، إلا كفر الله بها سيئاته ، وحط عنه ذنوبه كما تحط الشجرة ورقها » .

ومنها الحسنات ، يفعلها المسلم بعد السيئات : « **إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا آلَافَ رَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ** » (١) .

ونجد هذا النوع كثيرا في القرآن الكريم ، وفي الأحاديث النبوية الصحيحة .

الكفارات الخاصة :

أما النوع الثانى ، وهو المعروف فى إصطلاح الفقهاء من كلمة « كفارة » عند الإطلاق فهو الأفعال التى نص عليها القرآن الكريم ، أو السنة الصحيحة ، طريقا لتكفير ذنوب نص عليها أيضا فى الكتاب أو السنة ، وجاء من ذلك فى القرآن الكريم جملة أنواع لجملة مخالفات ، فمن ذلك ، كفارة اليمين ، وآيتها قوله تعالى فى سورة المائدة « **لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ، وَلَكِنْ يُؤَخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ، فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَتُوا نِيَّتَكُمْ** » (٢) . وبذلك وجب على المسلم إذا حلف بالله على شىء يفعله ، ثم لم يفعله . أو بدا له أن عدم فعله خير ، فإن الشارع يطلب منه كفارة لهذا الحنث الذى لم يحافظ به على جلال اسم الله الكريم ، ويجب عليه أن يفعل الكفارة مرتبة كما جاء فى الآية ، ولا صيام إلا بعد العجز عن الإطعام أو الكسوة .

ومن هذا النوع ، كفارة القتل الخطأ ، وهى المذكورة فى سورة النساء بقوله تعالى « **وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ** » (٣) .

(١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة . (٢) الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٩٢ من سورة النساء .

وبذلك وجب على المسلم إذا قتل امراً خطأ ، فإنه يجب عليه فوق الحق المدني ، وهو الدية المسجلة إلى أهل القتل ، كفارة لذنوب الشرع وعدم التأني والاحتياط ، ويجب أن يفعلها كما هي مرتبة في الآية : تحرير رقبة إن وجدت ، وإن لم توجد فصيام شهرين متتابعين ، ولا إطعام فيها .

كفارة الظهار :

كان الرجل في الجاهلية إذا قصد تحريم زوجه على نفسه ، قال لها : أنت على كظهر أمي وكانت بذلك تحرم عليه ولا تحمل له أبداً . ولما جاء الإسلام عدل هذا التقليد ، واعتبر تلك الكلمة زوراً من القول ، وذنبا من الزوج ، روع به زوجته ، وهو المسمى في اصطلاح الفقهاء بالظهار ، واستقر حكمه في الإسلام على أن الزوجة لا تحرم به ، وإنما يلزم الرجل إذا أراد أن يرجع إلى زوجه ويتصل بها ، أن يكفر عن تلاعبه بمنكر القول وزوره .

وفي هذا الشأن ، وفي كفارته ، نزلت الآيات الأربع التي افتتحت بها سورة المجادلة ، وكان لنزولها حادثة حال بين من جرى بينهما هذا الظهار ، وفي القصة كثير من وجوه العبر ونواحي الرحمة التي ينظر الله بها إلى عباده ، وخاصة من يقع منهم في ضيق ، أو يحيط به كرب ، أما الآيات الأربع فهي قوله تعالى : « قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَ كُفَّائِنَ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ... الآيات » (١) .

المجادلة وزوجها :

كانت خولة بنت ثعلبة زوجا لأوس بن الصامت ، فغضب منها لشأن ما ،

(١) أول سورة المجادلة :

فرمى في وجهها بتلك الكلمة الماثورة (أنت على كظهر أمي) وكانت تلك الكلمة من طلاق أهل الجاهلية ، ثم قال لها بعد أن هدأت ثورته وسكن غضبه : ما أظنك إلا قد حرمت على ، فقالت : والله ما ذاك بطلاق . وأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصت عليه أمرها مع زوجها : إن أوسا تزوجني وأنا شابة ، مرغوب في ، غنية ذات أهل ومال ، فلما خلا سني ، وأفنى شبابي ، وتفرق أهلي ، ظاهر مني ، وقد ندم . فهل من شيء يجمعني وإياه ؟ فيجيبها الرسول بقوله : ما أراك إلا حرمت عليه ، ولم ينزل على في شأنك شيء ، فتعيد قولها للرسول ، ويعيد الرسول لها قوله ، وأخيرا اتجهت إلى الله شاكية ضارعة : رب إليك أشكو فاقتي ووحدي وما يشق على من فراق زوجي الذي هو أبو ولدي وأحب الناس إلي . رب إنك تعلم أن لي منه صبية صغارا ، إن ضممتهم إلي جاعوا وإن ضممتهم إليه ضاعوا ، وأخذت ترفع رأسها إلى السماء وتقول : اللهم أشكو إليك ، اللهم فانزل على لسان نبيك ما به تفريج كربى . وما كادت تفرغ من شكواها لربها ، وهو عالم بسرها ونجواها ، حتى نزل على الرسول الوحي بهذه الآيات الأربع ، فطلب منها دعوة زوجها فدعته ، فتلا عليه رسول الله الآيات . ثم قال له : هل تستطيع العتق ؟ فقال لا والله . فقال له : هل تستطيع الصوم ؟ فقال لا والله ، إني إن أخطأتني الأكل في اليوم مرة أو مرتين ، كل بصرى وظننت أني أموت ، فقال له : أطعم ستين مسكينا فقال : ما أجد إلا أن تعينني بمعونة وصلة ، فأعانه الرسول وتصدق بما أعانه على ستين مسكينا . وكان هذا أول ظهار في الإسلام ، وبه استقر حكم الظهار على أنه ذنب يحرم على الرجل الاتصال بزوجه إلى أن يكفر على هذا النحو الذي بين في الآيات .

عمر وحرمة بفت تعلية :

وقد امتدت حياة المجادلة في زوجها ، والتي عدل بشكواها تحم الظهار ، ونزل

التعديل في القرآن ، ونوه بشأنها فيه « خولة بنت ثعلبة » إمتدت حياتها إلى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان من شأنه معها مما يدل على مكانتها عنده ، وعظم تقديره إياها : أنه مر بها ذات يوم وهو راكب دابته والناس حوله ، فاستوقفته طويلا ، ووعظته كثيرا ، وكان مما قالت : يا عمر ، قد كنت تدعى عميرا ! ثم قيل لك يا عمر ! ثم قيل لك ، يا أمير المؤمنين ! فأتى الله يا عمر ، فإنه من أيقن بالموت ، خاف العذاب ، وبعد أن فرغت عن عظمتها لعمر ، ومشى بمن معه ، قيل له : يا أمير المؤمنين ، أتقف لهذه العجوز هذا الموقف ؟ فقال عمر : والله لو حبستني من أول النهار إلى آخره لما تحركت إلا للصلاة المكتوبة ، أتدرون من هذه العجوز ؟ هي خولة بنت ثعلبة ، سمع الله قولها من فوق سبع سموات ، أسمع رب العالمين قولها ولا يسمعه عمر ؟ وهكذا تسمو التقوى بأصحابها ، ويصل الرشيد الكامل بأصحاب الحكم والسلطان إلى تقدير أهل التقوى والمغفرة ، فرحم الله عمر ورحم الله خولة .

الحكمة في تصريع الكفارة :

هذه هي الكفارات ، وبهنا الآن أن نعرف أن الشارع الحكيم حين قررها محو الذنوب وعلاجا للأخطاء التي يقع فيها المسلم ، قد قصد إلى أن يحتفظ المسلم بالروح المعنوية في علاقته بربه ، فلا يقطع أمله من الله في أى حال ، حتى في حال الذنب والعصيان . وليس من ريب في أن المرء إذا أذنب ثم راجعه ضميره ، تمنى لو أن شيئا من الأشياء محو عنه هذا الذنب لافتدى به وقدمه في سبيل ظهره طائعا مختارا ، فرحا مسرورا ، وبهذا قضت الحكمة الإلهية أن يكون لذنوب المؤمنين كفارة تغطيه وتمحو آثاره ، فيعود العبد إلى ربه بفعل الكفارة صاقيا مطمئن القلب ، مستريح الضمير . ولا يظل الذنب عالقا بعنقه يفسد ما بينه وبين ربه .

ولقد كان في متسع عفو الله ومغفرته أن يجوع عن عبده هذا الذنب دون شيء يفعله العبد . ولكن يريد أن تكون تزكية نفسه ، وطهر قلبه بشيء يبذله في مقابلة نحو الذنب توجيهها له نحو العمل ونحو البذل ونحو الطاعة « مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ » (١) .

الحكمة في تخصيص أفعال معينة للتفكير :

وبالنظر في أنواع هذه الكفارات ، نجد أنها لا تخرج في جملتها على ثلاثة أشياء : تحرير الرقيق إن وجد ، والصوم ، والبر بالفقراء . وليس من ريب في أن أى واحد من هذه الثلاثة يحقق للمجتمع بالكفارات أنواعا من الفوائد الاجتماعية تعود عليه بكثير من البر والخير والسمو ، وترفع من شأن الإنسانية إلى درجة التهذيب والتضامن الاجتماعي الذي يحقق التعاطف والتراحم بين بني الإنسان .

فتحرير الرقيق باب واسع من أبواب الحرية ، فتحه الشارع في الكفارات على مصراعيسة ليضم به إلى المجتمع الإنسانى أعضاء نافعين ، يحيينهم بعد موتهم الأدبي ، ويحقق لهم بالعتق شخصيتهم القانونية ، وما الرق في واقعة الاموت أدبي وما الحرية في واقعها الحياة . وقد بلغت عناية الإسلام بهذا النوع من الأحياء الأدبي أن أدخله في معظم الكفارات وجعله مصرفا من مصارف الزكاة ، وجعله إحدى العقبتين اللتين إذا اقتحمتها المؤمن أمن عذاب الله وغضبه .

وفي العتق حين يكون كفارة للقتل الخطأ معنى آخر ، وهو تعويض المجتمع عن النفس المقتولة بإحياء نفس أخرى هي نفس العبد الرقيق ، تشاركه في تحمل أعباء الإنسانية ، ولعله يجدى عليها بشخصيته الجديدة خيرا كثيرا .

أما الصوم فلا يخفى ما فيه من تهذيب النفس ، وتقويم الخلق ، والتعويد

على الصبر ، وضبط الإرادة في تحمل الشدائد ، واستقبال الآلام بقوة وعزيمة
وما أشد حاجة الأمم إلى تسليح أبنائها بهذه المعاني التي تعد لهم لمكافحة الطوارئ
ومصارعة الأحداث .

أما البر بالفقراء فهو من أسمى مطالب الإسلام ، فكتاب الله يحض عليه بكثير
من الأساليب المختلفة ، ولا نكاد نجد سورة من سورته تخلو عن التصريح بسمو البر
بالفقراء والمساكين . وكذلك كانت تعاليم الرسول وأحواله أمثلة عليا في الحض
على إطعام الطعام والبر بالفقير والمساكين .

كان عليه الصلاة والسلام أجود الناس بالخير ، يمينه كالريح المرسلة ، يهب تارة
ويتصدق تارة ، ويهدي ثلاثة ، ويقرض فيرد أكثر منه وأفضل ، وكذلك
كان أصحابه على مثل حاله من الجود والبر ، وهذا أبو موسى يحدث ، أن رسول الله
يقول : « إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم في المدينة ، جمعوا
ما كان عندهم في ثوب واحد ثم أقسموه بينهم بالسوية ، فهم مني وأنا منهم »
وحسب أصحابه في هذا المقام قوله تعالى في شأنهم « يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ
وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ
بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوَقِّ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » (١)

أما بعد : فهذا نوع من وجوه الحكم التشريعية ، عرفها المسلمون الأولون ،
وأمتلأت بها نفوسهم وكانت من مقاصدهم في حياتهم ، فارتقت عن طريقها
جماعتهم . وامتد سلطانهم وعز حانئهم . وهكذا تتصل جميع العبادات الدينية
اتصالا وثيقا بشئون الفرد فتسعده ، وشئون المجتمع ترفعه . ونسأل الله أن يصرنا
بهديه ، وأن يرشدنا إلى حكم تشريعه ، وأن يوفقنا لاصلاح دنينا بأسرار ديننا .

في الأسرة والأحوال الشخصية

علاقة الخاطب بمخطوبته

ما هو الحد الذي يبيحه الشرع للخاطب ل يتمتع بمخطوبته قبل أن يعقد القرآن .
وهل يجوز له تقييلها ؟

* * *

آثار الخطبة في الشريعة :

الخطبة هي أن يطلب الرجل من المرأة أو وليها أن يتزوجها ، فإذا وافقت أو وافق وليها تمت الخطبة ، وكانت بمثابة اتفاق مبدئي على أنها تكون له ويكون لها .

ومن آثار هذا الاتفاق أنه يحرم على غير الخاطب أن يخطبها على خطبته ، وفي ذلك قال عليه السلام (المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر) .

وقد أخذ بعض الأئمة من هذا النهي أن زواج الخاطب الثاني باطل ، لا تحل به المرأة ، ويجب فسخه ، ولكن مع هذا لا تحل المخطوبة للخاطب إلا بإجراء العقد الشرعي المستوفي لشروط الصحة الشرعية ، وجملة ما يعتبر فيه : أن يحصل إيجاب وقبول منهما ، أو من وكيليهما ، أو من أحدهما ووكيل الآخر ، وأن يكون ذلك معلناً بمحضر شاهدين رجلين أو رجل وامرأتين على الأقل ، فإذا لم يجر بينهما العقد ، أو جرى بينهما فقط دون إعلان بالشهود ظلت المرأة أجنبية من الرجل ،

وظل الرجل أجنبياً من المرأة ، لا يحل لأحدهما من صاحبه شيء مما يحل بين الرجل وزوجه ، فتحرم القبلة وتحرم الخلوة ويحرم أن يتبادلا نظرات الشهوة والمتعة .

إسالة فهم الخطبة :

وليست الخطبة أكثر من وعد بالتزوج . وحل التمتع إنما هو من آثار العقد ، فما لم يحصل العقد لا يحصل الحل .

وقد أساء قوم فهم خطبة وقالوا إنها مقدمة الزواج فيباح بها مقدمة ما يبيحه الزواج ، وبذلك استباح الخاطبان أن يختليا وأن ينفردا في التنزه والسينما ، بل استباحا تبادل القبل ، وجعلوا كل ذلك من دلائل الوثام والمحبة ، وكثيرا ما اقترفا في ظلمة هذا الفهم الفاسد ما لم يبيحه الشرع والدين ، وظهر أمرهما فيه ، فانفصمت بينهما المعروة ، وفسدت الخطبة ، وعدل الخاطب عن خطبته ، وعادت الخطوبة إلى بيتها تحمل إثمها في أحشائها ، وتحمل من أوزار الخزي ما ينوء به شرفها وشرف أسرتهما . وكانت وصمة عار أبدى لا يمحي أثرها من الجبين ، ولعل فيما تقرأه ونعلمه من حوادث الخاطبين والخطوبات التي يجرها الاختلاط ورفع الحجب ما يضيء لنا السبيل في قبح هذه العادة المفقودة ، التي تسربت إلينا من عادات قوم لا يؤمنون بدين ، ولا يكثرثون بشرف ، ولا يفهمون من سعادة بناتهم سوى أن يحصلن على طريق يجمعن به المال .

تعارف للاختلاط :

نعم . نظرت الشريعة الإسلامية إلى أن الزواج ميثاق غليظ ، وعهد قوى ، به ترتبط القلوب ، وتسكن النفوس ، ويتعاون الزوجات على تكوين أسرة عبادها المودة والرحمة ، ومن هنا نذبت الطرفين إلى التعارف الذي يرشد إلى اتجاه القلوب

فأباحث أن ينظر كل منهما إلى صاحبه نظرة التعارف فقط ، وأباحث أن يجتمعا
المرّة والمرات ومعهما الأهل والأقارب وفي ذلك يقول عليه السلام (إذا خطب أحدكم
المرأة فقدّر أن يرى منها بعض ما يدعو إلى زواجها فليفعل) وقال البغيرة بن شعبة
وقد خطب امرأة (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) ومعناه أنه أجدر أن
يحصل بينكما الموافقة والملازمة ، فالأرواح جنود مجنّدة ما تعارف منها ائتلف ،
وما تناكر منها اختلف .

فسخ الخطبة

تلقيت رسالة من طالب حقوق يسأل فيها عن حكم الرجوع عن الخطبة ويقول في خطابه : من المتفق عليه في الشريعة الإسلامية أن قراءة الفاتحة عقد ، فإذا ما اتضح بعد ذلك لأهل العروس سوء سلوك الزوج ، وشراسته طباعه بأدلة قاطعة لا يرقى إليها الشك ، وفسخت بذلك الخطوبة ، فهل هناك مسئولية دينية في ذلك ؟ .

ماهى الخطبة وعقبتها ؟ :

يعتقد السائل أن قراءة الفاتحة عقد ، ويسأل عن حكم فسخ الخطبة إذا ما اتضح أن الخاطب سىء السلوك . ونظراً إلى أن كثيراً من الناس يفهمون الخطبة على غير وجهها الشرعى ، ويرتب الخاطبان عليها تصرفات لا تسمح بها الشريعة ولا تقرها رأيت تعميماً للفائدة ، وإرشاداً لحكم الله في ذلك أن أتخذ من هذا السؤال حديثاً عن الخطبة ، وعن وضعها الشرعى ، وعن حكم الرجوع فيها . وكلنا يعلم أن الخطبة هى أن يطلب الرجل الزوج بالمرأة ، وأن هذا الطلب قد يوجه إليها مباشرة . وقد يوجه إلى أحد من أسرتها ، كأبيها ، أو أمها ، أو أخيها ، على حسب المتعارف بين الناس في ذلك .

وقد جاءت الخطبة في القرآن الكريم بعد بيان عدة المتوفى عنها زوجها
« وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا رَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ » (١) .

ومن هنا كانت الخطبة مجرد اتفاق مبدئي على الرضا بالتزويج ، وكثيراً ما يقصد الطرفان بعد تحقق الرضا إعلانه بإقامة حفل صغير أو كبير ، يحضره الأهل والأقارب والأصدقاء وتقدم فيه للمخطوبة الهدية المعروفة باسم « الشبكة » ويقتصر الأمر في الحفل على ذلك ، وقد تقرأ فيه الفاتحة تاً كيداً لهذا الاتفاق ، وينتهي الحفل وينصرف الناس دون أن يدور في نفس أحد أن العقد قد حصل أو أن فلانا تزوج بفلانة . وقد أخذ هذا الحفل في ألسنة الناس ، اسم « حفلة الخطوبة » .

وقد ذكر الله العقد في آية تالية للآية التي ذكرت فيها الخطبة ، فقال « وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَبُ أَجَلَهُ » (١) والمعنى إرجاء العقد حتى تخلص المخطوبة من تبعات الزواج السابق إذا كانت قد سبق لها زواج .

العقد غير الخطبة وجوذاً وشرعاً وعرفاً :

وبهذا كان الوضع الوجودي والشرعي والعرفي للخطبة غير الوضع الوجودي والشرعي والعرفي للعقد ، فهي إذا كانت طلب الزواج والاتفاق عليه ، فإن عقدة الزواج هي الحالة الشرعية التي تنشأ بين الزوجين بالإيجاب والقبول عن طريق تبادل الكلمتين المعروفتين ، وما مائلهما ، وهي : زواجتك ، وقبلت . وبالإيجاب والقبول هكذا ، وأمام الشهود يتم العقد ، ويحصل الارتباط الشرعي بين الزوجين ، وتقوم بينهما الحياة الزوجية بجميع آثارها وأحكامها .

ومن هنا لم تكن الخطبة ، ولا الفاتحة المقترنة بها عقداً يبيح للخاطبين ما يبيحه العقد الشرعي بين الزوجين . وقد ذكرنا من قبل أن كثيراً من الناس أساءوا فهم

(١) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

الخصبة ووضعها الشرعى ، فجعلوها عقداً أو كالعقد ، واستباح بها الطرفان ، وأبيح لهما أن يختلطا اختلاطاً ، ترفع فيه الحجب ، وتحل القيود ، وكثيراً ما جر هذا التصرف الولايات على الفتيات وأسرهن . وكثيراً ما أعقبه إعراض الخطابين عن المخطوبات ، وعنست به الفتيات .

التعرف المشروع :

ان الإسلام دين الخلق والكرامة ، ودين الألفة والمحبة ، وقد أباح للخطابين أن يتعرف كل منهما على صاحبة بما لا يجر هذه الولايات ، ويحقق في الوقت نفسه لكل منهما ما يجب في صاحبه ، أباح ذلك بالرؤية الكريمة ، والمحادثة المؤدبة ، والإجماعات المهدبة في ظل من الأهل والإرحام : وقد جاء ذلك في أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم ير الإسلام أن تظل المخطوبة في خدرها وألا يراها خاطبها إلا ليلة الزفاف ، ولم ير أن ترفع بالخطبة حواجز الحرمات ، وكان بهذا وذاك حداً وسطاً لا إفراط فيه ولا تفريط ، وهكذا يجب أن يفهم الناس الخطبة ، فيسلم الزوجان من نكسة المفاجأة ليلة الزفاف ، وتسلم المخطوبة من شر الإسراف في المخالطة .

المدول عن الخطبة :

أما المدول عن الخطبة وفسخها بعد تمامها ، فإن كان كما يقول السائل لتبين سوء السلوك ، وشراسة الطباع ، فإنه يكون أمراً مطلوباً شرعاً ، حرصاً على سلامة الحياة الزوجية من عبث الأخلاق الفاسدة ، وإن مراعاة الأخلاق ، وبناء الزواج عليها لمن أهم ما يعنى به الشارع في تكوين الأسرة ، وكثيراً ما حثت الشريعة على تنخير أرباب الخلق والدين .

وإن فسخ الخطبة في هذه الحالة اتقاء لضرر ، قد يعسر العمل على زواله ، وتنشأ به الأسرة وفي جسمها عناصر الزعزعة والاضطراب ، والكيد والانتقام ، وبذلك يكون الزواج جحيماً لاسكننا ، وبغضاً لامودة ، ونقمة لارحمة ، وقد أباح الشارع ، بل طلب أن يحنث الإنسان في يمينه إذا تبين له أن المصلحة والخير في نقضه ، وفي ذلك يقول الرسول « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » .

وإذا جاء ذلك في اليمين فإنه - من باب أولى - يجوز في الإتفاق المجرد عن اليمين متى تبين أن الخير في نقضه .

الفسخ المحرم :

أما فسخ الخطبة لمجرد ظهور خاطب مالى ، أو صاحب مركز عظيم ، فهو حرام عند الله ، وهو في الوقت نفسه مغل بالشرف والكرامة ، وينزل بالفتاة إلى مستوى السلع ، تعرض في الأسواق لتباع بأعلى الأثمان ، وهو بعد هذا وذاك نقض للعهد الذى حرمه الله ، والذى يقول فيه « وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا » (١) .

ونصيحتى لهؤلاء الذين يعتبرون الخطبة عقداً يبيح لهم ما يبيحه عقد الزواج . ولهؤلاء الذين لا يعنيه فى زواج فتياتهن سوى المال الزائل ، والجاه الزائف نصيحتى لهؤلاء وهؤلاء أن يققوا فى تزويج أبنائهم وبناتهم عند حكم الله وإرشاده وأن يتخيروا لهم رضى الدين والخلق .

(١) الآية ٣٤ من سورة الإسراء .

عقد الزواج في شهر المحرم

كلما اقترب شهر المحرم وتهيا الناس للدخول فيه اتجه كثير منهم إلى أهل العلم « بالحلال والحرام » يسألونهم عن حكم عقد الزواج فيه : أحلال هو ، فيقدموا عليه أم حرام فيرجثوا حتى يمضي ؟ .

ويقول أحدهم فيما كتب إلى : إني قد اعتزمت إجراء عقد الزواج على خطيبي في شهر أغسطس ، نظراً إلى أنه الشهر الذي أحصل فيه على إجازتي السنوية من التدريس وملحقاته ، وكذلك هو الشهر الذي تحصل فيه خطيبي « المدرسة » أيضاً على إجازتها ؟ فقل لنا : إن عقد الزواج في شهر المحرم حرام ! وإنه نذير سوء الحياة الزوجية التي تعقد فيه ! وإذا صح هذا فسنضطر إلى تأخير الزواج إلى العام المقبل بل إلى عام لا يجتمع فيه شهر الإجازة مع شهر المحرم ، وبذلك تضع علينا في حياتنا الأسرية أكثر من سنة، فارجو إفادتنا عن رأى الشرع فيما يقولون !

* * *

هقول ترسف في قبرد الجهل :

كنت أظن أن هذا النوع من الابتداع في « الحلال والحرام » أو من « التشاؤم » بالزمان والمكان قد عفى عليه عصر (الإدراك والثقافة) وضيق عليه دائرة الوجود حتى صار لا يجد له مستقراً إلا في عقول تعاصت على الوعي العصري والتنبه الزماني وظلت ترسف في أغلال الجهل والتقليد الخرافي في صرفها عن الحقائق الواضحة وحال بينها وبين أقل تفكير في معنى (الحلال والحرام) فنسبت إلى الدين ما ليس منه وتقولت على الله الأقاويل (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب

هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون .

وفي الملهمين أيضا؟

كنت أظن هذا وكان خطبه سهلا ، ولكنني عجبت حينما جاءني ذلكم (الخطاب من مدرس) يباشر مهمة (التربية والتثقيف) بالنسبة إلى عقد زواجه على خطيبته التي هي الأخرى (مدرسة) تباشر كذلك مهمة التربية والتثقيف ! ثم اشتد عجبى حينما أكد لي أحد إخواننا (القضاة الشرعيين) إن هذه « القرية » لها شيوع واضح وأثر بارز في بعض « المديریات » يرشد إليه السجل الخاص بعقود الزواج حينما نرى خلوه من الوثائق في شهر المحرم ، بينما نرى كثرة الوثائق فيما قبله وفيما بعده ! قلنا : وليس لتلك الظاهرة من تفسير سوى شدة تأثر أهالى تلك (المديریات) بهذه البدعة وأحجامهم عن عقود الزواج في ذلك الشهر ، وبذلك كان شهر المحرم شهر (أزمة وشكوى) عند الموثقين ! .

شهر المحرم أهم الأشهر المحرم :

والواقع أن الإسلام لا يعرف لشهر المحرم سوى أنه أحد الشهور الأربعة المحترمة من قديم الرسالات والمعروفة فيها باسم (الأشهر المحرم) « إن عدة الشهور عند الله إثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض ، منها أربعة حرم ، ذلك الدين القيم ، فلا تظلموا فيهن أنفسكم » ومقتضى هذا أن شهر المحرم شهر لا يضيق صدره - على الأقل - بفعل الخير إن لم يتسع له ويعظم التفاؤل به ، وإنه إنما يأتي المعاصي والمظالم أن تقع فيه ، وإنها فيه أشد نكراً عند الله منها في غيره .

وليس من شك في أن الزواج من أبرز أعمال الخير ، به تعصم النفوس ، وبه تنشأ الأسر ، وبه يستمر التناسل ، وبه السكن والمودة والرحمة . وإذن فالإسلام برىء من هذه القرية وبرىء مما يمكن أن يكون منشأ لها فيه ! .

جهل وعصبية :

ولم يبق بعد هذا سوى أن هذه (القرية) محض ابتداع جره : إما جهل واندفاع به في تيار فكرة (التشاؤم) العامة التي ينكرها الإسلام أشد الإنكار ، والتي - على الرغم من ذلك الإنكار الواضح - تسلطت بالوهم الفاسد على بعض العقول فيما يختص بالزمان والمكان والكلمات المسموعة والأشياء المرئية ، كما هو معروف عند الناس جميعاً ، وإما عصبية خاصة نبتت في أحضان (فرقة إسلامية) عرفت بأرائها ومبادئها من أواخر عهد الخلافة الإسلامية الحققة ، وكان ذلك لديها بمناسبة حادث وقع في شهر المحرم ، وفي العاشر منه (١) واشتد له أسف المسلمين جميعاً ولكن هذه الفرقة أسرفت بعصبيتها ، فاتخذت الشهر كله زمن حزن تعلن فيه حدادها، وتجمع فيه ما تتخيل من مظاهر المآتمية في مجتمعاتها وما كلفها وملابسها وسائر شئونها ، وتحرم فيه كل مظاهر الفرح والزينة والمتعة .

وفي هذا الجو الملبد بغيوم الفتن التي ألبست ثوب الدين نبتت هذه الفكرة واتسع نطاقها وتسربت إلى جميع الأرجاء الإسلامية ، التي تولت هذه الفرقة حكمها والسلطان فيها ، وقد كانت مصر من هذه الأرجاء ، وكان من آثارها فيها (توارث تحريم عقد الزواج في شهر المحرم) ولا تزال فكرة (الحزن المحرم) متأصلة إلى اليوم في بعض الجهات الإسلامية ، بصفة عامة شاملة ، كما لا تزال شعار الحزن تقام كل عام في تلك الجهات على قدم وساق .

(١) هو مقتل الحسين رضي الله عنه .

وواضح جداً أن عقد الزواج من أعظم ما يتخذ له الناس مظاهر الفرح والسرور، وإذن فليحرم عقد الزواج كما يحرم كل مظهر من مظاهر الزينة والمتعة .

العصبية تعمل في الجانب الآخر :

ومن عجيب العصبية - التي تأخذ بالناس عن الحقائق الواضحة - أنها نشرت أجنحتها في الجانب الآخر أيضاً وابتدعت في يوم عاشوراء « يوم الحزن عند هؤلاء » مشروعية الفرح والسرور والتجمل والتزين وأدخلت كل ذلك على الناس « بمرويات » عن رسول عليه السلام وآثار عن أصحابه كما صنعت « العصبية » عكس ذلك في الطرف الآخر ، فكرة بفكرة وحديثاً بحديث ، وابتداعاً بابتداع ، فيا لله والمسلمين !

وبالمنازع العصبية المتعاكسة صار الناظر إلى المسلمين وفي كتبهم الدينية يرى ويقرأ أن الإسلام يطلب من المسلمين مظاهر الفرح والحزن في يوم واحد لشهر واحد ! وإن مظاهر الفرح تروى فيها أحاديث وآثار ، ومظاهر الحزن تروى فيها كذلك أعمال وآثار ! وهكذا فعل المسلمون بالإسلام ! وهكذا تفرقوا في دينهم وكانوا شيعاً ، والله تعالى يقبل في كتابه « إن الذين فرقوا في دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء » .

إن أشد ما يبغيضه الإسلام ويحرمه على أهله تجديد الأحران وإثارة بواعث الفتن والتفرق ، وكذلك من أشد ما يبغيضه ، الافتيات على الله والقول بشرع ما لم يأذن به ، والحق : أن الفريقين قد انحرفا عن الصراط المستقيم وخاضا فيما يحرم الإسلام الخوض فيه .

واجب المسلمين اليوم :

وإن واجب عقلاء المسلمين اليوم ليحتم عليهم - وقد بدت البغضاء لهم جميعاً

من أعدائهم المتربصين بهم - أن يطهروا أنفسهم من هذه العصبية التي فرقهم
والتي احتربوا بها فيما بينهم وتسلط بها عليهم عدوهم ، وأن يجتمعوا على كلمة سواء
بينهم ، وأن يحصوا دينهم وكتبهم من آثار « العصبية الجارفة الهدامة » وأن
يقفوا صفا صفا واحداً وقلبا واحداً ، يرهبون به عدو الله وعدوهم . أنهم إن فعلوا
ذلك طابت حياتهم وسلم دينهم وكانوا عند الله كما قال « خير أمة أخرجت للناس »
والا يفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير .

التشاؤم :

هذا هو أصل فكرة « تحريم عقد الزواج » كما نرى ، وقد البست هذه الفكرة
عند من لم يعرفوا هذا الأصل ثوب « التشاؤم » والتشاؤم هو الآخر قد أخذ مجالا
واسعا عند الناس بدافع الهوى والدجل ، ولم يعدم هو الآخر من يؤيده ويبرره
« بمرديات » تنسب إلى الرسول ظلما وبهتاناً ، بل لم يعدم من يؤيده بالقرآن
نفسه (١)

عبث الدجالين :

ويعد فان واجب المؤمنين أن يتنبهوا إلى عبث الدجالين بإشاعة فكرة التشاؤم
بيهم ، هذه الفكرة التي يصير بها الإنسان أسيرا لوهم في كلمة يسمعا ، أو يوم
يمر عليه ، أو منظر يراه ، وأن يطهروا قلوبهم من هذه الأوهام ، وأن يقدموا
على أعمالهم وتصرفاتهم وقضاء مصالحهم في أوقاتها التي تتطلبها ، معتمدين في ذلك
على إيمانهم النقي وعلى توفيق الله لهم ، غير عابئين بوم أو خرافة ، فتسلم حياتهم
وتستقر شئونهم ، والله ولي التوفيق والهداية .

(١) ارجع إلى ما كتبناه عن (استطلاع الغيب والتشاؤم) من هذا الكتاب.

الزواج العرفي والسري

وردت إلينا بعض رسائل يتحدث أصحابها عن نوعين من الزواج يلجأ إليهما بعض الناس بظروفهم الخاصة ، يرون أنهما مشروعان لا يعقبان إنسا ولا ضرراً ، ويسأل آخرون عن حكم الله فيهما ، وهما : الزواج السري ، والزواج العرفي :

الزواج السري :

أما الزواج السري فهو نوع قديم من الزواج ، افترضه الفقهاء ، وبينوا معناه ، وتكلموا في حكمه ، وقد أجمعوا على أن منه العقد الذي يتولاه الطرفان دون أن يحضره شهود ، ودون أن يعلن ، ودون أن يكتب في وثيقة رسمية ، ويعيش الزوجان في ظله مكتوماً ، لا يعرفه أحد من الناس سواهما . وأجمعوا على أنه باطل لفقده شرط الصحة ، وهو الشهادة ؛ فإذا حضره شهود وأطلقت حريتهما في الإخبار به لم يكن سراً ، وكان صحيحاً شرعاً ، تترتب عليه أحكامه . أما إذا حضره الشهود وأخذ عليهم العهد بالسكتان ، وعدم إشاعته والإخبار به - فقد اختلف الفقهاء في صحته بعد أن أجمعوا على كراهته :

فرأت طائفة أن وجود الشهود يخرج به عن السرية ؛ والشهادة وحدها تحقق العلانية ؛ وإذن فلا تأثير في صحة العقد للتوصية بالسكتان ، ويرى الإمام مالك وطائفة معه - أن التوصية بالسكتان تسلب الشهادة روحها ، والقصد منها ، وهو الإعلان الذي يضمن ثبوت الحقوق ، ويزيل الريبة ، ويفصل في الوقت نفسه - كما جاء في الحديث الصحيح - بين الحلال والحرام : « فصل ما بين الحلال

والحرام الدف والصوت « والشهادة التي تحقق الإعلان المقصود هي التي لم تقترن بالتوصية على الكتمان ومجرد العدد لا يزيل السرية ؛ وكما من سر بين أربعة وبين عشرة ، ولا تزول سرية ما دام القوم قد تواصلوا بها وبني العقد عليها ؛ ولعل المجالس الخاصة التي يعرفها اليوم أرباب الفجور المشترك من أوضح ما يدل على أن كثيراً ما يكون بين أكثر من اثنين .

وإذا كان الزواج السري بنوعيه الذي لم يحضره شهود ، أو حضره مع التوصية بالكتمان - دائراً بين البطلان والكراهة ، وأنه يحمل السرية التي هي عنوان المحرم - كان جديراً بالمسلم الذي شأنه أن يترك ما يريب إلى ما لا يريب - أن يتمتع غنه ، ولا يقدم عليه ، ولا يزج بنفسه في مداخله الصيقة التي لا تحمد عاقبتها .

زواج رعب وفان لا سكن ورجمة :

إن الزواج الذي لا يفارق صاحبه الاضطراب القلبي والرعب والخوف من الأهل والأقارب والناس إذا ظهر واشتهر - لا يمكن أن يكون هو الزواج الشرعي الذي امتن الله به على عباده ، وجعله سكناً ومودة ورجمة ! لا يمكن أن يكون هو الزواج الذي يكون الأسر ، ويحفظ الأنساب ، وينشئ علاقة المصاهرة بين الناس ! لا يمكن أن يكون هو الزواج الذي رغبت فيه شريعة أساسها في العقائد والأخلاق والأعمال - الوضوح والعلانية ، وموافقة الظاهر للباطن ؛ وإن الشهادة لم تعتبر شرطاً في صحة الزواج إلا لأنها طريق في العادة لإعلانه وإشاعته بين الناس ، وبها يعم خبره ، ويشتهر ويستفيض ؛ فإذا لم تكن الشهادة طريقاً لإعلانه كان اتخاذها مجرد احتيال بشهادة صورية على تحليل ما حزم الله ! وكانت لاقيمة لها في نظر الشرع والدين .

وإذا كان شأن المؤمن أن يستبرئ لدينه وعرضه فإن الزواج السري

يعرضه لريبة دينية ، من جهة الإعراض عن الأحاديث الكثيرة المروية عن الرسول
القاضية بإعلان الزواج ، ولريبة عِرضية يحسمها في قرارة نفسه حينما يتخيل أو
يقدر ظهور الأمر بين الناس ؛ ولا سبيل للتخلص من هاتين الريبتين - وهما
من أقوى ما يفسد على المؤمن إيمانه - إلا بمكافحة الدواعي التي تزين له هذا النوع
من الزواج . وإن هذه الدواعي - مهما بلغت قيمتها في نظره - لا قيمة لها
أمام هاتين الريبتين . هذا ما يجب أن يعرفه الناس فيما يختص بالزواج السرى .

الزواج العرفي :

أما الزواج العرفي فهو الزواج الذي لا يكتب في الوثيقة الرسمية التي بيد المأذون ،
وقد تصحبه توصية الشهود بالسكتان ؛ وبذلك يكون من زواج السر الذي تكلمنا
عنه ، وربما لا تصحبه توصية بالسكتان فيأخذ اسمه الخاص وهو الزواج العرفي ،
وقد يعلم به غير الشهود من الأهل والأقارب والجيران . وهو عقد قد استكمل
الأركان والشروط المعتبرة شرعاً في صحة العقد ، وبه تثبت جميع الحقوق من حل
الاتصال ، ومن وجوب النفقة على الرجل ، ووجوب الطاعة على المرأة ، ونسب
الأولاد من الرجل ؛ وهو العقد الشرعي الذي كان معهوداً عند المسلمين إلى عهد
قريب . وقد كان الضمير الإيماني كافياً عند الطرفين في الاعتراف به ، وفي القيام
بمحقوقه الشرعية على الوجه الذي يقضى به الشرع ، ويتطلبه الإيمان .

السر في اشتراط الفانورة وتوثيق عقد الزواج :

ظل الأمر كذلك بين المسلمين من مبدأ التشريع إلى أن رأى أولياء الأمر أن ميزان
الإيمان في كثير من القلوب قد خف ، وأن الضمير الإيماني في بعض الناس
قد ذبل ؛ فوجد من يدعى الزوجية زوراً ، ويعتمد في إثباتها على شهادة شهود ،

هم من جنس المدعى ، لا يتقون الله ولا يراعون الحق ؛ فما تشعر المرأة إلا وهي زوجة لمزور أراد إلباسها قهراً ثوب الزوجية وإخراجها من خدرها إلى بيته تحقيقاً لشهوته ، أو كيداً لها ولأسرتها ! كما وجد من أنكره تخلصاً من حقوق الزوجية ، أو التماساً للحرية في الزوج بمن يشاء ، ويمجز الطرف الآخر عن إثباته أمام القضاء ؛ وبذلك لا تصل الزوجة إلى حقها في النفقة ، لا يصل الزوج إلى حقه في الطاعة ، وقد يضيع نسب الأولاد ، ويلتصق بهم وبأمهم العار الأبدي فوق حرمانهم حقوقهم فيما تركه الوالدن ؛ وقد رأى المشرع المصري - حفظاً للأسر ، وصوناً للحياة الزوجية ، والأعراض من هذا التلاعب - أن دعاوى الزوجية لا تسمع إلا إذا كانت الزوجية ثابتة بورقة رسمية ؛ وبذلك التشريع صار الذين يقدمون على الزواج العرفي ، ويلحقهم شيء من آثاره السيئة - هم وحدهم الذين يتحملون تبعات ما يتعرضون له من هذه الآثار ، كما يتحملون إثم ضياع الأنساب للأولاد وحرمانهم الميراث عند الإنكار ، وهم وحدهم المسئولون عن تصرفهم أمام الله ، وأمام الناس .

قانونه الضمير :

أما بعد - فهذا هو الزواج العرفي ، وذاك هو الزواج السري ؛ وليعلم الناس أنه لا سلطان عليهم في ترك هذين النوعين من الزواج ، ولا وقاية لهم من شرهما إلا الضمائر الحية التي تتوخى أكمل ما شرع الله ، وتزن الأعمال بنتائجها ؛ وليعلموا أيضاً أنه ليس في استطاعة قانون ما أن يردم عما يؤذيهم ويشر بهم ما دامت القوانين بطبيعتها لا تتناول إلا ما ظهر واتصل بها ، وهذا نوع من قانون الضمير وكل الله المؤمن إليه ؛ ليشعر بكأته عنده ، وأنه عنده ليس يقاد بالزام دائماً ؛ فليضع المؤمن نفسه حيث وضعه الله .

زواج المتعة

ما هو زواج المتعة ؟ وهل هو مباح الآن ، كما يشيع بعض الكاتبيين ؟

* * *

زواج المتعة - ومنه الزواج إلى أجل - هو أن يتفق رجل مع امرأة خالية من الأزواج على أن تقيم معه مدة ما ، معينة أو غير معينة ، في مقابلة مال معلوم .

وهذا زواج لا يقصد به سوى قضاء الحاجة ، وينتهي دون طلاق بمضى مدته أو بالمفارقة إن لم تضرب له مدة . ولا ريب في أن هذا الزواج ليس هو الزواج الذى شرعه الإسلام ونزل به القرآن .

أساس الزواج فى القرآن :

قالقرآن يرشد إلى أن أساس الزواج السكن واللودة والرحمة المتبادلة بين الزوجين ، وإلى أن ثمراته تكوين الأسر وتحصيل الأبناء والأحفاد والتعاون على تربيتهم . وما أبعد زواج المتعة عن هذا الأساس وهذه الثمرات .

والقرآن قد ربط بعنوان الزوجية أحكاما كثيرة كالنوارث ، وثبوت النسب والنفقة والطلاق والعدة والإيلاء والظهار واللعان وحرمة الزوج بالخامسة وغير ذلك مما يعرفه الناس جميعا ، وليس شيء من هذه الأحكام بثابت فيما يعرف بزواج المتعة .

والقرآن قد عرض للزواج بلفظه تارة وبلفظ النكاح أخرى فى آيات كثيرة ، ولا يفهم منها ناطق بالضاد ، سوى الزواج الذى جعل أساسه الدوام ، وتكوين الأسر ، وربطت به تلك الأحكام التى أشرنا إليها ، واقرأ فى ذلك مثل قوله تعالى

« وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ » (١) « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ »
بِالْمَعْرُوفِ» (٢) ، « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » (٣) ، « وَأَنْكِحُوا
الْأَيَّمَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ بِيَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » (٤) ، « وَكَيْفَ
تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا » (٥)

اقرأ هذه الآيات وأمثالها لتعلم أنها - على رغم ما يحاول المفتونون بمشروعية
زواج المتعة من تحريفها عن مواضعها - بعيدة كل البعد عن زواجهم الذي يعلنون
أنه مشروع لغاية في نفوسهم أو تعصبا لآراء لا تعرفها حجة .

أبيات المتعة لحكمة ثم حرمت:

تم ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أباحه للمحاربين في بعض الغزوات . وثبت
أيضا بما لا شك فيه أنه نهى عنه نهيا عاما وحرمه تحريما مؤبدا . وقد جمع مسلم
في صحيحه ، والحافظ بن حجر في شرح البخاري أحاديث النهى ، فليرجع إليها
من شاء .

وما كان نهى عمر عنها وتوعده فاعلمها أمام جمع من الصحابة ، وإقرارهم إياه
إلا عملا بهذه الأحاديث الصحيحة ، واقتلاعا لفكرة مشروعيتها من بعض

(١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة . (٤) الآية ٣٢ من سورة النور .

(٥) الآية ٢١ من سورة النساء .

الأذهان ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخذ قرب عهد الناس بالإسلام في أوقات الضرورة سبيلا للترخيص فيما يخفف عنهم تلك الضرورة ، حتى إذا ما أنسوا الإسلام وأحكامه عاد فخرمه التحريم الذي يريد الله ، وهو التحريم العام المؤبد .

وبهذا القدر من البيان يتضح أن الرأيين في زواج المتعة لا يمكن أن يوضعا في ميزان واحد فضلا عن تساوى كفتيهما . وإن الترخيص في زواج المتعة لم يخرج عن أن يكون ترخيصا بأخف المحرمين في وقت الضرورة ، وحداثة عهد الناس بالإسلام ، ومثل هذا الترخيص لا يصلح دليلا على المشروعية .

وإن الشريعة التي تبيح للمرأة أن يتزوج في السنة الواحدة أحد عشر رجلا ، وتبيح للرجل أن يتزوج كل يوم ما تمكن من النساء ، دون تحميله شيئا من تبعات الزواج ، إن شريعة تبيح هذا لا يمكن أن تكون هي شريعة الله رب العالمين ، ولا شريعة الإحصان والإعفاف .

تزوج المسلم بغير المسلمة

وجهت إلينا جريدة «الشعب» أسئلة كثيرة من القراء يطلبون فيها بإلحاح رأينا في زواج المسلم بغير المسلمة ليستريحوا من هذا اللفظ الذي يثار بين الحين والحين حول هذا الموضوع ، فكتبنا ما يلي :

* * *

الزواج الأفضل :

إن أفضل أنواع الزواج ما تلاقت عليه الرغبات ، وخلصت له القلوب وتناجت به الأرواح . ومن ضرورة ذلك أن تتفق العقيدة وتتناسب الأخلاق ، وتتحدد الأهداف . وفي ظل ذلك التناسب ، يسط الزواج على الحياة الزوجية نسيج السكن والودة والرحمة ، فتطيب الحياة ، وتسعد الأبناء والأسرة . ولا يتحقق ذلك على الوجه الأكمل في نظر الإسلام إلا إذا اتفق الزوجان في الدين والعقيدة ، وكانا مسلمين يآتمران بأمر الإسلام ، وينتهيان بنهيه ، ويشدان الإسلام ما بين قلوبهما من رباط .

أما إذا كان الزوج غير مسلم والزوجة مسلمة ، أو كانت الزوجة غير مسلمة والزوج مسلماً ، فإن الحكم في الإسلام له وجه آخر ، فهو بالنسبة للفرض الأول ، وهو أن يكون الزوج غير مسلم والزوجة مسلمة ، الحرمة القطعية والمنع البات ، وهو من الأحكام التي أجمعت عليها الأمة من عهد الرسول إلى يومنا هذا وصار منعه في الإسلام من الأحكام التي يقول عنها الفقهاء « إن العلم بها ضروري » يحكم على من أباحه بالخروج عن الدين ، وهذا ليس موضع حديث اليوم ، ولا مما يتعلق لنا

غرض الآن بيخه ، وإنما غرضنا الكلام على الفرض الثانى وهو تزوج المسلم بغير المسلمة . وبيان الحكم فى هذا الفرض يجب أن نفرق أولاً فى غير المسلمة ، بين المشركة التى لا تقر بالله ، ولا بكتاب سماوى ، والكتابية التى تقر بالألوهية وتعترف بمبدأ رسالات الله إلى خلقه وتؤمن بيوم البعث والجزاء . والإسلام يرى بالنسبة للمشركة أن زواجها باطل ، ولا يحل لمسلم أن يبنى معها حياة زوجية . وقد جاء ذلك المنع فى صريح القرآن الذى لا يحتمل أفهاماً ولا آراء ، ومن هنا كان محل إجماع أيضاً بين علماء الإسلام ولم يعرف لأحد منهم رأى بحمله ، وذلك قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ، وَالْأُمَّةُ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ » (١) .

التزوج بالكتابية :

أما تزوج المسلم بالكتابية ، ذات الدين السماوى ، والكتاب الإلهى - وهو موضع حديثنا اليوم - فقد اختلف فيه علماء الإسلام ، فمنهم من أباحه مستنداً فى ذلك إلى ظاهر قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » (٢) قالوا : فرقت هذه الآية بين المشركة التى حرم التزوج بها قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا » وبين الكتابية ، فأباح التزوج بها .

ومنهم من طرد المنع ورأى حرمة التزوج بالكتابية ، شأنها شأن المشركة ، ونسب ذلك الرأى إلى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وبغض التابعين ، ودرج

(١) الآية ٢٢١ سورة البقرة . (٢) الآية ٥ من سورة المائدة .

عليه بعض الأئمة ، وحجتهم في ذلك أن الكتابية إذا غيّرت وبدلت وانكرت رسالة محمد عليه السلام كانت داخلة تحت عنوان « المشركات » وإيمانها بالله فقط لا يخرجها عن دائرة الشرك ، فإن الله يقول « وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ » (١) ويستندون أيضا في هذا المنع إلى الآيات الدالة على وجوب المباحة عن الكفار كقوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ » (٢) ، « لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ » (٣) « لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْخَلْقِ » (٤) ، ولهم في تخريج قوله تعالى « والمحضات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » وجوه وآراء ليس هذا الحديث موضعاً للكلام فيها ..

الأصل الذي لا معروف فيه :

وسواء أصبح رأى هؤلاء بالحرمة والمنع ، أم صح رأى الأولين بالاباحة والجواز من جهة النظر في مصادر التشريع ، فإن رأى الذين أباحوا مبنى على القاعدة الشرعية الطبيعية وهو أن الرجل صاحب القوامة على المرأة ، وصاحب السلطان والتوجيه في الأسرة والأبناء ، ومن شأن الزوج المسلم أن يشيء بما له من قوامة ، أبنائه وأسرته على الأخلاق الإسلامية ، وقد أبيح له أن يتزوج بغير المسلمة الكتابية ، ليكون ذلك الزوج بمثابة رسول من رسل المحبة والألفة ، فيزول ما في صدرها للإسلام من جفوة ، وتتلقى من حسن معاملة زوجها المسلم لها - وهي كتابية تخالفه في دينه - محاسن الإسلام وفضائله عن طريق عملي مباشر ، تجدد أثره في راحتها.

(١) الآية ١٠٦ من سورة يوسف (٢) الآية ٥١ من سورة المائدة ..

(٣) الآية ١١٨ من سورة آل عمران . (٤) الآية أول الممتحنة ..

وحريتها الدينية وحصولها على حقوق الزوجية كاملة غير منقوصة ، وهذا هو حكمة الإسلام في إباحه الزوج بالكتابية على رأى هؤلاء الذين يرون إباحته من جهة المصادر التشريعية .

المنع المتفق عليه :

أما إذا انسلخ الرجل المسلم عن حقه في القوامة ، وألقى بمقاليد نفسه وأمرته وابنائها إلى زوجته الكتابية ، فتصرفت فيه وفي أبنائه بمقتضى عقيدتها وعاداتها ، ووضع نفسه تحت رأيها واتخذها قدوة له يتبعها ، وقائدا يسير خلفها ، ولا يرى نفسه إلا تابعا لها ، مساير رأيها ومشورتها ، فإن ذلك يكون عكسا للقضية وقلبا للحكمة التي أحل الله لأجلها الزوج من الكتابيات .

وهذا هو ما نراه اليوم في بعض المسلمين الذين يرغبون في الزوج بنساء الأفرنج لا لغاية سوى أنها أجنبية تنتمى إلى شعب أوروبى ، بزعم أن له رقا فوق رقى المسلمين الذين ينتسب هو اليهم ، ويعد نفسه واحدا منهم . فيتركها تذهب بأولاده إلى الكنيسة كما تشاء ، وتسميهم بأسماء قومها كما تشاء ، وتربط في صدورهم شعار اليهودية أو النصرانية ، وترسم في حجر منزلها وأمام أعين أولادها ما نعلم وما لا نعلم ثم بعد ذلك كله تنشئهم على ما لها من عادات في المأكل والمشرب والاختلاط وغير ذلك مما لا يعرفه الإسلام ولا يرضاه . أو مما يعتبر الرضا به والسكوت عليه ، كفرا وخروجا عن الملة والدين .

إذا ضعف الرجال وجب المنع :

إذا كان الله قد حرم على المسلمة أن تزوج بالكتابى صونا عن التأثير بسلطان زوجها وقوامته عليها ، فإن الإسلام يرى أن المسلم إذ شذ عن مركزه الطبيعى

في الاسرة بحكم ضعفه القومي ، وألقى بمقاليد أمره بين يدي زوجه غير المسلمة وجب منعه من التزوج بالكتابية ، ويوجب في الوقت نفسه على الحكومة التي تدين بالإسلام ومبادئه في الزوجية وتغار على قوميتها وشعائرها في أبنائها - أن تضع هؤلاء الذين ينساقون عن مركزهم الطبيعي في الأسرة ، حدا يردهم عن غيهم ، ويكفي في المنع العام أن ترى الحكومة أكرية الذين يتزوجون بأجنبيات يضعون أنفسهم من زوجاتهم هذا الوضع الذي يفسدون به أسرهم وقوميتهم .

إن حفظ مبادئ الدين ، وحفظ سياج القومية لمن أوجب الواجبات على الحكومات الإسلامية ، وما ضعف المسلمون وانحلت روابطهم إلا بهذا الذوبان الذي كثيراً ما كان منشؤه الافتتان برقي الأجنبية وتقدمها في تنظيم البيوت وتربية الأبناء ، وهي في الواقع تعمل على هدم السكبان وتقويض القومية ، وقد كاد يتم لها الأمر على أيدي هؤلاء السفهاء ، ضعاف الإيمان والقومية ، يؤازرهم في ذلك من يقرؤون عليهم - من غير فهم ولا تدبر ، ولا إدراك لحكمة التشريع - قوله تعالى « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » وكم لعبت الزوجة الكتابية من أدوار في خدمة أمتها وحكومتها ، وهي مقيمة في بلاد الإسلام ، ترزق بخيراتهم ، وتنعم بحياتها تحت رجل مسلم غر ، خدعته واتخذت منه جسراً تخطو على ظهره إلى نكبة بلاده ، والعمل على تركيز قومها فيها .

التفسير أو المنع للأزم :

إن العمل على تقييد هذا الحكم في التشريع الإسلامي أو منعه منعاً باتاً لأزم وأوجب مما ينادى به بعض المسلمين ويرجون تشريعه من تحديد سن الزواج نكاحاً ، وتقييد تعدد الزوجات ، وتقييد الطلاق ، والحديث اللغوي لا يفهمون

من كلمة « بيت الطاعة » وما إلى ذلك من النداءات النادرة التي ينشط لها كثير من أبناء المسلمين سيراً وراء مدنية الغرب المظلمة . ألا وإن انحلال الكثرة الغالبة ممن يميلون إلى التزوج بالكتايبات لما يوجب الوقوف أمام هذه الإباحة التي نتلقاها مطلقة جهلاً بغير علم ، والتي أصبحت حالتنا تنادى بإلغائها وأنها لا تتفق والغرض المقصود منها ، ولا تتناسب مع نهضتنا الحالية التي قوامها الاحتفاظ بالقومية الإسلامية وصونها عن عبث العابثين ، وهدف المغرضين الكائدين .

وبعد :

فهذا يا أخى حكم الإسلام فى تزوج المسلم اليوم بغير المسلمة والسلام على من
اتبع الهدى .

الرضاع المحرم للزواج !

يسأل كثير من الناس عن حكم الشريعة في حالات تتصل بالرضاع ، فمنهم من يسأل عن زواج فتى بفتاة رضع على أختها التي تكبر عنها ولم يرضع عليها نفسها ، ويظنون أن الرضاع المحرم ، هو رضاع الفتى على الفتاة التي يريد الزوج بها خاصة ومنهم من يسأل عن حكم ما إذا رضع الفتى على فتاة وأمها تحت زوج ثم طلقت الأم وتزوجت برجل آخر ، وأتت منه بفتاة أخرى وهي تحت الزوج الثاني ، فهل يجوز لهذا الفتى الذي رضع من تلك السيدة ، وهي تحت زوجها الأول ، أن يتزوج بالفتاة التي هي من الزوج الثاني ، وهنا يقول السائل ، قد سألت بعض العلماء فقال : إن لبن المرأة يعتبر ملكاً لزوجها ، وبما أن السيدة أرضعت الفتى وهي تحت الزوج الأول ، ولم ترضعه وهي تحت زوجها الثاني فإنه يجوز لهذا الفتى أن يتزوج بالفتاة الثانية التي هي من الزوج الثاني ، فهذا لبن وذاك لبن آخر ١١



المحرمات بالرضاع :

ويجدر بنا قبل الإجابة على هذين السؤالين ، أن نبين أن القرآن الكريم ذكر التحريم بالرضاع ، بعد أن ذكر التحريم بالنسب ، فقال أولاً « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ » ثم قال : « وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ». فصل محرمات النسب وحصرها في سبعة أصناف ، ثم أجمل في المحرمات

الآية ٢٣ من ورة النساء .

بالرضاع ، وذكر منها صنفين هما « الأمهات والأخوات » . وجاء الحديث الصحيح المشهور ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » مبيناً أن الصنفين اللذين ذكرا في التحريم بالرضاع يتناولان الأصناف السبعة التي ذكرت في التحريم بالنسب ، فالأمهات يلحق بهن العامات والخاللات وبنات الأخ وبنات الأخت . ومعنى هذا أن كل من تحقق بينهما بالرضاع عنوان صنف من هذه الأصناف ، كان الرضاع محرماً بينهما ، وعليه يحرم بالرضاع الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخاللات ، وبنات الأخ وبنات الأخت .

القدر المحرم من الرضاع :

وكذلك يجدر بنا ، أن نجمل مذاهب العلماء في قدر الرضاع الذي يحرم الزواج بين الرضيعين . وقد كثرت المذاهب في هذه المسألة تبعاً لاختلاف النظر في الآية مع الأحاديث التي وردت في قدر الرضاع ، فمن الأئمة من رأى أن قليل الرضاع ولو قطرة واحدة تصل إلى الجوف . وكثيره سواء في التحريم ، ومنهم من رأى أن المحرم ثلاث رضعات فأكثر ، ومنهم من رأى أن المحرم خمس رضعات فأكثر ، ومنهم من رأى أن المحرم سبع رضعات ، وهكذا إلى خمس عشرة رضعة ، وكان منشأ هذا الخلاف ، كثرة الأحاديث المتعارضة في هذا الشأن ، وحكم كل ذى رأى في الرضاع ما صح عنده من الأحاديث .

دلالة كلمة « أمهاتكم في الآية »

ولكن لم نر منهم من عرج نحو دلالة كلمة « وأمهاتكم السلاتى أرضعنكم » على قدر الرضاع المحرم . ولا شك أن عنوان « الأمهات » يعطى أن مدة الرضاعة امتدت وقتاً شعرت منه المرضعة بمعنى الأمومة للرضيع ، ولا شك أن هذا الوقت الذى يتحقق به معنى العطف والحنو والشوق من المرضعة

للرضيع ، ليس هو وقت « القطرة » ولا هو « وقت الثلاث رضعات » ، ولا هو وقت « الخمس رضعات » ، وخاصة إذا قدرنا أن الرضاع المحرم هو ما يكون في حولين ، أو أكثر ، كما يذهب إليه بعض العلماء .

فإن خمس رضعات ، أو الرضعات المحدودات ، لا يمكن أن تحدث معنى الأمومة عند المرضعة ، متى لوحظ تفرقها على الحولين أو أكثر منهما . وهذه ناحية أعرضها للمبحث الذي يستعان فيه برأى الأطباء الواقفين على المقدار الذي ينبت فيه اللحم ، وينشز العظم . ونرجو أن يصل العلماء إلى ما يرفع اختلاف المعنيين في هذه المسألة التي كثيرا - كما رأيت بنفسى - ما تحدث عقدا نفسية بين الزوجين ، حينما يخبران بأن فلانة أرضعتهم . وإذا كان جمهور العلماء اليوم يفتون برأى الشافعية نظرا إلى أنه المتوسط بين الآراء ، وهو أن المقدار المحرم « خمس رضعات فأكثر » فإن كثيرا من المفتين الذين يسألون يزعمون الأسر الهادئة بأن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم ، والواقع أن مسألة التحريم بالرضاع على الوجه المذكور به في الكتب في حاجة إلى التمهيص ، واختيار الأوفق والأيسر والأبعد عما يثير في نفوس الأسر الزعزعة والاضطراب .

اتحاد زمن الرضاعة :

وإذا تجاوزنا المقدار المحرم في الرضاع أو اخترنا مذهب الشافعي فيه ، وقلنا : أن المحرم هو خمس رضعات فأكثر ، فإن التحريم يثبت بين الرضيعين من المرضعة الواحدة ، سواء اتحد زمن رضاعتهما منها أم اختلف ، وسواء أكان زوج المرضعة واحدا بأن أرضعتها وهي تحت زوج واحد أم تعدد ، بأن أرضعت الولد وهي تحت زوج ، ثم مات عنها أو طلقها ، وأرضعت البنت وهي تحت الزوج الثاني فهي في الحالتين أمهما معا ، وهما اخوان لأم من الرضاعة ، والأخوات بجميع نواحيها

رضاعاً ، كالأخوات نسباً في تحريم الزواج . واذن ، فلا قيمة لاختلاف الزوج في التحريم وعدمه . ومن المعروف أن كل اثنين اجتماعاً على ثدى واحد لم يجز لهما أن يتزوجا .

الإخبار بالرضاع :

وكثيراً ما يتفق أن يحصل الزواج والدخول بين اثنين ، وهما لا يعلمان رضاعاً بينهما ، ثم تخبر به امرأة ، وتقول لهما : قد أرضعتكما ، والحكم في هذه الحالة على تصديقهما إياها أو عدمه ، فإن صدقاهما ولم ينكرا عليها ، فسد الزواج ووجب عليهما أن يفرقا ، أو التفريق بينهما إن لم يفرقا بأنفسهما ، أما إن كذباها وأنكرا قولها ، أو تشككا في صحتها فإن الرضاع لا يثبت إلا إذا قامت عليه حجة شرعية ، وهي « شهادة رجلين أو رجل وامرأتين » وبدون هذه الشهادة لا يثبت الرضاع شرعاً ، ولا يفسد الزواج ولا يجب التفريق .

المبادئ العامة :

- ١ — لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات فأكثر .
 - ٢ — إذا اجتمع اثنان على ثدى واحد بخمس رضعات فأكثر في مدة الرضاع وهي حولان كاملان ، حرم الزواج بينهما .
 - ٣ — لا تشوقف حرمة الزواج بالرضاع على اختلاف زوج المرضعة .
 - ٤ — الإخبار بالرضاع إن صدق وجب التفريق وفسد الزواج ، وإن كذب لا يحرم إلا بالشهادة الكاملة « شهادة رجلين أو رجل وامرأتين » .
- وبعد : فهذه هي المبادئ التي أحب وأرجو أن يعرفها السائلون عن الرضاع وأن يعلموها الناس حتى تخف البلبلة التي تحدث في الأسرة من جراء هذه المشكلة ، والله يتولى هدايتنا أجمعين .

في الرضاع

جاءني من فتاة هذا السؤال : رضعت خالتي من زوجة عمي ؛ ثم أرضعتني هذه الخالة . فهل يجوز أن أتزوج من ابن عمي الذي أرضعت أمه خالتي ؟

* * *

أحب أن نعرف قبل الجواب عن السؤال . أن القرآن الكريم ذكر التحريم بالرضاع بعد أن ذكر التحريم بالنسب فقال ، فقال أولاً : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » فيبين بهذا المحرمات بالنسب وحصرها في سبعة أصناف . ثم قال ثانياً : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » فأجل في المحرمات بالرضاع وذكر منها صنفين هما ، الأمهات والأخوات . وجاء الحديث الصحيح المشهور ، وهو قوله عليه السلام « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » مبينا أن الصنفين اللذين ذكرا في التحريم بالرضاع يتناولان الأصناف السبعة التي ذكرت في التحريم بالنسب ، فالصنف الأول وهو « الأمهات » يتناول « الأمهات والبنات » والصنف الثاني وهو « الأخوات » يتناول « الأخوات ، والعمات ، والخالات ، وبنات الأخ ، وبنات الأخت » .

ومعنى هذا أن كل من تحقق له بالرضاع عنوان صنف من هذه الأصناف بالنسبة لغيره كان محرماً عليه . وعليه يحرم بالرضاع : الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات وبنات الأخ ، وبنات الأخت . وينبغي أن يلاحظ هنا أن الأختية من الرضاع تتحقق بمجرد رضاع الصبي من الأم ، سواء أكان رضاعه مع

ابنتها أم قبلها أم بعدها ، ولا تتوقف كما يظن كثير من الناس على اتحاد زمن الرضاعة .

وإذا عرف هذا فبالنظر في حادثة السؤال يعلم أن خالة الفتاة صاحبة السؤال صارت برضاعها من زوجة عمها « أم الفتى » أختا للفتى . وإلى هنا لم يتحقق بهذا الرضاع عنوان من عناوين التحريم السبعة بالنسبة للفتى ، وإذن لا تحرم عليه ولكن لما أرضعت الخالة الفتاة المذكورة ، صارت الخالة - التي هي أخت رضاعية للفتى ، أما للفتاة ، وصار الفتى الذي هو أخ رضاعي للخالة خالاً لها وهي بنت أخته وبذلك تحقق لها عنوان من عناوين التحريم وهو بنت الأخت فلا يحل لها أن تزوجه .

ومما ينبغي التنبيه له بعد هذا أن التحريم بالرضاع ، أو تحقق العنوان المحرم لا يسكفي فيه - بناء على ما اخترناه في الفتوى رققاً بالناس مطلق الرضاع ، بل لابد أن يكون أولاً ، في مدة الرضاع وهي الحولان المذكوران في قوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » (١) ، وأن يكون ثانياً : خمس رضعات مشبعات ، متفرقات . وعلى هذا لا يحرم الرضاع إذا كان بعد الحولين ، أو كان فيها وكان أقل من خمس رضعات . وبهذا وذاك سمحت الأحاديث واتصلت بالآية ، بيانا لقدرة الرضاع المحرم ولمدته التي يثبت التحريم بالرضاع فيها .

إسقاط الحمل

مسألتيان ، تشغلان أذهان كثير من الناس ، ويتجهون بهما في كل وقت إلى أهل الشرع والدين ، ملتجئين بحكم الله فيهما .

وإحداهما ، تشغل على الخصوص بال كثير من السيدات اللاتي يحملن ، وتحدث في أنفسهن رغبة ملحة - باعتبارات مختلفة - عن استدامة الحمل وتركه حتى تكمل مدته الطبيعية ، فيضعنه إنسانا ، يعمل في الحياة ، إما شاكرًا وإما كفورًا ؟ وأمام هذه الرغبة يسألن : هل يجوز إسقاط الحمل بعد تيقنه ؟ .

والمسألة الثانية التي تشور بين الحين والحين ، ويتكلم في شأنها رجال من مخاليف الثقافات والاتجاهات ، وتصطرح فيها لآراء ومختلف الأقوال - هي مسألة تحديد النسل .

إسقاط الحمل بعد نفخ الروح :

أما إسقاط الحمل فقد تسكلم في حكمه فقهاؤنا ، وتم اتفاقهم على أن إسقاطه بعد نفخ الروح فيه - وهو كما يقولون لا يكون إلا بعد أربعة أشهر - حرام وجريمة ، لا يحل لمسلم أن يفعله لأنه جناية على حي ، متكامل الخلق ، ظاهر الحياة ، قالوا : ولذلك وجبت في إسقاطه « الدية » إن نزل حيا ، وعقوبة مالية أقل منها ، إن نزل ميتا .

ولكنهم قالوا : إذا ثبت من طريق موثوق به أن بقاءه بعد تحقق حياته هكذا ، يؤدي لا محالة إلى موت الأم ، فإن الشريعة بقواعدها العامة ، تأمر بارتكاب أخف الضررين ، فإذا كان في بقاءه موت الأم ، وكان لا منقذ لها سوى

إسقاطه ، كان إسقاطه في تلك الحالة متعينا ، ولا يضحى بها في سبيل إنقاذه لأنها أصله ، وقد استقرت حياتها ولها حظ مستقل في الحياة ، ولها حقوق وعليها حقوق وهي بعد هذا وذلك ، عماد الأسرة ، وليس من المعقول أن نضحى بها في سبيل الحياة لجنين لم تستقل حياته ولم يحصل على شيء من الحقوق والواجبات .

قبل نفخ الروح :

أما إسقاطه قبل نفخ الروح فيه - أي قبل تمام أربعة أشهر كما يقولون - فقد اختلفوا فيه ، فرأى فريق أنه جائز ولا جريمة فيه ، زاعما أنه لا حياة فيه ، فلا جنائية ، فلا حرمة ! ورأى آخرون أنه حرام أو مكروه لأن فيه حياة النمو والإعداد . وقد عرض الإمام الغزالي لهذه المسألة ، وفرق بينهما وبين مسألة « منع الحمل » وهذه عبارته . قال - بعد توجيه رأيه في منع الحمل « وليس هذا - يريد منع الحمل - كالإجهاض والوآد ، لأن ذلك جنائية على موجود حاصل ، وله مراتب ، وأول مراتب الوجود أن تقع للنطفة في الرحم وتخلط بماء المرأة ، وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جنائية ، فإن صارت نقطة فعلة كانت الجنائية أفحش ، وإن نفخ فيه الروح واستتوت الحلقة ازدادت الجنائية تفاحشا ، ومنتهى التفاحش في الجنائية بعد الانفصال حيا » .

ومن لطائف توجيهه في هذا المقام ، إن اختلاط ماء الرجل بماء المرأة بمثابة (الإيجاب والقبول) في الوجود الحكمي في العقود ، فمن أوجب ثم رجع قبل القبول ، لا يكون جانبا على العقد ، ومتى اتصل القبول بالإيجاب كان الرجوع بعد اتصالها وتكون العقد بهما رفعا للعقد وفسخا وقطعا ، فهذا قياس ذلك .

الفقهاء يعترفونه بحياة مادة النلقح :

ومن توجيه الغزالي ومن وافقه في حرمة إسقاط الحمل بعد اتصال النطفة بالبويضة

ترى أن علماء الشريعة يرون كما يرى علماء الطب وإن اختلفت كلماتهم في التعبير -
أن مادة التلقيح ذات حياة ذاتية ، تخوض بها الميدان ، وتكافح في سبيل الاتصال
بهدفها (البويضة) حتى تعتنقها وتطرد عنها ما سواها ، وقد رتبوا على هذه الحياة
أحكاماً وآثاراً ، منها ، الحكم بالضمان على كاسر بيض الصيد غير المذر ، لأنه -
كما يقولون - أصل الصيد ومادته .

أما الحياة التي لا تكون إلا في الشهر الرابع فهي الحياة الظاهرة التي تحسها
الأم بحركة الجنين ، والتي عبر عنها الحديث بفنخ الروح .

التقاء النظرة الشرعية بالنظرة الطبية :

ولعل العلماء الذين نفوا الحياة قبل نفخ الروح يريدون هذه الحياة الظاهرة وهم
في الوقت نفسه لا ينكرون أن المادة حية ، وأن حياتها تمكنها من الاتصال
بماء المرأة « البويضة » ومن هنا نستطيع أن نقرر أن اختلاف العلماء في جواز
الإسقاط في مبدأ الحمل مبني على عدم التنبه لهذه الدقائق والاحاطة بها ، أو أن
حرمة الإسقاط في تلك الحالة ليست كحرمة عند تكامل الخلق والاحساس
بالحمل ، وإذن تكون المسألة ذات اتفاق بينهم على حرمة الإسقاط في أي وقت من
أوقات الحمل ، وللضرورات تقديرها وحكمها كذلك في أي وقت من أوقاته ،
وبذلك يتبين بوضوح التقاء النظرتين الشرعية والطبية ، وكفى الله المؤمنين القتال .

النسل بين التحديد والتنظيم

قال الله تعالى : « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ، ورزقكم من الطيبات ، أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون ؟ » .
صدق الله العظيم :

* * *

لغبر من تحرير معاني الألفاظ :

كثيراً ما عرض علماؤنا على اختلاف اختصاصهم من شرع واقتصاد ، ونفس وطب لمسألة « تحديد النسل » وطالعتنا الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية يبحثون تطول وتقصّر في تأييد الرأي والدعوة إليه ، وفي إنكاره والرد عليه ، والبحث في ذاته وعلى وجه عام بحركة فكرية تدل على نشاط ذهني ، وحيوية علمية ، وهو مع هذا يستتبع كثيراً الكشف عن صالح له نفعه في الحياة ، فنقبل عليه وننتفع به ، أو ضار له أثره السيء فنعرض عنه وننتقيه .

ولكن ليصل البحث إلى قائمته ، وتوفيراً للقوى والجهود ، واحتفاظاً بالوقت لما ينفع ويفيد ، وبعداً عن الخلاف بقدر الإمكان ، يلزم قبل الخوض في الحجاج ، والانتصار للآراء تحديد المراد من موضوع البحث ، وبعبارة أخرى ، يلزم كما يقول علماؤنا « تحرير محل النزاع » فإن الألفاظ التي يعنون بها الموضوع قد يكون لها دلالات متعددة إذا جليت وحددت نيين منها ما يكون محل اتفاق فيستبعد ، وما يصح أن يكون محل اختلاف فيقصر عليه الكلام ، وفي دائرته يرد الحجاج ، وعليه يتوارد النفي والإثبات ، وحينئذ يكون الخلاف بين الباحثين خلافاً حقيقياً

مشرراً ، ويكون البقاء للرأى الذى تقوم حجته ، وتظهر للناس وجهته ، وقد يكون ،
للالفاظ معان إذا حددت ، وظهر المراد منها ، تبين أن الموضوع محل اتفاق ،
ولا يقبل بطبيعته أن تختلف فيه الأنظار ، وتتعدد الآراء ، ويصبح البحث فيه
بعد ذلك اشتغالا بما لا يفيد ، بل اشتغالا بما يفسد على الناس تصورهم
للحقائق ، وبما يوقع بينهم النزاع والتفرق ، دون أن يكون فى الواقع ما يبرر
النزاع والتفرق .

ولو أن الباحثين على اختلاف اختصاصهم ، التزموا هذا الأصل الذى تقضى
به طبيعة البحث الموفق ، وقرره علماء المناظرة لضائق دائرة الخلاف بين علمائنا ،
ولما ظهرت الآراء المختلفة فى كثير من المسائل التى ألبست ثوب الاختلاف
فى العقائد والأحكام بغير حق ، وشاعت بين الناس ، على أنها آراء ومذاهب
وانتصر لكل رأى منها أو مذهب ، فريق من الأتباع والمقلدين ، وأحدثت
فى جماعة الأمة التشيع الممقوت ، والعصبية الفاسدة وقضت على الوحدة ، التى جعلها
الله أساساً لحياة الأمة وسعادتها .

تحديد النسل بالمعنى العام تأييداً لطبيعة الحياة وكبحاً لآله وشرباً لغيره

وإذا كنا نجد فى علومنا مثلاً كثيرة لهذه المسائل التى لم يحرر فيها محل النزاع ،
فإنى أرى أن مسألة « تحديد النسل » التى عرضت للبحث فى أيامنا الأخيرة
من أوضح المثل التى تناولها النظر واختلاف الرأى ، دون أن يحرر بين الباحثين ،
المعنى المراد من كلمة « تحديد النسل » فقد تبادر أن المقصود منها هو إصدار
قانون عام ، يلزم الأمة كلها أن تقف بالنسل عند حد معين لا فرق فى ذلك بين سيدة
يسوغ إليها الحمل فترضع ولدها السابق لبن الحمل ، وأخرى يبطىء حملها ، وتمضى
مدة الرضاع أو أكثر فى تربية السابق دون حمل ، ولا إرضاع فى زمن حمل

ولا بين قوى سليم من الأمراض المتقلبة ، ولد أقوياء أصحاء ، وضعيف مريض بمتنقل .
 ولد ضعفاء مرضى ، ولا بين غنى في سعة من الرزق ، يستطيع تربية أبنائه مهما بلغ
 عددهم وفقير في ضيق لا يستطيع القيام بتربية أبنائه الكثيرين فيضعف احتمالهم ،
 وتخور أعصابه وتفسد حياته وقد تتشرد مع هذا أبنائه .

وتحديد النسل بهذا المعنى العام ، لا يمكن أن يقصده أحد ما ، فضلا عن أمة
 تريد لنفسها البقاء وتعمل جاهدة ، وبخطوات سريعة في المشروعات الإنتاجية التي بها
 تنافس الأمم الأخرى وتردعها كيد المستعمرين عن طريق الإنتاج والاقتصاد ، وهو
 بعد هذا تفكير تأييد طبيعة السكون المستمرة في النمو ، وتأباه حكمة الحكيم الذي
 خلق في الإنسان والحيوان مادة التوالد والتناسل ، وخلق مقابل ذلك في الأرض
 وسائر ما خلق قوة الإنتاج الدائم للضعاف . ألا أن المائدة التي أعدها الله لعباده
 في ظاهر الأرض وباطنها ، لا يمكن أن تضيق عن حاجتهم وحاجة نسلهم مهما
 أ كثروا ومهما عاشوا ، اللهم إلا إذا خان صواب الحكمة الإلهية في تقدير المائدة
 مع تقدير الآكلين . سبحانه اللهم . تعالت حكمتك عن ذلك علوا كبيرا .

وإذا كاتب طبيعة الحياة : تأني هذا التحديد العام . وحكمة الحكيم تأباه وتنبه
 الوعي القومي في الأمة يأباه ، فإن الشريعة الإسلامية وهي شريعة الحكيم ، العليم
 بطبيعة ما خلق - لا يمكن إلا أن تأباه ، ومن هنا حثت الشريعة على مبادئ
 القوة واتساع العمران وكثرة الأيدي العاملة وعلى تهئية ما تعمل فيه تلك الأيدي ،
 وحثت على الزواج وامتن الله على الناس بنعمة البنين والحفدة كآثر من آثار الزواج
 وطمأن النفوس على الرزق ، فقال : « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ
 لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ » (١) وجاء في وصايا

الرسول « تناكحوا تناسلوا فأنى مباء بكم الأمم يوم القيامة » « وسوداء ولود
خير من حسناء عقيم ، و « من ترك الزواج مخافة العيال فليس منا » .

وقد كان أهل الجاهلية يقتلون أبناءهم مخافة الفقر فنزل قوله تعالى « وَلَا تَقْتُلُوا
أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِنْ شَاقَّ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » (١) وفي آية أخرى .
« نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » (٢) .

وإذن فتحديد النسل بهذا المعنى العام ، الملزم للجميع خروج عن هذه الوصايا ،
وسير في جو القين حذرهم الله قتل الأولاد ، خشية الإملاق ، وأعتقد أن الذين
يدعون إلى تحديد النسل لا يريدونه بهذا المعنى ، فإنسكاره إذن محل إتفاق ويجب
أن يكون محل إتفاق بين جميع الباحثين .

تنظيم النسل للحالات الخاصة :

أما تحديد النسل بمعنى تنظيمه بالنسبة للسيدات اللاتي يسرع إليهن الحمل ،
وبالنسبة لقوى الأمراض المتقلة ، وبالنسبة للأفراد القلائل الذين تضعف أعضائهم
عن مواجهة المسؤوليات الكثيرة ولا يجدون من حكوماتهم أو المومنين من أمتهم
ما يقويهم على احتمال هذه المسؤوليات ، إن تنظيم النسل بشيء من هذا وهو تنظيم
فردى لا يتعدى مجاله شأن علاجى تدفع به أضرار محققة ويكون به النسل القوى
الصالح ، والتنظيم بهذا المعنى لا يجافى طبيعته ولا يآباه الوعى القومى ، ولا تمنعه
الشريعة إن لم تكن تطلبه وتحث عليه . فقد حدد القرآن مدة الرضاع بحولين
كاملين وحذر الرسول صلوات الله عليه أن يرضع الطفل من لبن الحامل ، وهذا

(١) الآية ٣١ من سورة الإسراء . (٢) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

يقضى إباحة العمل على وقف الحمل مدة الرضاع . وإذا كانت الشريعة تتطلب كثرة
قوية لا هزيلة ، فهي تعمل على صيانة النسل من الضعف والهزال وتعمل على دفع
الضرر الذى يلحق الإنسان فى حياته ومن قواعدها « الضرر مدفوع بقدر الإمكان » .

ومن هنا قرر العلماء إباحة منع الحمل مؤقتا بين زوجين أو دائما إن كان بهما أو
بأحدهما داء من شأنه أن يتنقل فى الذرية والأحفاد .

فتنظيم النسل بهذه الأسباب الخاصة التى من شأنها ألا تعم الأمة بل ولا تكون
فيها إلا بنسبة ضئيلة جدا تنظيم تبيحه الشريعة أو تحتمه على حسب قوة الضرر
وضعه ، ولا أظن أن أحدا يخالف فيه فهو إذن محل إتفاق وإذن فقيم الاختلاف ؟
وعلام مختلف ؟

اللهم إلا إذا كان مجرد الاختلاف والجدل ، شهوة ورغبة وهذا ليس من شأن
الباحثين الحريصين على خير أمتهم . وأخيرا فاسمعوا أيها السادة قوله تعالى
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ
إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ » . (١)

الطلاق

يبحث إلينا المواطنون برسائل تحتوي على أسئلة تتعلق بمجرات مختلفة : فبعضها يتعلق بالطلاق والزواج ، وبعضها يتعلق بالعبادات وشئون أخرى عامة . وتحدث اليوم فيما يتعلق منها بالطلاق .

* * *

نصيحة لمرء وزواج :

وأود قبل ذلك أن أعود فأكرر نصيحتي لإخواني وأبنائي المسلمين ، وأقول لهم ، وأرجو أن نكون جميعاً من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . أقول لهم : إن الحلم - وهو سيد الأخلاق ، والإيمان - وهو مجمع الفضائل - كل منهما سلاح يتقى به الإنسان التسرع إلى ما يوقعه في الندم وإلى ما يجلب عليه سخط الله وفضبه ، وإن الزواج قد شرعه الله لحكم سامية ، هي في خيرنا وسعادتنا ؛ فهي ترجع إلى تكوين الأسر ، وتكوين الأسر إنما يكون بالمحافظة على سلامة الحياة الزوجية التي يجد الإنسان في ظلها الوارف السكينة القلبية ، والتي يتبادل الزوجان في بهوها الفسيح روح المودة والرحمة ، والتي يزدهر في جوها النقي نبت البنين والبنات فينمو ويشمر ، فيكون أثراً صالحاً للزوجين والوالدين ، ينشرح به صدرهما في الحياة ويدكران به في المآت ، يكون مع هذا لبنات قوية في بناء الأمة وعزتها .

أيها المسلمون :

هذه الحياة الروحية التي بينت لكم بعض أسرارها ، وحكم شرعها والحث عليها . تسقط صمدها ، ويخر مقفها بنزاع تافه ونزقة طائشة ، فلا تسمع الزوجة فيه لرغبة زوجها ، ولا يصبر هو على رغبته ، فتندفع هي إلى المشاكسة ، ويندفع هو إلى سلاح

التفريق « الطلاق » ؛ ليقطع ما أمر الله به أن يوصل ؛ ثم لا يلبث أن يتملكهما الأمل والندم ، ويذهب بالقلب والشعور ما يريانه على وجوه أطفالهما ، من النظر الشحوب والحيرة ، ومظهر اليتيم والتشرد ، وهما على قيد الحياة ، وصدق رسول الله : « إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق » . فالله الله في الحياة الزوجية ، والله الله في الأطفال ، والله الله في الأمر .

أيها الإخوان ، هذه نصيحتي إليكم فيما يتعلق بالتسرع إلى الطلاق ، وهي نصيحة الله لعباده المؤمنين : « فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا » (١) « وَإِنْ أَمْرًا تَخَافْتُمْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا » (٢) .

الطرق الملق :

ولنعد إلى الأسئلة التي تتعلق بالطلاق ، وفيها السؤال عن الطلاق الملق ، ومثاله أن يقول الرجل لزوجته : « إن خرجت بغير إذني ، أو كلمت الجارة ، أو فعلت كذا - فأنت طالق » وحكمه أنه إن كان يقصد تخويفها ومنعها من الفعل وهو في نفسه يكره طلاقها ، ولا يرغب فيه ، وليس لديه من الأسباب ما يجعله يقصد الطلاق - كان ذلك لغواً من القول لا أثر له في الحياة الزوجية .

أما إذا كان منظوياً على بغضها غير راغب في عشرتها ، واتخذ التعليق مبرراً له في الطلاق أمام الناس - فإنه يقع إذا خالفت الزوجة ، ويقع واحدة رجعية لا غير ولو كان بلفظ الثلاث أو الستين . وإلى هذا ذهب كثير من العلماء من سلف الأمة وخلفها ، وبه أخذ قانون المحاكم الشرعية المعمول به الآن .

(١) الآية ١٩ من سورة النساء . (٢) الآية ١٢٨ من سورة النساء .

وإني أرى هنا أن عبارات الطلاق الواردة في القرآن لا تصدق لغة إلا على من نجز الطلاق وأوقعه بالفعل غير معلق له على شيء : فقوله تعالى : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » (١) ، وقوله : « فَإِنْ صَلَّيْتُمْ » (٢) ، وقوله : « وَإِذَا طَلَّقْتُمْ » (٣) - كل هذا - لا يفهم منه إلا شيء واحد ، هو إيقاع الطلاق بالفعل .

أما من علق الطلاق على فعل غير زوجة أو غيرها فإنه لا يصدق عليه أنه طلق ، وفي العرف يقال في مثله : إن المرأة مثلاً أوقعت الطلاق على زوجها . وإلى هذا الرأي ذهب طائفة من الفقهاء ، فلو توسع القانون ، ووحد الحكم بين النوعين في الطلاق المعلق - لكان متشبيهاً مع روج الشريعة في تضيق دائرة الطلاق ، وأرجو أن ينال ذلك حظه من النظر .

الحلف بالطلاق لا أثر له :

هذا ومن الأسئلة المتعلقة بالطلاق السؤال عن الحلف بالطلاق ، ومثاله : الطلاق يلزمني إن فعلت كذا ، أو على الطلاق لا أكلم فلاناً ، أو لا أتصل به ، أو لا أعيش مع أخي ، أو إن ثمن الساعة كذا ، أو أن أخرج القلاني صحيح ، أو غير ذلك مما يجري بين الناس وهم في الأسواق يبيعون ويشتررون ، أو وهم في النوادي والمقاهي يتحدثون ويتناظرون ، وواضح أن معنى هذا هو التزام الرجل الطلاق ، والتزام الطلاق ليس إيقاعاً للطلاق ، ولا تعليقاً لوقوعه ، وإنما هو يمين وحلف ، ولا أثر له في الحياة الزوجية ، وهو في بعده عن ذلك أشد بعداً من الطلاق المعلق

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٣١ من سورة البقرة .

الذى قصد به التخويف ، وقد ألغاه القانون أيضاً ، تبعاً لكبار العلماء الذين ذهبوا إلى إلغائه .

لعن الله المحلل والمحلل له :

ومن الأسئلة المتعلقة بالطلاق : أن رجلاً أوقع على امرأته ثلاث طلاقات متفرقات ، فأفتاه بعض الناس بالتحليل ، وأرشده فيه إلى أن يتزوجها رجل غيره ويمكث معها ليلة واحدة ويخلو بها وقتاً ، ثم يطلقها هذا المستعار ؛ وبهذا تحل لزوجها الأول بعقد ومهر جديدين ! ولا يزال في الناس من يفتى بالتحليل ! ولا يزال في الناس من يستمع لقول المحللين ! وقد قال فيه عليه الصلاة والسلام : (لعن الله المحلل ، والمحلل له) ، وقال : (ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل ، والمحلل له) .

وصح عن عمر رضى الله عنه أنه قال (لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجعتما) وقال الإمام ابن تيمية (زواج المحلل حرام بإجماع الصحابة) وقال الشيخ محمد عبده (إن نكاح التحليل شر من نكاح المتعة وأشد فساداً وعاراً) ، وكيف لا يكون كذلك وهو زواج لم يقصد فيه المحلل إلى تكوين أسرة ، ولم يقصد منه دوام ولا استمرار ، ولا سكناً ولا مودة ؟ كيف لا يكون كذلك وهو زواج يفعله أصحابه مع التستر والكتمان خوف الفضيحة والعار إذ انعلم واشتهر ؛ فهو أمر يدل على أنه في قرارة النفوس لا يقل عن اختلاط المقت والفاحشة ، بل يزيد عليه لفعله باسم الشرع والدين ! ثم كيف بعد هذا كله تكون هذه العملية الحمقاء تفسيراً أو امثالاً لقول الله في كتابه « فَإِنْ طَلَّتْهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » (١) ؟ فاللهم هداية لعبادك .

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

« احتيال آخر أبشع من التحليل » :

ومن الفتاوى المأجنة هذه الفتوى الأخرى التي أشير بها على رجل طلق زوجته ثلاث مرات متفرقات اتقاء لهذا التحليل المنكر وبعدا عن التيمومة المستعارة ، هذه الفتوى - هي اعتبار أن الزواج الذي انتهى بهذا الطلاق كان زواجا باطلا ؛ لأنه كان بغير ولي ، أو كان في شهوده من يترك الصلاة ، أو يؤخرها عن وقتها ؛ وبذلك يكون الطلاق قد وقع على غير زوجة ! فيصح للرجل الذي كان معها أن يعقد عليها عقداً جديداً مبتدئاً غير العقد الأول الذي وقع باطلا ، وهذه مسألة يسميها بعض الناس « إسقاط التحليل » وهو نوع من الإحتيال أبشع من الإحتيال بالتحليل نفسه ، واتقاء التحليل به - اتقاء الرجس بالرجس ، بل برجس أشد ! وفيه يقول ابن تيمية : « من أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة عقد الزواج ولم ينظر في صفته قبل ذلك ، ويقول : أنا تزوجت بولي وشهود فساق ، فلا يقع طلاق ؛ لأن زواجي كان باطلا ؛ كان من المتعدين لحدود الله ، وهو يريد أن يستحل محارم الله قبل الطلاق وبعده ! »

ثم كيف يكون هذا وقد صدر العقد الأول على وجه شرعي معتبر ، يقرر صحته قبل وقوعه جماهير العلماء ، ويقرر استمراره بعد وقوعه - حفظا للنظام العام كل العلماء ؟ زواج أخذ حظه في الوجود ، وتعاشر فيه الزوجان وكان لهما منه الأولاد ، وثبتت به الحرمات التي تترتب على حرمة المصاهرة - كيف نعود إليه بعد ذلك كله ، ونفتي أو نحكم بطلانه احتيالا وتضليلا ؟ ثم ماذا تكون الحال لو عرف الناس هذا ، وأن له قيمة عند الفقهاء الذين يحللون ويحرمون ، والذين تتلقى عنهم أحكام الله ، وذهبت به المرأة التي تزوجت بغير ولي ، أو بشاهد تارك للصلاة ، وتزوجت غير زوجها دون أن يطلقها أو يحكم قاض بفسخ زواجها ،

أو ذهب الرجل الذي تزوج هذا الزواج دون أن يطلق زوجته ، وتزوج أختها
أو ابنتها من غيره ؟ ثم ماذا تكون حال أولادهما بالنسبة إلى تلك الوصمة التي الصقت
بجيبينهم ؟ وماذا تكون الحال إذا تمسك زوجها الأول لأنه عتبد عليها ، واتصل
لعقد عليها دخوله بها ، وعشرته لها ، ونسله منها ، وتمسكت هي بزوجها الآخر
بحجة أن زواجها الأول كان الشاهد فيه تاركا للصلاة : ماذا تكون الحال في كل
ذلك ؟ ألا فليترك الله هؤلاء المفتون ، وليترك الله الناس في دينهم وأعراضهم ،
وليأخذ الجميع يوما لا تنفعهم فيه زوجة ولا درهم ولا دينار ..

الحلف بالطلاق

من أسئلة الوقائع التي يكثر حدوثها ويكثر السؤال عنها - حلف الرجل بالطلاق على الشيء يخبر به ، أو على الشيء يفعله أو لا يفعله ، أو يفعله غيره أو لا يفعله . وذلك كأن يقول : (على الطلاق) أو يقول : (الطلاق يلزمني) إن لم يكن ثمن هذا الشيء كذا ، أو يقول : إن كلمت فلانة أو إن فعلت كذا - فأنت طالق ، ثم تبين أن ثمن الشيء الذي حلف عليه لم يكن كما قال ، أو كلمت زوجته فلانة ، أو يفعل هو ما حلف عليه .

وفي هذا يسأل سائل بمصر القديمة ، ويقول هل يكون ذلك طلاقاً له أثره في العلاقة الزوجية ؟ وهل يكون حلفاً بغير الله ، فيصدق على الحالف حكم الحديث الوارد في شأن الحالف بغير الله ، فيكون كافراً أو مشركاً ؟ ويقول : إنه سمع في ذلك من العلماء فتاوى متناقضة : فبعضهم يفتي بأن الطلاق يقع به على الزوجة ، وأنه إذا كان الحلف « بالطلاق الثلاث » حرمت عليه ولا تحل له إلا بعد أن تزوج غيره وبعضهم يفتي بأنه لا يقع به طلاق ، وبأنه حلف بغير الله ، وبه يكون الحالف كافراً أو مشركاً ، ومن لوازم ذلك أن تبين منه زوجته بكفره أو شركه .

فتاوى تقلبية لا يعتمد عليها :

والذي نراه في المسألة من جهة الوقوع وعدمه ونفتي به - هو الرأي الذي اختاره قانون المحاكم الشرعية الصادر سنة ١٩٢٩ ، وهو أن الطلاق المقترن بعدد ، كأن يقول الرجل لامرأته : « أنت طالق الثلاث » - لا يقع به إلا طلاق واحدة رجعية ، وأن الحلف بالطلاق ، كقول الرجل : « على الطلاق » أو : « يلزمني

الطلاق « - لغو من الكلام لا يقع به شيء ؛ وأن الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه ، والرجل لا يريد الطلاق ولا وطر له فيه ، وإنما يريد التهديد والتخويف - كذلك لا يقع به شيء . وقد أذعننا ذلك مراراً وأرشدنا إليه كثيراً ، ومع ذلك لا يزال كثير من الناس يسمعون الفتوى بالموروث في كل ذلك : فيسمعون الفتوى بوقوع في الحلف بكلمة : « على » أو يلزمنا الطلاق « ويسمعون الفتوى بالوقوع في المعلق كيفما كان قصد الحالف ، والحكم بالوقوع في كل ذلك لا يشهد له في نظرنا . ولا في نظر واضعي القانون المشار إليه شيء من مصادر التشريع التي يعتد بها في النظر الصحيح .

الحلف بالطهارة حرام وليس كفراً :

والذي نراه من جهة أنه حلف بغير الله ، فيكون الحالف به كافراً تطبيقاً لقوله عليه السلام : « من حلف بغير الله فقد كفر » - هو أن الحديث قصد به المبالغة في الزجر عن الحلف بغير الله ؛ وقد كان العهد عهد تعظيم لغير الله من المخلوقات أو المصنوعات ؛ وعلى هذا لا يكون الحلف بالطلاق كفراً ؛ إذ ليس فيه معنى التعظيم الذي كان منظوراً إليه في ذلك العهد ، وإنما هو عبث بألفاظ اليمين ، وحلف بغير ما شرع الله الحلف به : « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » (١) ، (إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت) (٢) . وأصح الآراء في الحلف بغير الله ولو كان نبياً مرسلأ أو ملكاً مقرباً أنه حرام ، وأنه لا ينقذ ، وأن كفارته التوبة والاستعانة .

ما تختاره للفتوى :

ومجمل القول في هذه المسألة هو :

أولا - الطلاق بالثلاث لا يقع إلا واحدة رجعية ، ويرد الرجل وزوجه إليه بكلمة الرجعة ، أو بالمخالطة الخاصة .

وثانيا - الحلف بالطلاق كعلي الطلاق - لا يقع به طلاق أصلا .

وثالثا - الطلاق على فعل شيء أو تركه - منه أو منها أو من أجنبي - لا يقع به أيضا شيء ولو فعل المحلوف عليه متى كان المقصد التهديد والتخويف ، ولم يقصد إلى الطلاق .

ورابعا - الحلف بنير الله حرام ولا تعتقد به يمين ، ولا يكفر به المسلم إلا إذا كان بمخلوق يعتقد الحالف تعظيمه كتعظيم الله ، أو أن له فعلا كفعل الله وتأثيره . ويجدر بالمؤمن ألا يقترب من الحرام فضلا عن أن يقع فيه .

وهذه الأحكام هي التي صحت عندنا دلائلها ، وهي التي نفى بها ، وهي التي اختارها مقننو الأحوال الشخصية ، وهي التي يجب أن يعلمها الناس جميعا ، فيريحوا أنفسهم من هذه البلبلة التي يقعون فيها بالفتاوى المختلفة ، فليس الإسلام ذا شغف في التفريق بين الرجل وزوجه ، ولا ذا شغف بكفير المسلمين ، والحق أحق أن يتبع .

علاج الطلاق

لقد عرف المسلمون من دينهم أن أبغض الحلال إلى الله الطلاق ، ومع هذا كثر الطلاق في مجتمعنا كثرة مزعجة ، فما أسباب هذه الحالة ، وماذا ترون لعلاجها في ظل تعاليم الإسلام ؟

* * *

أسباب كثرة الطلاق :

في هذه الأيام كثر الكلام حول الطلاق ، وشغل الناس بمقترحات لعلاج هذه الظاهرة ، كادت تمس أصل مشروعية الطلاق ، وفي الواقع أن الشريعة الإسلامية حينما أباحت الطلاق نظرت إليه كآخر دواء ، وذلك بعد أن اتخذت من الوسائل الإيجابية ما بقي الحياة الزوجية شر التدهور والانحلال ، وحسبنا في هذه الظاهرة أن نفهم هذه الوسائل ، وأن نأخذ أنفسنا بها ، ونربي أبناءنا عليها . ونحن إذا تعرفنا الأسباب الواقعية التي ترجع إليها كثرة الطلاق المزعومة ، ثم بذلنا الجهد في القضاء عليها بما وضعته الشريعة لسلامت الأسرة مما يهددها في بقائها وسعادتها ولسامت الشريعة من النقد في تشريع الطلاق .

وإن من يعم النظر في أسباب الطلاق ليجدها على كثرتها ترجع إلى سببين رئيسيين أحدهما : إهمال الوصايا الدينية فيما يتعلق بتكوين الأسرة وبسلامتها بعد تكونها من الشقاق بين الزوجين . وثانيهما : التزام مذاهب معينة في الحكم بوقوع الطلاق بالنظر إلى ألفاظه وبالنظر إلى الحالة التي يكون عليها الزوجان ، بينما نجد مذاهب أخرى قوية لا ترى وقوعه في كثير من الحالات ، ولا بكثير من الألفاظ

أى أنها تضيق دائرة وقوعه إلى حد يحملة كما شرعه الله ، ضرورة لا بد منها هي الاقناذ .

وضاايا الاسام نحد من كثره الخطا :

أما الوصايا . فمنها ما يرجع إلى اختيار الزوجية ، والشرعية توصى باختيار ذات الخلق والدين ، وتحذر من اختيار ذات المال ، أو الحسب لحسبها ، أو الجاه لجاهها . ولا ريب أن الزواج الذى يكون أساسه هذه الشئون المادية فقط ، يتعرض للتدهور حينما يفوت الانتفاع بها .

ومنها . ما يرجع إلى أسلوب الخطبة ، والشرعية توصى برؤية كل من الطرفين لصاحبة على وجه تعرف به الاتجاهات القلبية وتحذر الاكتفاء بوصف الوسطاء أو خطبة الخطاطبات المستأجرات ، تحذر الاسراف فى المخالطة قبل العقد ، ولا ريب أن الزواج الذى يكون أساسه المفاجئة ليلة الزفاف دون رؤية سابقة كما تطلب الشرعية ، أو يكون الاسراف فى الاختلاط قبل العقد - كما تحذر - هو زواج كثيرا ما يتعرض للتدهور والانحلال ، ويرشد إلى ذلك حوادث الخطاطين والخطوبات التى يقرأها كثيرا فى الصحف ونسمع عنها فى الأسر .

ومن الوصايا . حسن المعاشرة المتبادل بين الزوجين بعد الزفاف ، وذلك يكون بقيام كل منها بحق الآخر ، فلا يتزمت الزوج فى معاملة زوجته ، ولا يسرف فى إساءة الظن بها إلى أن يحكم عليها التوافذ والأبواب ، ويمنعها حق استنشاق الهواء وزيارة الأرحام . ولا يتجمل من صيانتها ويترك لها الحبل على الغارب ، فيبيع لها حضور المحافل والمنتديات والمقابلات والخلوات حسبما تشتهى ، وقد يسرف فى هذا الجانب فيقدمها بنفسه ولا ريب أن هاتين الخطتين ، خطة التزمت ،

وخطة التحلل لهما أثرهما السيء في العلاقة الزوجية ، كما نرى ونسمع فبالتمت والضغط يحصل الانفجار ، وبالتحلل يحصل التحول ، وتسوء العلاقة ويثبت الشقاق . ومن الوصايا : أن يبعد عن الزوجين تحكم الأهل والأقارب في عاطفة كل منهما نحو صاحبه ، ولا ريب أن الحياة الزوجية التي يتحكم فيها الأهل فتعزى الرجل بزوجه أو العكس ، تسوء حالها وتعرض للتدهور والانحلال ، وهنا يجب أن يعرف الأهل والأقارب وبخاصة الوالدان ، أن سعادتهم بسعادة أبنائهم ، وسعادة أبنائهم بالعمل على تقوية الروابط وتوثيق عرى المحبة بينهم ، فإذا لم تفهم الأم أو الأب هذه الحقيقة وجب على الزوجين ألا يستمعا لهما فيما يغضب الله ، وأن ينصحا بما بوقف حملتهما المتكررة المنكرة التي مآلها حتما التفريق بينهما وخراب بيتهما . وملاك الأمر في ذلك كله معرفة الحقوق والواجبات التي بينها الشريعة ، وطلبت تبادلها بين الزوجين ، وبين الأسرتين ؛ وسبيل ذلك أن تعني الحكومة ورجال التربية والتهذيب بتربية النشء على هذه الحقوق ، وتلك الواجبات ، وأن تكون أول ما يدرس في نفوس الأبناء عن طريق البيت ، وعن طريق المدرسة ، وعن طريق الصحف ، وعن طريق الإذاعات . وإذا اتخذت هذه الحقوق وتبادلها أساسا للحياة الزوجية عن هذا الطريق الذي يدرسها في النفس ، ظهر أثرها بعد في قوة الحياة الزوجية وسلامتها من التدهور والانحلال ، وفي إشاعة المحبة والمودة بين الزوجين وبين الأسرتين .

فناوى المفتين المقربين وضميرها :

هذه ناحية . أما الناحية الأخرى ، وهي ناحية الفتوى بوقوع الطلاق ، أو الحكم بوقوعه ، فقد جربنا نحن المفتين ، والقضاة على الإفتاء . أو الحكم بوقوع الطلاق على مذاهب معينة قد تشهد الحجة القوية لغيرها في عدم وقوعه . والرأى أنا لا نفق

ولا نحكم بوقوع طلاق إلا إذا كان مجعاً من الأئمة على وقوعه ؛ فإن الحياة الزوجية ثابتة بيقين ، وما ثبت بيقين لا يرفع إلا بيقين مثله ، ولا يقين في طلاق مختلف فيه . وعلى هذا فلا نحكم بوقوع الطلاق إلا إذا كان مرة ، مرة ، وكان منجزاً ، مقصوداً للتفريق ، في طهر لم يقع فيه طلاق ولا إفضاء وكان الزوج بحالة تكمل فيها مسئوليته .

وهذا لا نحكم بوقوع الثلاث دفعة واحدة إذا قال : أنت طالق ثلاثاً ، ولا نحكم بوقوع الطلاق إذا كان معلقاً ، كأن يقول : إن فعلت كذا فأنت طالق ، وهو لا يجب الطلاق ولا يريده . ولا بوقوعه في قول اللاعب ، الهازل مع زوجته أو غيرها : أنت طالق ، أو هي طالق ولا في قول البائع : على الطلاق أن هذه السلعة بكذا ، أو أصراقي طالق إذا لم تكن السلعة من نوع كذا . أو على الطلاق لا بد أن تأكل ، أو تفعل كذا . ولا يقع والمرأة في حيض أو نفاس أو طهر اتصل بها فيه ، ولو أوقع عليها طلاقاً في طهر لم يتصل بها فيه ، ثم أوقع عليها طلاقاً أخرى في الطهر نفسه ، لاتفق تلك الطلقة الثانية ، وكذلك لا يقع طلاق وهو في حالة سكر أو غضب يملك عليه اختياره .

والذي يؤسف له أنه على الرغم من أن قانون المحاكم الشرعية الحالي ألغى وقوع الطلاق الثلاث بلفظ الثلاث وجعله واحدة رجعية ، وألغى وقوع الطلاق المعلق . إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه ؛ فإن أكثر العلماء ، وأكثر المتصدين . لفتوى الناس لا يفتون إلا بمذاهبهم الخاصة التي تعلموها ودانوا بها ، فضلاً عن الحالات التي لم يأخذ بها القانون ، (وترى المذاهب الأخرى عدم الوقوع فيها تضيقاً لدائرة الطلاق بقدر الإمكان) . وكانت النتيجة لموقف هؤلاء المفتين أن يأخذ المطلق . لفتوى بالوقوع عن لسانهم ، ويذهب مؤمنوا بها إلى المأذون . فيحكي له أنه طلق .

امراته ثلاثا . فيبادر إلى إخراج قسيمة الطلاق ، وفيها « حضر فلان ، وأقر بأنه طلق زوجته طلاقا مكلا للثلاث » وبهذه الورقة الرسمية تبين الزوجة من زوجها ، ويقع الزوجان في ارتباك ، وتمثل أمامهما مشاهد التشرذم المؤلم للأبناء وقد أدركهما سوء الحظ بالتزام الإفتاء على المذهب المعين ، ثم بهذه الورقة الرسمية التي قد لا يكون لها واقع صحيح .

إلى الفقه الإسلامي الواسع :

هذه هي الحالات ، والنواحي التي يجدر بالمصلحين بحثها واستخلاص العلاج منها عن طريق الفقه المأثور عن أئمتنا ، وفيه من اليسر ، ورفع الجرج ما يحقق سماحة الدين ، ويسر الشريعة ، وسيجدون فيه متى حسن النظر الوقاية الكافية من ظاهرة كثرة الطلاق التي يزعمون - بحسب ما يذكرون من أرقام - أنها كثرة تهدد حياة الأسر ، وليس للأسر ما يهددها في ظل الفقه الإسلامي الواسع إلا الجهل به ، وإهمال الآداب والأخلاق ، وإلا التزمت والجود على مذاهب معينة تتخذ ديننا يلتزم ، وقانوننا يجب التحاكم إليه ، ويحرم التحاكم إلى غيره مما صرح دليله وقويت حجته في المتعة التي جعلها الله من أحكام الطلاق إذا كان يباعث من جهة الزوج ، وفي الإفتاء إذا كان الطلاق يباعث من جهة الزوجة ما يحل حقيقة الطلاق وأحكامه في نظر الشريعة الإسلامية ، ويجعل خيره أكثر من شره .

وإن الحياة الزوجية القائمة في نظر الشريعة على أسس ، المودة ، والمحبة ، والرحمة ، لتأبى الإباء كله أن تتدخل في حفظها ونظامها كلمة « عقوبة » فضلا عن معناها ، وستجعلها العقوبة قائمة على أساس من الإرهاب والخوف ، فتكون مجتمعاً بغيضاً لا خير فيه ، وفي جوه المظلم تكثر المكائد والتهم ، والإيذاء الخفي ، بل لا يعجز الزوج مع هذا أن يلصق بزوجته تهمة الخيانة أمام القاضي ليتخلص منها ،

ومن الحكم بالعقوبة ، وفي هذا من التشجيع والتشهير بالأمر ما يربو على ضرر
للطلاق وكثرته .

هذا هو الطريق لإصلاح الأسرة ، وهو الطريق الذي رسمه الله لعباده ، وبينه-
في كتابه ، وطبقه رسوله والأصحاب من بعده ، فإن لم ينفع كان آخر الأمر :-
« وإن يتفرقا يُغْنِ الله كلا من سعته وكان الله واسعا حكيما » ..

الطلاق مرة بعد مرة

ما هو تفسير قوله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . ؟

* * *

شرع الإسلام الطلاق حينما تشدد الخصومة بين الزوجين وتسوء بينهما العشرة إلى حد لا تجدى فيه محاولة الإصلاح ، وبه تصير الحياة الزوجية نارا تلتهم مزايا الزواج الاجتماعية من السكن والمودة والرحمة والتعاون ، على تكوين أسرة ، تصان فيها الحقوق وترعرع في أحضانها الأطفال الذين يكونون بعد رجالا عاملين في الحياة . لهذا شرع الإسلام الطلاق ، وقد عرف الناس الطلاق من قديم ، غير أنهم كانوا بأهوائهم وبطغيانهم على المرأة وإذلالها كثيرا ما يقصدون به إيذاءها وإضرارها ، فمساك الرجل يطلق زوجته ثم يراجعها قبل إقضاء العدة ، ثم يطلقها إلى غير حد ، تطليق فراجعة ، ثم تطليق فراجعة وهكذا لا يتركها لتتزوج غيره فتسريح ، ولا يشوب إلى رشده فيحسن عشرتها فتسريح ، وإنما يتخذها أموية بيده يطلقها متى شاء ويراجعها متى شاء على حسب ما يهوى ويشتهى ، فأنزل الله إنقاذا للمرأة من هذا السوء . قوله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » والمعنى أن الطلاق المشروع عند تحقق ما يبيح الطلاق أن يكون على مرتين ، مرة بعد مرة ، أى دفعة بعد دفعة ، فإذا ما طلق الرجل المرة الأولى أو الثانية كان عليه ، إما ردها إلى عصمته مع إحسان عشرتها فتستمر الحياة بينهما طيبة سعيدة ، وذلك هو الإمساك بالمعروف ، وإما تركها حتى تنقضى عدتها وتقطع علاقتها به ، ويزول سلطانه عليها فتتزوج غيره إن شاءت وذلك هو التسريح بالإحسان . فإن عاد الزوج بعد أن راجعها من الطلاق الثانى وطلقها ثالثة ، حرمت عليه ، ولا يملك مراجعتها إلا إذا تزوجت

بغيره زواجا صحيحا مقصودا به ما يقصد بالزواج وهو العشرة الدائمة بالسكن والمودة ولا يجدى فى ذلك ما اخترعه بعض الناس من الزواج بغيره على قصد التحليل فإن هذا منكر واحتيال لا تحمل به للأول ، وقد لعن الرسول فاعله وسماه « التيس المستعار » . وقد تضمن ذلك قوله تعالى بعد هذه الآية « فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زواجا غيره » . ومن هذا يتبين أن الطلاق الثلاث مرة واحدة ليس مشروعا ، وأن الطلاق للمشروع إنما هو الطلقة بعد الطلقة . ويتبين أن الطلاق الذى يملك الرجل فيه مراجعة زوجته إنما هو الطلقة الأولى والثانية ، أما الطلقة الثالثة فإنه لا يملك مراجعتها ولا تحمل له إلا إذا تزوجت غيره زواجا غير مقصود منه التحليل ثم يطلقها ذلك الغير أو يموت عنها وتمضى عدتها منه ، وعندئذ فقط تحمل لزوجها الأول بعقد جديد ومهر جديد ، وهذا هو معنى الآية وما بعدها .

المحلل والمحلل له

يقول السائل هل توجد في القرآن الكريم آية تأمر بالتحليل ؟ وهذا منه منبى على ما يقوله بعض الناس من أن الزوجة المطلقة طلاقا ثلاثا تحل لزوجها الأول بالتحليل أى بواسطة المحلل ويشرطون أن يذوق المحلل غشيلتها كما تذوق غشيلته ، ثم يطلقها المحلل ليتزوجها زوجها الذى طلقها

ويقول السائل : إن هذه المسألة سببت عند زملائه الاشتزاز وإنه هو أيضا متحير جداً من وجود هذه المسألة في الشريعة الإسلامية ، ويطلب بأزاء هذا بيان الحقيقة فيما يسمعه من الناس في هذه المسألة وهل ذلك حقيقة مشروع في الإسلام . ونحن نكرر الجواب عن هذا الأمر ، ونزيده إيضاحاً فنقول :



المشروع في أمر الطلاق والرجعة في نظر الإسلام :

إن الإسلام أباح الطلاق عندما تسوء العشرة بين الزوجين ويتحكم الشر في نفوسهما بحيث تذهب الثمرات المطلوبة من الزواج من السكن والمودة والرحمة ، في تلك الحالة أباح للرجل أن يعالج الأمر بإيقاع طلاق واحدة ، وله قبل أن تمضي العدة أن يراجع زوجته إليه بدون عقد فإذا ما عاد سوء العشرة إليهما أيسح له أيضا أن يطلق مرة ثانية طلاق رجعية يباح لها أن يراجعها أيضا في أثناء العدة ، فان استقام أمرهما وحسنت العشرة بينهما فيها ونعمت ، وإن ساءت ولم ينفع العلاج بالطلقتين الماضيتين أيسح له أن يطلق المرة الثالثة ، وفي هذه المرة تبين منه بينونة كبرى ، لا يحل له أن يراجعها كما راجعها في المرتين السابقتين ، وإنما تحل له بشيء واحد ، وهو أن يصادف أنها تزوج غيره زواجا شرعياً ، لم يقصد منه تحليلها للأول

وإنما قصد منه ما يقصد من كل زوج عيشة دائمة وتكوين أسرة ، فإذا اتفق ولم يصاحب زوجها الثاني التوفيق وحسن العشرة ، بل ساءت العشرة بينهما ، وطلقها زوجها الثاني لسوء العشرة مثلاً ، حل زوجها الأول بعد مضي عدتها من الثاني أن يتزوجها ، ويكون زواجا مبتدأ بعقد ومهر جديدين ، وهذا هو المشروع في الإسلام ، والذي ورد به نص القرآن ، ففي الطلاقين الرجعتين أى اللتين يملك فيهما الرجل مراجعة زوجته يقول الله تعالى : « لَأُطْلِقُ مَرَّتَيْنِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرِوْفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » (١) ، وفي الطلقة الثالثة يقول « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » (٢) .

الزواج بقصد التحليل هرام بالاجماع :

والمقصود أنه إذا طلقها طلقة ثالثة بعد الطلقتين السابقتين لا تحل له حتى تزوج غيره زواجا شرعيا مقصوداً منه الدوام والاستمرار ، ومن هنا يتبين أن الزواج بقصد التحليل لم يكن مراداً من الآية . وقد جاء للنهي عن زواج التحليل بقوله عليه الصلاة والسلام (لعن الله المحلل والمحلل له) ، وبقوله (ألا أخبركم بالتيس المستعار ، قالوا بلى يا رسول الله) قال (هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له) . وصح عن عمر رضى الله عنه أنه قال : (لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما) . وقال الإمام ابن تيمية (نكاح المحلل حرام بالإجماع) وكيف لا يكون حراماً وهو زواج يفعله أصحابه مع التستر والكتمان خوف الفضيحة والعار إذا علم واشتهر فهذا يدل على أنه مقت ومنكر لا تقبله النفوس . فكيف يكون مشروعاً ويفعل باسم الدين ؟ ؟

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

في اللقطاء ، والتبني

هذه مشاكل ثلاث ، لا يكاد يخلو منها مجتمع ، ولها - إذا تركت دون حل - آثار سيئة تهدد المجتمع في سعادته واطمئنانه ، وكثير ما عقدت لبحثها المؤتمرات ، وأدلى فيها ذوو الآراء بآرائهم ، وكثيرا ما تنوعت في حلها الآراء ، وعلى رغم ما تناولها من البحث ، وتعدد الآراء فإنها لا تزال غضة ، تعرض بين حين وآخر ويتحدث الناس عنها في العرض اللاحق بمثل ما تحدثوا به في العرض السابق .

ماذا يفعل باللقيط ؟ وماذا يجب على الملقط ؟ وعلى من يكون الاتفاق عليه
ورببته وتمذيبه ؟

وهل يجوز التبني ؟ وما هي الآثار التي تترتب عليه ؟

وما هو حكم عملية التلقيح الصناعي لإيجاد النسل بالنسبة لأرباب العقم ، أحلال
هي أم حرام ؟ وهل يثبت بها نسب الولد - الذي جاء عن طريقها - للزوج العقيم ؟
وفي أجوبة هذه الأسئلة ونحوها ، يدور البحث في هذه المشاكل الثلاث
وقد رأيت أن أبين حكم الشريعة الإسلامية بالنسبة لكل مشكلة منها ، ونبدأ
بالقول في نظرة الشريعة إلى « اللقطاء والتبني » وما قررتها بالنسبة اليهما من أحكام .

* * *

اللقيط في نظر الشريعة :

عنيت الشريعة الإسلامية ، بالنظر إلى الأطفال ، وعرض الفقهاء لنوع خاص
منهم ، هو أجدرهم بالعناية ، نظرا لفقده من يعوله ويتعهد به من أب أو قريب ،

وذلك النوع هو المعروف عند الناس باسم « اللقطاء » فعرفوا اللقيط ، وبينوا أحكامه من جميع جهاته في بحث مستقل ، وتحت عنوان خاص هو « باب اللقيط » وقد عرفوه بأنه مولود حي ، طرحه أهله خوفا من الفقر ، أو فرارا من التهمة ، وهو تعريف يصور لنا شأن اللقيط باعتبار الأسباب التي تدعو غالبا إلى نبذه وطرحه ، وأنها لا تكاد تخرج عن أحد أمرين : إما الخوف من الفقر وعدم القدرة على تربيته والإتياف عليه ، وإما الخوف من تهمة العرض .

وقد قرروا أن أخذه والتقاطه واجب على من يجده ، لأنه إحياء لنفس صار لها حظ في الوجود ، وپرچی أن يكون لها نفع في الحياة ، والله سبحانه وتعالى يقول : « وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا » والواقع أن تركه مع القدرة على أخذه والتقاطه ، تضييع له وقضاء عليه .

وهذا القدر كاف في تحقق مسئولية التقصير في حفظ حياة الحي ، وهي مسئولية تدخل في جو المسئوليات الجنائية في نظر الشرائع والقوانين . ومن هنا ، قال الفقهاء ترغيبا في التقاطه وتحذيرا من تركه . مضيقه آثم ، وأخذه غانم ، وكيف لا يكون أخذه واجبا وغنما ، وتركه محرما وآثما ، وقد دل تاريخ اللقطاء على أن فيهم من يختصه الله بكثير من فضله فيقود الأمم ، ويرشد الناس إلى الخير والصلاح .

نسب اللقيط ونفقة

واتفق أهل الفقه أنه إذا ادعى نسب اللقيط رجل مسلم وهو يعتقد أنه ليس ابن غيره ، ثبت نسبه منه ، حفظا لكرامته وإعزازا له بين أمته ، باتساقه إلى أب معروف ، ومتى ثبت نسبه ثبتت له جميع حقوق البنوة ، من نفقة وتربية وميراث ، أما إذا لم يدع أحد نسبه ، فإنه يظل بيد الملتقط تكون له ولايته وعليه تربيته

وتثقيفه بالعلم النافع في الحياة ، أو الصنعة الكريمة المثمرة ، حتى لا يكون عالة على الأمة ، ولا منبع شقاء للمجتمع . ونفقته في تلك الحالة واجبة على بيت المال ، ينفق عليه وهو في يد الملتقط ، ويكون الملتقط مسئولاً عنه في كل ما يحتاجه وينفقه من عمل وتوجيه . وقد ورد عن عمر رضي الله عنه ، أنه قال لمن التقط طفلاً : لك ولاؤه ، وعلينا نفقته ، وكان يفرض له من النفقة ما يصلحه ويقوم بشأنه ، ويعطيه لوليه كل شهر ، ويوصى به خيراً . ومع هذا قرر الفقهاء أن الملتقط إذا كان سيئ التصرف لا يهتدى إلى وجوه التربية المثمرة ، أو كان غير أمين على ما يعطى من نفقته ، وجب نزعها من يده ، ويتولى الحاكم عندئذ تربيته والإشراف عليه ، كما يتولى رزقه ونفقته .

واجب الجماعة للقيط :

ولم يقف الفقهاء عند هذا الحد في تمهيد طريق الحياة للقيط ، ووسائل العناية بتربيته والإنفاق عليه : بل قدروا خلو بيت المال عن سداد حاجة القيط ، وتعذر الإنفاق عليه من جهة ولي الأمر وعجزه عن القيام بشأنه ، قدروا ذلك وقرروا أنه يجب في تلك الحالة على جماعة المسلمين أن يتعاونوا على البر به والإنفاق عليه ، ويكون ذلك من الشئون الخيرية العامة التي رغب القرآن في التعاون عليها وحجب فيها ، وأنكر على المتخاذلين عنها « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى » (١) « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا » (٢) ، « أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ، فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ، وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ » (٣) ،

(١) الآية ٢ من سورة المائدة . (٢) الآية ٨ من سورة الدهر .

(٣) أول سورة الماعون .

« كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ وَلَا تَحْضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ » (١)
ولا ريب في أن اللقيط قد جمع معاني اليتيم والمسكنة والأسر ، فهو يتيم فقد أباه
ومن يرعاه ، ومسكين ، أسكن في التراب وفي الزقاق وفي الشواطيء وأسير شد
وثاقه ، وكبلت حياته ، وعقدت عليه سبلها . فهو إذن ، أحق بالعطف والرعاية ،
والحاض على إطعامه من كل ذي حاجة سواه ، ولا يبعد أن يكون لهذه الآيات
السكرية أثر كبير في توجيه أهل الخير إلى تأليف جمعيات الطفولة المشردة ، ومدها
بوسائل الحياة لإيوائها والعناية بها .

التبني في نظر الشريعة :

هذا ما قرره فقهاؤنا أخذنا من قواعد الشريعة وروحها بالنسبة للقطاء ، أما التبني
فينبغي لمعرفة حكم الشريعة فيه أن يعرف ، أن له في معناه صورتين ، إحداهما :
أن يضم الرجل الطفل الذي يعرف أنه ابن غيره إلى نفسه ، فيعامله معاملة الأبناء
من جهة العطف والإنفاق عليه ومن جهة التربية والعناية بشأنه كله ، دون أن
أن يلحق به نسبه ، فلا يكون ابنا شرعيا ولا يثبت له شيء من أحكام البنوة ،
والتبني بهذا المعنى ، صنيع يلجأ إليه بعض أرباب الخير من الموسرين الذين لم ينعم
الله عليهم بالأبناء ، ويرونه نوعا من القربة إلى الله بتربية طفل فقير ، حرم من عطف
الأبوة ، أو حرم من قدرة أبيه على تربيته وتعليمه ، ولا ريب أنه عمل يستحبه
الشرع ، ويدعو إليه ، ويثيب عليه . وقد فتحت الشريعة الإسلامية للموسر في مثل
تلك الحالة باب الوصية ، وجعلت له الحق في أن يوصي بشيء من تركته بسد حاجة
الطفل في مستقبل حياته ، حتى لا تضطرب به المعيشة ، ولا تقسو عليه الحياة .

(١) الآيتان ١٧ ، ١٨ من سورة الفجر .

التبني المظنور :

أما الصورة الثانية ، وهي المفهومة من كلمة « تبني » عند الاطلاق ، وفي عرف الشرائع ومتعارف الناس ، أن ينسب الشخص إلى نفسه طفلا يعرف أنه ولد غيره ، وليس ولدأ له ، ينسبه الى نفسه ، نسبة الابن الصحيح ويثبت له أحكام البنوة من امتحاق إرثه بعد موته ، وحرمة تزوجه بحليلته وهذا شأن كان يعرفه أهل الجاهلية ، وكان سببا من أسباب الارث التي كانوا يورثون بها ، فلما جاء الاسلام وبين الوارثين والوارثات بالعناوين التي قررها سببا في استحقاق الارث ، أسقطه من أسباب التوارث ، وحصرها في البنوة والأبوة والأمومة والزوجية والأخوة والأرحام على ترتيب بينهم « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » (١) ولم يقف الاسلام في إبطال آثار التبني الجاهلي عند حد إسقاطه من أسباب الميراث ، بل صرح ببطاله ، وأهدر آثاره ، وأرشد نبيه إلى التمسك بالواقع الصحيح وقد جاء ذلك في قوله تعالى من سورة الأحزاب « وَمَا جَعَلَ أَذْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ » (٢) .

زيد بن حارثة :

وقد تبني النبي صلى الله عليه وسلم - على سنة العرب ، وقبل هذا التشريع - زيد بن

(١) آخر سورة الانفال . (٢) الآيتان ٤ ، ٥ من سورة الاحزاب .

حارثة فكان يدعى : زيد بن محمد ، وحينما طلبه أبوه وأهله من النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل النبي الأمر إلى اختيار زيد ، فأثر زيد أبوة النبي على أبوة أبيه ، ورضي الجميع بذلك ، وانصرفوا عنه ، وتركوه متبني تبني الرسول فرحين مسرورين ، فلما جاء القرآن بإبطال التبني ، أمر الله نبيه أن ينفذ بنفسه تطبيق ذلك التشريع الجديد في متبناه ، ليكون ذلك عند الأمة باعثا على الامتثال ، والمصارعة إلى القبول دون تخرج من من ترك ما ألفوا .

أمر الله نبيه بتنفيذ التشريع الجديد ، وإهدار السنة السابقة فيما يختص بالتبني ، وفي سبيل ذلك طلب منه أن يتزوج بحليلة متبناه زيد بن حارثة ، وقد اتفق في ذلك الوقت أن زيدا كان قد طلقها ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى من سورة الأحزاب أيضا « فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا » (١) وبذلك بطل هذا النوع من التبني ، وصار محرما على المسلم أن يلحق بنسبه الطفل الذي يعرف أنه ابن غيره وليس إبنه له ، عرف أباه أم لم يعرفه .

إبطال هذا التبني :

ولعل من واجب المسلمين علينا ، أن يعرفوا الحكمة في إبطال هذا النوع من التبني وزول القرآن بإنكاره وتحريمه ، وإبطال آثاره ، ليتبين لهم مقدار حذب الشريعة الإسلامية على صون الأنساب وحفظ الحقوق الأسرية التي ارتبطت في التشريع الإسلامي بجهات القرابة ذات العماد الواقعي بين الوارثين ومورثهم .

وليس من ريب أن في هذا التبنى ، حرمان الأب الحقيقي المعروف من أن يتصل به نسبه المتولد منه ، المنسوب إليه في الواقع ، وفيما يعلم الله والناس ، وفيه إدخال عنصر غريب في نسب المتبنى ، يدخل على زوجته وبناته باسم البنوة والأخوة ، ويعاشرهن على أساس منهما وهو أجنبي عنهن ، لا يباح له منهن ما يباح للابن أو الأخ الحقيقي لهن ، وبقدر ما تتركز هذه البنوة الكاذبة في هذه الأسرة ، فإن البنوة الحقة ، في الأسرة الحقة ، تسير إلى الفناء والمحو والزوال ، وبذلك تضعف الأنساب ، ويختل نظام الأسر .

وقه وراء ضياع الأنساب واختلال نظام الأسر ، تضييع لحقوق الورثة الذين تحقق سبب إرثهم الشرعى من الأب الكاذب (المتبنى) فلا ترث أخوته ولا أخواته لوجود الابن « الزور » الذى منع بينوته الكاذبة إرثهم الشرعى ، وبذلك تقع العداوة والبغضاء بينهم وبين مورثهم ، بهذا الدعى الذى تبناه المورث وضيع به حقوقهم فى التركة .

هذا وقد قال بعض العلماء إجمالاً لتلك الحكمة : لو فتح باب الانتفاء من الأب لأهملت المصالح ولاختلطت الأنساب ولضاعت حكمة الله فى جعل الناس شعوباً وقبائل .

وبعد :

فهذا هو الوضع الشرعى لمن يريد أن يتقرب إلى ربه بضم ابن غيره إليه . يريه وينفق عليه ويوصى له ، دون أن ينسبه إلى نفسه ، ويجعله ابناً يرثه وتحرم عليه حليلته . وذلك هو الوضع الآخر الذى يمتنعه الله وينكره . ينسب ولد غيره إليه ويثبت له حقوق البنوة الصادقة ، ويمنع به المستحقين حقوقهم . وأرجو ألا يختلط أحد الوضعين بالآخر عند من يريد التبنى ممن يؤمنون بالله وشرعه .

التلقيح الصناعي

أما المشكلة الثالثة التي يسأل الناس عن حكم الشريعة فيها فتوضح الجواب عنها بما يلي :



من المعلوم أن تخلق الولد ، إنما هو من السائل المنوي الذي يخرج من الرجل فيحصل إلى الرحم المستعد للتفاعل « خلق من ماء دافق ، يخرج من بين الصلب والرائب » (١) « إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج » (٢) يتخلق الولد من هذا السائل متى وصل إلى الرحم المستعد للتفاعل . وإن لم يكن وصوله عن طريق الاتصال الجسدي المعروف ، وهذا قدر عرفه الناس جميعا ، وعرفه فقهاؤنا وجاء في كلامهم : « إن الحمل قد يكون بإدخال الماء للمحل دون اتصال » عرفوه هكذا ورتبوا عليه وجوب العدة ، وهي مدة يبعد فيها الزوج عن زوجته حتى تعرف براءة رحمها من الحمل ، في حالة ، يصل فيها إلى المرأة ماء أجنبي عنها . قالوا « إذا أدخلت المرأة منيا ، ظنته مني زوجها ثم تبين أنه ليس لزوجها ، فعليها العدة كالملوطة بشبهة » وقد جاء ذلك الفرض في كتب الشافعية ، وقال صاحب البحر من كتب الحنفية : ولم أره لأصحابنا ، والقواعد لا تأباه ، لأن وجوب العدة لتعرف براءة الرحم . وهذا صريح في اعترافهم أن وصول الماء عن غير الطريق المعتاد قد يكون وسيلة لشغل الرحم بالجنين ، وهو يتضمن تقرير المبدأ المعروف في تكون الطفل من الماء الحيوي دون حاجة إلى العملية الجنسية . وما الاتصال الجسدي إلا وسيلة معتادة ، لا يتوقف عليها تكون الولد الذي هو من الماء المستكمل مؤهلاته الطبيعية .

(١) الآية ٣١ من سورة الطارق . (٢) الدهر : ٢

التوالد بالتلقيح المصطنع عند الإنسان من قديم :

والواقع أن التلقيح الصناعي ، وقصد التوليد عن طريقه ، قد ألهمه الإنسان من قديم وعرفه من فجر حياته في الحيوان والنبات ، واستخدمه فيهما ، وظهر له فعلاً نجاحه ، وحصل منه على أنواع حسنة من الحيوان ، وعلى ثمار جيدة من النباتات . وقد دفعه ذلك إلى إجراء التجارب التلقيحية الصناعية في المرأة بماء الرجل ، وفعلاً نجحت هذه التجارب أيضاً ، وتكوّن بالتلقيح الصناعي الجنين ، واستكمل حياته الرحمة ، وخرج إنساناً سوى الخلق مكتمله . غير أن قصد الإنسان من التلقيح الصناعي البشري لم يكن على نحو قصده من التلقيح في الحيوان والنبات ، فلم يكن من أهدافه أن يحصل به على نسل إنساني أحسن وأقوى كما هو الشأن في الحيوان والنبات ، وإنما كان القصد علمياً ، أولاً وقبل كل شيء . ثم بعد أن تبين نجاحه ، علماً وعملاً ، اتخذ سبيلاً لتحقيق رغبة الولد ، بالنسبة للزوجين اللذين ليس لهما ولد ، وذلك كي يقف عندهما الإحساس بالعقم أو يزول ، وبذلك يستويان بهيرهما ، ويشعران في هذه الحياة بزينة الإيوبة والأمومة للأبناء . وإن كان ذلك لا يخرج عن حد التعال النفسية بصورة الأبوة والبنوة ؟ ثم توسعت فيه بعض أرباب الآراء الفلسفية واتخذوا منه - بالفلسف الإنساني - سبيلاً لتكثير سواد الأمة وعدداً أفرادها لمجرد الرغبة في التوسع البشري ، أو تحصيلاً لعوض عن تهلكهم الحروب الطاحنة . وبهاتين الرغبةيتين اللتين بعثتهما « الفلسفة المادية » كان التلقيح الصناعي في الإنسان أمراً مشروعاً عند أرباب تلك الفلسفة الجافة . وبهما ساوى عندهم في المشروعية وعدم الإنكار والتأفف ، التلقيح الصناعي في الحيوان والنبات .

المستوى الإنساني بأبى التلقيح :

وقد كان جديرا بأرباب هذه الفلسفة الذين سوا بأرائهم التلقيح فى الإنسان .
بالتلقيح فى الحيوان والنبات ، كان جديرا بهم أن يذكروا أن الإنسان - وهم من
أفراده - له مجتمعات ، شعوب وقبائل ، تتكون من أفراد تنتظمها سلسلة واحدة ،
تعرف بها وتنسب إليها ، وإلهم بإنسانيتهم ليسوا كأفراد الحيوان والنبات التى تظل
مفككة الحياة لا يجمعها رباط ، ولا تشعر فى حياتها بالحاجة إلى الرباط ، وهذه خاصة
الحيوان والنبات . وتلك خاصة الإنسان ، وليس من ريب فى أنهم إذا ذكروا هذه ،
ورجعوا إلى أنفسهم وشعورهم لأدركوا أن للإنسان حياة ، هى أرقى من حياة الفرد
نفسه ، وهى حياة تلك المجتمعات التى تخضع لقوانين بشرية ، وشرائع سماوية ، تلى
داعى الفطرة الإنسانية فى ذلك ، ويرتبط بها الإنسان فى تصرفاته وسلوكه ، وانتظامه
فى مجتمعاته . ولعل الزواج واعلانه وهو شأن فطرى ، كان أهم الشئون التى تخضع
المجتمعات ، لحكمها ، وترتب عليه آثارا معينة معروفة فيما يتعلق بحياة الأسرة .
ونسب الأبناء .

حكم الشريعة فى التلقيح :

ومن هنا ، نستطيع أن نقرر بالنسبة لحكم الشريعة فى التلقيح الصناعى الإنسانى ،
أنه إذا كان بماء الرجل لزوجته ، كان تصرفا واقعا فى دائرة القانون والشرائع التى
تخضع لحكمها المجتمعات الإنسانية الفاضلة ، وكان عملا مشروعاً لا إثم فيه ولا حرج .
وهو بعد هذا قد يكون فى تلك الحالة سبيلا للحصول على ولد شرعى ، يذكر به
والداه وبه تمتد حياتهما وتكمل سعادتهما النفسية والاجتماعية ، ويطمئنان على دوام
العشرة وبقاء اللودة بينهما .

أما إذا كان التلقيح بماء رجل أجنبي عن المرأة ، لا يربط بينهما عقد زواج « ولعل هذه الحالة هي أكثر ما يراد من التلقيح الصناعي عندما يتحدث الناس عنه » فإنه يزج بالإنسان دون شك في دائرتي الحيوان والنبات ، ويخرجه عن المستوى الإنساني ، مستوى المجتمعات الفاضلة التي تنسج حياتها بالتعاقد الزوجي وإعلانه .

التلقيح والزنا :

وهو في هذه الحالة - بعد هذا وذاك - يكون في نظر الشريعة الإسلامية ، ذات التنظيم الإنساني الكريم ، جريمة منكرة ، وإثماً عظيماً ، يلتقي مع « الزنا » في إطار واحد : جوهرهما واحد ، وتتيبجتهما واحدة ، وهي وضع ماء رجل أجنبي قصداً في حرث ليس بينه وبين ذلك الرجل ، عقد إرتباط بزوجية شرعية ، يظلمها القانون الطبيعي ، والشريعة السماوية ، ولولا قصور في صورة الجريمة ، لكان حكم التلقيح في تلك الحالة ، هو حكم الزنا الذي حددته الشرائع الإلهية ، ونزلت به كتب السماء .

التلقيح أفضح جرماً من التبنى :

وإذا كان التلقيح البشري بغير ماء الزوج على هذا الوضع ، وبذلك المنزلة ، كان دون شك ، أفضح جرماً وأشد نكراً من « التبنى » في أشهر معناه ، الذي بينا حكمه ، وإبطال القرآن له في الحديث السابق ، وهو ، أن ينسب الإنسان ولداً يعرف أنه ابن غيره إلى نفسه . وإنما كان التلقيح أفضح جرماً من التبنى ، لأن الولد المتبنى ، المعروف أنه للغير ، ليس ناشئاً عن ماء أجنبي عن عقد الزوجية ، إنما هو ولد ، ناشئ عن ماء أبيه الحقه رجل آخر بأسرته وهو يعرف أنه ليس حلقة

من سلسلتها ، غير أنه أخفى ذلك عن الولد ، ولم يشأ أن يشعره بأنه أجنبي ، فجعله في عداد أسرته ، وجعله أحد أبنائه ، زوراً من القول . وأثبت له ما للأبناء من أحكام .

أما ولد التلقيح ، فهو يجمع بين نتيجة التبنى المذكور ، وهي إدخال عنصر غريب في النسب ، وبين خسة أخرى وهي التقاؤه مع الزنا في إطار واحد ، تنبو عنه الشرائع والقوانين ، وينبو عنه المستوى الإنساني الفاضل ، وينزلق به إلى المستوى الحيواني الذي لا شعور فيه للأفراد برباط المجتمعات الكريمة . وحسب من يدعون إلى هذا التلقيح ويشيرون به على أرباب العقم ، تلك النتيجة المزدوجة ، التي تجمع بين الخستين : دَخَلَ في النسب ، وعار مستمر إلى الأبد . حفظ الله على المسلمين أنسابهم ومستوأم الإذنانى الفاضل .

ختان الأنثى

قال صاحبنا : اختلفت آراء الأطباء في ختان الأنثى ، فمنهم من سمح به وأيده ، ومنهم من أنكره وحذره . والناس على رغم هذا الاختلاف متمسكون به ، حريصون عليه : يفعلونه ويقىمون له الولائم الأسرية ، ويرون أنه شأن يدعو إليه الدين ، ويجعله شعاراً خاصاً للمسلمين ، فهل لنا أن نعرف حكم الإسلام فيه ؟ وأن نعرف وقته من عمر الطفل .

* * *

وليس صاحبنا هذا بأول من يطلب حكم الإسلام في عملية الختان ، وليس ما أكتبه اليوم جواباً له هو أول ما كتبت فيها ، فقد كتبت فيها مرات كثيرة ، غير أنها كانت لخصوص السائلين ، لا لعموم القارئ ، وقد آثرت اليوم أن أحقق رغبته الكريمة ، فأحدث فيها عن طريق منبر ، له صوته في أذان الناس من جهة ما ترهف أسماعهم إليه ، وهو حكم الدين وحكم الإسلام ، فيعرف السائل وغير السائل موقف الشرع من هذه العملية ويكون القارئون على بينة من الأمر في علاقتها بالشرع والدين .

اختانها شأن قديم :

وعملية الختان ، عملية قديمة ، عرفها كثير من الناس ، منذ فجر التاريخ واستمروا عليها حتى جاء الإسلام واختننوا وختنوا - ذكوراً وإناثاً - في ظله ، غير أنا لا نعرف بالتحديد : أكان مصدرها لديهم التفكير البشري وهداية الفطرة في إزالة الزوائد التي لا خير في بقائها ، أو التي قد يكون في بقائها شيء من الأذى والقدر ،

أم كان مصدرها تعليماً دينياً ، ظهر على لسان نبي أو رسول في حقب التاريخ الماضية؟
والذي يهمنا هو معرفة علاقته بالدين وحكم الإسلام فيه .

الفقهاء والخلاف :

وقد أثرت في شأنه جملة من الروايات ، كان الفقهاء أمامها في حكمه على مذاهب :
شأنهم في كل ما لم يرد فيه نص صحيح فمنهم من رأى أنه واجب ديني في الذكور
والإناث ، ومنهم من رأى أنه سنة فيهما ، ومنهم من رأى أنه واجب في الذكور
دون الإناث ، وأنه فيهن « مكرمة » . وكما اختلف الفقهاء في حكمه على هذا الوجه
الذي تتباعد جهات النظر فيه إلى أقصى حد للتباعد ، وتتقارب إلى أقصى حد
للتقارب - اختلفوا في الوقت الشرعي الذي تجرى فيه عملية على نحو هذا الوجه
أيضاً ، فمنهم من رأى أنه لا يختص بوقت معين . ومنهم من حرمه قبل أن يبلغ
الطفل عشر سنين ، ومنهم من جعل وقته بعد أسبوع من الولادة ، ومنهم ومنهم
إلى آخر ما قل عنهم في ذلك من آراء .

وجهات النظر المختلفة :

وإذا كان لنا أن نأخذ من اختلافهم هذا - وهو الشأن الكثير الغالب بينهم
في كل ما لم يرد فيه نص صحيح صريح ما ننتفع به في معرفة الوضع الحقيقي للتشريع
الإسلامي ، فإن أول ما نأخذه ، أن القوم كانوا على حرية واسعة المدى وهم يبحثون
عن حكم الشرع فيما وصل إليهم أو وصلوا إليه من مصادر تشريعية ، لم تنل قطعية
الدلالة ولا كمال الحجة المتفق عليها : لا يعيب أحدهم على صاحبه ولو كان على نقض
رأيه ، وكانو يستمعون الحجاج فيقبلون أو يرفضون ، دون تزمت أو إسراف في
التجهيل أو الإنحراف .

وليس أغرب من أن يستدل الزاهبون إلى وجوب الختان بقوله تعالى :
« ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا » ويقولون أنه قد جاء في الحديث
« إن إبراهيم اختن بعد ما أنت عليه ثمانون سنة » والاتباع الذي أمر به محمد
وأصحابه يقضى عليهم أن يفعلوا ما فعله إبراهيم . وإذن يكون الختان وقد فعله
إبراهيم واجبا على محمد وأتباعه .

إسراف في الاستدلال ، غاية ما قوبل به ، عدم التسليم له ، وهو من نوع
استدلال آخر ، للقائلين بالوجوب أيضا وهو : أن الختان أحد الأمور التي ابتلى
الله بها إبراهيم والتي ذكرها بعنوان « الكلمات » بقوله تعالى « وإذا ابتلى إبراهيم
ربه بكلمات فأتمهن » قالوا : ورد عن ابن عباس أن تلك الكلمات ، هي خصال
الفطرة وهي الختان ، وقص الشارب وتنف الإبط ، وتقليم الأظفار ، إلى آخر
ما قالوا ونقروا في المتداول من كتب التفسير ؟ .

رأينا في الموضوع :

وقد خرجنا من استعراض الروايات في مسألة الختان على أنه ليس فيها ما يصح
أن يكون دليلا على « السنة الفقهية » ، فضلا (عن الوجود الفقهي) وهي النتيجة
التي وصل إليها بعض العلماء السابقين ، وعبر عنها بقوله : (ليس في الختان خير
يرجع إليه ولا سنة تتبع) وأن كلمة (سنة) التي جاءت في بعض الروايات ، معناها
إذا صحت ، الطريقة المألوفة عند القوم في ذلك الوقت ، ولم ترد الكلمة على لسان
الرسول بمعناها الفقهية الذي عرفت به فيما بعد .

والذي أراه ، أن حكم الشرع في الختان لا ينحصر لنص منقول ، وإنما ينحصر في
الذكر والأنثى لقاعدة شرعية عامة وهي أن إيلام الحى لا يجوز شرعا إلا لمصالح
تعود عليه ، وتربو على الألم الذي يلحقه .

فتاواه الذكر :

ونحن إذا نظرنا إلى الختان في ضوء ذلك الإصل نجد في الذكر غيره في الإناث ، فهو فيهم ذو مصلحة تربو بكثير عن الألم الذي يلحقهم بسببه ، ذاك أن داخل « الغلفة » منبت خصيب لتكوين الإفرازات التي تؤدي إلى تعفن ، تغلب معه جراثيم ، تهىء للإصابة بالسرطان أو غيره من الأمراض الفتاكة . ومن هنا ؛ يكون الختان طريقا وقائيا يحفظ للإنسان حياته .. ومثل هذا يؤخذ في نظر الشرع حكم الوجوب والتحريم .

فتاواه الأنثى :

أما الأنثى فليس لختانها هذا الجانب الوقائي حتى يكون لختان أخيها . نعم ، حكم الناس فيه جانبا آخر ، يدور حول ما يتحدث به بعض الأطباء من « إشعال الغريزة الجنسية وضعفها » فيرى بعضهم أن ترك الختان يشعل تلك الغريزة ، وبها تندفع إلى مالا ينبغي ؟ ؟ وإذن ، يجب الختان وقاية للشرف والعرض . ويرى آخرون ، أن الختان يضعفها فيحتاج الرجل إلى استعانة بمواد تفسد عليه حياته . وإذن ، يجب تركه ، حفظا لصحة الرجل ، العقلية والبدنية .

إسراف هنا وهناك :

ولعل لا أكون مسرفا أيضا إذا قلت ما أشبه إسراف الأطباء في وجهات نظرهم بإسراف الفقهاء في أدلة مذاهبهم ، فإن الغريزة الجنسية لا تتبع في قوتها أو ضعفها ختان الأنثى أو عدمه ، وإنما تتبع البنية والغدد ، قوة وضعفا ، ونشاطا وخولا .

والانزلاق إلى ما لا ينبغي كثيرا ما يحدث للمختونات كما هو مشاهد ومقروء من حوادث الجنايات العريضة ، والمستور منها أكثر مما يعلمه الناس .

والذين يتناولون المواد الضارة ، إنما يتناولونها بحكم الإلف الواصل اليهم من البيئات الفاسدة ، وليس ما يحسونه في جانب الغريزة إلا وهما خيل لهم تخدير الأعصاب .

والواقع أن المسألة في جانبها « الإيجابي والسلبي » ترجع إلى الخلق والبيئة وإحسان التربية وحزم المراقبة . ومن هنا ، يتبين أن ختان الأنثى ليس لدينا ما يدعو إليه ، وإلى تحتمه ، لاشرعا ، ولا خلقا ، ولا طبا .

قد يكونه مكرمة :

نعم قد يكون ختان الأنثى - كما يقول بعض الفقهاء - مكرمة للرجال الذين لم يألفوا الإحساس « بالزائدة » وهو في ذلك لا يزيد عما تقتضيه الفطرة البشرية من التجميل والتطيب وإزالة ما يفتت حول الحمى .

أما بعد :

فهذا هو حكم الختان للذكر والأنثى فيما أرى أخذا من القواعد العامة للشريعة لا أخذا من نصوص تشريعية خاصة بالموضوع .

الحرمان من الميراث

بدموع من الغيظ الشديد ، كتب يقول : توفي والدي في عام كذا عني وعن
أخي لي ، وعن كذا أخوات ، وفوجئت في اليوم التالي لوفاته بأنه كتب لأخي جميع
ما يملك بطريق البيع الصوري ، وكان هذا الإجراء قبل وفاته بأربع سنوات ، وأخذ
يشرح قصة والده مع أخيه ، أو قصة أخيه مع والده التي انتهت بهذه المأساة
التي - كما يقول - شردته ، وستشرد أولاده ، وسيظل بها طول حياته جاحد
القلب ، ثائر النفس على أخيه ، وسيغرس ما استطاع روح البغض والكراهية
في نفوس أبنائه لعمهم « أخيه » وأبناء عمهم . وهكذا إلى آخر ما كتب .

وهذا واحد من كثرة « بنين وبنات » بعثت إلى تشكو من الشكوى
من تصرف الآباء في أملاكهم وحرمانهم منها بطريق البيع الصوري لزوجة
محبوبة ، أو ولد مآكر .

وكم سمعنا ، وقرأنا في الصحف أنباء جرائم ارتكبت بين الآباء والأبناء ،
أو بين الأخوة بعضهم مع بعض ، أثراً لهذا التصرف الذي ينحرف به بعض الآباء
عن وضع أبوتهم ، وعن أحكام الله في تركاتهم ، وعما يجب عليهم في المحافظة
على سلامة أسرهم من التدهور والانحلال .

* * *

الأسر لبنات المجتمع :

وهذا حديث ، أعرض فيه آثار تلك الجريمة ، التي يفرق بها الآباء بين أبنائهم
ويفرسون بينهم العداوة والبغضاء ، وأبين فيه حكم الله في الميراث ، وحكم رسوله

في تقضيل بعض الأبناء على بعض في العطايا والمهبات ، لكي يعرف الآباء مقدار ما يرتكبون بها هذا التصرف في حق إيمانهم ، وفي حق أسرهم ، وفي حق مجتمعهم ، وما المجتمع إلا الأسر التي يتكون منها ، وما الأسر إلا لبنات المجتمع ، يأخذ قوتها إن كانت قوية ، ويتحاقد إذا تحاقدت ، ويصفو إذا صفت . وقد عنى القرآن الكريم أيما عناية - تكويننا للمجتمع الفاضل - بالأسرة فذكر بر الأولاد بالآباء والإحسان اليهم ، وذكر تربية الآباء للأبناء والعطف عليهم ، وأكثر من وصية القرين أحدهما بالآخر ، وقد تجلت وصية الآباء بالأبناء في موضوع « الميراث » وتوزيع التركة ، لأنه هو الموضوع الذي تثبت منه الشرور والمفاسد بين الآباء والأبناء ، وبين الأبناء بعضهم مع بعض ، وتسرى بسوء التصرف فيه ، روح العداوة والبغضاء في الأسرة فتفسدها ولا يجد المجتمع بعد ذلك إلا لبنات فاسدة يتكون منها ، ويكون تبعاً لها ، مجتمعاً فاسداً ، لا يدفع عن نفسه شراً ، ولا يجلب لها خيراً ، يكون مجتمعاً على عكس ما وصف الله المجتمع الإسلامي « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ » (١) .

الميراث في كتاب الله :

الميراث حق قرره الله في كتابه ، وجعله فريضة محكمة لا يلحقها تغيير ولا تبديل ، قرره في كتابه ، واستأثر في المحافظة عليه عاطفة الإيمان ، وعاطفة الأبوة ، واختار لذلك مادة « الوصية » التي توحى بشدة الحرص من الموصي والموصى ، على الموصى به ، وبأن الموصى به لا ينبغي أن يلحقه شيء من الإهمال أو التهاون : بدأ آياته بقوله سبحانه « يوصيكم الله في أولادكم » وأشار إلى جهة الخير فيه ، وأنه - كما رسم -

مبنى على عمله وحكمته « ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْسًا » (١) ثم يصرح بفرضيته من الله على المؤمنين « فريضة من الله إن الله كان عليا حكيمًا » ثم يضمن الآيات التحذير الشديد من مضارة الورثة بوصية أو دين « غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ » (٢) ثم ينظم آياته بأن أحكامه التي بينت فيها ، هي حدوده التي حدها لعباده ، والتي لا يرضى بغيرها بديلا عنها ويرتب على إطاعته فيها المثوبة الخالدة والفوز العظيم ، وعلى مخالفته وعصيانه فيها ، العقوبة الخالدة والعذاب المهين .

« تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ » (٣) ثم يشير في آية الميراث الثالثة التي ختمت بها سورة النساء إلى الحكمة في أنه سبحانه ، هو الذي تولى بنفسه توزيع التركات ، وعين أنصبة المستحقين فيها « يبين لكم الله أن تضلوا والله بكل شيء عليم » .

الآباء بسبقه الله بتوزيع التركة :

وأمام هذا التشريع البين الواضح ، وهذه التحذيرات المشددة ، نرى فريقا من المسلمين ، ومن يزعمون لأنفسهم الإيمان بالله ، وبحكمه وتشريعه ، نراهم يفضون النظر عن أحكام الله في الميراث ، ويتمجلون توزيع أموالهم وهم أحياء بدافع من الهوى والشهوة ، فيحرمون المستحق ، ويمنحون غيره ، ويتخذون في ذلك

(١) الآية ١١ من سورة النساء . (٢) الآية ١٢ من سورة النساء .

(٣) الآية ١٣ ، ١٤ من سورة النساء .

ستارا مهلهلا ، لا يخفى على الناس - فضلا عن الله - ما وراءه من وصية جائرة ،
أو إقرار كاذب بدين ، أو تبادل يبيع صوري ، وبهذا الستار المكذوب يحرمون
أيضا من أرادوا حرمانه ، فيعكسون حكم الله ، ويذهبون بحكمته البالغة ، وبهذا
الصنيع الفاسد يفسدون أمرهم ، ويخربون بيوتهم ، تلبية لشهوة باطلة أو هوى
فاسد ، وربما وجدوا ممن ينتسبون إلى الدين من يؤيدهم في هذا الصنيع ، ويبرر
لهم تصرفهم الفاسد فيقولون . الولد وما ملك لأبيه ؟ ! المالك حر فيما يملك ؟ !
الوارث لا يتعلق له حق بالتركة إلا بموت المورث ؟ ! . وهكذا من الفتاوى
المنحرفة التي لم يراع فيها سر الحكمة في قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم »
ولا في أن الله تولى بنفسه توزيع التركات وبيان أنصبة الوراثين .

الوصية المبرورة :

نعم ، أجاز الله للمالك أن يوصي بشيء من ماله ليتسدارك بها تقصيره في حياته
بالنسبة إلى ما كان يجب عليه من فعل الخير ، فأباح له أن يخرج جزءا من ماله
قربا إليه بعد عوز ، أو دفع حاجة ، وفي ذلك يقول عليه السلام : « إن الله تصدق
عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم ، زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة
في أعمالكم » والوصية لا تقع عند الله موقع القبول إلا إذا جاءت على هذا الأساس
« مد عوز المعوزين ، وإعانة الفقراء العاجزين » ولم يترتب عليها مع ذلك حرمان
مستحق هو في الحاجة أشد . وعليه فالوصية أو ما في معناها من البيع الصوري
الاحتيالي أو الهبة الاحتياطية ، لأجنبي غير محتاج ، أو لأجنبية له بها علاقة شخصية
تصرف سيء محظور ، والوصية أو ما في معناها لإحدى الزوجتين ، أو لها ولأولادها
حرمانا للزوجة الأخرى ، أو لها ولأولادها تصرف سيء محظور ، والوصية وما في
معناها للذكور خاصة ، حرمانا للبنات ، تصرف سيء محظور . وكذا لزوج عقيم ،

حرمانا للعصية وسائر الأقارب ، تصرف سيء محظور ، كل هذا تصرف سيء ، يتجاوز به المؤمن حدود الله، ويعرض به نفسه لغضبه، كما يعرض به أسرته للانحلال، ويعرض أبناءه وأقاربه لتبادل العداوة والبغضاء تصرف سيء ، يقطع به المسلم ما أمر الله به أن يوصل : يوغر صدر الأخ على أخيه وصدر الأخت على أخيها ، وصدريهما معا على أبيهما . وبذلك تنشق عصا الرحم ، وتشتعل بين أبناء الرجل الواحد ، وفي البيت الواحد ، نار الحقد والضغينة ، وقد رأينا وقرأنا أن قتل بهذا التصرف الأخ أخاه ، والولد أباه، وخرجت البنت على أبيها ، واحتربت مع أخيها، وأنكر أخوها نسبتها إلى أبيها ، فطعن عرضه ، وأشاع الفاحشة في أسرته ، وفيمن حملته كرها ووضعته كرها وهكذا فعل الآباء بالأبناء، وفعل رؤساء الأسر بالأسرا وهكذا أيقظ المسلمون شرعة الجاهلية الظالمة ، فهل من مذكر ؟ .

تفضيل بعض الأبناء :

وإذا كان هذا هو شأن حرمان المستحق فإن تفضيل بعض الأبناء على بعض في العطايا والهبات لا يقل أثره الاجتماعي والأسري عن أثر الحرمان نفسه ، وهذا هو بشير والد النعمان ، يمنحه بعض ماله ويذهب به إلى الرسول ، ويخبره بعطيته لولده النعمان ، ويلتمس منه أن يشهد عليها ، فيسأله الرسول : أله أخوة ؟ فيقول بشير : نعم ، فيقول الرسول : أكلهم أعطيت مثل ما أعطيت ؟ فيقول : لا ، فينكر عليه الرسول تخصيص النعمان بالعطية ، ويأمره بردها والرجوع فيها ، ويمتنع عن الشهادة عليها : لا تشهدني على جور ، إنه عمل غير صالح ، ويزيده : « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » ، ويميز عاطفته : « إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم ، كما لك عليهم من الحق أن يعدلوا في برك ، أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ قال : نعم ، فقال الرسول : فلا إذن » ، ورجع بشير في عطيته .

وردت هذه القصة في كتب السنة الصحيحة، وتلقاها المحدثون في أصلها بالقبول، وجاءت بروايات متعددة، اختلفت في التعبير عن إنكار النبي عليه السلام لصنيع بشير في تخصيص ولده ببعض ماله. وقد جمعناها على اختلافها، ولا ريب أن اعتبارا واحد منها كاف في حرمة هذا الصنيع الذي يصنعه كثير من الآباء في أبناءهم بأسباب فاسدة، لا ينبغي لعقل أن يتخذ شيئا منها أساسا لتصرفه، فتسببه الأبناء إلى الآباء نسبة واحدة، لا يفضل أحدهم أخاه في شيء منها، فلا ينبغي أن يفرق بينهم في العطاء حتى لا يتفرقوا في المودة والرحمة، والتعاون والمحبة.

واجب ولي الأمر:

وإذا كان من حكم الشرع والقانون، الحبر على سفينة يبدد بعض ماله، أو يضع منه شيئا في غير موضعه، والحبر على مدين محافظة على حق الدائن، فإنني أعتقد أن الحبر على مثل هؤلاء الآباء الذين يفتنون أبناءهم، ويزعزعون أسرهم، ويهددون كيانه مجتمعهم بالحرمان المطلق لبعضهم، أو بالتفضيل لغير سبب معقول، أعتقد أن الحبر عليهم أوجب عند الله، وألزم في نظر العدل والقانون من الحبر على السفينة والمدين، فهل لمشرعي الأمة الذين يعملون على خيرها أن يتجهوا إلى هذا الخطر قبل أن يستفحل ويمتد، ويمنعوا بالتشريع الحكيم هذه التصرفات التي تحمل روحها وآثارها عناصر الشر والفساد وتدفع إلى الجرائم وسفك الدماء.

نبثوني بعلم، إلى من تلتجىء البنت هضيمة الجناح وقد حرمتها أبوها من الميراث وطلقتها زوجها أو مات عنها وهي فقيرة لا تجد قوت يومها؟ إلى من يلتجىء الابن ولما ينهض على أعباء الحياة، أو لما يتمم دراسته، وقد حرمه أبوه وكتب كل تركته

لأخيه الذى يلتقى معه فى صلب رجل واحد ، والذى شغل معه بالتناوب بطن أم واحدة ؟ أم كيف تهدأ ثائرة قريب وقد رأى الأجنبي أو الأجنبية يتمتعان بمال قريبه لا لشيء سوى الشهوة العمياء والهوى الفاسد ؟ .

أما بعد :

فيا أيها المسلمون ، « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » ويا أيها المشرعون القائمون على حفظ الأمة ، حافظوا على أمتكم واضربوا بالتشريعات الحكيمة العادلة على أيدي المفسدين المخربين ، ونسأل الله التوفيق لما فيه حياة الأمة وحفظ كيانها وسلامة عزتها .

حقوق الله في التركة

جاءنا سؤال تقول فيه صاحبتك : مات زوجها وعليه زكاة أموال وكفارات وفدية صوم ونحو ذلك من حقوق الله . فهل لأحد الورثة أن يطلب منهم حيز مبلغ من التركة لأداء هذه الحقوق التي مات عنها وهي في ذمته ؟

إن أول ما يجب أن يخرج من التركة هو تجهيز الميت تجهيزاً معتدلاً لا إسراف فيه ولا تقتير ، ثم قضاء ديونه التي هي للعباد . أما الديون الواجبة لله كالزكاة ونحوها ، فإن كان الميت قد أوصى بها لزم الورثة أن يخرجوها ، فإذا ما تبرعوا بها وأخرجوها من حقوقهم ، فهل تسقط عنه الواجب ؟

يرى بعض الفقهاء أنها لا تسقط عنه الواجب لأنه عبادة ، والعبادة لا بد في سقوطها من فعل أو نية ، ولا فعل ولا نية من الميت . وفعل الورثة لا يقوم مقام فعله إلا بإذنه ولم يوجد منه إذن . ولكننا نرى أن في إذن النبي صلى الله عليه وسلم بالحج عن الوالد دون وصية منه ، ما يحطنا أقوياء الرجاء في قبول التبرع به من الورثة ، ورفع العقاب به عن الميت وإثابته عليه . نظراً إلى أن المال من كسبه وسعيه ، والورثة أولاده أو أولياؤه ، فهم منه ومالهم من ماله .

في المعاملات المالية

رهن الأَطِيان

يسأل كثيرون ، وخاصة من إخواننا الريفيين عن حكم الشرع فيما هو شائع
عندهم من رهن الأَطِيان ، وهل يباح للدائن أن يستغل الأرض المرهونة بزراعتها
أو إيجارها لحسابه مدة تطول أو تقصر حتى يؤدي المدين دينه ، ويفك الرهن
مع العلم بأن هذا بأذن الراهن ورضاه ؟

* * *

حكم الرهن في نظر الله ﷻ :

تنظر الشريعة إلى المال نظرة واقعية ، تطالب تمصيله من الطرق التي لا اغتيال
فيها ولا استغلال ، وتتطلب المحافظة عليه من الضياع . وقد أرشدت في حفظه
... إذا كان ديناً - إلى كتابته والاشهاد عليه . وإلى أن يأخذ به رهناً ، يقوم مقام
الكتابة في الاستيثاق والحفظ ، ونزلت في ذلك أطول آية في القرآن وهي قوله
تعالى في سورة البقرة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ
مُعَيَّنٍ فَأَكْتُبُوهُ » (١) ، إلى أن يقول : « وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا
كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مُّقَبُوضَةٌ » (٢) ، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اشترى
: وهو في المدينة طعاماً من يهودى ورهنه درعاً من حديد .

ودل هذا على أن مشروعية الرهن ليست خاصة بحال السفر ، وأنه مشروع
في السفر والحضر معا . والرهن بعمومه يشمل المنقول كالمتاع والديانة ، والعقار
كالدار والأرض .

(١) الآية ٢٨١ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

الرهن عقد استئجار واستثمار :

وعلى هذه المشروعية العامة ، اتفق الفقهاء كما اتفقوا أيضا على أن عقد الرهن ليس عقد استثمار واسترباح ، وإنما هو عقد استيثاق و ضمان للدين . وهو في ذلك بمعنى الصك والكفيل . وقد كان من ضرورة اتفاقهم على أن طبيعة عقد الرهن كما ذكرنا اتفاقهم على أنه ليس للدائن بمقتضاه أن ينتفع بشيء من العين المرهونة .

الانتفاع بالعين المرهونة إذا أذن المراهن :

ولكن هناك شيء آخر وراء عقد الرهن وطبيعته وهو : هل يحل للدائن أن ينتفع بالعين المرهونة إذا أذن له صاحبها وهو المدين . وقد عرض الفقهاء لهذه المسألة وكان لهم فيها رأيان : فغير الحنفية يرون أنه لا يحل له أن ينتفع بها وإن أذن له صاحبها ، لأنه يكون انتفاعا جره قرض ، وهو منهي عنه بالحديث « كل قرض جر نفعاً فهو ربا » أما الحنفية فقد جاء في معتبرات كتبهم التصريح بجواز انتفاعه بها إذا أذن له صاحبها لأنها ملكه ، وللمالك أن يأذن لمن يشاء في الانتفاع بملكه . ويقولون : إن الانتفاع بالرهن انتفاع جره الإذن ولم يجزه القرض فلا يكون جراما .

الإذن الصوري لا قيمة له في رأينا :

وما دام كلامنا في الحلال والحرام ، فالذي نراه أن هذا الإذن إن كان منشؤه محض التبرع المبنى على محبة مقابلة الجميل بالجميل . وتبادل التعاون على الخير ، حل للدائن أن ينتفع به . وإن كان منشؤه اضطراب المدين اليه دفعا لضغط الدائن عليه ، وهو في عسرة مالية يستحق بها المعونة من أخيه . كان إذنا صوريا لا يدل على الرضا وطيب النفس .

وإذن فلا يحل للدائن أن يستند إلى هذا الإذن الصوري في استغلال أخيه المضطر المقهور .

ولا شك أن انتهاز فرص الضرورة لاستغلال المعدم ، هو الروح الخبيث الذي لأجله حرم الله الربا « وَإِنْ مُنِّبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » (١) .

كيف وقد تمتد عسرة المدين الواقع في الضرورة مدة تصل فيها منفعة العين المِهونة إلى أضعاف الدين المضاعفة ، يستغلها الدائن باسم الأذن القهري مع بقاء دينه كاملاً على المدين ، وكثيراً ما خربت به بيوت وافتقر ملاك .

وفي الحق أنه إذا دار الأمر بين الانتفاع بالرهن على هذا الوجه وبين الفائدة للدين التي يسمح بها القانون - كانت تلك الفائدة أقل ضرراً وحرمة من هذا الرهن الذي يجب منه قطعاً لأطماع المستغلين لضرورات الناس ومحافظة على بيوت المضطرين من الخراب .

وبما أن أكثر ما يجري بين الناس الآن في رهن الأرض ، هو من هذا النوع الاستغلالي - فإنه ولا شك يكون حراماً ، ويمتته دين الرحمة والتعاون .

في كتب الفقه :

ومن قبل شك العلماء في مصر من انتشار هذه المعاملة المحظورة ، قال الصاوي من المالكية : « ومما عمت به البلوى في مصر جميعها حتى لم يقدر أحد من أهل العلم على رفعه ، أن يبذل الرجل لآخر دراهم ثم يأخذ منه أرضاً زراعية أو حائطاً (بستاناً) »

(١) الآيات ٢٧٩ ، ٢٨٠ من سورة البقرة .

رهنا، على أن يزرع الأرض أو يأخذ ثمر الحائط مادامت الدراهم في ذمة آخذها، ثم زادوا في الضلال إلى أنه إذا رد آخذ الدراهم ما في ذمته ليأخذ أرضه أو حائطه توقف معطيها في القبول فتارة يشتكيه إلى أمراءها لينصروا الباطل وتارة يصالحوه على دفع شيء له ليستمر على ذلك السنة أو السنتين أو الأكثر فإنا لله وإنا إليه راجعون». (١)

(قوله على أن يزرع الأرض الخ) وقال الدردير: مسألة رهن الأرض والحائط هي المسألة بين الناس بالفاروقة وهي ممنوعة مطلقا ولا شرط المنفعة في مدة معينة لأنها في قرض لا بيع ولا ينفعه أن يقول: وهبتك المنفعة ما دامت دراهمك على؛ لأنها حيلة باطلة عندنا وهي من الربا فيجب على واضع اليد على اللطين في نظير دراهمه الإقلاع عنه وتركه لصاحبه. والاستمرار عليه محرم. ولكن إذا دفع وزرع الأرض يكون الزرع له وعليه أجره مثل الأرض لصاحبها فيقاصصه بها من أصل الدين الذي عليه فإن كان يدفع الخراج للملزم وكان قدر أجره الأرض لا يلزمه أجره لربها كما قدره الأشياخ. (٢)

(١) ص ١٠٣ الشيخ المصاوى.

(٢) ص ١٠٣، ١٠٤ من الشرح الصغير للشيخ الدردير.

أرباح الشركات التعاونية

تحدد الشركات التعاونية للمساهمين فيها أرباحاً سنوية بنسب ثابتة . فهل هذا حرام ؟ ثم إن هذه الشركات تخصص جزءاً من أرباحها للخيرات . فهل يجوز أن يعتبر المساهم نصيبه في هذا الجزء من الزكاة ؟

* * *

رأى بعض العلماء :

يرى بعض العلماء أن هذه الشركات من المعاملة المعروفة عند فقهاءنا بالمضاربة أو القراض وهي تعاقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون المال من جانب ، والعمل من جانب آخر ، وإن من شرط صحتها ألا يجعل فيها لأحد الشركاء نصيب معين ثابت من الربح لجواز ألا تخرج الشركة سواء فلا تطيب نفس الآخرين بالحرمان مع قيامهم بالمال أو العمل ، وبذلك تنقطع الشركة .

وإذا كانت هذه الشركات من المضاربة وهذا شرط صحتها ، وهو لم يتحقق فيها - فإنها تكون مضاربة فاسدة ، وحكمها أن يكون الربح كله لرب المال وللعامل أجر مثله .

هذا التخرج غير مسلم :

هذا رأيهم وهكذا يقولون . وفي رأي أنف تخريجها على أنها من المضاربة وتطبيق ما قالوا في المضاربة عليها يحتاج إلى كثير من النظر . ذلك أن هذه الشركات

تجارية كانت أم صناعية ، يتكون رأس مالها من جملة أفراد على طريقة الأسهم ، ويديرها ويباشر عملها التجارى أو الصناعى موظفون بمرتبات معينة شهرية أو يومية على حسب قيمة العمل الذى يضاف إليهم ، وقد لا يكون واحد منهم من أرباب الأسهم المكونة لرأس مالها . والذى يكون منهم مساهما لا يعمل بمقتضى المساهمة ، وإنما يعمل بمقتضى التوظيف كغيره الذى لم يكن مساهما . وإذن فهم باعتبارهم عمالا لا شأن لهم برأس المال ولا بالربح ، وإنما يتقاضون مرتبات معينة فى مقابلة عملهم فى الشركة . وبهذا التكليف الواقعى تكون هذه الشركات قد فقدت عنصر المضاربة التى تكلم عليها الفقهاء : وهو : أن يكون المال من جانب والعمل من جانب آخر ، فلا تكون منها ، وإنما هى نوع جديد من الشركة أحدثه أهل التفكير فى طرق الاقتصاد والاستثمار ، ولم يكن معروفا للفقهاء من قبل .

وظلم ولا استغلال :

وإذا كانت هذه الشركات إنما تنشأ للبقاء والاستمرار ، ورأى مؤسسوها لذلك أن توزع أرباحها بنسب للأسهم ثابتة على مرتبات العمال وعلى دعم رأس المال وجهات الخير وأرباب الأسهم - كان كل ذلك خيرا لا ظلم فيه لأجيد ولا استغلال فيه لحاجة أحد ، بل كله نفع وفائدة ، وفيه تهيئة عمل لعمال وموظفين قد تضيق بهم السبل لولا هذه الشركات . وفيه توسيع نطاق التجارة والصناعة بما يحتاج الناس إليه وتغنيهم عن مد يدём إلى تجارة الأجانب وصناعاتهم .

هذا ولا بد أن تكون هذه الشركات قد ضمنت قانونها الأساسى فرض الاحتمالات من جهة عجز الإنتاج عن قيامها بتلك الجهات وجهة الخسارة التى قد تلحق رأس المال ووضعت لها أحكاما خاصة يعرفها المساهمون ويطمئنون إليها دون أن تنقطع الشركة بينهم .

ومن هذا يتبين أن هذه الشركات ليست ربوية تستغل حاجة المحتاجين ،
وليست من مضاربة الفقهاء حتى تكون فاسدة بتحديد الربح على فرض تسليم
شروطهم في المضاربة .

اعتبار جزء الخيرات من الزكاة :

أما حكم اعتبار نصيب المساهم في جزء الخيرات من الزكاة الواجبة عليه في أمواله
فإنه متى كان ملكا له والشركة نائبة عنه في صرفه إلى جهات الخيرات التي هي المصارف
الشرعية للزكاة ، كان من الجائز للمساهم أن ينويه عن تلك الزكاة ولا يلزم أن
تعمل الشركة بهذه النية لأنه صاحب الزكاة ، ونية العبادة ترجع إليه لا إلى غيره .

وإذن فما مضى إخراجه قبل هذه النية يقع على النية الأولى وهي نية التطوع
لا يصح احتسابه بعد إخراجه من الزكاة الواجبة ، وإنما يصح ذلك في المستقبل
وبعد وجود هذه النية ، فإن ساوى الزكاة الواجبة فقد أدت به ، وإن كان أقل
وجب عليه ما يكملها ، وإن كان أكثر ، كان الباقي تطوعا ، له به ثواب المتطوعين .

والله أعلم ؟

أرباح صندوق التوفير

هل يحل للمسلم شرعا أن يأخذ نصيبه من أرباح صندوق التوفير ؟

* * *

رأي بعض العلماء :

يرى بعض علماء الحلال والحرام أن الربح الذي تدفعه مصلحة البريد لأصحاب الأموال المودعة في صندوق التوفير حرام ، لأنه إما فائدة ربوية للمال المودع أو منفعة جرها قرض ، وكلا الأمرين حرام في نظر الشريعة . وعلى هذا يجب رده ويحرم أخذه والانتفاع به .

رأينا أنه ممول :

والذي نراه تطبقا للأحكام الشرعية ، والقواعد الفقهية السليمة : أنه حلال ولا حرمة فيه .

ذلك أن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير ، ولم يقترضه صندوق التوفير منه ، وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه ، طائفاً مختاراً ، ملتصقاً بقبول المصلحة إياه وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في مواد تجارية ويندر فيها - إن لم يعدم - الكساد أو الخسران .

وقد قصد بهذا الإيداع أولاً : حفظ ماله من الضياع . وتعويد نفسه على التوفير والإقتصاد . وقصد ، ثانياً : إمداد المصلحة بزيادة رأس مالها ليتسع نطاق معاملاتها وتكثر أرباحها فينتفع العمال والوظفون ، وتنتفع الحكومة بفاضل الأرباح . ولا شك أن هذين الأمرين : تعويد النفس على الإقتصاد ، ومساعدة المصلحة

الحكومية ، غرضان شريفان كلاهما خير وبركة ويستحق صاحبها التشجيع ، فإذا ما عينت المصلحة لهذا التشجيع قدرا من أرباحها منسوبا إلى المال المودع أى نسبة تريد ، وتقدمت به إلى صاحب المال ، كانت دون شك معاملة ذات نفع تعاوनी عام ، يشمل خيرها صاحب المال ، والعمال والحكومة وليس فيها مع هذا النفع العام أدنى شائبة لظلم أحد ، أو استغلال حاجة أحد ، ولا يتوقف حل هذه المعاملة على أن تندمج في نوع من أنواع الشركات التي عرفها الفقهاء وتحدثوا عنها وعن أحكامها..

معاملة جديدة :

وفي الواقع أن هذه المعاملة بكيفية تلك ، وبظروفها كلها ، وبضمان أرباحها لم تكن معروفة لفقهاءنا الأولين وقت أن بحثوا الشركة ونوعوها . واشترطوا فيها ما اشترطوا .

وليس من ريب في أن التقدم البشري أحدث في الاقتصاديات أنواعا من العقود والاتفاقات المركزة على أسس صحيحة لم تكن معروفة من قبل ، وما دام الميزان الشرعي في حل التعامل وحرمة قائما في كتاب الله « وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ » (١) « لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » (٢) فما علينا أن نحكمه ، ونسير على مقتضاه . ومن هنا يتبين أن الربح المذكور ليس فائدة لدين حتى يكون ربا ، ولا منفعة جرها قرص حتى يكون حراما على فرض صحة الإنهى عنه ، وإنما هو كما قلنا تشجيع على التوفير والتعاون اللذين يستحبهما الشرع .

(١) الآية ٢٢٠ سورة البقرة . (٢) الآية ٢٧٩ من سورة البقرة .

الأسهم والسندات ضرورة الأفراد وضرورة الأمة

من المشاريع الهامة التي تعود بالخير على المسلمين ما يحتاج إلى قرض من المصرف يتقاضى عنه المصرف ربحاً ، فهل يحجم المسلمون عن ذلك على أنه ربا ، ويترك المجال لغير المسلمين - وما حكم الشرع في الأسهم والسندات ؟

الربا الذي نزل فيه القرآن :

لا شك في أن القرآن حرم على المؤمنين التعامل بالربا ، والربا حدد بالعرف الذي نزل فيه القرآن بالدين يكون لرجل على آخر ، فيطالبه به عند حلول أجله فيقول له الآخر : أخر عني دينك وأزيدك على مالك ، فيفعلان ذلك (وهو الربا أضعافا مضاعفة) فتهاجم الله عنه في الإسلام .

وواضح أن هذا الصنيع لا يجري عادة إلا بين معدوم غير واجد ، وموسر يستغل حاجة الناس غير مكترث بشيء من معاني الرحمة التي يبني الإسلام مجتمعه عليها ، والتي لو عدمت في المجتمعات لأصبحت كفايات الحيوانات المفترسة ، وهذا النوع من الربا لا تقبل إنسانية فاضلة الحكم بإباحته ، وقد قابل القرآن الكريم حرمة في جميع الآيات التي وجد فيها بالصدقة التي تبذل في مساعدة الفقير المحتاج ، وتشير هذه المقابلة إلى تلك الحالة ، كان جدير بها أن تجري فيها الصدقة ، وهي التبرع المحض ، فإن لم تكن صدقة فلا أكثر من الرد بالمثل ومن النظرة إلى الميسرة : « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ » (١) ، « لَا تَقْلِبُوهَا

وَلَا تَظْلَمُونَ ، وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ، وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » (١) ، ألما الزيادة والمضاعفة فيها ، فهما ظلم وعدوان ، وهما من موجبات المقت والغضب عند الله « واتقوا النار التي أعدت للكافرين » .

الضرورات والحاجات :

والفقهاء تمسكاً مع توسيع نطاق التراحم والبعد عما يفتح على الناس باب التزاحم المادي في الضغط على أرباب الحاجات ، توسعوا كثيراً فيما يتناوله الربا ، وكان لهم في ذلك مشارب مختلفة وآراء متعددة . ورأى كثير منهم أن الحرمة فيما يحرمون تنال المتعاقدين مما المقرض والمقرض . وإنى أعتقد أن ضرورة المقرض وحاجته مما يرفع عنه إثم ذلك التعامل لأنه مضطر ، أو في حكم المضطر ، والله يقول : « وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ » (٢) .

وقد صرح بذلك بعض الفقهاء ، فقالوا : يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح . وإذا كان للأفراد ضرورة أو حاجة تبيح لهم هذه المعاملة ، وكان تقديرها مما يرجع إليهم وخدمهم وهم مؤمنون بصيرون دينهم فإن للأمة أيضاً ضرورة أو حاجة ، كثيراً ما تدعو إلى الاقتراض بالربح ، فالزارعون كما نعلم تشتد حاجتهم في زراعاتهم وإنتاجهم إلى ما يهيئون به الأرض والزراعة . والحكومة كما نعلم تشتد حاجتها إلى مصالح الأمة العامة ، وإلى ما تعد به العدة لمكافحة الأعداء المغيرين . والتجار تشتد حاجتهم إلى ما يستوردون به البضائع التي تحتاجها الأمة وتعمل بها الأسواق . ونرى مثل ذلك في المصانع والمنشآت التي لا غنى لمجموع الأمة عنها والتي ينسج بها ميدان العمل فتخفف عن كاهل الأمة وطأة العمال العاطلين . ولا ريب أن الإسلام الذي يبنى أحكامه على قاعدة اليسر ورفع الضرر ، والعمل على العزة والتقدم وعلاج

(١) الآيتان ٢٧٩، ٢٨٠ من سورة البقرة (٢) الآية ١١٩ من سورة الأنعام

التعطل بعطى للأمة في شخص هيئاتها وأفرادها هذا الحق ، ويبيح لها - ما دامت
مواردها في قلة - أن تقترض بالربح تحقيقا لتلك المصالح التي بها قيام الأمة
وحفظ كيانتها .

تقرير الحاجة والمصلحة للدولة الرأي :

غير أني أرى أن يكون تقدير الحاجة والمصلحة مما يؤخذ عن (أولى الرأي)
من المؤمنين القانونيين والاقتصاديين والشرعيين ، ويكون ذلك في ناحيتين : ناحية
تقدير الحاجة ، وناحية تقدير الأرباح ، واختيار مصادر القروض ، فلا يكون قرض
إلا حيث تكون الحاجة الحقيقية ، ولا يكون قرض إلا بالقدر المحتاج إليه ،
وتدفع الضرورة والحاجة ، ولا يكون قرض إلا من جهة لا تضر استغلالنا
واستعمارنا . ولو أن الأمم الإسلامية تكاثفت على وضع أساس اقتصادي يحقق
مصالحها ، وبقايا شر التحكم الأجنبي لوجدوا من مبادئ الإسلام الاقتصادية
ما يجعلهم في مقدمة الأمم اقتصادا وقوة وحضارة .

أما الفرق بين الأسهم والسندات ، فهو أن الأسهم من الشركات التي أباحها
الإسلام باسم المضاربة وهي التي تتبع الأسهم فيها ربح الشركة وخسارتها .
وأما السندات وهي القرض بفائدة معينة لا تتبع الربح والخسارة ، فإن الإسلام
لا يبيحها إلا حيث دعت إليها الضرورة الواضحة التي تفوق أضرار السندات التي
يعرفها الناس ويقررها الاقتصاديون .

السمسرة

ما حكم الشرع في عملية السمسرة ، هل هي حلال أم حرام ؟

السمسرة ثلث بين البائع والمشتري :

السمسرة كما يعرفها الناس ، هي التوسط بين البائع والمشتري لتسهيل البيع ، وهي شيء مقصود للناس في حياتهم ، وكثيرا ما يحتاجون إليه ، فكم من أناس لا يعرفون طرق المساومة في البيع والشراء ولا يعرفون طرق الوصول إلى شراء أو بيع ما يريدون شراءه أو بيعه ، وكم من أناس لا تسمح مراكمهم بالنزول إلى الأسواق ، والاتصال بالبائعين والمشتريين . ولا يجدون من يقوم لهم بالبيع والشراء حسبة لوجه الله . ومن هنا كانت السمسرة عملا شرعيا نافعا للبائع والمشتري والسمسار يحتاج إليه ككل عمل آخر يحتاج إليه الناس وينفعهم ، وليس فيه ما يوجب التحريم .

إجارة شرعية تخضع لتعاقد أو العرف :

غير أنه يجب على السمسار ليكون ما يأخذه حلالا بالإخلاص في التوسط ، والبعد عن التغرير والتدليس مما يحرم عليه كسبه وأجرته ، وبذلك كان الاستئجار عليها إجارة شرعية صحيحة ، منفعة معلومة ، وأجرة معلومة ، وعمل له قيمته بين الناس وطريق كسب لاشبهة فيه ، فكيف تحرم ولا تحل ؟ وعلى هذا فإن تعاقد انسان مع آخر لبيع له أو ليشترى واتفقا على أجر معين أو لم يتفقا على الأجر ولكن كان ببلد التعامل قانون عام يحدد أجرة السمسرة - صح العقد ولزم الأجر

اللتفق عليه أو المقرر بحكم القانون ، أما إذا أعان شخص شخصا على البيع أو الشراء دون تعاقد ، ثم طلب منه أجرا فإن المحكم في ذلك هو العرف ، فإن كان أهل السوق أو البلد الذي يجرى فيه التعامل يعملون بأجر ، لزم الأجر ، وكما يحكم العرف في أصل الأجرة ، يحكم في قدرها . وإن كان العرف لا يجرى بذلك في مثل هذه المنفعة ، وإنما يجرى بالتبرع والتعاون فإنه لا يجب فيه أجر .

السمسار معروف في كتب الفقهاء :

هذا وقد جاء ذكر السمسار بعنوانه المعروف به عند الناس في كتب المالكية ضمن الأجراء الذين لا يضمنون ما تحت أيديهم بالتلف أو الضياع دون تعد أو قصير ، قالوا « ولا يضمن سمسار خير » أى ذو أمانة . وجاءت كلمة سمسار مع كلمة ممسرة في المعاجم اللغوية وفي بعضها ما يدل على أن هذه العملية كانت معروفة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا العنوان نفسه « ممسرة وسماسرة » .

الاستئجار على المحرم مرام :

وبهذه المناسبة تقرر الشريعة حرمة الاستئجار على كل ما حرمه الاسلام ، وتبيحه فيما يبيحه الإسلام وكان فيه نفع للناس مع تجديد المنفعة والأجر ، فلا استئجار على شراء الخمر أو حملها ، حرام . والاستئجار على رعى الخنزير وشرائه ، حرام . والاستئجار على البغاء والرقص حرام والاستئجار على النياحة وضرب الدف لمجرد التلهي الذي يصد عن العمل النافع والواجبات الدينية حرام .

فعلى المسلمين التحري في عقودهم ومعاملاتهم حتى يسموا من غضب الله وسخطه ، ولم فيما أباحه الله متسمع عظيم .

فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالزَّيْنَةِ

الخمر

يشكك بعض الناس في حرمة الخمر مستنديين إلى أنها لم تذكر في القرآن بلفظ التحريم الصريح ؛ فهل لنا أن نعرف جوابا شافيا في هذا الموضوع ؟

(١) الخمر

* * *

قيمة العقل في حياة الإنسان :

نحن لا نشك ولا يشك أحد من الناس أن سعادة الإنسان معقودة بحفظ عقله ، والعقل من الإنسان كالقطب من الرمح أو الشمس من الكون ، أو الروح من الجسد ، به يعرف الخير من الشر ، والضرار من النافع ، والهدى من الضلال ، وبه رفع الله شأن الإنسان ، ففضله وكرمه على كثير من خلقه : خاطبه وكلفه واستخلفه في الأرض ، وجعله مسئولاً أمامه عما يأتى وعما يذر ، وحفظاً لهذه النعمة الكبرى . حرم الله عليه أن يندفع مع شهوته الفاسدة إلى تناول ما يفسد تلك النعمة أو يضعفها . فيحرم من آثارها الطيبة وينزل عن المسكنة السامية التي وضعه الله فيها .

حرمة الخمر قطعية لا شك فيها :

ومن أجل ذلك علق الإسلام بالخمر جملة من الأحكام ، تتلاقى جميعها ، وتتعاون على إنقاذ العقل المؤمن من شر تلك المادة الخبيثة ، وبالإستقراء كانت للخمر في الإسلام عدة أحكام .

فأولها ، الحرمة القطعية ، وقد ثبتت بالقرآن ، والقرآن هو المصدر الأول لتشريع الأحكام الأول ، وثبتت بالسنة ، والستة : هي المصدر الثاني لتشريع الأحكام ، تبين مجمل القرآن ، وثبته ما لم يعرض له القرآن ، وثبتت بالإجماع ، والإجماع إتفاق أهل الدراية ومعرفة المصالح من الأمة ، وهم أولوا الأمر المذكورين في الآية التي أشارت إلى مصادر التشريع الإسلامى ، وهى قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ » (١) والإجماع كما جاء في هذه الآية ، هو المصدر الثالث لتشريع الأحكام ، وهو مبنى على الاجتهاد ، وبذل الوسع في تحرى المصلحة التي تتوقف عليها حياة الأمة وانتظام شأنها وتقديمها . وهذه المصادر الثلاثة : القرآن ، السنة ، الإجماع مرتبة في العمل ، كما هى مرتبة في الآية ، فلا سنة ولا إجماع فيما يخالف القرآن ، ولا إجماع فيما يخالف السنة ، فإن وجد الحكم في القرآن ، فهو المصدر ولا مصدر سواه ، وإن وجد في السنة ، فهى المصدر ، ولا مصدر سواها وإن لم يوجد في القرآن ولا في السنة ، فعلى الفقهاء أهل الدراية بقواعد التشريع العامة ، وبجهات المصالح أن يجتهدوا ، فما اتفقوا عليه ، فهو الحكم ولا حكم سواه ما دام أساس الحكم عند أهل النظر والشورى .

القرآن وتحريم الخمر :

وقد ثبتت حرمة الخمر بالمصادر الثلاثة وهى مما لا يقبل التغير لتعلقها بلازم . لا ينفك ، ثبتت بتلك الآية الصريحة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا أَلْخَمُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْكَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ :

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

وَالْبَغْضَاءِ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ؟ » (١) وقد احتوت الآية على جملة من أساليب التحريم القوية :

فأولا : نَظَّمَتِ الخمر مع مظاهر الشرك في توحيد الله وعبادته ، وهي الأنصاب والأزلام في سلك واحد « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام » .

وثانيا : وصفت للجميع بأنه « رجس » واستخدمت كلمة إنما الدالة على أنه لا صفة لها سوى الرجسية وبتبع كلمة « رجس » في القرآن لم نجدها إلا عنوانا على ما اشتد قبحه ، وعظم عند الله تحريمه : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » (٢) « فَرَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَاْفِرُونَ » (٣) « كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ » (٤) « فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ ، إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَمَأْوُسُهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » (٥) « أُولَئِكَ خِزْيُوفُهُمْ رِجْسٌ » (٦) وهكذا إندرج شرب الخمر مع الكفر والكافرين ، وعبادة الأوثان تحت كلمة « رجس » .

وثالثا : وصفت الآية الخمر بأنها من عمل الشيطان ، وهو كناية في اللسان العربي ، وفي الأسلوب القرآني ، على غاية القبح ، ونهاية الشر .

ورابعا : أمرت الآية باجتنابه « فاجتنبوه » ومعناه ، أن تكون الخمر في جانب والمؤمن في جانب منها بحيث لا يقربها ، فضلا عن أن يتصل بها ، فضلا عن أن يتناولها .

-
- (١) الآيتين ٩٠ ، ٩١ من سورة المائدة . (٢) الآية ٣٠ من سورة الحج .
(٣) الآية ١٢٥ من سورة التوبة . (٤) الآية ١٢٥ من سورة الأنعام .
(٥) الآية ٩٥ من سورة التوبة . (٦) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام .

وخامساً : علقت الآية على اجتنابه رجاء الفلاح ، والفلاح يتضمن السلامة من الخسران والحصول على خيرى الدنيا والآخرة . وأرشد ذلك إلى أن الاقتراب من الخمر يوقع فى الخسران العام المطلق .

وسادساً : أرشدت الآية إلى أثره السيئ فى علاقة الناس بعضهم مع بعض ، يقطع الصلات ويعدّ لسفك الدماء وانتهاك الحرمات « إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر » .

وسابعاً : سجلت الآية أن من آثار الخمر بعد هذا الضرر الاجتماعى ، ضرراً آخر روحياً ، يقطع صلة الإنسان بربه ، وينزع من نفسه تذكّر عظمة الله عن طريق مراقبته بالصلاة الخاشعة ، وتذكّر جلاله وجماله ، وذلك بما يترك فى القلب من قسوة ، وفى النفس من دنس . « ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » . وأخيراً تحتم الآية هذه الجهات كلها بهذا الاستفهام التقريعى ، الدال على غاية التهديد : « فهل أنتم منتهون ؟ » . تلك أساليب التحريم التى تضمنتها آية الخمر ، وإنه لفى الواحد منها ما يملأ قلب المؤمن بربه ، رهبة من غضبه إذا ما حدثته نفسه أن يقترب من الخمر .

السنة والدرمماع :

وعلى هذا المبدأ الذى قرره الآية بتلك الأساليب المختلفة فى تحريم الخمر ، جاءت عن الرسول الأحاديث الصحيحة بروايات متعددة ، وأسانيد مختلفة « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » ، « لعن الله الخمر ، وشاربها ، وساقها ، وبائعها ، ومبتاعها ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، والحاملة إليه » والأحاديث فى تحريمها ، وتحريم صنعها ، والاتصال بها على أى نحو من الأنحاء أكثر من أن تحصى ، حتى قال العلماء : ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم تحريم الخمر

بأخبار تبلغ بمجموعها رتبة التواتر ، وأجمعت الأمة من لدن الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا على تحريمها ، وبذلك استقرت الحرمة حكماً للخمر في الإسلام ، وصارت حرمتها من المعلوم من الدين بالضرورة ، ومن لوازم ذلك أن من استحلها وأنكر حرمتها يكون خارجاً عن الإسلام ، وأن من يتناولها طائعاً مختاراً يكون فاسقاً عن أمر الله ، خارجاً على حدوده ، عاصياً لأحكامه .

من أنكر تحريم الخمر فهو خارج عن الإسلام :

وهذا هو الحكم الأول من أحكام الخمر في الإسلام ، بينه الله في كتابه وشرحه الرسول في سنته ، وأجمع عليه سلف الأمة وخلفها إلى يومنا هذا ، وإلى يوم الدين إن شاء الله .

فمن استحل الخمر بعد هذا التحريم الذي تعددت مصادره وتنوعت طرقه ، وقويت أساليبه ، واقتشر أمره ، انتشاراً لا يمكن أن يخفى على مسلم في بلاد الإسلام فهو مرتد عن الإسلام لإنكاره معلوماً من الدين بالضرورة .

الحكم الثاني تحريم بيع الخمر :

من سنة الإسلام في الأحكام ، أنه إذا حرم شيئاً ، حرم ما يكون ذريعة إليه ، ومن هنا حرم على المسلم بيع الخمر والاتفافع بثمنها ، وقد جاء ذلك صريحاً ، واضحاً ، في المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، وهو السنة الصحيحة ، التي بلغت بمجموعها حد التواتر ، وانعقد عليه المصدر الثالث ، وهو الإجماع . وبذلك كان بيع الخمر باطلاً عند جميع الأئمة لا يترتب عليه ملكها للمشتري ، ولا ملك ثمنها للبائع ، وكان أكل ثمنها ، أكلاً للأموال بالباطل ، أى بوسيلة محرمة ، غير مشروعة ، وقد روى ذلك مسلم في صحيحه « يا أيها الناس إن الله يبغض الخمر ،

ولعل الله سينزل فيها أمرا ، فمن كان عنده منها شيء فليبعه ، ولينتفع به .
وما لبثوا إلا يسيرا حتى قال صلى الله عليه وسلم « إن الله حرم الخمر ، فمن أدركته
هذه الآية يريد » إنما الخمر والميسر « وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع ،
فاستقبل الناس بما كان عندهم منها ، طرق المدينة فسفكوها » وكذلك رواه أحمد
ومسلم والنسائي : لقي النبي رجل يوم الفتح برواية من خمر فقال له : أما علمت
أن الله حرمها ؟ فأقبل الرجل على غلامه وقال له : اذهب فبعها ، وكأن الرجل فهم
أن التحريم قاصر على شربها ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : إن الذي حرم
شربها ، حرم بيعها ، فأمر بها ، فأفرغت في البطحاء .

تحريم إهدائها والانتفاع بذاتها :

وكما حرم الله بيعها على المسلم ، حرم عليه أيضا إهداءها إلى غير المسلم وقد قيل
لرسول بعد أن بين حرمة بيعها « أفلا أكارم بها اليهود ؟ فقال : إن الذي حرمها
حرم أن يكارم بها اليهود » .

ومن هذا الحكم - وهو حرمة بيعها والانتفاع بثمنها - تقررت حرمة الانتفاع
بذاتها على أي نحو من أنحاء الانتفاع عن طريق الخلط بغيرها ، أو عن طريق
الاستقلال ، فيحرم أن تدخل في الطعام بأي قدر كان ، ويحرم أن يصفف
بها الشعر ، كما تفعله بعض السيدات ، ويحرم تقديمها في موائد المسلمين مجاملة
لغير المسلم . وقد استثنى الإسلام من حرمة الانتفاع بذاتها مواضع الضرورة
التي تبيح بها أكل الميتة ، كإحياء النفس المشرفة على الموت بنصصة أو عطش ،
والاستعانة بها في الدواء إذا تعينت ولم يوجد غيرها بإشارة الطبيب الخافق ، الغيور
على شرع الله ودينه الأمين في علمه وطبه .

إهدار قيمتها :

ومن حرمة بيعها ، وحرمة الانتفاع بها أيضا ، سقوط تقومها في حق المسلم ، بمعنى أنها لا تضمن بالإتلاف . ومما يجب معرفته هنا أن حق إتلافها إنما أعطاه الإسلام للحاكم خاصة . ولم يعط شيئا منه للأفراد ، دفعا للفتن ، وحسما للخصومات وبذلك كان للحاكم حق تعزير الأفراد الذين يبيعونها دون إذن الحاكم ، حفاظا للنظام العام ، وللباشرة بهم شأننا خصه الشرع بالحاكم . فعلى الحاكم وحده إتلاف خمر المسلم ، وعلى الحاكم وحده منع المسلم من بيعها ، وقد كان عمر رضي الله عنه يحرق على الخمارين بيوتهم ، قطعاً لمادة الإفساد ، ومحافظة على الشخصية الإسلامية .

عقوبة شاربها :

وكما قرر الإسلام حق إتلاف خمر المسلم ، وجعله قاصراً على الحاكم ، قرر أيضاً عقوبة شاربها ، وقصرها على الحاكم ، وقد أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على مشروعية العقاب لشارب الخمر ، وعلى أنه حق واجب على الحاكم المسلم ، وقد ثبت ذلك بالمصدر الثماني من مصادر التشريع ، وهو السنة التي لا سبيل في الإسلام إلى إهدارها وعدم الاعتداد بها ، ومن ذلك ما روى أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر ، فجلد بجريدتين نحو أربعين ، وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس فقبل أخف الحدود ثمانون ، فأمر به عمر ، فجلد ثمانين ، ومن ذلك ما روى أحمد والبخاري عن السائب بن يزيد قال : كنا نؤتي بالشارب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي إمرة أبي بكر ، وصدر من إمارة عمر ، فنتقدم إليه فنضربه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا حتى إذا عتوا فيها ، وفسقوا ، جلد عمر ثمانين .

بهذا وغيره ، أجمعت الأمة على تقرر عقوبة شرب الخمر ، ولا نعلم خلافاً في تقرر المبدأ ، وإنما الخلاف في قدرها وكيفيتها وآلتها ، وبذلك كانت نوعاً من التعزير الواجب ، وقد انتقل به عمر إلى الزيادة والمضاعفة نظراً لاختلاف أحوال الناس ، وعملاً على أن تثمر العقوبة ثمرتها ، وهي الردع والزجر ، وتطهير المجتمع من مادة الفساد . وقد بلغ الاعتداد بعقوبة شرب الخمر أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لم يقف بها عند خصوص الشارب ، بل أوقعها على من شهد مجلس الشراب وإن لم يشرب ، وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية « رفع إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قوم شربوا الخمر ، فأمر بجلدهم ، فقيل له : إن فيهم فلانا وقد كان صائماً ؟ فقال : به ابدءوا . أما سمعتم الله يقول : « وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ » (١) وهكذا كانت غيرة المؤمنين الصادقين على أحكام الله وحرماته ، فاعتبروا يا أولى الأبصار .

أما بعد :

فهذه هي أحكام الإسلام في الخمر : حرمة تناولها ، حرمة الانتفاع بذاتها ، حرمة إهدائها ، حرمة بيعها والانتفاع بثمنها ، إهدار قيمتها ، وجوب العقوبة عليها ، قد بينها كما أمر الله ، وبيننا مصادرها ، وهي مصادر التشريع الإسلامي التي أرشد إليها القرآن وصرحت بها السنة ، وانعقد عليها الإجماع « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (٢) .

(١) الآية ١٤٠ من سورة النساء . (٢) الآية ٦٣ من سورة النور .

المخدرات

يستبيح بعض الناس ألوانا من النبيذ المسكر زاعمين أنه ليس من الخمر المحرمة ،
كما يستبيح آخرون تناول المواد المعروفة بالمخدرات مستندين إلى مثل هذا الزعم ،
فما رأى الإسلام ؟

* * *

أمران يرتبطان بالخمر ، وأحكامه تمام الارتباط ، ولا بد للمسلمين من معرفتهما
حتى يكونوا على بينة من أمر دينهم بالنسبة لما تلوكه بعض الألسنة المنحرفة ،
ذات القلوب الفاسدة ، والأفكار الزائفة - فيما يتعلق بمعنى الخمر وملحقاته - إما
جهلاً وإغراقاً في الجهالة بأساليب التحريم القرآنية ، والقواعد التشريعية في الإسلام
وإما محاولة لطمس الحقائق الدينية الواضحة عن طريق الخداع وإلباس الحق بالباطل
إنتزاعاً للمسلمين من دينهم وطمساً لشعائرهم ، وتحريضاً لهم على اقتحام حرمة الله
باسم الفهم والرأى ، وما هو في واقعهِ إلا كيد للإسلام وخديعة للمسلمين .

الخمر كل ما أكره :

وأول هذين الأمرين هو أن الخمر في لسان الشرع واللغة ، إسم لكل ما يخمر
العقل وبغضيه ولا عبرة بخصوص المادة التي يتخذ منها فقد يكون من العنب ،
وقد يكون من غيره ، والأحاديث الصحيحة الواردة في الخمر ، واضحة في أن ذلك
هو معناها « كل مسكر حرام » ، « إن من الخنطة خمرأ ، ومن الشعير خمرأ ، ومن
العسل خمرأ ، وأنا أنهي عن كل مسكر » .

بين الرسول معنى الخمر هكذا ، وهكذا فهم الأصحاب من كلمة خمر ، وبادد حين نزل تحريمها المؤكد بأساليب التحريم القوية المتعددة - كل من كان عنده شيء منها - يراقة دون أن ينظر إلى المادة التي اتخذ منها ، وهكذا خطب عمر رضي الله عنه فقال أيها الناس ، إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمس : من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير ، والخمر ما خامر العقل » ، وكان ذلك في محضر كبار الصحابة وغيرهم ولم ينكر عليه أحد منهم .

انحراف في معنى الخمر :

ومن هنا نعلم أن الذين يعلنون في مجالسهم الخاصة إنقياداً لشهواتهم ، وعبثاً بالدين والعقول ، أن المحرم ، هو خصوص المتخذ من العنب ، أو منه ومن التمر لاغير ، وأن المتخذ من غيرها لا يحرم تناوله ، قوم لا يكثرثون بلغة الألفاظ ودلالاتها ، ولا ببيان الرسول ، ولا يركنون إلى فهم أصحابه الذين تحدثوا عما شاهدوا وسمعوا ، وهم بعد هذا كله يغالطون أنفسهم ، ويخدعون غيرهم في سر تحريم الخمر الذي حرمها الله لأجله ، ودين الله بين واضح ، ولا ينبغي أن تتخذ آياته سبيلاً للهو واللعب ، وليس تحريم الخمر من التكاليف « التعبدية » التي لا يدرك المؤمن سر تكليفه بها ، وإنما هو من التكاليف المعقولة التي يلمس الإنسان سر تحريمها ويراه واضحاً في نفسه ، وفي نفس غيره عقلاً ، وصحة ، ومالاً ، وكرامة .

سر تحريم الخمر :

أما الأمر الثاني ، من الأمرين « موضوع الفتوى » فهو أن الإسلام حين قرر حرمة الخمر وعقوبة شاربها ، لم ينظر إلى أنها سائل يشرب ، وإنما نظر إلى الأثر الذي تحدثه في شاربها من زوال العقل الذي يفسد عليه إنسانيته ، ويسلبه مكانة التكريم

التي منحها الله أياها ، ويفسد عليه أيضا ما يجب أن يكون بينه وبين الناس من
صلوات المحبة والصفاء ، ويطوع له مع هذا ، إنتهاك الأعراض ، وقتل النفوس ،
ويعكر عليه صفو المعرفة بالله ، الناشئة عن مراقبته وتذكر عظمته .

وتلك عنوان أضرارها الروحية والاجتماعية التي حرمت لأجلها ، كما تضمنها وأشار
إليها بأساليب التحريم المتعددة القوية قوله تعالى من سورة المائدة « يا أيها الذين
آمنوا ، إتما الخمر والميسر ، والإنصاب والازلام رجس ، من عمل الشيطان فاجتنبوه
لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ،
ويعصمكم عن ذكر الله وعن الصلاة ، فهل أنتم منتهون ؟ »

وقد كشف البحث الإنساني في ضوء هذا الوحي الإلهي الكريم ، أن للخمر مع
هذه الإضرار ، أضرارا أخرى ، أجمع عليها الأطباء ، في الكبد والمعدة ، وسائر
الأجهزة ، وأن هذه الإضرار ، كان لها في القضاء على الإنسان أشد ما عرف
للأمراض الفتاكة من القضاء عليه .

الخمر أشر فتن بالإنسان منه السل :

وفي مذكراتي الخاصة بهذا الشأن ، نبأ لو كالة من وكالات الأنباء من باريس في
شهر مايو سنة ١٩٥٦ جاء فيه : أذاع معهد الإحصاء القومي في فرنسا اليوم ، (٢٥ مايو)
أن الخمر بدأت تقتل من الفرنسيين أكثر مما يقتل مرض السل وقال المعهد ،
أن ٤٠٠ ر ١٧ فرنسي ماتوا في العام الماضي من الخمر ، بينما لم يمت سوى ١٢ر٠٠٠
بالسل ، ومنذ خمس سنوات كانت ضحايا السل ٢٦ر٠٠٠ وضحايا الخمر ١٣ر٠٠٠ .

هذا تقرير رسمي ، عماده إحصاء المعهد القومي في فرنسا لضحايا كل من الخمر
ومرض السل ، وحسب الذين يميلون إلى الخمر ، أو يحاولوا خديعة الناس عن

حكمها في الإسلام ، أن يعرفوا ذلك ليتبين لهم كيف يرحمهم الله الحكيم بتحريم الخمر ، وكيف يصورها لهم بأنها (رجس من عمل الشيطان) وأي رجس بعد هذا ؟

وهذا كله فوق ما يحدثه شربها من الأضرار الاقتصادية التي تذهب بأموال شاربها سقها بغير علم - إلى خزائن الذين اصطنعوها وصدروها ، وتفتنوا في سبل الإعلان عنها والإغراء بها ، وفوق ما تحدثه من الأضرار الأدبية في الذهاب بالحشمة والوقار ، واحترام الأهل والأبناء والأصدقاء ، وفوق التوارث لرجسيتها بين الآباء والأبناء والأحفاد ، ولهذا كله حرم الإسلام الخمر .

ليس التحريم خاصاً بالسائل المشروب :

هذه الأضرار التي ظهرت للخمر وعرفها الناس ، والتي لم تظهر ويعلمها الخبير بطبائع الأشياء ، هي مناط تحريمها وإذا كانت هذه الآثار المتعددة النواحي هي مناط التحريم ، كان من الضروري لشرعية تبنى أحكامها على حفظ المصالح ودفع المضار ، أن تحرم كل مادة من شأنها أن تحدث مثل تلك الأضرار أو أشد ، سواء أكانت تلك المادة سائلاً مشروباً ، أو جامداً مأكولاً ، أو مسحوقاً مشموماً ، وهذا طريق من طرق التشريع الطبيعية ، عرفه الإنسان منذ أدرك خواص الأشياء ، وقارن بعضها ببعض ، وقد أقره الإسلام طريقاً للتشريع ، وأثبت به (حكم ما عرف للذي لم يعرف لا شراكها في الخواص) .

ومن هنا لم يثبت تلك الأحكام في كل مادة ظهرت بعد عهد التشريع ، وكان لها مثل آثار الخمر أو أشد . ومن الواضح أن قوله عليه السلام (كل مسكر حرام) لا يقصد به مجرد التسمية لأن الرسول ليس واضع أسماء ولغات وإنما القصد منه : أنه يأخذ حكم الخمر في التحريم والعقوبة .

وإذا كان من المحس المشاهد ، والمعروف للناس جميعا ، أن المواد المعروفة الآن (المخدرات) كالخشيش والأفيون والكوكايين ، لها من المضار الصحية والعقلية والروحية والأدبية والاقتصادية والاجتماعية ، فوق ما للخمر كان من الضرورى حرمها فى نظر الإسلام ، إن لم يكن بحرفية النص ، فبروحه ومعناه ، وبالقاعدة العامة الضرورية التى هى أول القواعد التشريعية فى الإسلام ، وهى دفع المضار ، وصد ذرائع للفساد .

حرمة المخدرات :

وبذلك أجمع على حرمة « المخدرات » فقهاء الإسلام ، الذين ظهرت فى عهدهم ، وتبينوا آثارها السيئة فى الإنسان ، ويثته ونسله ، وعرفوا أنها فوق آثار الخمر الذى حرمته النصوص الصريحة الواضحة فى كتاب الله وسنة رسوله ، وحرمة النظر العقلى السليم .

قرروا حرمتها ، وقرروا عقوبة تناولها كما قرروا حرمة الاتجار بها وعقوبة المتجرين . وقرروا أن إستحلالها كاستحلال الخمر ، وقد جاء فى كتبهم « ويحرم أكل البنج والخشيش والأفيون لأنها مفسدة للعقل ، وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ويجب تعزير آكلها بما يردعه » .

وقال ابن تيمية : « إن فيها من المفسد ما ليس فى الخمر ، فهى أولى بالتحريم ، ومن استحلها ، وزعم أنها حلال ، فإنه يستتاب ، فإن تاب ، وإلا قتل مرتداً ، لا يصل علىه ، ولا يدفن فى مقابر المسلمين » وقال تلميذه ، ابن القيم : « يدخل فى الخمر كل مسكر ، مائعا كان أو جامداً ، عصيراً أو مطبوخاً ، واللحمة المملونة ، لقمة الفسق والفجور التى تحرك ، القلب الساكن ، إلى أخبث الأماكن » . ويعنى

باللقمة الملعونة ، « الحشيشة » ، هذه اللقمة التي تذهب بنخوة الرجال ، وبالمعاني
الفاضلة في الإنسان ، وتجعله غير وفي إذا عاهد ، وغير أمين إذا أوّمن ، وغير صادق
إذا حدث - تمت فيه الشعور بالمسؤوليات ، والشعور بالكرامات ، وتملؤه رعباً
ودفاعة وخيانة لنفسه ولمن يعاشره ، وبذلك يصبح كما ترون عضواً غير صالح في المجتمع
الفاضل ، بل عضواً فاسداً موبوءاً ، يسرى وبأوه وفساده إلى المجتمع الفاضل فيؤثره
وينفسده . وإذن ، فمن أوجب الواجبات ، العمل على رده ، وقاية للمجتمع من شره .

الحكومات الساهرة على مصلحة شعوبها :

ولقد أدركت الأمم التي وصلت إليها تلك المواد ، ما لها من آثار سيئة تقوض
المجتمع ، وقامت الحكومات الساهرة على مصلحة شعوبها بمسكاتها ، فرصلت
الأموال الطائلة ، وبذلت الجهود المضنية في سبيل القضاء عليها وعلى المتجرّين بها ،
وقد أحسنت حكومتنا صنعا بتشديد عقوبتها بما جعلها في مصاف الجرائم الكبرى
التي تفتك بالمجتمع ، وتقضي على معاني الإنسانية فيه .

انحراف آخرفى حكم المخدرات :

ومن هنا ، يكون الذين نسمع عنهم ، أو يسمع الناس منهم ، أن « الحشيشة
وما إليها » لم يحرمها القرآن ، ولم تحرمها سنة الرسول ، ولم يرد عن الأئمة الأوائل
شيء في تحريمها ، من الذين يفترون على الله الكذب ، ومن الذين يقولون على الله
بغير علم ، ومن الذين يعملون على إفساد المجتمع الإسلامى ، عن طريق دس السم
في الدسم ، وبذلك تكون جريمتهم مضاعفة ، جريمة إفساد المجتمع ، وجريمة
الافتراء على الله ، وجريمة استخدام الدين في الشهوة والهوى وإفساد المسلمين .

نعم ، لم ترد في القرآن ولا في أقوال الرسول عليه السلام ، ولا أقوال الأئمة المتقدمين ، شيء خاص بتلك المواد ، لا في حلها ولا في حرمتها ، لأنها لم تكن معروفة في زمنهم جميعها ، وإنما ظهرت كما قال الإمام ابن تيمية ، فيها بين المائة السادسة والمائة السابعة من الهجرة ، حينما ظهرت دولة التتار . وإذا كانت قواعد التشريع في الإسلام معروفة ، وأن تحريم الخمر ليس تعبديا ، وإنما كان محرما لما فيه من الضرر ، كانت تلك المواد ولا شك محرمة في نظر الإسلام ، وكان تحريمها من نوع تحريم الخمر إن لم يكن أشد .

أصل ورجاء في منع الخمر :

أما بعد ، فهذا هو حكم الإسلام في كل ما أسكر ، وفي كل ما يخرج بالإنسان عن إنسانيته . وإذا كانت حكومتنا قد وفقت فأنخذت العدة القوية لحفظ المجتمع من « اللقمة الملعونة » وكان تحريمها في نظر الشرع والدين ، أثراً ضروريا من آثار تحريم الخمر ، فإنني أعتقد أنها تقدر ما للخمر من آثار مفجعة في الصحة ، وفي العقل ، وفي المال ، وفي الأسر ، وفي الأبناء والأحفاد ، وأعتقد أيضا ، أن نهضتنا الإصلاحية التي ستتناول بإذن الله وتوفيقه جميع فروع الحياة . لا بد أن يكون من عمدتها ووسائلها محاربة الخمر بجميع أنواعه ، كما حاربت الخشيشة وأخواتها . محاربة تطهر المجتمع من آثارها السيئة . ونرجو أن نرى قريبا أن قوى مكافحة التي نوجهها وترسل شواظها نحو الخدرات ، اتجهت أيضا إلى مكافحة (أم الخبائث) شربا وتجارة واستيرادا .

« يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحبيكم . »

نقل الخمر

رجل يعمل في نقل الخمر من للسفن إلى الميناء وبالعكس ، ويسأل إذا كان هذا العمل لعنة على حد قول العلماء : (شارب الخمر ، وعاصرها ، وبائعها ، وحاملها ماعونون) ؟.

* * *

لعنة شارب الخمر وعاصرها :

لنا مع صاحب هذا السؤال ومع جميع المسلمين كلمتان :

أولها : أن لعنة شارب الخمر وعاصرها وبائعها وحاملها ، ليست من قول العلماء وإنما هي من قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد روى ذلك عنه عليه الصلاة والسلام أربعة من الصحابة رضوان الله عليهم وهم ابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأنس . واللفظ الوارد في رواية ابن عمر ، هو : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعن الله الخمر وشاربها ، وساقها وبائعها ، ومبتاعها وعاصرها ، وآكل ثمنها ، ومعتصرها ، وحاملها والمحمولة إليه » والمراد بمبتاعها : مشتريها . والمراد بمعتصرها : طالب عصرها ، أى عصر عنها مثلاً .

إذا حرم الإسلام شيئاً حرم الوسيطة إليه :

أما الكلمة الثانية فهي الجواب عن السؤال ، وليعلم أولاً : أن الشريعة الإسلامية إذا حرمت شيئاً على المسلم حرمت عليه أن يفعل وسائله التي تقضى إليه ، ومن هنا

حرم النظر إلى محاسن المرأة الأجنبية ومفاتنها ، وحرم الخلوة بها في مكان خاص ، لأن النظرة والخلوة وسيلتان إلى الوقوع في المحرم ، وهو المخالطة الشرعية . وحرم الخطوات التي يخطوها المسلم في سبيل وصوله إلى مكان الشراب المحرم بقصد أن يشربه ، وهكذا يحرم الإسلام على المسلم كل وسيلة يصل بها إلى مفارقة شيء محرم عليه ، وهذا بالنظر إلى الشخص الواحد .

فاعل الوسيلة إذا لم يقصد الإغاة : على المعصية :

أما إذا فعل الوسيلة شخص ، وفعل المحرم شخص آخر ، فإن فاعل الوسيلة إذا كان يقصد بفعلها تمكين الآخر من فعل المحرم كان فعلها محرماً عليه ، وكانت اللعنة لائحة به ولا شك ، ومثال هذا أن يطيئ إنسان آخر سلاحاً ليقتل به بريئاً ، أو يهيئ له مكاناً ليقتله فيه ، فهو شريك بالإغاة على المحرم ، وبتهيئة وسائله . أما إذا فعل الوسيلة دون أن يدخل في حسابه قصد تمكين غيره من المعصية وإنما قصد فقط أن يقوم بعمل يستأجر عليه ويأخذه غيره ولا علاقة له ولا تفكير في فعل المحرم ، ولا فيمن يفعل المحرم ، كانت الحرمة واللعنة خاصيتين بمن باشر المحرم دون أن يلحقه شيء منهما ، واستحق هو الأجر وكان له حلالاً طيباً ، وهذا هو تخريج الإمام أبي حنيفة لهذا الحديث وأمثاله مما تضمن لعنة من يفعلون وسائل المحرمات التي يفعلها غيرهم .

هؤلاء العمال لا يقصدون إغاة على محرم :

ونحن نرى هذا الرأي ونفتي به بالنسبة إلى هؤلاء العمال الذين يشتغلون في تفريغ السفن وشحنها ، وإن كان التفريغ والشحن لصناديق الخمر أو لقطعان الخنازير ؛ فإنه من الواضح جداً أن هؤلاء لا يقصدون ، ولا يدخل في حسابهم أن يعينوا

أحداً على شرب الخمر أو أكل الخنزير ؛ وإنما يقصدون فقط أجر عملهم الذي لا علاقة له بالشاربين ولا بالآكلين ، والمعصية تحصل بعد ذلك بفعل فاعل مختار ، هو شارب الخمر ، وآكل الخنزير . والحكم بحل أجور هؤلاء العمال وعدم لحوق اللعنة لهم هو ما يقتضيه اليسر ، ودفع الحرج عن الناس الذي بنيت عليه الشريعة الإسلامية « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ » (١) ، « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » (٢) .

(١) الآية ١٨٥ من سورة البقرة . (٢) الآية ٧٨ من سورة الحج .

العقاقير المحتوية على شيء من الخنزير

من العقاقير المصنوعة في بلاد غير إسلامية ما يحتوي على غدد أو عصارات مأخوذة من الخنزير فما حكم الشرع في تعاطيها ؟

الدماء وإنما حرم الخبائث في حالة الاختيار :

حرم الأسلام شرب الخمر حفظاً للعقول ، وحرم الدم المسفوح والميتة والخنزير ، حفظاً للصحة . وقد جاء كل ذلك صريحاً وانحفاً في القرآن الكريم : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (١) ، قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَائِفَةٍ بِطَعْمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ » (٢) . وقد جاء عقب تحريم هذه الأطعمة قوله تعالى : « فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (٣) ، وفي تعبير آخر ، « فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنْ أَلَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (٤) .

ودل هذا التعقيب الذي هو بمثابة الاستثناء على أن تحريم ما حرمه الله من هذه الأطعمة إنما هو في حالة الاختيار حيث لا ضرورة تلجئ إلى تناول شيء منه .

(١) الآية ٩٠ من سورة المائدة . (٢) الآية ١٤٤ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام . (٤) الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

ودل على أنه إذا وجدت الضرورة التي تدعو إلى تناول شيء منه أيسح تناول ما تدعو إليه الضرورة إبقاء للحياة وحفظا للصحة ودفعاً للضرر .

ومن هنا يؤخذ أن الشريعة الإسلامية تبيح للمسلم أن يزيل النصة بتناول الخمر إذا لم يجد أمامه ما يزيلها سوى الخمر .

التداوى بالمحرمات :

وتكلم الفقهاء بمناسبة ذلك على التداوى بالمحرم والصحيح من آرائهم ما يلتقي مع هذا الاستثناء الذي صرح به القرآن في آيات التحريم : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه » ، ونزولا على حكم قوله : « غير باغ ولا عاد » كانت الإباحة مقصورة على القدر الذي يزول به الضرر وتعود به الصحة ويتم به الصلاح ، ومن ذلك اشترطوا شرطين .

أحدهما : في الطيب الذي يعالج ويصف الدواء ، وهو أن يكون طيباً إنسانياً حاذقاً معروفاً بالصدق والأمانة .

والآخر ألا يوجد من غير المحرم ما يقوم مقامه في العلاج ليكون متعينا ، ولا يكون في متناوله أو الإشارة بتناوله بغى على التشريع ، ولا عدوان يتجاوز به قدر الضرورة ، وهذا هو الصحيح الذي نفتى به ، ولا فرق فيه بين محرم ومحرم ، فالخمر والميتة والغدد أو العصارات المتخذة من الخمر وهي محل السؤال ، كل ذلك سواء في حل التداوى به متى تعين دواء من مثل الطيب الذي وصفناه .

يسر الاسلام :

ومن هنا المقرر في الإسلام أن الضرورات تبيح المحظورات . وقد كان من يسر

الإسلام وسماحته في القروض والواجبات جواز تركها أو تأخيرها عن وقتها إذا ترتب على فعلها للإنسان ضرر أو خيف بغلبة الظن - أخذاً من التجارب - أن يترتب على ذلك ضرر .

نرى ذلك في استعمال الماء للطهارة ، وفي الصوم ، بل وفي الصلاة ، إذا خيف الضرر من شيء منها « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » « وما جعل عليكم في الدين من حرج » .

وهذا هو أصل من أصول التشريع في الإسلام يبنى عليه ، حينما يحرم ما يحرم ، وحينما يبيح ما يبيح .

الدخان

زراعته وصناعته وتدخينه

هل زراعة التبغ (الدخان) وصناعته وتدخينه حرام ؟
وهل تبطل الصلاة في حقله أو مخزنه ؟

* * *

آراء العلماء في التبغ والدخان :

إن التبغ لم يعرف في بلاد المسلمين ، إلا في أوائل القرن الحادى عشر من التاريخ الهجرى أى من نحو أربعة قرون تقريبا . ومن هنا لم يؤثر عن أحد من الأئمة المجتهدين - فضلا عن تقدمهم رأى فى حكمه . لا بالحل ولا بالحرمة .
وقد تكلم فى حكمه علماء الوقت الذى ظهر فيه ولم يتفقوا فى نظرتهم اليه ؛ شأنهم فى كل جديد لم يعرف حكمته وقت التشريع .
فحكم بعضهم بحله نظرا إلى أنه ليس مسكرا ، ولا من شأنه أن يسكر ، ونظرا إلى أنه ليس ضارا لكل من يتناوله . والأصل فى مثله أن يكون حلالا ولكن تطرا عليه الحرمة بالنسبة فقط لمن يضره ويتأثر به ،

رأى القائلين بالحرمة أو الكراهة رأوا قروى :

وحكم بعض آخر بحرمته أو كراهته نظرا إلى ما عرف عنه من أنه يحدث ضعفا فى صحة شاربه ؛ يفقده شهوة الطعام ويعرض أجهزته الحيوية أو أكثرها للخلل والاضطراب . وخاصة جهاز القلب والرئتين . ومن قواعد الإسلام العامة أنه يحرم ما يحرم حفظا للعقيدة أو للعقل أو للمال أو للعرض . وإنه بقدر ما يكون للشئ من

إضعاف ناحية من هذه النواحي ، يكون تحريمه أو كراهته ، فما عظم ضرره عظمت حرمة ، وما قل ضرره قلت حرمة . والإسلام يرى أن الصحة البدنية لا تقل في وجوب العناية بها عن ناحية العقل والمال - وكثيرا ما حرم الإسلام المباح إذا كان من شأنه أن يغلب ضرره ، بل نراه يحرم العبادة المفروضة إذا تيقن أنها تضر أو تضاعف الضرر .

اضرار الدخاين في الصحة والمال تقتضي حظره :

وإذا كان التبغ لا يحدث سكرا ، ولا يفسد عقلا ، غير أن له آثارا ضارة ، يحسمها شاربها في صحته ، ويحسمها فيه غير شاربها . وقد حلل الأطباء عناصره وعرفوا فيها العنصر السام الذي يقضى - وإن كان ببطء - على سعادة الإنسان وهنائه . وإذا ن فهو ولا شك ، أذى وضار . والإيذاء والضرر خبث يحظره الشيء في نظر الإسلام . وإذا نظرنا مع هذا إلى ما ينفق فيه من أموال ، كثيرا ما يكون شاربها في حاجة إليها أو يكون صرفها في غيره أنفع وأجدى .

إذا نظرنا إلى هذا الجانب عرفنا له جهة مالية تقتضي في نظر الشريعة بحظره وعدم أباحته .

ومن هنا نعلم أخذنا من معرفتنا الوثيقة بآثار التبغ السيئة في الصحة والمال . أنه مما يمتنعه الشرع ويكرهه ، وحكم الإسلام على الشيء بالحرمة أو الكراهة لا يتوقف على وجود نص خاص بذلك الشيء ، فلعلل الأحكام ، وقواعد التشريع العامة قيمتها في معرفة الأحكام وبهذه العلة وتلك القواعد ، كان الإسلام ذا أهلية قوية في إعطاء كل شيء يستحدثه الناس حكمه من حل أو حرمة . وذلك عن طريق معرفة الخصائص والآثار الغالبة للشيء ، فحيث كان الضرر كان الحظر ، وحيث خلس النفع أو غلب ، كانت

الإباحة . وإذا استوى النفع والضرر كانت الوقاية خيرا من العلاج .

واجب الحكومات :

وإذا كان واجب الحكومات الساهرة على مصالحة شعوبها أن تسد ذرائع الفساد على وجه عام ، فإن منع الأحداث مما يفسد عليهم صحتهم ، ألزم وأوجب ، ولا ريب أن أجهزة الأحداث غضة تقبل التأثير أكثر من أجهزة غيرهم ولا تقدر على مكافحة هذا السم البطيء .

هذا هو حكم التبغ في شربه ، وهو حكمة في زراعته وصناعته ما لم تعرف له فوائد أخرى غير شربه .

الصلاة في محل الدخان محرم :

وينبغي أن يعرف أنه لا تلازم في الإسلام بين حرمة تناول الشيء ، أو كراهته وبين نجاسته ، فكم من ضار يحرم تناوله وهو طاهر لا تفسد صلاة حامله فضلا عن الصلاة في مكانه . بهذا يتبين أن الصلاة في حقل الدخان أو مخزنه صحيحة لا فساد فيها ولا كراهة .

المحرمات من الطيور والحيوان

ما هي المحرمات من الطيور والحيوان في القرآن والسنة وما أسباب هذا التحريم؟

الغذاء المحرم في القرآن مكية ومدينة:

لم يحرم القرآن شيئاً من الغذاء والحيوان سوى أنواع أربعة :

أولاً : الميتة ، وهي التي ماتت حتف أنفها ، ومنها « الخنثقة » و « الموقوذة » و « المتردية » و « النطيحة » و « أكلة السبع » التي لم تدرك بالتزكية وبها حياة .

ثانياً : الدم المسفوح ، وهو الدم المصبوب الذي يجري من المذبوح (وليس منه الدم الباقي في اللحم والعروق) .

ثالثاً : لحم الخنزير ، والمراد به ، كل ما فيه من لحم وشحم .

والسبب في حرمة هذه الثلاثة أنها - كما ثبت طبيياً ، وأخلاقياً - ضارة بالأبدان ، مولدة للأمراض ، مفسدة للأخلاق .

رابعاً : المذبوح الذي ذكر عليه اسم غير الله ، والسبب في تحريم هذا ، قصد المحافظة على عقيدة التوحيد والإيمان بالله وحده .

وقد جاء تحريم هذه الأنواع . أولاً في سورتين مكيتين . سورة الأنعام وفيها

« قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً
أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » (١)
وسورة النحل وفيها « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ
وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » (٢) . ثم جاء ثانياً في سورتين مدنيتين : سورة البقرة
وفيها « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ
لِغَيْرِ اللَّهِ » (٣) وسورة المائدة وهي من أواخر ما نزل من القرآن وفيها قيل :
« أَحَلُّوا حَلَالَهَا وَحَرَّمُوا حَرَامَهَا » « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ
الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » (٤) ثم فصلت أنواع الميتة المنخقة وأخواتها .

دلالة الآيات على ما عدا الأربعة المذكورة :

ويلاحظ أن الآيات كلها جاءت بطريق الحصر الذي يدل على أن هذه الأربعة
محرمة ، وعلى أنه لم يحرم غيرها ، كما يلاحظ أن مجيئها في مكي القرآن ومدنيه بصيغة
واحدة يدل على أن تحريمها وعدم تحريم غيرها هو شرع الله الدائم المستقر المؤكد
الذي لا يطرأ عليه نسخ ولا تقييد . وقد روى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه ،
قال « ليس من الدواب شيء حرام إلا ما حرم الله في كتابه » : (قل لا أجد في ما أوحى
إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة . . الخ) كما روى مثله عن ابن عمر ،
وعائشة ، والشعبي حينما سئلوا عن حكم غير هذه الأربعة من الحيوانات .

وإلى هذا ذهب جمهور من الفقهاء ووقفوا في التحريم عند ما تضمنته
هذه الآيات .

(١) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام . (٢) الآية ١١٥ من سورة النحل .
(٣) الآية ١٧٣ من سورة البقرة . (٤) الآية ٣ من سورة المائدة .

أُحَادِيثُ وَارِدَةٌ فِي الْمَوْضُوعِ :

نعم ، ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أو حرم لحوم الحمر الأهلية ، وأنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطيور ، وأنه نهى عن أكل الهرة وأكل ثمنها . وقد أخذ بهذا جماعة من الفقهاء فحكموا بحرمة ما ورد أن النبي نهى عنه أو حرمه . وقد أخذ بعضهم من الأمر بقتل بعض الحيوانات كالحية والعقرب والفأرة والكلب العقور ، حرمة أكلها .

الْأُحَادِيثُ تَغْيِيرُ الْكَرَاهَةِ لَا الْحَرَمَةِ :

والحق الذي نراه أن الأمر بقتل الحيوان ليس دليلاً على حرمة أكله ، وأن الآيات الواردة في مكي القرآن ومدنيه لا تنهض حكاية النهي أو الحرمة على تغيير معناها ، وأن غاية ما تفيده تلك الأحاديث إنما هو الكراهة لا الحرمة ، وثبوت الحرمة يقتضى أن يكون الدليل قطعياً في وروده ودلالته ، وليس في هذه الأحاديث شيء بهذه المثابة . وإذن فالحق أن الحرمة قاصرة على ما ضمنته الآيات من الأنواع الأربعة وأن ما عداها مما وردت حكاية تحريمه عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس إلا مكروهها على الأكثر .

صبغ الشعر

يبلغ الثامنة والثلاثين من عمره وقد ابيض شعره كله ، فهل لو صبغ شعره
تكون في ذلك حرمة ؟

حرص النبي على تمييز المسلمين :

كان النبي صلى الله عليه وسلم شديد الحرص على تمييز المسلمين عن غيرهم في شخصيتهم
الظاهرة . وبذلك يحتفظون بتمييزهم في الشخصية الباطنة ، فلا تقترب العقائد من
العقائد ، ولا الأخلاق من الأخلاق ، ولا التقاليد من التقاليد . ذلك أن التشابه
في الأمور الظاهرة سبيل لمسارقة النفوس للتشابه في الأمور الباطنة . ومن ذلك نرى
المسلمين الذين تكثر معاشرتهم للأجانب أضعف اهتماما بشئون الدين من غيرهم
ونرى غير المسلمين الذين يكثرون من معاشرة المسلمين أقرب إلى احترام المسلمين ،
واحترام دينهم من غيرهم .

وهذا وجه . ووجه آخر هو أن المشابهة في الظاهر تحدث ألفة ومودة . ومن
ذلك نرى الرجلين إذا اجتمعا في بلد غريب وكانا من بلد واحد تقوى بينهما الألفة
وإن لم يكونا مؤتلفين في بلدهما . وكذلك نرى الألفة تربط بين الرجلين متى كانت
بينهما مشابهة ولو في العمامة أو الثياب أو الشعر ويعرف كل ذلك الشرقيون المحافظون
على زيهم الشرقي إذا تلاقوا في بلد غربي لأهله زي غير زيهم .

ومن هنا كان النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الدور الأول لتكوين أمته

وَلِمَسَا كُنْيَتِهِمْ فِي الْمَدِينَةِ عَادَاتٌ خَاصَّةٌ عَرَفُوا بِهَا - كَانَ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ بِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الشُّيُورِ الظَّاهِرَةِ احْتِفَاطًا بِتَمْيِيزِ الشَّخْصِيَّةِ الَّتِي يَرْتَبِطُ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ كِإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ . وَقَصِّ الشَّارِبِ ، وَالصَّلَاةِ فِي النِّعَالِ ، وَقِيَامِ الْإِمَامِ فِي الْحَرَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا نَرَى تَعْلِيلَ الْأَمْرِ بِهِ وَالْإِرْشَادَ إِلَيْهِ بِكَلِمَةِ « خَالِفُوهُمْ » .

صَبْغُ الشَّعْرِ :

وَكَانَ مِمَّا أَرْشَدَ النَّبِيُّ إِلَى فَعْلِهِ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ فِي الشَّرِيعِ الشَّعَارَى لِلْجَمَاعَةِ أَمْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِصَبْغِ الشَّعْرِ فِي اللَّحْيَةِ أَوْ الرَّأْسِ إِذَا اشْتَعَلَ شَيْبًا كَشَأْنِ هَذَا السَّائِلِ . وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ يَهُودٌ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ خَالِفُوهُمْ » . وَقَالَ « إِنْ أَحْسَنَ مَا غَيْرَتُمْ بِهِ هَذَا الشَّيْبَ الْحَنَاءُ وَالسَّكَمُ ، وَالسَّكَمُ نَبْتُ يَظْهَرُ فِي الْجِبَالِ يَخْرُجُ مِنْهُ صَبْغٌ أَسْوَدٌ يَمِيلُ إِلَى الْحُمْرَةِ » . وَمِنْ هُنَا قَالَ الْعُلَمَاءُ : إِنْ الصَّبْغُ سَنَةٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ . وَقَدْ كَثُرَ اشْتِغَالُ السَّلَفِ بِهِ . وَنَرَى الْمُؤَرِّخِينَ فِي تَرَاجُمِ الصَّحَابَةِ وَالْأَئِمَّةِ يَقُولُونَ عَنْ فُلَانٍ : كَانَ يَخْضِبُ ، وَعَنْ غَيْرِهِ كَانَ لَا يَخْضِبُ ، وَقَالُوا : إِنْ فِي الْخَضَابِ فَائِدَتَيْنِ : تَنْظِيفُ الشَّعْرِ ، وَتَحْقِيقُ الْمَخَالَفَةِ الَّتِي يَخْشَى مِنْ تَرْكِهَا .

الْبَصْبُغُ بِالسَّوَادِ :

غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ بِكَرَاهَةِ الْخَضَابِ بِالسَّوَادِ أَوْ حُرْمَتِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَأْنِ أَبِي قَحَاقَةَ وَالِدِ أَبِي بَكْرٍ وَكَانَ شَعْرَ لَحْيَتِهِ وَرَأْسَهُ شَدِيدَ الْبَيَاضِ « غَيِّرُوهُمَا وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ » وَلَكِنْ جَهَّزَ الْفُقَهَاءُ رَأْوَاهُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِمَنْ كَانَ كَأَبِي قَحَاقَةَ طَاعِنًا فِي السِّنِّ ، شَدِيدَ بَيَاضِ الشَّعْرِ - أَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ

فلا بأس أن يصبغ بالسواد ، وقد صبغ به جماعة من الصحابة والتابعين ، صبغ به عثمان والحسن والحسين ، وعبقة بن عامر ، وصبغ به ابن سيرين وأبو بردة وغيرهم ، واستحبه الجميع عند ملاقات الأعداء في الحروب .

ومجمل القول : أن الأمر في الصبغ ولونه أيسر من أن يتشدد فيه متشدد ، فيرى منعه أو إباحته ، أو يرى منعه بلون خاص وإباحته بلون آخر . فاللسن والمهيشة والتناسب والبواعث والإلف . لكل ذلك دخل في حسن الاختيار في الصبغ أو عدمه . وفي اللون الذي يصبغ به ، وهو على وجه عام من الشؤون الزمنية البشرية التي لا يحتمها أو يمنعها الدين .

الوصول إلى القمر

هل في القرآن ما يدل أو يشير إلى أن الإنسان يصل إلى القمر ؟

* * *

ممه شئون العقل البشري :

والجواب أنه يكفيننا في مثل هذا على فرض تحققه أن القرآن ليس فيه ما يدل على عدم إمكان الوصول إلى القمر ، وهو من الشئون التي تركها القرآن للعقل البشري عن طريق تفكيره فيما أودع الله في خلقه من أسرار وسنن وعن طريق أن الله سخر لنا ما في الأرض جميعا ، كما سخر لنا الشمس والقمر والليل والنهار ، ومهد لنا طرق المعرفة لما يحيط بنا من عجائب الله في ملكوته . وليس بلازم - ومهمة القرآن هداية وإرشاد - أن يصرح القرآن أو يشير إلى هذه المخترعات البشرية أو إلى غاية ما تصل إليه .

وليس من رأيي تحميل آيات القرآن هذه الأشارات ، وإنما نأخذ القرآن بمعنى آياته الذي تعطيه بحسب سوقها وبحسب اللغة التي نزل بها وهي لغة العرب ، وكَم من مخترعات جدت وليس في القرآن ما يشير إليها . نعم القرآن أمر بالنظر في ملكوت السموات والأرض وتعرف سنن الله في كونه والانتفاع بها .

وهذا على عمومته لا يعطى حكما من القرآن بإمكان الوصول إلى القمر أو بعده .

الرؤى والأحلام

ما هي الرؤى والأحلام التي ترى في النوم ؟ وهل هي صادقة أم كاذبة ؟ وهل هي من الله أم من الشيطان ؟

أنواع الرؤى :

ليس من شك في أن الإنسان قد يرى في نومه أشياء : أقوالاً يسمعها ، أو أحداثاً وصوراً يراها ، وليس من شك في أن ما يراه من ذلك قد يكون واضحاً متميزاً بعضه عن بعض ، وقد يكون غامضاً مختلطاً ببعضه ببعض ، وتغير صورته ولا يثبت على حال . وليس من شك في أن بعض ما يرى من النوع المتميز قد يقع في اليقظة ، فارة بنفس الصورة التي رؤى عليها ، وأخرى تكون الصورة المرئية رمزاً لما يقع ، وفي الحالتين تسمى بالرؤيا الصادقة .

أما ما لا يتميز ولا يقع فإنه يعرف باسم أضغاث الأحلام .

الرؤيا الصادقة :

والقسم الأول ، وهو الرؤيا الصادقة أكثر ما يقع لأرباب النفوس الصافية كالأنبياء والصالحين . ومنه رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة ، أنه هو وأصحابه يدخلون المسجد الحرام ، وقد ذكرها القرآن في سورة الفتح بقوله تعالى : « قَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّيَا بِالحَقِّ ، لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنِ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ » (١)

ومن الصادق الرمزي ما رآه يوسف عليه السلام رمزاً لإخوته وأبويه وهو ما حكاه القرآن بقوله : « يَأْتِيَتْ إِيَّيْ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ » (١) وجاء في آخر القصة حينما دخلوا عليه « يَأْتِيَتْ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا » (٢) .

ومن الرمز أيضاً ما حكاه الله عن صاحبي يوسف في السجن : « قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ، وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أُهْلِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ كُلُّ طَائِرٍ مِنْهُ » (٣) . وقد عبرهما يوسف عليه السلام بقوله : « أَمَّا أَحَدُكُمْ كَمَا فَيَسِّرُ رَبِّي خَمْرًا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلَّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ » (٤) ومنه ما حكاه الله في السورة نفسها عن رؤيا الملك التي استدعى لتعبيرها وتفسيرها يوسف من السجن « إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ » (٥) وقد عبرها يوسف بسبع سنين مخصبة يأتى بعدها سبع سنين مجدة .

وقد جاء في الصادقة فيما يختص برسول الله صلى الله عليه وسلم قول عائشة : « أول ما بدىء به رسول الله من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت كفلق الصبح » وصح في الرؤيا عامة قوله صلى الله عليه وسلم : « الرؤيا الصادقة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » وفي بعض الروايات وصفها بالمبشرات .

-
- (١) الآية ٤ من سورة يوسف . (٢) الآية ١٠٠ من سورة يوسف .
 (٣) الآية ٣٦ من سورة يوسف . (٤) الآية ١٤ من سورة يوسف .
 (٥) الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رؤيا غير الأنبياء :

والرؤيا الصادقة من غير الأنبياء ثابتة ولا شك في حصولها وهي كما أشرنا : لا تختص بأهل الصلاح والتقوى ، وفي صدق رؤيا صاحب يوسف ما يرشد إلى أنها قد تقع لغير المؤمنين والصالحين ، وهذا مما يشهد به الواقع الذي نعلمه من رؤى بعض الناس حتى المعروفين بالفسق والفجور ، وهي في هذه الحالة تكون كما قال العلماء الشرعيون ، إما بشرى بالهداية إلى الإيمان والتوبة ، أو إنذار من الاستمرار على الكفر أو الفسق أو استدراج .

أسباب الرؤى والأحلام :

هذا وقد تكلم الناس قديما دينيون وغير دينيين في سبب الرؤى والأحلام ، وقد اختلفت فيها آراؤهم على حسب اختلاف مشاربهم ، فلأهل الطب تعليل ، ولأهل الفلسفة تعليل . أما أهل الإيمان فإنهم ينسبونها إلى الله إما بالبرشة أو بناء على استعداد خاص في النفس ، وعلى كل فهي من شئون الروح التي لا وثوق بشيء مما يقرره البشر فيها .

هم لا شك في أن منها ما يكون أثراً لاشتغال النفس بأشياء خاصة في اليقظة . ومنها ما يكون أثراً لفساد الأمزجة واضطراب الأجهزة ، أما الصادق منها عينها أو رمزاً فهي من فضل الله على الناس ولكن أكثرهم لا يعلمون .

الإسلام والشيوعية

يقال إن الإسلام عدو الشيوعية ، فما هو الدليل على ذلك ، وكيف يعيش المسلمون في روسيا ؟

* * *

عقائد الإسلام :

يتكون الدين الإسلامى من نظم ومبادئ أساسها - الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله واليوم الآخر - ومعنى هذا أنه يجب على الإنسان ليكون مسلماً ، الإيمان بأن وراء هذا العالم المادى ، موجوداً بوجد ذاتى غير مكتسب ، قادراً عالماً ، مديراً ، هو مصدر الخلق والإحياء فى هذا العالم ، مصدر الهداية البشرية . « لا إله إلا هو يحيى ويميت » .

وأنه كان من مقتضيات حكمته بعد أن خلق الخلق بنوازع الشهوة والغضب لحكمة سامية ألا يتركهم سدى يتخبطون بأهوائهم وشهواتهم ، ويغتال قلوبهم ضعيفهم ، فاصطفى من خلقه أناساً أعدهم لتبليغ رسالاته وتعاليمه إليهم ليبلغوها إليهم فى العقيدة والسلوك ونظام الحياة ، وأسس الروابط الشريفة التى يجب أن تسود الناس ، وأن يعتمدوا عليها فى علاقاتهم بخالقهم ، وفى علاقاتهم بعضهم مع بعض ، وبذلك يتحقق فى الإنسان معنى خلافته عند الله سبحانه فى عمارة الكون وتنميته على الوجه الذى يكون به العالم مظهرًا لرحمته سبحانه بعباده .

وكان من عناصر هذه التعاليم ، أن هذه الحياة الدنيا دار عمل وأن وراءها حياة أخرى هى دار الحساب والمسئولية ، يجزى فيها كل إنسان على عمله فى الحياة الدنيا

« وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ، أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا » (١) .

الشبهية كمذهب مادي :

جاءت كل هذه التعاليم في كتب أوحى الله بها إلى أنبيائه ورسوله بواسطة ملائكته ليبلغوها الناس . ومن هنا كان الإيمان بالملائكة والكتب والأنبياء ، العمود الفقري للإسلام . فلو كانت الشيوعية مذهباً اقتصادياً لا يمس الإيمان بتلك الحقيقة ، ولا يهتك حرمة الإيمان ، لما تضمنه القرآن من أصول التعاليم الإلهية ولا تقن الناس في تدينهم بها . لا يمكن ألا نقول بعداوتها للإسلام ، ولا بعداوة الإسلام لها .

أما وواقعها كما ينقل عن مخترعيها ، ويقرأ في كتبها أنها لا تؤمن إلا بالمادة ، وأنها تنكر الألوهية والوحى والبعث ، وأنها تقتحم في سبيل مادتها كل ما قدسه القرآن ، وقدسته الشرائع السماوية من حرمة العقيدة والعبادة والمال ، والعمل والروابط الجنسية الشرعية ، وما إلى ذلك من أسس الإسلام ، فأنها بلاشك تكون عدوة للإسلام ، وعدوة لسائر الأديان السماوية ويكون الإسلام وسائر الأديان السماوية عدواً لها عداوة لا هوادة فيها .

المسلمون في روسيا :

وعندئذ يتجه الجزء الأخير من السؤال وهو: كيف يعيش المسلمون في روسيا ؟ إن هؤلاء المسلمين إن تمكنوا من إظهار إيمانهم وشعائرهم وأحكام دينهم فيما يختص بالصلات الزوجية ، وما رسم الله من أصول فيما حرم وفيما أحل ، كانت إقامتهم في بلادهم جائزة ولا تثريب عليهم فيها .

(١) الآيتان ١٣ ، ١٤ من سورة الإسراء .

أما إذا كان يحاربون ويقتلون كما ترامت الأنباء إلينا في بعض الأوقات بكثير من هذا ، فإن واجب هؤلاء المسلمين أن يهاجروا إلى بلد يستطيعون فيها إظهار إيمانهم والقيام بأحكام دينهم ، فإن رضوا بالمقام فيما بينهم مع قدرتهم على الهجرة كانوا ممن يصدق عليهم قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمُشْرِكِينَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا » (١) . فإذا لم يستطيعوا الهجرة وجب عليهم التزام الإسلام بقدر الإمكان وكانوا في نظر الدين من « الَّذِينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ، فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا » (٢) ، وواجب المسلمين بالنسبة إليهم حينئذ أن يعملوا جهدهم بكل ما يستطيعون على إنقاذهم من بيئة الكفر والإلحاد . « وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَتَوْلُونَ رَبَّنَا أُخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا » (٣) .

(١) الآية ٩٧ من سورة النساء . (٢) الآيتان ٩٨ ، ٩٩ من سورة النساء .

(٣) الآية ٧٥ من سورة النساء .

الدين ونظرية التطور

السؤال : هل يعارض رجال الدين نظرية التطور على أساس سند من الدين أم تزمتا ؟ .

مصادر المعرفة اليقينية

رجال الدين ، الذين هم رجال الدين حقا ، هم الذين يفهمون مبادئ الدين من مصادره اليقينية غير متأثرين بتقليد غيرهم ولا بأوهامهم وظنونهم ، ولا بمقدمات البحث التي لا تعتمد على مصادر العلم الصحيح ، وهي الحس السليم والنظر العقلي الصحيح والخبر الصادق الذي قامت على صدقة الأدلة التي يخضع لها العقل ولا يجد مناصا من حكمها . فهم بحكم دينهم يرفضون الإيمان بشيء ما عن طريق التقليد والجرى في معتقدهم على مجرد ما نقل عن الآباء والأجداد لا لشيء سوى أنه نقل عن الآباء والأجداد . وهم بحكم دينهم يرفضون في معتقدهم الاعتماد على الظنون والمفروضات التي لم تؤيد بسند يشهد بصحته العقل أو الخبر الصادق .

ومن هنا جاء القرآن الكريم بدم التقليد وجرى الخلف وراء السلف دون نظر واستدلال . وفي هذا يقول : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا » (١) . « قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ » (٢) . ويقول : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ » (٣) .

(١) الآية ١٧٠ من سورة البقرة . (٢) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ٨ من سورة الحج .

نظرية تعارض صريح القرآنة :

هذا مبدأ الإسلام في قبول الآراء والتسليم بالنظريات وهو منهج رجال الدين الذين هم كما قلت رجال الدين حقا . ونظرية التطور التي هي موضوع السؤال والتي يراد بها تطور الإنسان عن نوع آخر من أنواع الحيوانات بطريق النشوء والارتقاء . نظرية لم يرفضها رجال الدين تزمنا أو تعسفا ، وإنما رفضوها على أساس من الدين ونصوصه الواضحة ، وعلى أساس مما قرره الدين في رفض ما لم يدل عليه برهان أو تشهد بصحته حس أو تجربة .

ولقد جاء صريحا في القرآن الكريم ، الحديث عن خلق الإنسان ، تحدث عن خلق الإنسان الأول . ومم كان ، وتحدث عن خلق أبنائه ، ومم كانوا وكيف كانوا ؟ ففي خلق الإنسان الأول يقول : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ » (١) « وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلِيقُ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ » (٢) وفي خلق أبنائه يقول « إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » (٣) ويقول « فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ يُخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الصَّلبِ وَالْثَّرَائِبِ » (٤) وفي تطور خلق الأبناء من هذا الماء يقول « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّنْ آتَيْنَا خَلْقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لَنُنَبِّئَنَّكُمْ وَنُنْزِلُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ » (٥) .

- (١) الآية ٢٦ من سورة الحج . (٢) الآيات ٢٨، ٢٩ من سورة الحجر .
 (٣) الآية ١٣ من سورة الحجرات . (٤) الآيات ٥، ٦، ٧ من سورة الطارق .
 (٥) الآية ٥ من سورة الحج .

فهذا ونحوه خبر الله الصادق الذي قامت على صدقه المعجزات يحدث بأن الإنسان خلق نوعاً مستقلاً ليس متطوراً عن نوع آخر من أنواع الحيوانات ، أيا كان ذلك النوع ، وكيفما كان التشابه بينه وبين الإنسان في بعض الخصائص ، وبعض الأوضاع الجسمية ، فلو كان خلق الإنسان بطريق الارتقاء عن نوع آخر لكان الحديث الذي ساقه القرآن عن خلقه حديثاً لا يطابق الحقيقة ولا يتفق والواقع ، وهو حديث صريح لا يحتمل غير مدلوله المفهوم من عباراته وألفاظه .

الوصفي وعده مصدر العلم بالمسائل الغيبية :

والمسألة بعد ، مسألة غيبية لا يتناولها الحس ، ولا محل فيها للتجربة ، وليس ثمة مقدمات عقلية يصل بها العقل إلى معرفة واقعها . ومثل هذه المسألة من المسائل التي ينحصر مصدر العلم بها في خصوص الخبر الصادق المؤيد بالمعجزات الواصل إلى الناس من عالم الغيب ، ومكون الأنواع والمخلوقات . وقد نفى القرآن أن يكون مبدأ الخلق عامة مما يعلمه الإنسان بنفسه ، وما منح من قوى الإدراك قال تعالى : « مَا أَشْهَدُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصُدًا » (١) .

أما بعد :

فهذا هو السند القوي الذي يعتمد عليه رجال الدين في رفض نظرية التطور القردي ، ولم يكن رفضهم إياها مجرد تزمّت كما عبر السائل في سؤاله .

(١) الآية ٥١ من سورة الكهف .

التقاليد والتطور

هل تقاليد الإسلام تمنع من التطور ؟

* * *

معنى كلمة: «التقاليد» :

الأصل في التقليد وضع القلادة في العنق وهي ما تزين به المرأة أو يعرف بها البعير ومنه قلد البعير وقلد المرأة .

ثم قيل : قلده العمل إذا أضافه اليه وطلبه منه ، وقيل : قلد في رأى إذا أخذ بقول غيره دون حجة ، ويقال : تقلدت المرأة ، وتقلد فلان العمل ، وتقلد مذهب فلان والمعنى في كل ذلك التزم ما تقلده من عمل أو رأى أو قلادة : ومن هذا قيل : تقلدت الأمة كذا أى اتخذته كالقلادة إذا التزمته وسارت عليه وأطلق (التقليد) على نفس الشيء الذى تقلدته وبذلك انتقلت الكلمة إلى الصورة العملية التى تتقلدها وتتمسك بها الأمم فى نواحي حياتها الاجتماعية .

ومنشأ التقاليد فى الأمة إما عرف نبت فيها ثم عم وانتشر ، وإما مجارة غيرها فيها وأخذها عنه ، وعلى كل حال لم تعهد الكلمة إلا فى العادات التى مصدرها العرف أو التوارث أو النقل من جماعة أخرى مجاورة .

التقاليد تختلف من أمة لأخرى :

ومن هنا اختلفت تقاليد الأمم فى النواحي الاجتماعية باختلاف العرف أو التوارث أو النقل ، وكان لكل جماعة تقليد يغاير تقليد الجماعة الأخرى ، فللعرب فى ذيلهم تقليد وفى موأدهم تقليد وفى أفراحهم ومآتمهم تقليد وللغرب فى كل ذلك تقليد .

الدين لا سلطان له عرف أو تقليد عليه:

وكثيراً ما تختلف للتقاليد مع اتحاد الدين ووحدة أحكامه . ودل ذلك على أن التقاليد شيء والدين شيء آخر . ولو وضع الدين موضع التقاليد أو أطلقت على الدين لما كان الدين ديناً . ذلك أن الدين وضع إلهي يبين حدود ما يسير عليه الناس ويلتزمون به في عقائدهم وعباداتهم وما يحل لهم أن يفعلوه وما يحرم عليهم أن يفعلوه ولا سلطان عليه لعرف أو توارث أو نقل . حتى لو اتخذت أحكام الدين باعتبارها عرفاً أو توارثاً لما كانت ديناً ، وإنما تكون ديناً إذا أخذت مضافة إلى مصدرها وهو الله رب العالمين .

الدين يقرر الصالح ويحارب الفاسد:

والدين هو الحاكم على التقاليد ، فما كان منها لا يخل بشيء من أحكامه ولا يترتب عليه ضرر يأباه الدين ، فإن الدين يقره ويسمح به ، وما كان منها يخل بشيء من أحكامه أو يستتبع ضرراً أو فساداً يأباه الدين فإن الدين ينسكبه ويحاربه ، ولقد جاء الإسلام وفي جميع البلاد التي دخلها تقاليد وصور هملية في نواحي الاجتماع فأقر الصالح منها وحارب الفاسد ، وحقق تلاؤماً بين أهدافه وآثار التقاليد ، وكان الدين قوة للتقاليد الطيبة الصالحة ومطهراً من التقاليد الخبيثة الفاسدة .

الدين يحث على النهوض والرفق:

وبما يجب أن نعرفه هنا أن الإسلام أطلق لأتباعه حق اختيار ما يرونه محققاً لنهوضهم العلمي والاقتصادي والخلق والاجتماعي ، ولم يقيدهم فيما وراء العقائد والعبادات والحلال والحرام بشيء يمنهم من التقدم والنهوض ، وهو يبيح لهم بل

يحتّم عليهم أن يسلكوا في هذا الجانب أحدث ما ينتجه العقل البشرى من صور المجتمعات الفاضلة (١) .

نظير من تنقية تقاليدنا :

وليس من شك في أن جماعتنا - وهي إسلامية قبل كل شيء - نزعت في كثير من عصورها الماضية إلى كثير من التقاليد التي أنشأها العرف أو التي جرّها إليهم تقليد الأمم المختلفة التي حكمتها واستغلت عقليتها وحياتها .

وليس من شك في أن كثيراً من هذه التقاليد لا يتفق وأحكام الإسلام ، فتقاليد الأفراح والمآتم والأعياد وتقاليد طرق التصوف وزيارة الأضرحة وتقاليد ياباها الدين . ولقد امتدت للتقاليد إلى دائرة العقيدة والعبادة والحلال والحرام وإذن ، فلا بد من تشخيص هذه التقاليد والنظر فيها من جهة موافقتها للدين أو مخالفتها ، ومن جهة ما تفرسه في الأمة من خير أو شر ، ثم نعمل على أخذ الأمة إلى السبيل الذي يحفظ لها شخصيتها الإسلامية أولاً ، والذي ينهض بمستواها الاجتماعي مهوضاً يحفظ عليها كيانها وأخلاقها ويمهد لها سبيل السير في الكمال .

القصد من التطور :

فإن كان هذا هو المقصد من التطور فالدين لا يقف عند حد إباحته بل يوجبه ويحتمه . وإن كان المقصد من التطور أن يدخل التغيير في الدوائر الدينية التي رسمها الإسلام وبين أحكامها - فهذا ليس تطوراً في التقاليد ، وإنما هو طي لصفحة الدين وهو من تغليب التقاليد على الدين ، وليس سهراً بالتقاليد في جو الدين .

(١) راجع في هذا ما كتبناه عن «الابتداع المذموم في الإسلام» من هذا الكتاب .

الشرعية تنظم الغريزة (الغناء والموسيقى)

جاءتني رسالة من شاب يقول فيها : أنه يهوى الموسيقى منذ نعومة أظفاره ، وأنه يدرسها ويجتهد في تعلمها ، وقد فاجأه أحد أصدقائه بأنها حرام ، لأنها لو يصرف عن الصلاة وعبادة الله ، وكل هو حرام ؛ فقال لصديقه : إني أصلي الصلوات الخمس في أوقاتها وأعبد الله تماماً ، وأذهب إلى النادي في أوقات الفراغ لأسرى عن نفسي عناء العمل نهائياً والمذاكرة ليلاً ؛ فلم يقتنع صاحبه بذلك وأصر على أن الموسيقى حرام ، وأخيراً اتجهنا إلى التحكيم ، وبعث إلى الشاب هذه الرسالة ملتصقاً ببيان الحكم الشرعي في الموضوع .

هيرة بين المحللين والمحرمين :

أرجو أن يجد إخواننا المسلمون في هذه الفتوى ما ينفعهم في معرفة حكم الله بالنسبة لكثير من الأشياء التي يجرى على بعض الألسنة أن حكمها الشرعي هو التحريم ، ويجري على البعض الآخر أن حكمها هو الحل ، وبذلك وقع الناس في حيرة نفسية وارتباك ديني ، ولم يجدوا ما يرجع لهم أحد الجانبين ، وظلوا في تردد بين الحل والحرمة ، وفيه من اللبلة ما لا يتفق بشأن المؤمنين .

ومن أمثلة ذلك ، هذه الرسالة التي جاءتني في شأن « تعلم الموسيقى وسماعها » ، فهي كما سمعتم تصور رأيين مختلفين في حكم الموسيقى ، يستند أحدهما إلى كلمات تقرأ في بعض الكتب الشرعية ، أو تسمع من بعض الناس الذين يلبسون ثوب

الورع على غير الوجه الذى يلبس عليه . وينبع الرأى الآخر من العاطفة الإنسانية المحكومة بالعقل الدينى السليم : يرى الأول - بالكلمات التى قرأها ، أو التى سمعها - أن تعلم الموسيقى وسماعها حرام . ويرى الثانى - بعاطفته الإنسانية البريئة - أن تعلمها وسماعها حلال لا حرمة فيها .

فطرة الإنسان تميل إلى المستلزمات :

والأصل الذى أرجو أن يتنبه الناس إليه فى هذا الشأن وأمثاله مما يختلفون فى حله وحرمته ، هو أن الله خلق الإنسان بغريزة يميل بها إلى المستلزمات والطيبات التى يجد لها أثراً طيباً فى نفسه ، به يهدأ ، وبه يرتاح ، وبه ينشط ، وبه تسكن جوارحه ؛ فتراه ينشرح صدره بالمناظر الجميلة ، كالخضرة المنسقة والماء الصافى الذى تلعب أمواجه ، والوجه الحسن الذى تنبسط أساريره . ينشرح صدره بالروائح الزكية التى تحدث خفة فى الجسم والروح ، وينشرح صدره بلمس النعومة التى لا خشونة فيها ، وينشرح صدره بلذة المعرفة فى الكشف عن مجهول مخبوء ، وتراه بعد هذا مطبوعاً على غريزة الحب لمشتهيات الحياة وزينتها من النساء . والبنين ، والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، والخيول المسومة والأنعام والحمرث .

الشرايع لا تقضى على الفرائض بل تنظمها :

ولعل قيام الإنسان بمهمته فى هذه الحياة ، ما كانت لتتم على الوجه الذى لأجله خلقه الله إلا إذا كان ذا عاطفة عريزية ، توجهه نحو المشتهيات ، وتلك المتع التى خلقها الله معه فى الحياة ؛ فيأخذ منها القدر الذى يحتاجه وينفعه .

ومن هنا قضت الحكمة الإلهية أن يخلق الإنسان بتلك العاطفة ، وصار من غير المعقول أن يطلب الله منه - بعد أن خلقه هذا الخلق ، وأودع فيه حكمته للسامية

هذه العاطفة - نزعها أو إيمانها أو مكافئتها في أصلها . وبذلك لا يمكن أن يكون من أهداف الشرائع السماوية في أى مرحلة من مراحل الإنسانية ، طلب القضاء على هذه الغريزة الطبيعية التي لا بد منها في هذه الحياة .

نعم للشرائع السماوية بإزاء هذه للعاطفة مطلب آخر ، يتلخص في كبح الجماع ومعناه مكافئة الغريزة عن الحد الذى ينسب به الانسان واجباته ، أو يفسد عليه أخلاقه ، أو يحول بينه وبين أعمال هى له في الحياة ألزم ، وعليه أوجب .

الوسط أصل عظيم في الشريعة :

ذلك هو موقف الشرائع السماوية من الغريزة ، وهو موقف الاعتدال والتوسط ، لا موقف الإفراط ، ولا موقف التفريط ، هو موقف التنظيم ، لا موقف الإماتة والانتزاع . هذا أصل يجب أن يفهم ، ويجب أن توزن به أهداف الشريعة السماوية ، وقد أشار إليها القرآن في كثير من الجزئيات « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط » « يا بني آدم خذوا زينتك عند كل مسجد وكُلوا واشربوا ولا تسرفوا » « واقصد في مشيك واغضض من صوتك » .

وإذن فالشريعة توجه الإنسان في مقتضيات الغريزة إلى الحد الوسط ، فهي لم تنزل لانتزاع غريزة حب المال ، إنما نزلت بتعديلها على الوجه الذى لا جشع فيه ولا إسراف ، وهي لم تنزل لانتزاع الغريزة في حب المناظر العظيمة ، ولا المسموعات المستلذة ، وإنما نزلت بتهدئتها وتعديلها على ما لا ضرر فيه ولا شر . وهي لم تنزل لانتزاع غريزة الحزن ، وإنما نزلت بتعديلها على الوجه الذى لا هلع فيه ولا جزع . وهكذا وقفت الشريعة السماوية بالنسبة لسائر الغرائز .

وقد كان الله العقل الذى هو حجته على عباده بتنظيمها على الوجه الذى جاء به

شرعه ودينه ، فإذا مال الإنسان إلى سماع الصوت الحسن ، أو النغم المستلذ من حيوان أو إنسان ، أو آلة كيفما كانت ، أو مال إلى تعلم شيء من ذلك ، فقد أدى للعاطفة حقها ، وإذا ما وقف بها مع هذا عند الحد الذي لا يصرفه عن الواجبات الدينية ، أو الأخلاق الكريمة ، أو المكانة التي تتفق ومركزه ، كان بذلك منظماً لغريزته ، سائراً بها في الطريق السوي ، وكان مرضياً عند الله وعند الناس .

بهذا البيان يتضح أن موقف الشاب في تعلم الموسيقى مع حرصه الشديد على أداء الصلوات الخمس في أوقاتها وعلى أعماله المكلف بها ، موقف — كما قلنا — نابع من الغريزة التي حكمها العقل بشرع الله وحكمه ، فنزلت على إرادته ، وهذا هو أسمى ما تطلبه الشرائع السماوية من الناس في هذه الحياة .

رأي الفقهاء في السماع :

ولقد كنت أرى أن هذا القدر كاف في معرفة حكم الشرع في الموسيقى ، وفي ما يجب الإنسان ويهوى بمقتضى غريزته ، لولا أن كثيراً من الناس لا يكتفون بل ربما لا يؤمنون بهذا النوع من التوجيه في معرفة الحلال والحرام ، وإنما يقتنعهم عرض ما قيل في الكتب وأثر عن الفقهاء . وإذا كان ولا بد فليعلموا أن الفقهاء اتفقوا على إباحة السماع في إثارة الشوق إلى الحج ، وفي تحريض الغزاة على القتال ، وفي مناسبات السرور المألوفة كالعيد ، والعرس ، وقدم الغائب ، وما إليها . ورأيناهم فيما وراء ذلك على رأيين ، يقرر أحدهما الحرمة ، ويستند إلى أحاديث وآثار ، ويقرر الآخر الحل ويستند كذلك إلى أحاديث وآثار ، وكان من قول القائلين بالحل « أنه ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا في معقولهما من القياس والاستدلال ، ما يقتضي تحريم مجرد سماع الأصوات الطيبة الموزونة مع

آلة من الآلات » وقد تعقبوا جميع أدلة القائلين بالحرمة وقالوا . إنه لم يصح منها شيء .

رأي الشيخ النابلسي :

وقد قرأت في هذا الموضوع لأحد فقهاء القرن الحادي عشر المعروفين بالورع والتقوى رساله هي « إيضاح الدلالات في سماع الآلات » للشيخ عبد الغنى النابلسي الحنفي ، قرر فيها أن الأحاديث التي استدلت بها القائلون بالتحريم على فرض صحتها ، مقيدة بذكر الملامى ، وبذكر الخمر والقينات ، والفسوق والفجور ، ولا يكاد حديث يخلو من ذلك . وعليه كان الحكم عنده في سماع الأصوات والآلات المطرية أنه إذا اقترن بشيء من المحرمات ، أو اتخذ وسيلة للمحرمات ، أو أوقع في المحرمات كان حراماً ، وأنه إذا سلم من كل ذلك كان مباحاً ، في حضوره ، وسماعه وتعلمه ، وقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين والأئمة والفقهاء أنهم كانوا يسمعون ويحضرون مجالس السماع البريئة من المجون والحرم . وذهب إلى مثل هذا كثير من الفقهاء ، وهو يوافق تماماً في المغزى والنتيجة الأصل الذي قررناه في موقف الشريعة بالنسبة للفرارز الطبيعية .

ولع الشيخ العطار بالسماع :

وكان الشيخ حسن العطار شيخ الجامع الأزهر في القرن الثالث عشر الهجرى ذا ولع شديد بالسماع وعلى معرفة تامة بأصوله ، ومن كلماته في بعض مؤلفاته ، « من لم يتأثر برقيق الأشعار ، تتلى بلسان الأوتار ، على شطوط الأنهار ، في ظلال الأشجار ، فذلك جلف الطمع حمار » .

الدرء في السماع الحل ، والحرمة عارضة :

وإذن فسماع الآلات ، ذات النغمات أو الأصوات الجميلة ، لا يمكن أن يحرم

باعتباره صوت آله ، أو صوت إنسان ، أو صوت حيوان ، وإنما يحرم إذا استمعين به على محرم أو اتخذ وسيلة إلى محرم ، أو ألهى عن واجب .

وهكذا يجب أن يعلم الناس حكم الله في مثل هذه المشئون . ونرجو بعد ذلك ألا نسمع للقول ياقى جزافا فى التحليل والتحريم ، فإن تحريم ما لم يحرمه الله ، أو تحليل ما حرمه الله كلاهما افتراء وقول على الله بغير علم : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَالْأَلْنَمَ وَالْبَغْيَ بغيرِ آْلَقٍ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِآللّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » (١) .

القتل والانتحار

لا زال بعض الناس في ريفنا وصعيدنا يستهينون بجريمة القتل ، ويقدمون عليها من أجل ثأر أو عصبية أو أسباب واهية .

ومن عجب أن نرى في المدن - وخاصة بين الشباب المثقفين - ظاهرة سيئة انتقلت العدوى بجراثيمها من مجتمعات أخرى ، تلك هي ظاهرة « الانتحار » . نرجو كلمة شافية في بيان حكم الإسلام في من يعتدى على الحياة الإنسانية بقتل نفسه أو غيره .

* * *

بعث الله الرسل ، وأنزل الكتب ، وشرع الأحكام ، توجيهها للإنسان نحو معرفته ومعرفته أسرارہ التي خلق عليها العالم ، ونحو انتفاعه بما سخر له في الأرض والسماء على وجه لا تطفئ فيه الشهوات ولا تتحكم الأهواء . وبذلك تكمل سعادته ويستتب أمنه ، ويعيش مع أخيه ، الإنسان ، متعاونين ، متعاطفين متراحمين ، في ظل من رحمة الله بهما ، وعطفه عليهما ، وهدايته لهما .

والسعادة على هذا النحو إنما تكون بسلامة جملة من العناصر ، لا بد منها في أصل الحياة وقيامها ، وأولى هذه العناصر الأرواح ، فحفظها حفظ لما سواها ، وهدمها هدم لما سواها . ولا يستقيم نظام لأموال ولا لأعراض ، ولا لعقول ، ولا لاجتماع ، والأنفس معرضة للاخطار والهلاك والدمار وهذا شأن قد قرئ طبائع النفوس ومدركات الإنسانية الأولى .

القتل في تقرير الانسانية :

ومن هنا ، لم يفتأ الناس منذ أن عرفوا الحياة وتكونوا جماعات ، يرون - على رغم ما ظهر بينهم من تعارض الرغبات والشهوات ، وتمكن في نفوسهم من بواعث الحقد والغضب - أن جريمة القتل من أكبر الجرائم ، يرونها سلباً لحياة المجنى عليه بغير حق ، وتيتيماً لأطفاله ، وترميلاً لنسائه ، وحرماناً لأهله وذويه منه ، وحرماناً له من حظه المقدر له في الحياة . يرونها مصادمة لإحساس الجماعة البشرية ، الذي فطرت عليه في اعتقاد أن الحياة حق لكل حي ، يتمتع به ، وينفع وينتفع في ظله ، ولا يجوز الاعتداء عليه فيه ، ولا انتزاعه منه . يرون أنها زعزعة لما ترجو هذه الجماعة من هدوء الحياة واستقرارها كي تنتفع بأسرارها ، وتصل بها إلى سبل العزة والكمال . وأنها فوق ذلك كله ، هدم لمهارة شادها الله بيده ، وجهازها بما جهز ، وسخر لها ما سخر بحكمته ورحمته . وبهذا استكملت الحكمة الإلهية العمارة الكبرى التي جعل الإنسان خليفة فيها ، يعمرها وينميها .

ولا نكاد لهذا نستر في التاريخ - مهما أغرق في القدم - على جماعة إنسانية هانت عليها الأرواح ، وغضت أبصارها عن الآثار السيئة لهذه الجريمة ، فلم تغضب لها ، ولم تكثرت بشأنها . ومن هنا كانت حرمة النفس البشرية من الحرمات التي تقضى بها طبيعة الإنسان في خلقه وتكوينه ، وكانت قارة في نفسه بمقتضى هذه الطبيعة ، وأن الشرائع السماوية حينما جاءت بحرمتها ، لم تكن إلا مؤيدة ومؤكدة لما تمليه الطبيعة على الإنسان في اعتقاد حرمتها .

جريمة القتل الأولى :

وهذا هو القرآن الكريم ، يحدثنا عن أول اعتداء وقع من الإنسان على أخيه

الإنسان بالقتل » وَأَنْتُمْ عَلِيمِينَ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمُ اللَّهَ لَهْوَ قُلُوبِكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ عَالِمِينَ (١) وَيَصُورُ لَنَا الْقُرْآنُ فِي ذَلِكَ أَنْ كَلَّا مِنْ الْقَاتِلِ وَالْمَقْتُولِ كَانَ يَرَى بِمَجْرَدِ عَقْلِهِ وَتَقْدِيرِهِ ، أَنْ الْقَتْلَ جَرِيْمَةٌ مُنْكَرَةٌ وَظَلَمٌ فَادِحٌ وَاعْتِدَاءٌ مُوجِبٌ لِلنَّدَمِ ، مُوجِبٌ لِنُغْصَبِ اللَّهَ ، فَالْمَقْتُولُ يَقُولُ « كَيْنَ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ » (٢) وَالْقَاتِلُ يَعالِجُ فِي نَفْسِهِ الْإِقْدَامَ عَلَى الْجَرِيْمَةِ عِلَاجَ الْكَارِهِ لَهَا ، الْمُتَحَرِّجُ مِنْهَا ، الْوَاقِعُ تَحْتَ ضَغْطِ آخِرِ مُقَابِلِ « فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ » (٣) ثُمَّ نَظَرَ فَوَجَدَ جَنَّةَ أَخِيهِ بِجَوَارِهِ هَامِدَةً ، فَوَقَعَ فِي حَيْرَةٍ مِنْ أَمْرِهَا ، وَمَاذَا يَصْنَعُ بِهَا فَعَظُمَتْ حَسْرَتُهُ ، وَاشْتَدَّ نَدَمُهُ « قَبِعَتْ اللَّهُ عُرَابًا يَبْعَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُريَهُ كَيْفَ يُؤَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يُسَوِّيَاتِي أَنْ عَجِزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأَوْارِي سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ » (٤) .

جريمة القتل في نظر الترمذيين :

قص الله علينا بهذه الآيات جريمة القتل الأولى التي وقعت بين بنى الأسان وربط بها أول إرشاد سماوى - فيما نعلم - إلى قبورها وبشاعتها ، فقال عز وجل بعد هذه القصة « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ

(١) الآية ٢٧ من سورة المائدة . (٢) الآيتين ٢٨، ٢٩ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٣٠ من سورة المائدة . (٤) الآية ٣١ من سورة المائدة .

نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا
أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا» (١) ودرجت على استفضاع الجريمة جميع الشرائع السماوية
والأرضية، وجاءت كلها تقرر وتؤكد ما أدركه الإنسان بفطرته من حرمة النفس
البشرية، وأن قتلها عمدا بغير حق يبرره، جريمة فوق الجرائم كلها، جريمة
لا يقرها شرع، ولا يتقبلها وضع، ولا يستسيغها اجتماع.

ثم جاءت الشريعة الإسلامية فعنيت بهذه الجريمة أيما عناية، وأولتها كثيرا
من الاهتمام فكررت النهي عنها، وشددت التنفير منها، والنكير لها، وبينت
بوجه خاص حكمها الديني وفصلت أهم نواحيه، وحكمها الأخروي وأفاضت فيه
وكان من آيات النهي قوله تعالى في الوصايا العشر التي ختمت بها سورة الأنعام
المكية، والتي لم تخل منها شريعة سماوية، والتي قال فيها ابن مسعود من سره
أن ينظر إلى وصية محمد التي عليها خاتمه فليقرأ، هؤلاء الآيات «قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ
مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا
أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقَ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ
وَمَا بَطَنَ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ» (٢)، ثم اقرأ هذا
النهي عنه مع بعض تفصيل لحكم الجريمة في وصايا سورة الإسراء التي سيق
بعنوان القضاء: «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» (٣)
«وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا
لِرَبِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا» (٤).

(١) الآية ٣٢ من سورة المائدة . (٢) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء . (٤) الآية ٣٣ من سورة الإسراء .

توبة القاتل :

وقد جاء في الوعيد الأخرى لتلك الجريمة من سورة النساء المدنية ، قوله تعالى : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَنَجَزَ آوَهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا » (١) وعيد تنخلع لهولة القلوب المؤمنة ، وعيد لم ير مثله في جريمة غير القتل : جهنم ! وخلود فيها ! وغضب الله ولعنته ، وعذاب عظيم ، أعد وهيء للقاتل ، كل ذلك دون أن يردف في الآية بما يدل على الغفران عند التوبة ، كما نرى في وعيد غيرها من الجرائم .

وقد أخذ بعض العلماء من هذا أن توبة القاتل غير مقبولة ، ونقل ذلك عن ابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وغيرها من الصحابة . ولهؤلاء مع مخالفهم كلام طويل في هذه المسألة ، وسواء أصبح رأيهم وكانت توبته غير مقبولة أم لم يصح ، كما هو مقتضى النظر الصحيح في الموازنة بين حجج الفريقين وما يتعلق بها ، فحسبنا في عظم الجريمة عند الله ، أن يذكر وعيدها على النحو الذي ذكر في الآية ، دون أن يردف بما يدل على قبول توبة القاتل .

جريمة الانتحار :

تعلق النهي في آيات النهي بقتل « النفس » وليس من ريب في أن النفس التي تكرر النهي في القرآن عن قتلها بغير حق ، تتناول بإطلاقها كل نفس بشرية ، ونفس القاتل ، ونفس غيره سواء . وإذا كان من المألوف في الطباع البشرية أن يشور الإنسان على غيره ويغضب ويحقد ، ويشتد غضبه وحقده على

(١) الآية ٩٣ من سورة النساء .

ذلك الغير ، فتسول له نفسه أن يقتله ، شفاء لحقده ، وذات صدره ، ويكون كل ذلك من الانسان نقصا في إنسانيته ، وشذوذا عما استقر في ضمير الانسانية من حرمة النفس البشرية - فإن من الشذوذ الفادح المزرى بالانسانية الذي لم تنزل إليه الحيوانات العجم ، أن يشور الانسان على نفسه بفقر ، ضاقت به يده ، أو مرض طالت به زمانته ، أو اخفاق في مرغوب ، أو فتنة من لعوب ، أو أى ضيق كان نوعه وكان مبعثه ، فلا يجد لديه عزما ، ولا إرادة يدفع بها الثورة على نفسه ، وتعجز مواهبه الانسانية الأولى وفساد تصوره لسنن الله في الحياة عن المسكافة وعن الصبر والمصابرة ، فيفر من الميدان فرار الجبان الذي خارت عزيمته ، وتلاشت إنسانيته . ليس من ريب في أن نكبة الانسانية بقاتل نفسه ، أثقل في الميزان من نكبتها بقاتل غيره . نعم ، كلاهما قاتل لنفس حرم الله قتلها ، وكلاهما هادم لعماره شادها الله . ولكن الأول قتل غيره ليحيا ، والثاني قتل نفسه ليموت . وإذا كانت فكرة القتل بغير حق ، جرثومة إفساد في الانسانية ، فإن فكرة قتل الانسان نفسه ، أشد فسادا وأعظم خطرا ، تهال الانسانية منها بيدها . وعلى المصلحين أن يتكاتفوا بكل ما يرون من وسائل على تطهير الانسانية في أى مجتمع كان ، ديني أو غير ديني ، من هذه الجرثومة التي تحمل في صورتها ومعناها ، سقوط الانسان من رتبة التكريم ومقام الخلافة التي وضع فيها منذ خلق وكون .

العقاب الأخرى لقاتل نفسه :

وإذا كان القرآن قد أهمل النص الصريح الخاص بالعقاب الأخرى لقاتل نفسه ، فإن ذلك لم يكن تهوينا لأمر الجريمة ، ولا عنوانا على عدم استحقاقها الجزاء ، وإنما كان إسقاطا لصاحبها عن درجة الاعتبار ، وعن مكانة الاعتداد به ، وإيحاء في الوقت نفسه بأنها من الجرائم التي لا ينتظر أن يعرفها الانسان ولا أن

يفكر فيها ، حتى تحتاج في التجذير منها ، إلى نهى تشريعى خاص ، أو ذكر وعيد بين تتلى عبارته ، فى كتاب جاء منظما لشئون البشرية فى درجات رشدتها واكملها الانسانى .

ومن هنا ، جاءت أحاديث الرسول عليه السلام ، الواردة فى شأن الانتحار تسجل فقط العاقبة السيئة ، والعذاب الأليم لقاتل نفسه ، دون أن يكون من بينها نهى عن ارتكاب الجريمة نفسها ، وقد جاء الوعيد عليها فى هذه الأحاديث على نحو ما جاء فى القرآن من وعيد قاتل « المؤمن المتعمد » حرمان من الجنة ، وخلود مؤبد فى النار .

ومن ذلك ، ما رواه البخارى ومسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : كان فيمن قبلكم رجل به جرح فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده ، فما رقا الدم حتى مات . قال الله تعالى : بادرنى عبدى بنفسه ، حرمت عليه الجنة .

ومنه ما رواه أيضا عن أبى هريرة قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لرجل ممن يدعى الاسلام : هذا من أهل النار ، فلما حضر القتال قاتل هذا الرجل قتالا شديدا (أى مع المسلمين) فأصابته جراح ، فقبل يا رسول الله ، الذى قلت آنفا أنه من أهل النار ، قد قاتل قتالا شديدا ، وقد مات ، فقال عليه السلام إلى النار ! ! فكاد بعض المسلمين يرتاب ، وقالوا : كيف يكون هذا فى النار ؟ ! فبينما هم على ذلك إذ قيل لهم : أنه لم يمت ، ولكن أصابته جراح شديدة ، فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح ، فخذ ذباب سيفه ، فتحامل عليه فقتل نفسه ، فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال الله أكبر ، أشهد أنى عبد الله ورسوله ، ثم أمر بلالا فنادى فى الناس ! أنه لا يدخل الجنة إلا قس مسامة ، وأن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر .

هذه نظرة الاسلام وتقديره لجريمة الانتحار . وجدير برجال التربية والتهذيب أن يعدوا لمكافحتها في نفوس الشبان ما استطاعوا من وجوه التقويم وغرس مبادئ الكفاح لما لا تخلو منه الحياة من الآلام ، ومصادمات الرغائب . وإن الشأن في هذه الجريمة لأكبر من أن نشغل أنفسنا بذلكاء مرتكبها أو غباوته !! فهي جرثومة محققة ، وجرثومة مفسدة للانسانية ، وعدوى ترى ميدان تفشيها يتسع من عام إلى آخر ، بل من شهر إلى شهر . فعلينا أن نعى بمكافحتها وأن نسد منابعها ، فنتقى شرها ، ونسلم من ويلها ، وتؤدي بذلك ما علينا من حق لأبناء مجتمعنا الإنساني الكريم ، فيطمئن الخاطر ، ويأمن العاثر . والله المسدد والمعين .

متفرقات

حول آيات من القرآن

خلق السموات والأرض

قال الله تعالى : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات » ، فهل يفهم من سياق الآية الكريمة أن الأرض وجدت قبل السماء ؟

* * *

اختلف المفسرين فى الفهم والرأى :

الجواب : جاء فى القرآن الكريم آيات يشير ظاهرها أن الأرض خلقت قبل السموات ومن هذه الآيات ، الآية التى هى موضوع السؤال ، وهو قوله تعالى فى سورة البقرة : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ » (١) . ومنها قوله فى سورة فصلت : « قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لَيْنَهُمْ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ » (٢) . وجاءت فيه آيات أخرى يشير ظاهرها إلى عكس هذا وهو أن السموات خلقت قبل الأرض ، ومن هذه الآيات قوله تعالى فى سورة النازعات بعد ذكر بناء السماء : « وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا » (٣) . والمفسرون جريا

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) الآيات ٩ - ١١ من سورة فصلت .

(٣) الآية ٣٠ من سورة البقرة .

على ما اعتادوا من محاولة أخذ كل شيء من القرآن ، أو على اعتقاد أن القرآن يدل على كل شيء « تشريعي أو كوني » .

نظروا في هذه الآيات من ناحية دلالتها على تاريخ الخلق بين السموات والأرض أيهما خلق قبل الآخر ؟ ولما لم يكن في شيء من هذه الآيات كلها ودلالة قطعية على أحد الأمرين ، اختلفوا في الفهم والرأي ؛ فذهب بعضهم إلى تقدم خلق الأرض مستدلين بآيتي البقرة وفصلت ، إذ ذكرت فيهما تسوية السماء سبعا بعد خلق الأرض بكلمة « ثم » الدالة على تأخر زمن ما بعدها عن زمن ما قبلها . وذهب آخرون إلى تقدم خلق السموات ، مستدلين بآية النازعات إذ ذكر فيها بعد بناء السماء ، دحو الأرض بكلمة « بعد » وهي ظاهرة في التأخر الزمني ، ولم يترك أحد الفريقين استدلال الآخر دون أن يناقشه ويرد عليه ، فتبادلوا الرد والمناقشة ، ثم الرد والمناقشة ، وهكذا تركت المسألة في كتب التفسير دون أن يجد الناظر فيها ما يطمئنه على اعتقاد أحد الرأيين .

خاتمة السموات والأرض للنظر والاستدلال على قدرة الله :

والحق الذي تؤمن به أن القرآن لم يعرض لخلق السموات والأرض وما أودع فيهما إلا تنبيها للعقول على النظر فيها والاستدلال بهما على قدرة الله ، وعموم علمه وتمام حكمته ، ومنابع نعمه ورحمته ، وإنه لم يكن من مهمته شرح حقائق الكون ولا بيان تاريخه الخلق بين السموات والأرض ، وإنما مهمته توجيه الإنسان إلى أدلة الإيمان الواضحة ، وإلى أن يحاول المعرفة لما وراء ظواهر الكون بما يتاح له من طرق البحث قياما بحق إنسانيته العاقلة المفكرة .

الوقوف عند مرود ما صرح به القرآن :

نعم إن ما جاء في القرآن من ذلك صريحاً يجب الوقوف في الإيمان به عند ما صرح به القرآن ، وذلك مثل أن الكون كان شيئاً واحداً ثم فصله الله بالخلق والتقدير ، وهو من صريح قوله تعالى في سورة الأنبياء : « أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ » (١). أما البحث وراء ذلك من كيفية الفتق وعوامله وتاريخه وتاريخ أجزائه ووضع كل جزء في مكانه مما لم يدل عليه نص قرآني صريح ، فهو من مهمة البحث العقلي الذي وكل إلى الإنسان . ولا ينبغي التماس حقيقة من ظواهر القرآن التي سيقت للاستدلال بها على قوة الله ، ولفتح أبواب البحث والمعرفة أمام الناس ، ومن هذا تقدم خلق الأرض على السموات أو العكس ؟ وإذن فعلى من يريد ذلك أن يلتمسه من بحوث العقل البشري فيأخذ على ما قام عليه الدليل لا بما يحكيه القصاصون والإسرائيليون .

(١) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

توبة الله على النبي

قال الله تعالى :

« لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ » (١) لم يكن النبي في حاجة إلى التوبة فما معنى الآية الكريمة ؟

الآية نزلت في غزوة تبوك :

هذه الآية جاءت في سورة التوبة وهي بصدد الحديث عن مواقف المسلمين « المخلصين منهم والمناققين » حينما أمروا بالخروج إلى تبوك في أطراف جزيرة العرب من جهة الشام لرد غائلة الروم الذين ترامت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنباء تجمعهم وزحفهم لمهاجمة المسلمين بالمدينة ، وكان الوقت في عسرة وشدة : عسرة في الزاد لنفاد مؤنتهم من التمر ، وعسرة في الماء لتباعد ما بين العيون المائية في الصحراء المترامية الأطراف وعسرة في الجول لشدة حر الصيف ورمال الصحراء ، وعسرة في الظهر لقلّة الحيوان الذي يركبون ، في تلك العسرة العامة استنفر النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين لرد غائلة الروم .

وفي جو هذه العسرة تتأقل بعض المخلصين من المهاجرين والأنصار بعض الثاقل ولكن لم يمنعهم عن تلبية الدعوة بعد . والتمس بعض المناققين من النبي صلى الله عليه وسلم ، بأعذار مكذوبة أن يأذن لهم في التخلف ، فأذن لهم قبل أن يتعرف

(١) الآية ١١٧ من سورة التوبة .

واقع أمرهم ، وأنهم في قرارة نفوسهم لا يحبون أن يخرجوا . وتأخر قوم عرفوا بشدة الإخلاص ، دون أن يلتمسوا إذا ، ودون أن يعتذروا بشيء .

عنب على قبول أعذار المتخلفين :

وأمام هذه الأحوال التي انتظمت للمسلمين كلهم « مخلصهم ومناققهم » نزلت سورة التوبة فكشفت فيما يزيد عن نصفها كثيراً من نوايا المناقين وأكاذيبهم وسوء أهدافهم ، وعاتبت الذين ثاقلوا بوجه عام « مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ » (١) ، وعاتبت النبي صلى الله عليه وسلم في مبادرته بالإذن لمن استأذنه في التخلف من المناقين قبل أن يعرف واقع أمرهم : « عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ » (٢) .

المؤمنون يعترفون بخطأهم ويتوبون :

ونظراً إلى ما تدارك المتثاقلون من أمرهم ، نخرجوا مع الرسول ، ونظراً إلى صدق المتخلفين المؤمنين بالله والرسول في الاعتراف بالحق وعدم الاعتذار بالأكاذيب . ونظراً إلى أن إذن النبي لمن أذن لهم من الكاذبين كان عن اجتهاد لم يتأن فيه ولا في ظروفه وكان غيره أوفق للمصلحة ، ونظراً إلى شدة العسرة وتعدد نواحيها في جو تلك الغزوة ، نظراً إلى هذا كله عطف الله على نبيه ومن معه من المهاجرين والأنصار الذين علم طهارة نفوسهم وعلم صدقهم ، كما يعلم طهارة نفس نبيه وعذره الاجتهادي في الإذن للمناققين . عطف عليهم جميعاً وسجل في السورة نفسها.

(١) الآية ٣٨ من سورة التوبة . (٢) الآية ٣٤ من سورة التوبة .

توبته عما كان منهم تقتضي البشرية العامة في مثل تلك الظروف . وجاءت في ذلك ، الآية الكريمة تطميناً لهم على عفو الله وتجاوزه عن هذه الهنات التي وقعت منهم دون قصد المخالفة أو العصيان « لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا ألا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا ، إن الله هو التواب الرحيم » .

توبة الله على النبي ليست لمعصية :

ومن هذا البيان يتضح أن توبة الله على نبيه ليس لمعصية ارتكبها وإنما هي لاجتهاده في أمر لم ينزل عليه فيه وحى فأخطأ اجتهاده فنبهه الله على الصواب وعفا عنه في خطئه ، وقد عاتبه بنحو ذلك أو أشد في مسألة أخرى بدر وقبول الفداء عنهم ، كما عاتبه على الأعراض عن ابن أم مكتوم ولم يكن شيء مما عاتبه عليه بعصيان لأمر إلهي أو مخالفة في تبليغ ما أمر بتبليغه ، وهذا وذاك هما محل العصمة الواجبة للنبي صلى الله عليه وسلم والتي لا يمكن أن يرتكب ما يخالفها وعتاب الله نبيه في مثل ما عاتبه عليه نوع من تربيته لرسوله وتكميله إياه بأمثل ما ينبغي أن يسلكه من التأني والبر في تفكيره واجتهاده حيث لا وحى ولا تشريع وهذا أقصى مراتب الكمال الإنساني .

متى تجب الهجرة ؟

فمن نزل قوله تعالى « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ، فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ، إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ، فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا » (١) . وما هو واجب مسلمي هذا العصر حيالها ؟

ينبغي أن يعلم أولاً أنه لما اشتد إيذاء الكفار للنبي وصحبه في مكة ، وتهيأت له صلى الله عليه وسلم عوامل النصر والتأييد في المدينة ، عزم على الهجرة إليها ، وأمر بها أصحابه فراراً بدينهم وحفظاً لأرواحهم وحريتهم ، وتكتلاً مع القوة الجديدة التي هيئت لهم في المدينة .

المسلمون بمكة : الدُّفُوباء :

وأمام فكرة الهجرة هذه كان الذين ظهروا بالإسلام في مكة على طوائف : فطائفة كثيرة العدد قوية الإيمان ، شديدة الحرص على دينها وحريتها ، ولديها من وسائل القوة على الهجرة ما لديها ، لبت الدعوة وهاجرت إلى المدينة مضيحة بعشيرتها ومساكنها وأموالها في سبيل إيمانها وعزتها ، وفي سبيل التكتل مع

(١) الآيات من ٩٧ - ٩٩ من سورة النساء ..

إخوانهم المؤمنين . وهؤلاء هم الذين وعدهم الله في كثير من الآيات بالرحمة
الواسعة ، والعزة الخالدة ، والحياة الطيبة ، والنصر المؤزر : « ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ
هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ، ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ
رَحِيمٌ » (١) .

المستضعفون :

وطائفة ثانية ، قوية الإيمان كالأولى ، لا تأبه بعشيرة ولا تسكث بأهل
ولا مال ، ولكنها عاجزة عن الهجرة لضعف أو شيخوخة أو فقر ، فقامت بمكة
على مضض ، تستعذب العذاب في سبيل تمسكها بدينها وحريتها ، وهؤلاء هم الذين
عناهم الله بقوله في الآية المسئول عنها « إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ
لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا » وقد شد أزرهم وأطعمهم في رحمة وعفوه
بقوله تعالى في سورة النساء « وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ
مِنَ الرِّجَالِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ
أَهْلُهَا ، وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا » (٢) .

الراضون بالإقامة في دار الكفر والاضطهاد :

وكان وراء هاتين الطائفتين ، طائفة ثالثة لم يكن إيمانها قويا كإيمان الأولى ،
ولم يكن لديها من موانع الهجرة ما عند الثانية ، وإنما آثرت الإقامة بين العشيرة
والأهل وأهمتهم أنفسهم وأموالهم ، فقاموا في مكة وأخلدوا إلى السكون ، ورضوا
بالحرمان من الحرية وإقامة الدين ، ولم يعملوا بالهجرة على تخلص أنفسهم من قوى

(١) الآية ١١٠ من سورة النحل . (٢) الآية ٧٥ من سورة النساء .

الذل والاضطهاد مع المقدرة عليها . وهؤلاء هم الذين نزلت فيهم هذه الآية :
« إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم » . وقد صور الله فيها جنائيتهم على
أنفسهم وكذبهم في اعتذارهم ، وسجل عليهم سوء العاقبة بقوله « فأولئك مأواهم
جهنم وساءت مصيرا » . وقد أرشدت الآية إلى أنهم بموقفهم هذا ليسوا في شيء
من درجات الدين ، وإلى أن أقل درجات الدين تأبى على صاحبها المقام على الذل
والاضطهاد ، وإلى أن الرضا بالذل والإقامة في جوه مع القدرة على التخلص منه
بالمهجرة إلى موطن العزة والكرامة ، مما يخرج الإنسان عن الإيمان ، ويجعل
جهنم في حكم الله مأواه .

تطبيق الآية في عصرنا الحاضر :

وهذا أصل قرره القرآن في صحة الإيمان والاعتداء به ، وجاءت فيه آيات كثيرة
صريحة وأبرزها آية السؤال « إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا فيم كنتم ؟
قالوا كنا مستضعفين في الأرض . قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟
فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا » وهو مبدأ قائم إلى يوم الدين ، ويمكن أن يطبق
في عصرنا الحاضر على الحالات الآتية :

أولا : أفراد مسلمون : « يقيمون في بلاد يضطهد سلطانها المسلمون » يشدد
عليهم الخناق في إقامة دينهم ويمنعهم حديثهم ، وهم قادرون على الهجرة إلى حيث
يقيمون الدين ويتمتعون بالحرية ، فهؤلاء يجب عليهم أن يهاجروا ، وإن رضوا
بالمقام على الذل والاضطهاد في تلك البلاد مع قدرتهم على الهجرة ، حق عليهم
وعيد الآية وكانوا لأنفسهم من الظالمين .

ثانيا : بلاد إسلامية أو استعمرها الأعداء ، فسلموا أهلها الحكم والسلطان

وحبسهم بجنسيتهم ، وضيقوا عليهم حياتهم ، ومنعوا شأرا دينهم والحرية في أموالهم
ومن أهل تلك البلاد جماعة أهمتهم أنفسهم ، وصرا كزهم في حكومة المستعمرين
ورأوا أن في عمالة المستعمرين على بلادهم ، عزة لأنفسهم وسلطانهم به يتحكمون
فهؤلاء الجماعة يجب عليهم إن كانوا مؤمنين أن يبادروا فيخلعوا أنفسهم من تأييد
المستعمرين ، ويهاجروا بقلوبهم وجهودهم إلى إخوانهم الوطنيين أهل البلاد
ويكونوا يدا واحدة وعلى قلب رجل واحد لإخراج المستعمر ، وتطهير البلاد من
الذل والاستعمار ، فإن أثبت هذه الجماعة ورضيت بالمقام في تأييد المستعمر حق عليها
وعيد الآية « مأواهم جهنم وساءت مصيرا » وحق عليهم فوق ذلك قوله تعالى :
« ومن يتولم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين » .

ثالثا : بلاد إسلامية متفرقة ، تسلط على كل بلد منها جماعة من الأعداء وليس
في وسع واحدة من تلك البلاد أن ترد عن نفسها ، فضلا عن غيرها من أخواتها :
فإذا خضعت كل بلد منها لمستعمرها ولم يهاجروا إلى بعضهم بقلوبهم وتفكيرهم ،
وتوحيد كلمتهم ، وتكوين جامعهم ، التي بها يصدون العدوان عن أنفسهم وعن
بلادهم - كانوا جميعا يبقائهم في التفرق عونا للأعداء على امتلاك بلادهم وضياع
دينهم وحرمايتهم من حريتهم وكانوا بذلك لأنفسهم من الظالمين .

هذا ما توحى به الآية الكريمة إلى مسلمي هذا العصر وقد تبين منه ما يجب
على كل من ناله الاضطهاد في دينه وحرية فردا كان أو جماعة في بلاد إسلامية
أو غير إسلامية ، وتبين حكم من يقصر فردا كان أو جماعة فيما يفرض عليه من
العمل على التخلص من الذل والاضطهاد له ولجماعته . احتفاظا بالحرية . وإقامة
لدين . وصيانة للعزة والكرامة « والله العزة ورسوله والمؤمنين » .

الهجرة من بلاد المنكرات :

وفد كان كثير من رجال الإسلام الأولين المكلفين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يرون أن الآية توجب عليهم الهجرة من بلادهم وإن كانت إسلامية متى فشت فيها المنكرات ، وكثرت البدع ولم يمكن لهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وفي هذا يقول الإمام الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هجرية وهو بصدد الكلام على هذه الآية الكريمة « وهذا دليل على أن الرجل إذا كان في بلد لا يتمكن فيه من إقامة أمر دينه كما يجب ، أو علم أنه في غير بلده أقوم بحق الله وأدوم على العبادة حقت عليه المهاجرة » وبالنسبة إلى هجرته التي نزع إليها يتبعه إلى ربه ويقول « اللهم إن كنت تعلم أن هجرتي إليك لم تكن إلا للفرار بدينني فأجعلها سبيلاً في خاتمة الخير ، ودرك المرجو من فضلك والمبتغى من رحمتك ، وصل جوارى لك بعكوفي عند بيتك بجوادك في دار كرامتك يا واسع المغفرة » .

أين نحن اليوم ؟ :

أما بعد :

فأين نحن معشر المسلمين أفراداً وجماعات ، وقد رضينا بالتفرق ، وأيد فريق منا سلطان المستعمر ، ومنزقت ديننا الأهواء ، وطمست معالمه الشهوات ، وسلبنا العزة والكرامة ؟ فيم نحن من الإيمان ، وفيم نحن من هؤلاء الذين آمنوا وعرفوا قدر الإيمان واتخذوا إلى ربهم سبيلاً ؟ اللهم ارحمنا ، واهدنا صراطك المستقيم .

رسالة سيدنا يوسف

يسأل سكرتير ندوة التحرير بصفط زريق دقهلية فيقول :

هل كان سيدنا يوسف عليه السلام نبياً ورسولاً ؟ وما دليل رسالته في القرآن الكريم ؟ ومن قومه الذين أرسل إليهم ؟ أم كان عليه السلام نبياً فقط ؟

* * *

جميل جداً أن يتجه أعضاء الندوات الموجودة الآن في البلد ، وكذلك أبناؤنا طلاب الجامعات وطالباتها إلى معالجة القضايا الدينية ، وما يحتاجون إلى فهمه وتبين معناه من آيات الذكر الحكيم . وأنه لعنوان واضح على تقرر الروح الديني في النفوس ، وعلى أن محاولة نزع تلك الروح كما يحاول بعض المتحلقين ، محاولة فاشلة ، لايسهل لهم طريقها إلا إذا سهل انتزاع النفس من طبيعتها : طبيعة الإيمان والشعور الفطري بآثار التدين والإيمان بالغيب ، وإنه لشأن تتحطم دون الوصول إليه كل قوى التلغيق والخداع ، حتى عند المهتمين به ، الداعين إليه « إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا » ، وبنا إلى الجواب عن السؤال .

رسالة سيدنا يوسف ثابتة لا شك فيها :

إن رسالة سيدنا يوسف عليه السلام ثابتة لا شك فيها ، وهو من الرسل الذين قصهم الله علينا ، والذين يقول فيهم علماء العقيدة ، إنه لا بد في صحة الإيمان من معرفة أسمائهم ، ولعلمهم يريدون بالمعرفة ، عدم الإنكار بعد العلم بها من القرآن . والقرآن الكريم قد ذكر اسم يوسف عليه السلام في آيات من سورة الأنعام ضمن

جملة من الرسل ، عدتهم ثمانية عشر ، ذكرتهم بأسمائهم ونسبة أكثرهم إلى إبراهيم عليه السلام ، وهي قوله تعالى « وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأِهِ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِيلِيَّاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَىٰ الْعَالَمِينَ » (١) .

القرآن به نزلت عن يوسف بما نزلت به عن الرسل :

والقرآن الكريم حكى في سورة يوسف ما أجراه على لسان أبيه يعقوب من تبشيريه إياه حينما قص عليه رؤيته - بأن وضعه عند ربه ونعمته عليه سيكونان من جنس الوضع والنعمة اللتين كانتا لإبراهيم وإسحق « وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » (٢) والرؤية الصادقة تعتبر في بيئة النبوة تمهيدا لها .

القرآن الكريم تحدث عن يوسف بما يكبر حديثه عن الأنبياء والرسل « وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ » (٣) .

(١) الآيات ٨٣-٨٦ من سورة الأنعام (٢) الآية ٦ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٢٢ من سورة يوسف .

والقرآن الكريم يذكر حينما جعلوه في غيابة الجب ، أن الله أوحى إليه ما يطمئنه على العاقبة الطيبة ، وذلك في قوله تعالى : « وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ » (١) وهكذا كانت الخاتمة .

والقرآن الكريم ذكر أنه حينما دخل السجن ، وتقدم إليه الفتيان برؤيتهما ، انهم هذه الفرصة وأدلى إليهما بشأته : « قَالَ لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَإُكُمَا . يَبْتَأْوِيهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ، إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ، وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي ابْتِغَاءَ وَجْهِهِمْ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ » (٢) ، وهو يريد عليه السلام بالقوم الذين ترك ملتهم أهل البلد التي نشأ فيها « الكنعانيين » وأهل البلاد التي يقيم فيها وفي سجنها « المصريين » .

ويذكر القرآن بعد هذا أنه لما أنس من أهل السجن الارتياح إلى كلامه والثقة بمقاله ، وسرت منه إليهم روح الإجلال والإكبار ، وجه إليهما دعوة الدين : « يَصْحَبِي السَّجْنُ وَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أُمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ؟ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ . مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ، إِنْ أَحْكَمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ . ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » (٣) .

(١) الآية ١٥ من سورة يوسف . (٢) الآية ٣٧ ، ٣٨ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٤٠ من سورة يوسف .

دعوة يوسف هي دعوة الرسل التي قصي الله علينا :

وهذه الدعوة بعناها كله وبأكثر ألفاظها من دعوة الرسل الذين قص الله علينا دعوتهم . وهكذا كان يوسف ، قد مهد لنبوته أولا : بالرؤيا الصادقة ثم أوحى إليه وهو في الحب بما يطمئنه على حسن عاقبته ، ثم أوحى إليه وهو في السجن بالرسالة والدعوة ، فبلغ ودعا ، ثم خرج من السجن ورتب شئون مصر ، وتولى عمليا إدارتها وتصريف أمورها حتى عمّت النصفة واطمأن الناس « وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوهُ مِنْهَا حَيْثُ شَاءَ » (١) ، « رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مَا أَرِيدُ الْأَحَادِيثُ » (٢) .

ختام سورة يوسف يدل على رسالته :

وقد ختم الله سوره بلفت نظر الرسول محمد عليه السلام إلى سنته في إرسال الرسل ، وإلى فائدة التذكير بأحوالهم وهي التأسي بهم في الصبر والمجاهدة ، ولعلم ويعلم قومه أنه ليس بدعا من الرسل في رسالته ودعوته « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى » (٣) ، « لَقَدْ كُنَّا فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ » (٤) .

آية قاطعة في رسالة يوسف :

وإذا لم يشبهك شيء مما ذكرنا في شأن رسالة يوسف عليه السلام فاستمع لما قصه الله علينا في سورة غافر من نصيحة مؤمن آل فرعون لقومه حينما أدرك الحق

-
- (١) الآية ٥٦ من سورة يوسف . (٢) الآية ١٠١ من سورة يوسف .
(٣) الآية ١٠٩ من سورة يوسف . (٤) الآية ١١١ من سورة يوسف .

في دعوة موسى ورآى قومه ينكرونها ويؤلبون عليها ويبيتون له ، دعاهم اليها وذكرهم بسنة الله في المكذبين ، وذكر لهم يوسف عليه السلام وذكر لهم أن معارضة الرسل كانت شأنهم الذي درجوا عليه « وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ يَتَقَوِّمُ إِلَىٰ أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ ، مِثْلَ دَاوُدَ قَوْمِ نوح وَعَادَ وَنَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ، وَيَتَقَوِّمُ إِلَىٰ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ، يَوْمَ تَوَلَّوْنَ مَدْيَنَ مَالِكُمْ مِّنَ اللَّهِ مِنَّ عَامٍ وَمَن يَضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن هَادٍ ، وَاتَّخَذَ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِن بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ » (١) .

ولعلنا وصلنا بهذا إلى أقصى قطعية في الأدلة على رسالة يوسف عليه السلام .

قوم يوسف :

ولعلنا عرفنا مما ذكرنا أن قوم يوسف عليه السلام ، كانوا هم قوم فرعون ، وهم المصريون وأن يوسف كان قبل موسى . ويقول المؤرخون أنه كان في عهد العمالة الذين شغلوا تاريخ مصر فيما بين الأمرة الرابعة عشرة إلى الأسرة الثامنة عشرة .

أما بعد :

فهذا هو رسول الله يوسف ، وهؤلاء قومه ، كما أرشد اليه القرآن .

سلام عيسى على نفسه

قال تعالى على لسان عيسى بن مريم : « وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا » (١) . فما الحكمة في تخصيص عيسى بالسلام على نفسه ؟ .

* * *

السلام على المؤمنين والمرسلين :

للمؤمنين عامة مكانة عند الله ، بها يحفظهم ويرعاهم . وبها يؤمنهم من كل مكروه ومن ذلك نرى القرآن الكريم يذكر تحية الله لهم ، وتكريمه إياهم بالسلام عليهم .

وقد كان الأنبياء والرسل فوق ما للمؤمنين من الحفظ والرعاية والتأمين ، والتحية والتكريم ، سلم عليهم بالوصف العام « وسلام على المرسلين » وسلم عليهم بالعلم الخاص « سلام على نوح في العالمين » « سلام على إبراهيم » « سلام على موسى وهارون » « إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما » .

السلام على يحيى وعيسى :

ولكن يحيى وعيسى عليهما السلام كان لهما شأن خاص في ولادتهما ، فجاء

(١) الآية ٢٣ من سورة مريم .

السلام عليهما بنحو خاص ، لا يشاركما فيه أحد من الأنبياء والمرسلين ؛ فيحيى جاء أثراً لدعوة أبيه « زكريا » بعد أن صارت أمه عاقراً . وبلغ أبوه من الكبر عتياً « رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك رب شقياً ، وإني خفت اللوإلى من ورأى وكانت امرأتى عاقراً فهب لى من لدنك ولياً يرثنى ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضياً » ، فأجاب الله دعوته ، وحقق له على غير السنة المألوفة أمنيته ، ومنحه « يحيى » وجعله رضياً كما طلب ، وصاغه بالخلال الطيبة التى تملأ قلب زكريا فرحاً وسروراً ، وساق إليه البشرى « يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبياً وحنانا من لدنا وزكاة وكان تقياً ، وبراً بوالديه ولم يكن جباراً عصياً » وقد توج تلك الخلال بسلام التكريم والحفظ على يحيى فى العهد الثلاثة التى تمر بالإنسان ويكون فيها أشد ما يكون حاجة إلى تكريم الله وحفظه : عهد الظهور فى هذه الحياة التى يتعرض فيها للتكاليف والواجبات ، وعهد الانتقال منها الذى يترقب فيه المحاسبة على ما قام به من عمل ، وعهد الرجوع إلى ربه الذى يرى فيه صحيفة عمله وما أعد له من جزاء « وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ، ويوم يبعث حياً » ، وكان كل ذلك زيادة فى تطمين زكريا بإجابة دعوته على أحسن ما تكون الإجابة .

عيسى له شأن خاص :

أما « عيسى » فقد انفرد عن يحيى بشأن لم يشاركه فيه ، فقد أحيطت ولادته من أم فقط - كما تحدث القرآن - من خصوم والدته ، وخصوم فضل الله على عباده - بما ملا نفسها ببواعث القلق والاضطراب لا لشك فى نفسها ، وإنما لتقدير ظنون الناس فيها حتى قالت حينما جاءها الخاض : « يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ شَيْئاً

مَنْسِيًّا» (١) وقد كان ما قدرت من قومها « قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ رَجِيتِ شَيْئًا فَرِيًّا، يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا» (٢) وما أحوجها في ذلك الوقت إلى رحمة خاصة ، برهان محس قاطع ، يبدد على القوم أفكارهم بالنسبة إليها ، وما هو إلا أن أشارت إليه بعد وضعه ، فأجابهم بقدره الله الذي خلقه من أم فقط ، والذي أنطق كل شيء « إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ، وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ، وَبِرَأٍ بَوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا . وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا » (٣) .

تكريم بدو بهتان المقتريمه :

وبهذا النطق الإلهي الذي جرى على لسان عيسى وهو في المهد ، قر الحق في نصابه ، وظهر فضل الله عليه وعلى أمه ، وما كان لولد يفتري ، ولا لسيدة تفتري أن يحصل على هذا الفضل وذلك التكريم .

وكما تبدد بهذا المنطق بهتان المقترين . تسجلت به على لسان عيسى عبوديته لله ، وأنه محل رحمته وبركته ، وأنه قد صاغه على النحو الذي يريد ، نبيا ، مباركا برا ، عطوفا ، رحيا . وأنه بعد ذلك كله في محل العناية والأمان من ربه في عهوده الثلاثة ، وبه أيضا تبددت شبهة الذين سموا به عن رتبة البشرية ، وقالوا به على الله شيئا إذا .

(١) الآيتان ٢٧ ، ٢٨ من سورة مريم (٢) الآيات ٣٠ ، ٣٣ من سورة مريم

(٣) الآية ٢٣ من سورة مريم .

وإذا كان الله تحدث لذكرياً بأوصاف ولده يحيى ، فقد اقتضت حكمته لظروف
عيسى الخاصة أن تجرى القدرة الإلهية أوصاف عيسى ومزاياه على لسان نفسه لتكون
حجة الحق في طهارة أمه وبشريته ، نابعة من نفسه وبصوته ، وعلى مسمع من
المفرطين فيه المغالين ، والمفرطين المقصرين : « ذَا لِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ
آلَاقٍ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ » (١) .

(١) الآية ٣٤ من سورة مريم .

معنى «حمر عسق»

ماهو التفسير الصحيح لقوله تعالى «حم عسق» وما شابهها من الحروف
في أوائل السور؟

في القرآن الكريم تسع وعشرون سورة ، بدئت بحروف هجائية ، تقرأ مقطعة
باسمائها هكذا : الف ، لام ، ميم . وكان منها مابدى بحرف واحد : ص ، ق ، ن
ومنها مابدىء بحرفين : طه ، يس . ومنها مابدىء بثلاثة أحرف : ألم . ومنها
مابدىء بأكثر : كهيعص ، حم عسق .

وحم عسق ، هي التي بدئت بها سورة الشورى ، وسورة الشورى ، إحدى سور
سبع بدئت بحرفي «حم» وتعرف باسم «الحواميم» وكل السور التي بدئت
بالحروف من القسم المسكى الذى عنى بتقرير التوحيد والوحى والرسالة والبعث
عدا سورتي البقرة وآل عمران اللتين أضممتا مناقشة أهل الكتاب فى إنكارهم
الوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وليس لهذه الحروف فى اللغة العربية معان تدل
عليها سوى مسمياتها التي ينطق بها فى الكلمات المركبة منها ، ولم يرد من طريق
صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بيان للمراد منها ، ولذلك اختلف الناس فيها
اختلافا كثيرا ، وكان لهم فيها آراء وتخمينات .

وهذه الآراء على كثرتها ترجع إلى رأيين اثنين :
أحدهما : أنها جميعا مما استأثر الله به ولا يعلم معناه أحد سواه ، وهذا رأى كثير
من الصحابة والتابعين .

ثانيهما : أن لها معنى ، وذهبوا فى معناها مذاهب شتى ، ملئت بها كتب التفسير .
وكان منها ، أنها أسماء للسورة التي بدئت بها .

ومنها أنها رموز لبعض أسماء الله أو صفاته ، كل يجعل للحرف اسما من الأسماء التي تبدأ به ، فالألف لاسم « الله » مثلا ، واللام لاسم « لطيف » والميم لاسم « ملك » وهكذا مما يمكن أن يصنعه كل إنسان . ومنهم من زعم أن منها رموزا لبعض أحداث تظهر في مستقبل الأيام إما عن طريق حساب الجمل المعروف ، أو عن طريق الروايات التي لا مستند لها ، أو عن طريق الوهم والتخمين .

ومنهم من يرى أنها زيادة إمعان في التحدى بالقرآن على معنى أنه كما ترون مؤلف من الحروف التي يتركب منها كلامكم ، فليست مادة غريبة عليكم ، ولا مجهولة لكم ، وإذن فعجزكم مع هذا عن الإتيان بمثله دليل على أنه ليس من صنع البشر ، وإنما هو وحى من الله خالق القوى والقدر .

والذي يصح أن نطمئن إليه ، هو الرأي الأول ، وهو أنها مما استأثر الله بعلمه . نعم للبدء بها حكمة يمكن استنتاجها من غرابتها ، ومن عجيبها بدءا للسور ، أنها تنوه بشأن القرآن . ذلك أن اللقوم كانوا يتواصون فيما بينهم بالإعراض عن القرآن « لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه » فقوجثوا بالبدء الغريب قرعا لأسماعهم ، ودفعوا لهم إلى استماعه ، وهى بذلك تشبه أدوات التنبيه المعروفة في اللغة العربية .

أما ما نقله الطبرى في مآثوره من أن (حم عسق) رمز إلى هلاك مدينتين تبنيان على نهر من أنهار المشرق ينشق النهر بينهما الخ ما ذكر ، فهو من الروايات التي لا يصح التعويل عليها ، ولا التحدث بها في مقام التفسير ، فهى روايات مصطربة ليس لها من سند صحيح ، وليس لما ترمز له من مناسبة معقولة . والجدير بالمسلم أن يؤمن بأنها كسائر القرآن مما أنزل الله على رسوله ، وأن يؤمن بأن له في كتابه أسراراً يختص بعلمها ، كما أن له في كونه أسراراً لا يعلمها سواه « ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » .

والسما والطارق

ما هو تفسير قوله تعالى : « وَالسَّمَاءَ وَالطَّارِقَ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ » ،
النَّجْمُ الثَّاقِبُ ، إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ، فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّا خُلِقَ
خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ » (١) .
فقد اختلفنا فى معنى الطارق وألفاظ أخرى فى السورة وقررنا أن نتوجه إليكم ،
نرجو أن ترشدونا إلى المعنى الصحيح ؟



قسم الله ببعض مخلوقاته :

هذه آيات بدئت بها سورة الطارق ، وهى من السور المكية التى نزلت تقريراً
لعقيدة التوحيد ، وعقيدة البعث ، والقرآن يلفت الأنظار فى هاتين العقيدتين إلى
وجوه شتى من الدلالة وأقرب هذه الوجوه إلى الإنسان ، النظر فى حال نفسه ،
من جهة مادته التى منها نشأ ، وأطواره التى مرت به ، وإدراكاته التى تعاقبت
عليه ، وكثيراً ما يمهّد فى ذلك بقسمه ببعض مخلوقاته ، ولقسم الله ببعض مخلوقاته
روعة تدفع الإنسان إلى شدة التأمل والنظر فيدرك من الأسرار والإتقان والحكم
ما يصل به إلى الإيمان بالله وبقدرته على البعث والجزاء ، ومن ذلك القسم الوارد
فى أول هذه السورة « والسما والطارق » يقسم سبحانه وهو غنى عن القسم بالسما
وبالطارق : أما السما فهى ذلكم العالم العلوى الذى نراه فوق رؤوسنا ، فيه تجرى
الشمس ويتنقل القمر ، وتنتشر الكواكب .

معنى الطارق :

أما الطارق فهو في أصله اللغوي كل من يأتي ليلاً ، وقد أراد الله به شيئاً خاصاً مما يظهر ليلاً ، له مكانته في السماء وفوائده في العالم الأرضي ، وقد أشعر القلوب بعظمته ومنافعه إذ قال منوها بشأنه ، مفتخاً لأمره « وما أدراك ما الطارق » ثم فسره بقوله « النجم الثاقب » والنجم هو جنس النجوم المنتشرة في السماء تثقب بضوئها الظلماء التي تخيم على الناس وبضوئها يهتدون .

على الزمان أنه يتبرر عظمة الله في نفسه وعلمه :

يقسم بالسماء والطارق على أن كل ذى نفس من إنسان وحيوان عليه حافظ ، يدبره ويرعاه وأنه لم يترك سدى دون مدبر ومراقب . وفي هذا إحياء للضمير الإيماني في الإنسان وإرشاد له بأن شأنه مهمما بطن فهو معلوم لمن يدبره ويراقبه ، ثم يرشده إلى الناحية التي بها يؤمن بمراقبة الله إياه « فالينظر الإنسان مم خلق » وهو أمر معروف له مشاهد ، يتردد في أنه « خلق من ماء دافق » . ماء ليس فيه تصوير للأعضاء ولا تقدير للأجهزة ولا رسم للحواس ولا إرشاد للقوى الفكرية ، ولا تخطيط للهيكل البشري ، ماء دافق ، مصبوب بقوة لا يدري كيف كون ولا يدري كيف حدث دقته ، وما قوة الدفق . من هذا الماء يتكون الإنسان بشراً سوياً كاملاً ركب في أحسن صورة ، وركبت فيه أجهزة العمل وقوى التفكير ليصبح بعدها عاملاً في الحياة ، إما شاكراً وإما كفوراً .

إذا نظر الإنسان في ذلك وتدبره ، وهو في نفسه ، ومنه نفسه ، ولم يصده عن النظر شيء من الطغيان أو الجبروت آمن الإيمان كله بأنه واقع تحت المراقبة من قادر عليم حكيم محيط بمبدئه ومنتهاه لا يخفى عليه شيء من شئونه .

معنى الصلب والرائب :

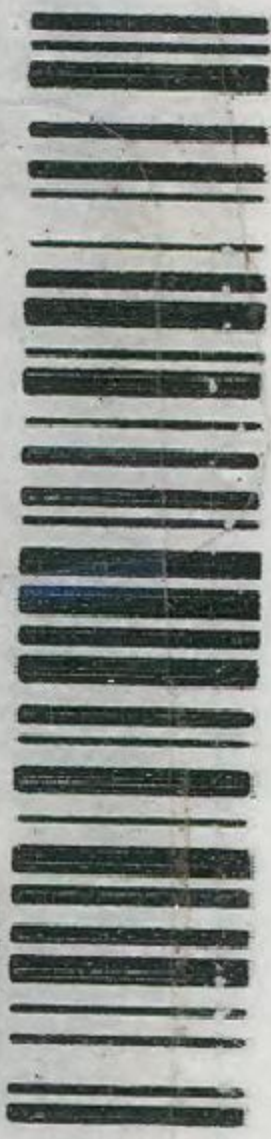
هذا وقد وصف القرآن ذلك الماء بأنه دافق ، وبأنه يخرج من بين الصلب والرائب ، والصلب فقار الظهر ، والرائب عظام الصدر ، والقرآن يشير بهذا إلى أن المادة التي يتكون منها الإنسان تنبت من مكان بين الظهر والصدر ، دون أن يبين لمن الصلب ولمن الرائب ، أمّا معاً لكل من الرجل والمرأة ؟ أم هما للرجل فقط والمرأة لا ماء لها ؟ ترك ذلك ولم يبينه اكتفاء بالظاهرة العامة التي يدركها كل إنسان طبيياً أو غير طبيب باحثاً أم غير باحث ، وعلى من يريد البحث والمعرفة أن يبحث ويعرف ، وسواء أكان الماء من الرجل والمرأة ، وكان الصلب والرائب لهما معاً ، أم كان كل ذلك للرجل فقط ، فالذى لا يشك فيه أحد هو أن الإنسان خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والرائب ، وكفى ذلك دلالة على القدرة الباهرة وعلى أن الإنسان تحت مراقبة وهيمنة ، وأنه فى قبضة المراقب المهيمن ، وأنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر .

جعلنا الله من العارفين بقدر أنفسنا ، المعترفين بفضل ربنا ورقابته علينا ، العاملين
لآخرتنا كما نسأله ألا يخزينا يوم تبلى السرائر ، وألا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين
ولا أقل من ذلك ، إنه سميع قريب .

مطبعة الأزهر.



Bibliotheca Alexandrina



0597940